وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي- الجزائر
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسيـير
قسـم:العلوم التجارية

المـــوضـــوع

المنتجات الخضراء كمدخل لتطوير الصادرات

دراسة حالة واحات الزيبان (بسكرة)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في المسار العلوم التجارية
تخصص : تجارة دولية

إعداد الطـالـب:

- رزقى رانية

الأستاذ المشرف:

- حسانى رقية

رقـم التسجيل:	.....بطلب من القسم
تـاريخ الإيداع	.....

السنة الجـامعية:2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني إلى العلم وبه أزداد إفتخار

أبي الغالي

إلى من يسعد قلبي بلقائها

إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار الغالية

أمي

إلى من هم أقرب إليّ من روحي

إلى من شاركني حضن الأم وبهم أستمد عزتي و

إصراري إخوتي و عائلاتهم الصغيرة

و إلى أختي الغالية رزق

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي

تذكاراً وتقديراً أصدقائي

تشكر

الحمد لله الذي مهد لي دربي، وبسر لي أمري وأحاطني بأحسن خلقه، وأرجو المولى عز وجل أن يفيدني بعلمي فأفيد به، وأن يتقبل مني عملي هذا وييسر حسابي به.

أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذة المشرفة

"الدكتورة حساني رقية "، على كافة مساعداتها وتوجيهاتها التي أثرت البحث بشكل كَبير.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية و الشكر إلى كافة أساتذة

كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

لجامعة محمد خيضر بسكرة

و نخص بالذكَر كل أساتذتنا المحترمين الذين تلقينا عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشوارنا الدراسي الجامعي.

المـلـخص

الملخص :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى أهمية و نجاعة إنتهاج المنتجات الخضراء كمدخل لتطوير الصادرات في ظل تنامي و إشتداد كل من المنافسة العالمية في سوق كل الصادرات من جهة و الوعي البيئي على مستوى كل من الدول ، الأفراد و المنظمات .

و قد خلصت الدراسة إلى أن المنتجات الخضراء تعتبر مدخل كفء لغرض تنمية و تطوير الصادرات عبر العالم و الأسواق الخارجية من جهة و تلبية الحاجات و الرغبات ذات منطلق واعي و مرتكز على أهمية و مكانة البيئة و قضاياها ، فالجزائر هي الأخرى تبنت مدخل المنتجات الخضراء ، التي ركزته في القطاع الزراعي و هذا بهدف تنويع و تطوير و تنمية الإنتاج الوطني و المنتجات الموجهة لغرض التصدير و لدخول أسواق عالمية كبرى بمنتجات ذات ميزة تنافسية و بالتالي تحرير و تطوير حجم و تركيبة الصادرات الجزائرية .

الكلمات المفتاحية :

المنتجات الخضراء ، الإنتاج الأنظف ، البيئة ، التجارة الخارجية ، الصادرات .

الملـخص

The summary :

Our aim through this study was to stand on the importance and efficacy of adopting a policy of green products as input for the development of exports in the light of the growing and the intensification of global competition, in all the exports market on one hand and environmental awareness at the level of each of the countries, individuals and organizations.

And the study concluded that the green products are considered efficient entrance for the purpose of exports development across the world and overseas markets on one hand, and meet the needs and desires of conscious spirit and based on the importance and status of the environment and its issues, Algeria as well has adopted the green products entrance which concentrated in the agricultural sector and this in order to diversify and develop national production and products destined for export and to enter the major global markets with products with a competitive advantage. And thus freeing and developing the size and composition of Algerian exports

Key words:

Green products, the cleaner production (CP), environment, the foreign trade, exports

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	
التشكر	
الملخص	III
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
المقدمة العامة	أ – هـ
الفصل الأول : الصادرات و المنتجات الخضراء	
تمهيد	2
المبحث الأول: الصادرات و مداخل تطويرها .	3
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية .	3
الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية .	3
أولا : تعريف التجارة .	3
ثانيا : تعريف التجارة الخارجية .	4
الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية .	5
الفرع الثالث : نظرة تاريخية عن التجارة الخارجية و تطورها .	6
الفرع الرابع : أهمية التجارة الخارجية .	7
الفرع الخامس : مشاكل و مخاطر عمليات التجارة الخارجية .	8
أولا : مشاكل التجارة الخارجية .	8
ثانيا : مخاطر عمليات التجارة الخارجية .	9
الفرع السادس : السياسات التجارية الخارجية .	11
أولا : تعريف السياسات التجارية الخارجية .	11
ثانيا : أنواع السياسات التجارية الخارجية .	12
المطلب الثاني : ماهية التصدير و معوقاته .	14

الفرع الأول : تعريف التصدير و الصادرات .	14
الفرع الثاني : أنواع الصادرات .	15
الفرع الثالث : أهداف و دوافع التصدير .	16
أولا : أهداف التصدير .	16
ثانيا : دوافع التصدير .	17
الفرع الرابع : مشاكل التي تعوق العملية التصديرية .	18
أولا : المشكلات الداخلية .	18
ثانيا : المشكلات الخارجية .	19
الفرع الخامس : مخاطر التصدير و إدارتها .	19
أولا : الأخطار التجارية .	20
ثانيا : الأخطار غير تجارية .	20
ثالثا : الأخطار الطبيعية .	20
المطلب الثالث : مداخل تطوير الصادرات .	21
الفرع الأول : المداخل التقليدية لتطوير الصادرات .	21
أولا : نظام التخفيض للرسوم الجمركية .	21
ثانيا : الإعانات	21
ثالثا : تخفيض سعر الصرف	23
رابعا : الإغراق	23
خامسا : التكتلات الاقتصادية	24
الفرع الثاني : المداخل المعاصرة لتطوير الصادرات .	24
أولا : إدارة الجودة الشاملة .	24
ثانيا : سلسلة المواصفات الدولية للجودة .	30
ثالثا : ضمان إئتمان الصادرات .	38
رابعا : تمويل الصادرات .	42
خامسا : إستراتيجية تنمية الصادرات .	44
سادسا : الحوافز الضريبية والجمركية على التصدير .	46
سابعا : تنويع الإنتاج و الإنتاج لغرض التصدير .	47
ثامنا : توفير مجموعة من الخدمات التصدير المتكاملة .	48
تاسعا : تبني المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية .	49

عاشرا : تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير	51
حادي عشر : مدخل تبني المنتجات الخضراء	51
المبحث الثاني : البيئة و المنتجات الخضراء .	51
المطلب الأول : البيئة و التلوث .	51
الفرع الأول : مفاهيم للبيئة .	51
أولا : مفهوم البيئة الطبيعية .	51
ثانيا : مكونات البيئة الطبيعية.	55
ثالثا : التوازن البيئي و عوامل إختلاله .	60
الفرع الثاني : التلوث البيئي .	61
أولا : مفهوم التلوث البيئي .	62
ثانيا : أنواع التلوث .	63
ثالثا : مستويات ، أقسام و عناصر التلوث .	68
رابعا : تأثير التلوث على البيئة .	71
خامسا : التحليل الإقتصادي للتلوث .	74
المطلب الثاني : آليات حماية البيئة .	78
الفرع الأول :الأساليب الحد من التلوث .	78
الفرع الثاني : الأساليب القانونية والتنظيمية .	79
أولا : المعايير والإشتراطات البيئية .	79
ثانيا : التشريع .	81
ثالثا : العلامة البيئية .	81
الفرع الثالث : الأساليب الإقتصادية .	82
أولا : نظام رخص التلويث القابلة للتداول .	82
ثانيا : الإعانات المالية .	83
ثالثا : المساومة .	83
المطلب الثالث : الإنتاج الأنظف و المنتجات الخضراء .	84
الفرع الأول : الإنتاج الأنظف .	84
أولا : مفهوم الإنتاج الأنظف .	84
ثانيا : أهداف الإنتاج الأنظف .	85
ثالثا : فوائد الإنتاج الأنظف .	85

رابعا : مجالات و دورة الإنتاج الأنظف .	86
خامسا : تقنيات و متطلبات تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف .	88
سادسا : خطوات تفعيل آليات الإنتاج الأنظف .	89
الفرع الثاني : المنتجات الخضراء .	90
أولا : مفهوم المنتجات الخضراء .	90
ثانيا : تصميم المنتج الأخضر .	95
ثالثا : تطوير المنتج الأخضر .	96
رابعا : دورة حياة المنتج الأخضر .	97
خامسا :تكلفة المنتجات الخضراء .	99
المبحث الثالث : واقع المنتجات الخضراء في العالم .	99
المطلب الأول : المناطق البيولوجية في العالم .	100
الفرع الأول : حجم إنتشار المناطق البيولوجية في العالم .	100
أولا : واقع المساحة البيولوجية في العالم .	100
ثانيا : تطور المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية خلال الفترة 2000 – 2011 .	101
ثالثا : حصة المساحة الزراعية البيولوجية الصالحة للإستخدام وفق القارات .	102
رابعا : الزراعة البيولوجية في منطقة حوض المتوسط	103
خامسا : وقائع عامة للبيولوجية في العالم لسنة 2011 .	104
المطلب الثاني : السوق البيولوجية و المنتجات الخضراء في العالم .	105
الفرع الأول : السوق الغذائي البيولوجي في العالم خلال الفترة 1999 – 2012 .	105
الفرع الثاني : المنتجات الخضراء في العالم .	106
أولا : منتوجات المحاصيل الزراعية البيولوجية .	106
ثانيا : المحاصيل المعمرة .	109
ثالثا : منتوجات الألبان البيولوجية .	112
رابعا : منتوجات تربية الأحياء المائية .	113
خامسا : منتوجات النحل البيولوجية .	114
خاتمة الفصل الأول .	115
الفصل الثاني : السياسات البيئية و الزراعة البيولوجية في الجزائر .	116
تمهيد	117
المبحث الأول : معوقات التصدير و سياسات ترقيته في الجزائر .	118

المطلب الأول : واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2015	118
الفرع الأول : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2015	118
الفرع الثاني : تطور هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2015 .	120
أولا : هيكلة الواردات و تطورها خلال الفترة 2005 – 2015 .	120
ثانيا : تطور الواردات وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 .	122
ثالثا : هيكلة تطور الصادرات خلال الفترة 2006 – 2015 .	124
رابعا : التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2006 – 2015 .	128
خامسا : توزيع الصادرات الجزائرية وفق فئات الإستخدام خلال الفترة 2006 – 2015 .	131
سادسا : توزيع الصادرات وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 .	133
المطلب الثاني : مشاكل التصدير في الجزائر	135
أولا : المشاكل على المستوى الجزئي .	135
ثانيا : المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي .	135
ثالثا : المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي.	136
رابعا : المشاكل الهيكلية.	136
المطلب الثالث : جهود ترقية الصادرات في الجزائر .	137
الفرع الأول : الإصلاحات الإقتصادية لترقية الصادرات .	137
أولا : التسهيلات المالية.	137
ثانيا : التسهيلات الضريبية .	138
ثالثا : التسهيلات الجمركية .	139
رابعا : منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير .	139
الفرع الثاني : هيكل حوافز التصدير خارج قطاع النفط في الجزائر .	140
أولا : سياسة سعر الصرف .	141
ثانيا : تأمين و ضمان الصادرات .	141
ثالثا : تمويل الصادرات .	141
رابعا : الإجراءات الجمركية .	141
خامسا : الإطار الضريبي والجبائي .	142
سادسا : الإطار العقاري .	142
سابعا: الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير .	142
ثامنا : الإطار القانوني .	142

تاسعا : الإطار المعلوماتي .	143
عاشرا : الإطار التجاري واللوجيستي .	143
إحدى عشر : إجراءات أخرى .	143
المبحث الثاني : البيئة في الجزائر و آليات حمايتها .	144
المطلب الأول : واقع البيئة و التلوث في الجزائر .	144
الفرع الأول : نوعية البيئة الهوائية الجزائرية .	144
أولا : التلوث الناجم عن وسائل النقل .	145
ثانيا : التلوث الصناعي .	145
ثالثا : تلوث النفايات الحضرية .	146
الفرع الثاني : نوعية البيئة المائية الجزائرية .	147
أولا : المياه العذبة .	147
ثانيا : الصرف الصحي والمياه القذرة .	148
ثالثا : مياه البحر .	148
الفرع الثالث : نوعية بيئة الترابية و النطاق النباتي الجزائري .	149
المطلب الثاني : جهود الجزائر في مجال حماية البيئة .	149
الفرع الأول : المؤسسات و الهيئات البيئية في الجزائر .	150
أولا : المؤسسات الرسمية .	151
ثانيا : الجمعيات غير الحكومية .	151
ثالثا : وسائل الإعلام .	152
الفرع الثاني : الجهود المبذولة في مجال البيئة من قبل الجزائر .	152
أولا : الجباية البيئية الجديدة :الحث على إنتاج أكثر نظافة .	152
ثانيا : العلامة الخضراء .	153
ثالثا : الطاقة المتجددة .	153
رابعا : برنامج سونلغاز .	153
خامسا :الدعم التشريعي و التنظيمي .	153
الفرع الثالث : واقع التمويل البيئي في الجزائر .	155
أولا : مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية .	155
ثانيا : مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية .	157
المطلب الثالث : الجباية البيئية كآلية لكبح التلوث في الجزائر .	158

الفرع الأول : التعريف بالجباية البيئية الجزائرية .	159
الفرع الثاني : أنواع الجباية البيئية المعتمدة في الجزائر .	159
أولا : الرسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة (T.A.P.D) .	159
ثانيا : الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة .	161
ثالثا : الرسوم المرتبطة بالإنبعاثات الجوية الملوثة .	164
رابعا : الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة .	165
الفرع الثالث : الإجراءات التحفيزية في الجباية البيئية .	167
الفرع الرابع : القانون الجزائري و الإجراءات التنظيمية الوقائية .	168
المبحث الثالث : الزراعة البيولوجية في الجزائر .	168
المطلب الأول : الإطار القانوني للزراعة البيولوجية في الجزائر .	168
الفرع الأول : جهاز الدعم .	169
الفرع الثاني : اللوائح و القوانين .	169
الفرع الثالث : برنامج الزراعة البيولوجية التجريبي في الجزائر .	170
المطلب الثاني : تحليل swot لواقع الزراعة البيولوجية في الجزائر.	171
الفرع الأول : نقاط القوة .	171
الفرع الثاني : نقاط الضعف .	172
الفرع الثالث : الفرص .	172
الفرع الرابع : التهديدات .	173
المطلب الثالث : المناطق و الإنتاج الزراعي البيولوجي في الجزائر .	173
أولا : الكروم البيولوجية – معسكر .	175
ثانيا : زراعة الزيتون البيولوجية – غليزان و ميلة	175
ثالثا : النخيل البيولوجي – بسكرة .	175
خاتمة الفصل الثاني	176
الفصل الثالث : دراسة حالة التمور البيولوجية في الجزائر .	177
تمهيد	178
المبحث الأول : التجارة الخارجية و التمور في العالم و الجزائر .	179
المطلب الأول : تطور الصادرات العالمية من التمور و مكانة الجزائر من السوق العالمي .	179
الفرع الأول : واقع الإنتاج و الصادرات العالمية من التمور .	179
أولا : تطور الإنتاج العالمي للتمور .	179

ثانيا : التجارة الخارجية للتمور في العالم .	182
الفرع الثاني : مكانة الجزائر و الصادرات من التمور في السوق العالمية .	184
أولا : مكانة الجزائر عالميا .	185
ثانيا : واقع الصادرات الجزائرية من التمور .	186
المطلب الثاني : مشاكل تصدير التمور في الجزائر و سبل مواجهتها .	189
الفرع الأول : معوقات تصدير التمور في الجزائر .	189
أولا : المعوقات الإنتاجية .	190
ثانيا : المعوقات التصديرية .	190
الفرع الثاني : تصدي لمشاكل و صعوبات تنمية و تطوير إنتاج و تصدير التمور الجزائرية.	191
أولا : تصدي للمشكلات الإنتاجية .	191
ثانيا : تصدي للمشكلات التصديرية .	191
المطلب الثالث : جهود ترقية الصادرات من التمور في الجزائر .	192
الفرع الأول : آفاق و سياسات لدعم الصادرات من التمور في الجزائر .	192
الفرع الثاني : المعايير و المواصفات القياسية في التجارة الخارجية للتمور في الجزائر .	193
المبحث الثاني : الأهمية الإقتصادية لزراعة النخيل و إنتاج التمور في الجزائر .	194
المطلب الأول : زراعة نخيل التمرو إنتاج التمور في الجزائر .	194
الفرع الأول : إحصاء زراعة النخيل و إنتاج التمور في الجزائر .	195
الفرع الثاني : واحات النخيل و إنتاج التمور في الجزائر .	196
الفرع الثالث : التركيب المؤسساتي للصادرات الجزائرية في سنة 2012 .	200
المطلب الثاني : واقع زراعة النخيل التمر و إنتاج التمور في واحة الزيبان (بسكرة) .	201
الفرع الأول : إحصاء زراعة النخيل و إنتاج التمور في واحة الزيبان (بسكرة) .	201
الفرع الثاني : واقع قطاع التمور في واحة الزيبان (بسكرة) .	202
أولا : التعريف ببرنامج لتعزيز قطاع التمور .	202
ثانيا : أسباب ضعف قطاع التمور .	202
ثالثا : الأطراف الرئيسية لقطاع التمور في واحة الزيبان .	202
المبحث الثالث : مكانة زراعة النخيل و إنتاج التمور التمور البيولوجية في الجزائر .	203
المطلب الأول : واقع زراعة نخيل و إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر .	203
الفرع الأول : التعريف بزراعة نخيل التمر البيولوجي .	203
الفرع الثاني : فوائد و أهمية الزراعة البيولوجية .	204

أولا : الفوائد الإيكولوجية .	204
ثانيا : الفوائد التقنية الإقتصادية .	204
ثالثا : الفوائد الإجتماعية .	204
الفرع الثالث : مواصفات و خصائص المنتجات البيولوجية	204
الفرع الرابع : كيفية إنتاج التمور البيولوجية .	205
المطلب الثاني : تقديم أهم الشركات الناشطة في تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .	206
الفرع الأول : شركة bio-oasis .	206
الفرع الثاني : شركة diodattes .	207
الفرع الثالث : شركة bionoor .	207
المطلب الثالث : واقع إنتاج و تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .	207
الفرع الأول : تطور إنتاج و تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .	207
الفرع الثاني : توزيع الأسواق الأساسية للتمور البيولوجية الجزائرية حسب الشركات الجزائرية المصدر.	209
الفرع الثالث : تركيبة المنتجات التمور البيولوجية للشركات الجزائرية المصدرة .	209
المطلب الرابع : معوقات إنتاج و تطوير و تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .	211
الفرع الأول : معوقات إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر .	211
الفرع الثاني : معوقات تطوير التمور البيولوجية في الجزائر .	212
الفرع الثالث : معوقات تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .	212
خاتمة الفصل الثالث	213
الخاتمة العامة	215
المراجع	218

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	مواصفات أنظمة إدارة الجودة ISO 9000 و بعض مكافئاتها من المواصفات الوطنية و الإقليمية.	34
02	أهم المواصفات الخاصة بأنظمة إدارة الجودة .	34
03	قائمة المواصفات القياسية لعائلة ISO 9000 .	36
04	وقائع المساحة، المزارع البيولوجية و المنتجات الرئيسية الخضراء حسب القارات .	104
05	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2015 .	119
06	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2015 .	121
07	تطور الواردات الجزائرية وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 .	123
08	تطور الصادرات الجزائرية النفطية خلال الفترة 2006 – 2015 .	125
09	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2006 – 2015 .	127
10	تطور تركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2006 – 2015 .	129
11	تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق فئات الإستخدام خلال الفترة 2000 – 2015 .	132
12	تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 .	134
13	تطور المؤسسات البيئية في الجزائر .	150
14	مساهمة بعض هيئات التمويل الدولية في المجال البيئي بالجزائر .	158
15	تفصيل مرحلة التأسيس الأولي للرسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة.	160
16	معدلات الرسم السنوي على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة .	161
17	الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة .	162
18	الرسوم الخاصة بالإنبعاثات الجوية الملوثة .	164
19	الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة .	165
20	واقع تطور برنامج الزراعة البيولوجية في الجزائر .	170
21	بعض المناطق و الإنتاج الزراعي البيولوجي في الجزائر .	174

22	الإنتاج العالمي للتمور في سنة 2003 .	180
23	أهم الدول المصدرة للتمور في العالم لسنة 2008 .	182
24	أهم الدول المستوردة للتمور في العالم 2006 – 2007 .	184
25	تطور الصادرات الجزائرية من التمور خلال الفقرة 2001 –2015 .	188
26	توزيع الصادرات الجزائرية من التمور حسب أسواقها (الدول المصدرة لها).	188
27	أصناف و خصائص و مناطق تواجد التمور .	197
28	توزرع عدد النخيل و الإنتاج وفق نوع التمور .	198
29	تركيبة المؤسسات الجزائرية المصدرة للتمور حسب القيمة و الولاية في سنة 2012 .	198
30	تطور إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر	208
31	تطور الصادرات الجزائرية من التمور البيولوجية حسب مشاركة الشركات الجزائرية .	208
32	توزرع الأسواق الرئيسية للتمور البيولوجية الجزائرية حسب الشركات المصدرة .	209
33	تركيبة المنتجات من التمور البيولوجية للشركات الجزائرية المصدرة .	210

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	تصنيف الأخطار في التجارة الخارجية .	10
02	المراحل التاريخية لتطور مواصفات أنظمة إدارة الجودة .	32
03	تصنيف الملوثات .	65
04	مجالات الإنتاج الأنظف .	86
05	دورة حياة الإنتاج الأنظف .	87
06	نموذج تطوير المنتج الأخضر حسب نموذج Fujixerox .	97
07	توزيع المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية(بشهادة أو في تحويل) للآخر سنة 2011.	100
08	تطور المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية خلال الفترة 2000 – 2011 .	101
09	توزيع حصة المساحة الزراعية البيولوجية الصالحة للإستخدام وفق القارات .	102
10	تطور الزراعة البيولوجية في حوض المتوسط .	103
11	تطور السوق الغذائي البيولوجي في العالم خلال الفترة 1999 – 2012 .	105
12	أنواع البذور الزيتية في العالم لسنة 2011 .	108
13	تطور إنتاج القطن البيولوجي في العالم .	109
14	توزيع المحاصيل المعمرة البيولوجية في العالم .	111
15	تموقع الدول المنتجة للبن البيولوجي في العالم .	110
16	توزيع الدول المنتجة للكاكاو البيولوجي في العالم .	111
17	577 190 هكتار من الفواكه الإستوائية و شبه الإستوائية البيولوجية في سنة 2011 .	112
18	تطور الإنتاج العالمي للتمور خلال الفترة 1999 – 2008	180
19	الإنتاج العالمي للتمور دقلة نور في سنة 2008 .	183
20	مكانة الجزائر عالميا .	185

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

تعتبر التجارة الخارجية من دعائم إقتصاد أي دولة ، ذلك من خلال الدور المهم و الفعال الذي تلعبه و النابع بشكل أساسي من عدم قدرة الدولة العيش في عزلة إقتصادية كاملة عن العالم الخارجي بتحقيقها لإكتفائها الذاتي مهما كانت عظمتها .و هذا ما أعطي الدفعة القوية لسعي كل الدول و الشركات للدخول أسواق عالمية و التوجه نحو التجارة الخارجية و العمل على تطوير التبادلات التجارية و تعدد أشكالها و تبنيها لسياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية .

فالتوجه العالمي للدول و الشركات خلق إتجاه حديث و المتمثل في العولمة التي جعلت الأسواق عالمية ،مفتوحة و كبيرة ،و أتاحت الفرص لتوحيد مختلف الجهود و التقنيات المعتمدة و كذا ظهور المنشآت العظمي العملاقة ،و بذلك أصبح بالإمكان القول أن تحرير التجارة الخارجية من مختلف القيود الضابطة لسياستها التجارية و رقعتها الجغرافية و أيضا إستراتيجياتها المتبعة هي الوسيلة الأكثر فعالية و كفاءة لتواجد الدول و الشركات في محيط سوق الأعمال الدولية و المبادلات التجارية العالمية و كسب القدرة على المنافسة و الإستمرارية .

و أمام محيط الأعمال الدولية الجديد المتميز بالطابع المتزايد و المستمر للمنافسة ينبغي على كل الدول و الشركات تأهيل مكانتها ومحيطها الخارجي أكثر من السابق بالبحث الدائم و المتتالي لمداخل جديد و مبتكرة لتحسين تنافسيتها العالمية، حيث لم تعد المنافسة مرتبطة بتكلفة الفاتورات وتوفر المواد الأولية فحسب، بل تعد كل من جودة المنشآت القاعدية الجديدة وفعالية مصادر الإبتكار والكفاءات التنظيمية، التكنولوجيا والتقنية عوامل حاسمة للمنافسة الدولية، ولهذا أصبح من الضروري القيام بإجراءات تحفيزية مناسبة لمسايرة الشركات التي تقوم بمجهودات التأقلم بغية الوصول والمحافظة على المستوى الدولي .

و نتيجة إصرار الدول و الشركات العظمي على تواجدها العالمي ، أعطاها ذلك صفة الشراسة في إنتهاكها للبيئة و مواردها و نتج منها إفرازات تسببت في مشاكل بيئية و قضايا جد معقدة مثل التلوث بأنواعه و إستنزاف مصادر الطاقة و الموارد الطبيعية و تلف البيئة و التغيير المناخ العالمي...إلخ، و التي هي في تزايد و تفاقم مستمر و بالغ ، ومن هنا بدأ العالم يبدي إنزعاجه و قلقه جراء مخاوفه المستقبلية و التي دفعت بدورها الدول إلى البحث في أساليب التخفيف من أثارها السلبية ، لكن هناك من أفلح في كبح العولمة على حساب البعد البيئي و من سن القوانين لمكافحة المظاهر البيئية السلبية و وقف عاجز عن التطبيق و الأخر يدفع ثمن التطور الإقتصادي .

و عليه فالشركات العالمية أصبحت تخضع لمجموعة كبيرة من القوانين التي تستدعي ضرورة ممارسة النشاطات الإقتصادية في إطار المحافظة على البيئة سواء على مستوى الدولة الأم أو الدول المضيفة أو الأسواق الناشطة فيها و المستهدفة ،و هذا ناتج عن زيادة الوعي و الإدراك و المسؤولية الإجتماعية و الأخلاقية

في أهمية البيئة و حجم تهديد مشاكلها و قضاياها لكل من الدول و الشركات الناشطة و حتى الأفراد على حد سواء .و من هنا سعت كل الشركات العالمية في البحث و الإبتكار و تطوير نفسها بإستغلال سياسات و إستراتيجيات جديدة محاولة منها خلق مداخل حديثة و معاصرة إما لمحافظتها على تواجدها في الأسواق الدولية أو زيادة المنافسة و التوسع أو الدخول لأسواق جديدة أخري ، و كأحد تلك المداخل الحديثة التي تبنتها الشركات العالمية في وقتنا الحالي و إستغلتها كميزة تنافسية في مواصفات منتوجاتها و أسواقها المتمثلة في طريقة صديقة للبيئة و مراعية للبعد البيئي و الإنتاج الأخضر .

إشكالية البحث :

إنطلاقا من ما يشهده الإقتصاد العالمي من تحرر و تطور وإتساع ، ومع ظاهرة العولمة والإنفتاح وما نتج عنه من تطور المنتجات وإقتحامها مختلف الأسواق في مختلف دول العالم بغية المنافسة و الإنتشار الذي أدى لظهور إستخدامات عديدة لأساليب معاصرة إتخذتها الشركات كإتجاهات حديثة في ظل تزايد الإهتمام بالمشكلة البيئية و قضاياها ، و زيادة الوعي سواء من طرف الدول في تأسيس إقتصاد دولي واعد أو الشركات بهدف إمتلاك ميزة تنافسية تمكنها من المنافسة في كل الأسواق العالمية ، أو أيضا من طرف الأفراد الذين هم في إتصال مباشر مع تفاقم نتائج المشاكل و القضايا البيئية ، من هنا يظهر لنا أهمية إكتساب الوعي من قبل الدول الساعية نحو تفتح على التجارة الدولية بإستغلال الإتجاهات الحديثة المتعلقة بإستخدام معايير و تقنيات مرافقة لفلسفة الأسواق الدولية المعاصرة و المتجهة إلي مراعاة الجانب البيئي و أهميته في إعطاء ميزة و قوة تنافسية للمنتج لشقه طريق الدولية تحت مسمى بالمنتجات الخضراء،المنتجات النظيفة أو المنتجات bio. و عليه يمكن صياغة إشكالية البحث علي النحو التالي :

- **هل يساهم تبني سياسات المنتجات الخضراء في زيادة و تطوير صادرات الدول ؟**

و للإجابة على إشكالية بحثنا ، يمكن تقسيمها إلى جملة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الإتجاهات الحديثة في تطوير الصادرات ؟
- ما هو واقع و وزن المنتجات الخضراء في التجارة الخارجية ؟
- كيف تساهم المنتجات الخضراء في رفع حصة الدول و الشركات في التجارة الدولية ؟

فرضيات البحث :

- تأثر المنتجات الخضراء في تحرير التجارة الخارجية بطريقة إيجابية لإعتبارها وسيلة معاصرة لفتح أو دخول أو إكتساب قوة منافسة في الأسواق الدولية .
- يمكن للمنتجات الخضراء أن تصبح ميزة تنافسية في ظل تنامي الوعي البيئي لدى الدول و الشركات و الإفراد .

أسباب إختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب لإختيار الموضوع منها :

- **الأسباب الموضوعية :**
  - أهمية الموضوع بإعتباره موضوع الساعة و جديد و يشغل مختلف الأوساط الإقتصادية .
  - مكانة الموضوع في نظر الشركات العالمية الكبرى و حساسيته في اللإقتصاد الدولي و التجارة الخارجية .
- **الأسباب الذاتية :**
  - حيوية الموضوع و حداثته .
  - رغبتنا في البحث و الكتابة في مواضيع قائمة علي الإتجاهات و الرؤى المعاصر في الإقتصاد العالمي و التجارة الخارجية بصفة أكبر .
  - رؤيتنا لأهمية البيئة بدون مشاكل في حياتنا و ضرورة المحافظة عليها للأجيال المستقبلية .

أهداف الموضوع :

يرمي هذا البحث إلى تحقيق مجمل من الأهداف تتمثل في :

- التعرف على ماهية المنتجات الخضراء .
- دراسة أهمية المنتجات الخضراء في التجارة الخارجية .
- رصد تأثير المنتجات الخضراء في فتح و تطوير التجارة الخارجية .
- التعرف على مدى فعالية تبني الإتجاهات الحديثة و الفلسفات المعاصرة في الإنتاج على مكانة الشركات في التجارة الخارجية .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في إدراك حقيقة أهمية و نجاعة إعتماد و تبني المنتجات الخضراء كمدخل في تحقيق إستراتيجية تنمية و تنويع و تطوير الصادرات في ظل تنامي المنافسة العالمية و الوعي بالبيئة و قضاياها الحديثة و التوجه الحديث من قبل الدول و المنظمات و الأفراد في تبني المسؤولية الإجتماعية و حماية البيئة .

منهج الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، لتحليل طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة . و الوقوف على مدى تأثير إستخدام المنتجات الخضراء في تطوير الصادرات .

الدراسات السابقة :

- دراسة بعنوان " **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الخارجية و تأثيرها على التنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري** " ، لكل من **عبد السلام مخلوفي و سفيان بن عبد العزيز** ، للملتقي العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية (2012) ، إذ هدفت إلى إلقا الضوء على التأثيرات التي أصبحت تحدثها الممارسات الإقتصادية من خلال إدراج الأبعاد البيئية في التجارة الدولية و مدى تأثيرها على التنافسية الإقتصاديات النامية بالتركيز على حالة الإقتصاد الجزائري ، و التي توصلت إلى أن الإشتراطات الخفية البيئية أصبحت بمثابة أحد الأدوات الخفية للدول على بعض السلع أجنبية و المحلية لضمان الصحة و السلامة و كذا فيما يخص الإشتراطات البيئية ضد واردات الدول الصناعية خاصة أصبحت تعتبر أحد أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية و تم إسقاط تأثير التطبيقات الخفية للإشتراطات البيئية على صادرات الجزائرية بالرغم من ضآلتها .

- دراسة بعنوان " **التسويق الأخضر توجه العالم في القرن الحادي و العشرون** " لـ **رسامي الصمادي** ، ضمن ورقة بحثية الذي هدف فيها إلي إلقا الضوء على مفهوم التسويق الأخضر و حيثياته و تطوره في العالم إنطلاقا من المسؤولية الإجتماعية و الأخلاقية للتسويق و حركات حماية المستهدف وصولا لإستعراض و مناقشة جوانب التسويق الأخضر التالية :المسؤولية الإجتماعية و الأخلاقية للمنظمات و عناصرها و أبعادها ، تطور مفهوم حماية المستهلك و التطوير التاريخي للتسويق الأخضر و مفهومه ، المستهلك و المنتج و الإعلان الأخضر ، أبعاد التسويق الأخضر و خصوصيته ، كذلك أهداف و أهمية و أهم النتائج المترتبة عن تطبيق و أليات و متطلبات الأزمة لتطبيق التسويق الأخضر ، و أيضا إستعراض بعض الأمثلة و التجارب العالمية و محددات التسويق الأخضر في المنطقة العربية.

صعوبات البحث :

هناك العديد من الصعوبات و المشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا و من أبرزها ما يلي :

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من المراكز و الهيئات و المديريات المتخصصة ، و إن حصلنا عليها تكون بعد جهد كبير و تقريبية و شحيحة جدا .
- ضعف المراجع المتعلقة بمصطلحات الدراسة و إنعدامها في بعض الأحيان .
- تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الصادرات الجزائرية في الأرقام ، و إختلافها من مصدر إلى أخرى .
- النقص الكبير إن لم نقول إنعدام المعلومات و الإحصائيات حول الصادرات الجزائرية من التمور ، و المؤسسات الناشطة في تصدير للتمور .
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات و الإحصائيات الحديثة لزمن الدراسة .

- إنعدام التعامل و الإتصال الكلي مع المؤسسات المصدرة الجزائرية سواءا من حيث الإستقبال أو المراسلة الإلكترونية .

أقسام الدراسة :

للإلمام الجيد بجميع جوانب البحث و الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلي ثلاث فصول كما يلي :

الأول : الصادرات و المنتجات الخضراء : و يتضمن : المبحث الأول بعنوان: الصادرات و مداخل تطويرها و الذي تطرقنا فيه إلى كل من ماهية التجارة الخارجية ، ماهية التصدير و معوقاته و مداخل تطوير الصادرات ، و المبحث الثاني تحت عنوان: البيئة و المنتجات الخضراء الذي يتضمن هو الأخر على البيئة و التلوث ، آليات حماية البيئة و الإنتاج الأنظف و المنتجات الخضراء ، أما المبحث الثالث بعنوان: واقع المنتجات الخضراء في العالم و فيه كل من المناطق البيولوجية في العالم و السوق البيولوجية و المنتجات الخضراء في العالم .

الثاني : السياسات البيئية و الزراعة البيولوجية في الجزائر: و يتضمن : ثلاث مباحث ، الأول بعنوان: معوقات التصدير و سياسات ترقيته في الجزائر و تطرقنا فيه إلى واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2015 ، و كذا مشاكل التصدير في الجزائر ، و جهود ترقية الصادرات في الجزائر ، أما الثاني تحت عنوان : البيئة في الجزائر و آليات حمايتها و فيه واقع البيئة و التلوث في الجزائر ، و جهود الجزائر في مجال حماية البيئة ، و كذا الجباية البيئية كآلية لكبح التلوث في الجزائر ، و الثالث بعنوان الزراعة البيولوجية في الجزائر المتضمن لإطار القانوني للزراعة البيولوجية في الجزائر ، و تحليل SWOT لواقع الزراعة البيولوجية في الجزائر، و المناطق و الإنتاج الزراعي البيولوجي في الجزائر .

الثالث : دراسة حالة صادرات التمور البيولوجية في الجزائر : و يتضمن : المبحث الأول بعنوان التجارة الخارجية و التمور في العالم و الجزائر الذي تطرقنا فيه إلى تطور الصادرات العالمية من التمور و مكانة الجزائر في سوق التمور العالمي ، و مشاكل تصدير التمور في الجزائر ، و جهود ترقية الصادرات من التمور في الجزائر ، و المبحث الثاني تخت عنوان: الأهمية الإقتصادية لزراعة النخيل و إنتاج التمور في الجزائر و تضمن زراعة النخيل التمر و إنتاج التمور في الجزائر ،و واقع زراعة النخيل التمر و إنتاج التمور في واحة الزيبان (بسكرة) ، أما المبحث الأخير بعنوان مكانة زراعة النخيل و إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر الذي تطرقنا فيه إلى واقع زراعة النخيل و إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر ، و كذا تقديم لأهم الشركات الناشطة في تصدير التمور البيولوجية في الجزائر ، بالإضافة إلى واقع تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .

الفصل الأول

تمهيد :

المعروف أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة كاملة عن العالم الخارجي ، حيث أنه من المستحيل أن تحقق دولة ما – مهما كان مستواها و قوتها الإقتصادية و مكانتها و تصنيفها– إكتفائها الذاتي و كل طلبات مجتمعها و أذواقهم ...إلخ ، و هذا ما أعطي أهمية و حاجة كبيرة للتجارة الخارجية بالنسبة للدول ، و ما أدى بالدول الكبرى للسعي المستمر و محاولة بكل الطرق التركيز على جانب التصدير أو ما يدل على تصريف الفوائض للخارج لتعظيم الربح من جهة و تقليل الخسائر من جهة أخرى ، أي بعبارة أخرى التنمية إقتصادها من خلال تعظيم منافعها ، و بغرض تحقيق كل تلك الأهداف لجأت الدول إلى خلق طرق و المداخل حديثة لتتماشي مع توجهها العلني و التي تتعمد على تطويرها و عصرنتها المستمرة و الدائمة .

و للتجارة الخارجية و نشاطاتها أهمية و إيجابية كبيرة على الإقتصاد، إلا أنها تملك عدة مخلفات سلبية على كل محيطها بداية من البيئة الطبيعية التي تعتبر المصدر لأي نشاط إنساني ،و كذا عوائد هذا الأخر التي قد يكون مدمر و هدام في كثير من الأوقات من خلال إنبعاثاته و فضلاته بأنواعه ، هذا ما يستدعي وجود لآليات صارمة مقننة من جهات حاكمة لحماية البيئة و الموارد الطبيعية غير متجددة خاصة من جهة ، و إمتلاك الوعي بقضايا البيئة و أهميتها و تبني تقنيات تراعي مبدأ حماية البيئة و الإستغلال العقلاني لها و من أمثلتها في وقتنا الحالي نجد الإنتاج الأنظف و الذي يصور في المنتجات الخضراء ، إذ أن هذه الأخيرة نجدها ذات إنتشار عالمي و متنوع و شامل لكل الحاجات الإنسانية على الرغم من إختلافها و تعددها .

و مما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بهدف التعرف على كل القضايا السالفة الذكر و توضيح لمفاهيم و آليات و واقع المواضيع و المصطلحات و كل هذا من خلال التقسيم التالي :

المبحث الأول : الصادرات و مداخل تطويرها .

المبحث الثاني : البيئة و المنتجات الخضراء .

المبحث الثالث : واقع المنتجات الخضراء في العالم .

المبحث الأول : الصادرات و مداخل تطويرها .

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم ، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل بإقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، و هذا لتعدد حاجات الأفراد، وتباين توزيع المواد والمنتجات الزراعية والصناعية و الإستخراجية بين الدول ، أوجب قيام التجارة إستجابة لتغير جغرافية النقل والإنتاج والإستهلاك والعلاقات الاقتصادية. و بدورها تلك التطورات المتنامي للحاجات أدت إلى الإبتكار أو السعي خلق طرق و مناهج لتطوير هذه المبادلات و إعطائها صور و مداخل متنوعة و معاصرة لتتماشي مع المكان و الزمان التي تدرسه ، و مما سبق الذكره سنوجز هذا المبحث و نقسمه إلى أجزاء لتضم كل من ماهية التجارة الخارجية ، ماهية التصدير و كذا مداخل لتطوير الصادرات كما يلي .

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية .

تعتبر التجارة الخارجية من أهم العلاقات التي يمكن أن تكونها دولة ما مع غيرها و كذا هي من أبرز المصادر لتنمية الإقتصاد الوطني .

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية .

قبل التطرف لمفهوم التجارة الخارجية سنحاول إعطاء تعريف التجارة

أولا : تعريف التجارة :

تعرف التجارة على أنها " أنشطة تلبي إحتياجات المستهلك في المكان والزمن المناسبين وبالسعر المناسب"[1]. و كذا هي " تداول السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين المتعاملين الإقتصاديين داخل الدولة أو خارجها وذلك بإستعمال النقود " [2].

و لها تعاريف أخرى بحسب المنظور و هي في : [3]

المفهوم اللغوي يقتصر على كلمة تقليب المال ، حيث عرفها إبن خلدون مقدمته المشهورة بأنها " محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء " .

---

[1] نورة بوكونة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع تحليل إقتصادي ، رسالة غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 – 2012 ، ص 43 .

[2] نفس المرجع ، ص 43 .

[3] نفس المرجع ، ص 43 .

المفهوم الإقتصادي : و فيه يقوم على عملية الوساطة و التوسط بين المنتج و المستهلك ، و هذا ما ينتج عنها نوعين من الأعمال عن نطاقها ، إذ المستهلك يقوم بشراء السلعة التي يهدف إستهلاكها و الإنتفاع بها .

أما المفهوم القانوني : ففيه يتسع مفهوم التجارة إلى تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع يقصد بيعها بعد إعادة تصنيعها و هي ما تسمى بالصناعات التحويلية و أيضا يشمل النشاط المتعلق بالصناعة و النقل و البنوك و ما يلحق بها من حرف تجارية كالسمسرة و الوكالة بالعمولة و التأمين و غيرها .

و مما سبق يمكن القول أنه هناك تجارة تقوم داخل البلد الواحد و أخرى تتم بين أكثر من دولة ، و لهذا نقسم التجارة إلى نوعين يتمثلان في :

- **التجارة الداخلية** : وهي تداول السلع والخدمات بين الأفراد المقيمين لنفس الدولة و تنقسم بدورها إلى : **تجارة الجملة** و التي تعني تداول السلع والخدمات من المنتجين إلى تجار الجملة بحيث تكون كمياتها كبيرة وبأسعار منخفضة نوعا ما ، و **تجار التجزئة أي** تداول السلع والخدمات من تجار التجزئة إلى المستهلكين بعد قليل من الوحدات وبأسعار مرتفعة نسبيا .
- **التجارة الخارجية** : تمثل تبادل السلع والخدمات بين الدول ، بحكمة أنها إستغلال أمثل لموارد العالم .

و يكمن الفرق بين كل من التجارة الداخلية و الخارجية في الجوهر الأساسي في الرقعة الجغرافية و الطبيعة كل منهما ، ففيما يخص التجارة الداخلية تحكمها حدود سياسية ، وموانع تداول ، وأنظمة ، وقوانين ، وآليات ، لدولة واحدة ، أما التجارة الخارجية تقوم بين دولة و هي حصيلة توسع عمليات التبادل الإقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن إتساع رقعة سوق التبادل الإقتصادي الجغرافية .بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعاً وتكويناً سياسياً واحداً .بل إتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين دولة و أخرى تختلف مقوماتها الإجتماعية والسياسية .وعلى ذلك فإن للتجارة الخارجية لها طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة. إلا أن هدفهما واحد ألا وهو زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع والخدمات .

ثانيا : تعريف التجارة الخارجية :

تعرف التجارة الخارجية على أنها " حركة السلع و الخدمات بين الدول المختلفة ، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال " .[1]

[1] رائد فاضل جويد ، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية** ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 15 ، 2013 ، ص 168 .

و تعرف أيضا على أنها " أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول".[1]

إلا أن معنى إصطلاح التجارة الخارجية يخضع لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق بمعناها الواسع ،إذ يغطي إصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي إصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من[2] :

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة.
- ✓ الهجرة الدولية، أي إنتقالات الأفراد بين دول العالم.
- ✓ الحركات الدولية، أي إنتقالات السلع ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وأمام هذا التباين في المفاهيم إتجه بعض الكتاب إلى إستخدام إصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع [3].

الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية .

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية ، و تتمثل أهم هذه الأسباب بشكل مختصر في : [4]

- ➢ الحاجة للعلاقات الإقتصادية الخارجية .
- ➢ التخصص الدولي .
- ➢ تفاوت تكاليف و إختلاف ظروف الإنتاج بين الدول .
- ➢ إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر.
- ➢ التعاون في العلاقات الإقتصادية الخارجية .
- ➢ إختلاف الميول و الأذواق .

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 8 .

[2] إبراهيم بلقلة ، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008 – 2009 ، ص 3 .

[3] نفس المرجع ، ص 3 .

[4] رائد فاضل جويد ، مرجع سابق ، ص 171 ، 172 .

الفرع الثالث : نظرة تاريخية عن التجارة الخارجية و تطورها .

لطالما تخطت التجارة حدود الإمبراطوريات التي تعاقبت من العصور القديمة وحتى العصر الحديث ، و إجمالي النشاطات التجارية تقريباً كان يتم على نطاق ضيق ، حيث كانت التبادلات بأغلبيتها تجري في وسط القرية بين أرضين متجاورتين أو في أفضل الأحوال بين القرى والمدينة المجاورة. و على نطاق القارات، شكلت عنصراً أساسياً في تاريخ القارات القديمة وتاريخ البشرية إجمالاً، وذلك بالرغم من تبادل كميات ضئيلة نسبياً . و مع نشوب الحروب وتطور الديانات ، أصبحت التبادلات تلعب دوراً رئيسياً في التواصل بين المجموعات البشرية وفي تطورها و بعد تحولات إقتصادية وتقنيات تجارية ساهمت في إحداث تغيرات عميقة في المجتمعات الأوروبية وفي البشرية جمعاء ، لكن حوض المتوسط كان في قلب هذه التحولات التي ساهمت كلها في التوصل إلى العصر الرأسمالي. [1]

إذ تطورت التجارة الخارجية بتطور النقود التي إستعملت كوسيلة للمبادلات التجارية ، و في العصر الحديث وجدت عوامل قامت على تطوير العلاقات التجارية المالية مع الخارج ، و إكتشاف آليات حديثة إستخدمت في الإنتاج ، و خلق مؤسسات تساهم في تسهيل حركات السلع و الأموال ، و أدت إلى ظهور أسواق و إنتشار و توسيع نطاق التجارة الخارجية .

و قد توسعت ظاهرة التجارة العالمية خلال أكثر من نصف قرن بإرتباط الإقتصاديات المختلفة و إنفتاح الأسواق و كثرة الطلب العالمي على السلع و الخدمات . و قد عرفت التبادلات التجارية الخارجية تطورات عدة إلى أن وصلت إلى الشكل التي هي عليه في الوقت الحالي .

فقد تغير ميزان القوة نظرا لما عرفته بعض الدول من تطور خاصة منها دول آسيا ، هذا من جهة و من جهة أخرى تطور دور كل من المنظمات الدولية و الجهوية . فالتغير الذي حدث على التجارة العالمية ليس فقط في التوجه الإقليمي أو القوة الجغرافية بل أيضا في هيكلها و موضعها ، فمع التطور الصناعي لدول آسيا التي ترتكز سياساتها على التصدير مع معدل فائدة ملائم و كذا تقليل من تكلفة النقل أدي إلى رفع مبادلات المواد المصنعة و كذلك الخدمات .[2]

و لزيادة وتيرة التبادلات التجارية أخذة توجهات حديثة في التجارة الخارجية تتمثل في التكتلات الإقليمية ، فالعديد من الدول تحاول التقارب فيما بينها عن طريق إتفاقيات إقتصادية إقليمية أو في إطار منضمات دولية و سواءا تعلق الأمر بدول متقدمة كدول أوروبا أو أمريكا الشمالية أو دول في طريق النمو كدول آسيا .[3]

---

[1] نورة بوكونة ، مرجع سابق ، ص 45 .

[2] رشيد شلالي ، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة الأعمال التجارية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2010- 2011 ، ص 23 .

[3] نفس المرجع ، ص 27 .

الفرع الرابع : أهمية التجارة الخارجية .

بدأت التجارة الخارجية منذ زمن ، لكن في السنوات الأخيرة زادت أهميتها سواءا إقتصادياً أو سياسياً أو حتى إجتماعياً ؛ و من الواضح أنه مهما إختلفت النظم السياسية و مهما كان التفاوت الإقتصادي للدول، فلا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، و هنا تظهر الأهمية الكبيرة للتجارة الخارجية فبدونها تصعب عملية التنمية و بالتالي لا نستطيع رفع مستوى معيشة الأفراد و عليه فعلى الدول أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول عن طريق عملية التصدير و الاستيراد .[1]

و يمكن القول أن التجارة الخارجية أهميتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجمها و مستواها الإقتصادي، كما تختلف أهميتها في نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها [2] ، فهي أعلى ما تكون في الدول الصناعية شديدة التطور و التكنولوجيا التي تكاد أن تسيطر على العالم تجاريا ، و هناك دول تنظر إلى التجارة الخارجية على أنها مسألة بقاء أو فناء، فبينما هناك دول أخرى تقل أهمية التجارة الخارجية لدى إقتصادياتها القومية . فالتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني ذلك لأنها وسيلة لجلب العملة الصعبة و تحسين وضعية ميزان المدفوعات و بالتالي تعزيز الإقتصاد الوطني و ترقيته، كما تفسح المجال للمنافسة مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل الوطني .[3]

و كما يمكن توضيح أهمية التجارة الخارجية أيضا من خلال النقاط التالية : [4]

- تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية ، فهي تربط الدول و المجتمعات ببعضها البعض .
- تساعد في الحصول على المزيد من السلع و الخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه.
- تساعد في توزيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة للمنتجات .
- تساعد في زيادة الرفاهية للمجتمعات عن طريق توسيع قاعدة الإختيار فيما يخص مجالات الإستثمار و الإستهلاك .
- تعد مؤشرا هاما لقياس قدرة الدول على الإنتاج و التسويق و المنافسة في السوق الدولي .
- نقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تسمح ببناء إقتصاد متين و تعزيز التنمية المستدامة.

وتظهر لنا مكاسب تجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية ، وتتلخص فيما يلي :[1]

---

[1] بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970-2005** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع إقتصاد كمي ،غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 ، ص 3 .

[2] مريم عريبي ، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية – دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام على الإقتصاد المغاربي** ، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و التسيير ، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014 ، ص 5 .

[3] بهلول مقران ، مرجع سابق ، ص 4.

[4] مريم عريبي ، مرجع سابق ، ص 4 .

مكاسب ساكنة أو صافية : Gains statiques

وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية كنتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، وتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل الدولي للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لهما . ونتيجة لتقسيم العمل فإن الإنتاج يزداد وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد أو ما يعرف بزيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد والمجتمع ككل .

مكاسب حركية : Gains dynamiques

وهو النوع الثاني من المكاسب وتتمثل في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية .وإذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة فإن المكاسب التجارية التي تحققها الدولة سوف تتجاوز المكاسب الصافية (الساكنة) أي أكثر من المكاسب المتمثلة في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.

مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج أو ما يعرف بمنفذ الفائض : Commerce comme un évent pour l'excédent

ومضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على أن التجارة الخارجية تعتبر منفذاً أو مصرفاً لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية ، والتي لو بقيت في السوق المحلي فإنه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدراً للموارد الإقتصادية . وتزداد أهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستغلة في إنتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها إستخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للإستخدام المحلي . وتعتبر المكاسب المتحققة من تصريف فائض الإنتاج سبباً وجيهاً في التوسع في حجم الصادرات .

الفرع الخامس : مشاكل و مخاطر عمليات التجارة الخارجية .

تعرض طريق التجارة الخارجية لعدة مشاكل و مخاطر ، إذ تختلف بإختلاف الزمن و الوضعية للدولة .

أولا : مشاكل التجارة الخارجية :

إن تشخيص الداء يسبق وصف الدواء ، إنها مقولة تنطبق على دراسة مشاكل التجارة الخارجية ، فلا نجاح محتمل لسياسة تجارية لا تحيط مسبقا بما قد يصادف التجارة الخارجية من عقبات وعوارض التي قد تؤثر على قدرة الدولة محل الدراسة على التصدير إلى الخارج وعلى مدى جاذبية لإستيراد من الخارج بدلا من الحصول على السلع من الأسواق والمصادر المحلية ، كذلك تؤثر حدة المشكل على العديد من عمليات التجارة الخارجية

[1] عابد بن عابد العبدلي ، **تقدير أثر الصادرات علي النمو الإقتصادي في الدول الإسلامية – دراسة تحليلية قياسية** ، مجلة صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ،مصر ، العدد 27 ، السنة التاسعة ، 2005 ، ص ص 9 . 11 .

الأخرى مثل : السياحة والنقل والتأمين ومن خلال ذلك كله تتأثر قدرة البلد التصديرية والإستيرادية معا وهذا ما ينقص من قيمة أهمية التجارة الخارجية بإعتبارها من القطاعات الحيوية في أي مجتمع كان متقدما أو ناميا[1] .

تتميز المشاكل الإقتصادية الدولية بأنها أكثر إستعطاء بالمقارنة مع المشاكل الإقتصادية الداخلية ويشهد على ذلك بروز مشكلات كالتقلبات في أسعار الصرف ، والفوارق الدولية في مستويات الأجور، والإختلاف في الأسعار النسبة للسلع المتبادلة دوليا ، ومشاكل العجز في موازين المدفوعات ... إلخ ومن هنا يمكن تقسيم عقبات قطاع التجارة الخارجية إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى : ترتبط بطبيعة الهيكل الإقتصادي لدولة معينة ويمكن أن نطلق عليها العقبات المحلية أو الداخلية للتجارة الخارجية.
- المجموعة الثانية : فتتعلق بطبيعة النظام الإقتصادي العالمي ويمكن أن نطلق عليها العقبات الخارجية للتجارة الخارجية.

ثانيا : مخاطر عمليات التجارة الخارجية :

يمكن تعريف المخاطر بأنها : " إحتمالية مستقبلية قد تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة و على تنفيذها بنجاح ، و قد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها و على آثارها إلى القضاء على المؤسسة و حتى الإفلاس " . [2]

إن عمليات التجارة الخارجية تسمح بتدخل عدة أطراف (المصدر ، المستورد ، الوسيط الجمركي ، المؤمن ، الجمركي ، ...) و نظرا للبعد الجغرافي بين أطراف العملية و كذلك الإختلاف في القوانين الداخليين للبلد المصدر و المستور ، فهي تحتل عدة مخاطر أكثر من العمليات التجارية العادية في بلد واحد . و عادة تصنف هذه المخاطر حسب عدة معايير إما حسب موضوع الخطر ، مدى تحققه أو حسب طبيعة الخطر و هو التصنيف الأكثر إستعمالا [3].

و الشكل الموالي يوضح الخمس أنواع من المخاطر على حسب طبيعتها .

[1] قادة أقاسم ، مرجع سابق ، ص 60 .

[2] رشيد شلالي ، مرجع سابق ، ص 79.

[3] المرجع السابق ، ص 85 .

الشكل رقم (01) : تصنيف الأخطار في التجارة الخارجية .

المصدر: رشيد شلالي ، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة الأعمال التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010- 2011 ، ص 86 .

يوضح الشكل السابق خمس أنواع من الأخطار القائمة في التجارة الخارجية ، و التي تصنف إلى مخاطر قانونية ، إقتصادية ، مالية ، و المخاطر السياسية و التكنولوجية ، حيث نجد أن المخاطر القانونية تتمثلة في طبيعة العقد المبرم في حد ذاته و علاقته مع القانون الدولة القائم بها، و كذا المخاطر الإقتصادية و التي تمس بالخصوص عوامل الإنتاج من مواد أولية و موارد بشرية ... إلخ، ثم هناك أيضا مخاطر مالية و التي ترتبط بطريقة و عملية الدفع للمستحقات و كمثال نجد عدم إستقرار العملة المنصوص عليها في الفاتورة أو العجز الجزئي و المؤقت أو الكلي للزبون على الدفع ، و المخاطر السياسية و التي تعتبر من أكبر و أضخم المخاطر إذ تشمل الحروب و الإنقلابات العسكرية و غيرها مما يؤدي إلى توقف الجزئي أو الكلي للمشاريع ، و تليها المخاطر التكنولوجية و المتمثلة في ذلك الخطر الذي ينتج من إمكانية تبني تكنولوجيا لا تتلاءم مع الدولة أو المستوي العلمي من قبل متبنيها مما يولد خطر كبير في الخسائر المادية المحتملة .

الفرع السادس : السياسات التجارية الخارجية .Politique de commerce extérieur

تعتبر السياسات التجارية الخارجية هي المنهج الذي يصف فكر و إتجاه العام للتجارة الخارجية لكل دولة ، حيث من خلالها يمكن فهم و معرفة الإستراتيجية المتبعة و الإهداف المرجوة و المصوب إتجاهها .

أولا : تعريف السياسات التجارية الخارجية .

تتمثل السياسات التجارية الخارجية في السياسات و القواعد المنتهجة من طرف الدول في تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي ، حيث تتبلور في مجموعة من الأدوات مختلفة حسب الحاجة و الهدف من تبنيها .

1. تعريف السياسة :

لغة : هي " إستصلاح طبائع الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل و الآجل ، فهو فن الحكم و إدارة أعمال الدولة الداخلية و الخارجية و منها السياسية و الإقتصادية و غيرها " [1].

إصطلاحا : تعرف السياسة الخارجية أو الدولية بأنها " فن يبحث في العلائق المتصلة بين الدول و المصالح المتضاربة و المتباينة بينهم و غايتها توسيع نطاق الإتحاد البشري و دفع المشاكل الناشئة عن تباين الغايات المختلفة " [2] .

أما السياسة التجارية فتعرف على أنها " مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية إقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام إستقرار الصرف."[3]

و تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الإقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف... إلخ (حسب الظروف الإقتصادية التي تمر بها)" [4] .

---

[1] طارق يوسف حسن جابر ، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الإقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة** ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 39 .

[2] نفس المرجع ، ص 40 .

[3] عبد الحميد حشمة ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر –** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013 ، ص 11 .

[4] فيروز سلطاني ، **دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارة الإقليمية و الدولية – دراسة حالة الجزائر و إتفاق الشراكة الأورومتوسطية** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013 ، ص 53.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا قول أن السياسة التجارية الخارجية هي سياسة إقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية ، عن طريق إستخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى ،على حسب الهدف منها كان بتقييدها أو تحريرها.

وكذلك تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف و بلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك الأهداف الإقتصادية الهادفة إلى تنمية الإقتصاد الوطني و منها حماية الصناعات الوطنية ، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة ، و الأهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى توفير أكبر قدر من الإستقلال تحقيق الإكتفاء الذاتي ،و أخرى إجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع إستراد المواد المخذرة و تشديد القيود علي إستراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات إجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من إستراد المنتوجات الزراعية [1] ، و كما نلخصها أيضا فيما يلي :

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الإقتصاد الوطني من الإغراق.
- ✓ تشجيع الإستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الإقتصاد.
- ✓ حماية الصناعات الناشئة والصناعات الإستراتيجية.
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الإقتصادية العالمية.
- ✓ حماية بعض الصناعات الوطنية لإعتبارات إجتماعية. [2]
- ✓ المحافظ على دعم الجهود التعاون الإقتصادي الدولي .
- ✓ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية و الغذائية و العسكرية و تحقيق السلام و الإستقرار العالمي .
- ✓ دعم الدول الصديقة و الحليفة .[3]

ثانيا : أنواع السياسات التجارية الخارجية .

إن أهداف الدول عموما مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو كان على حساب الدول الأخرى ، لذا إختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة وتراوحت بين التحرير والتقييد ، و سندرج كل واحدة منهما بشيء من التفصيل كالأتي :

[1] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 12 .

[2] نفس المرجع ، ص 12 .

[3] طارق يوسف حسن جابر ، مرجع سابق ، ص. ص 57 ، 60 .

1. سياسة حماية التجارة الخارجية : politique protective du commerce extérieur

يطلق عليها أيضا السياسة الحمائية للتجارة الدولية أو سياسة تقييد التجارة الدولية ، ويمكن تعريفها على أنها: " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة ، كمية أو غير كمية ، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة " [1].

و يقصد بها أيضا :" أن الدولة تتبناها لتحقيق أهداف معينة كحماية الصناعات الوطنية من خطر منافسة الواردات الأجنبية ، عن طريق وضع قيود معينة على التجارة الدولية " . [2]

حيث كانت هذه السياسة محل إهتمام التجاريون المقدسون لمبدأ الحماية في التجارة الخارجية ، إذ أنهم يرونها مصدر ثراء الدولة في ذلك الوقت وتقاس بما تملك من معادن نفيسة كالذهب والفضة ، لذلك فكانوا ينادون بضرورة تدخل الدولة في مجال التجارة الخلرجية من أجل تقييدها من ناحية الواردات وفتح المجال أمام الصادرات .

2. سياسة حرية التجارة الخارجية : Politique de la Liberté du commerce extérieur

و تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها : " جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات ، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا " [3].

ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية على الاتجاه بهذا نحو الإنخفاض .

و هناك أربع أشكال لتحرير التجارة و تتمثل في :[4]

- **التحرير من جانب واحد** :و فيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية ، لإعتقادها أنها تصبح أكثر إستفادة من التجارة الخارجية .
- **التحرير الثنائي** : حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا .
- **التحرير الإقليمي** : و في هذا تقوم مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم .

---

[1] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق ، ص 27.

[2] طارق يوسف حسن جابر ، مرجع سابق ، ص 45 .

[3] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق ، ص 30.

[4] محمد صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 16 .

- **التحرير متعدد الأطراف** : و فيه يتم التحرير على مستوي العالم من خلال إتفاقيات مفتوحة لإنضمام الدول إليها .

إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف ، عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى :[1]

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول و تركيز مصادر الثروة في بعضها .
- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها .
- العامل السياسي الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية .
- تغير الميزة النسبية .
- التجارة ونفقات النقل .
- الشركات المتعددة الجنسيات .

كما هناك عدة عوامل سهلت في توسيع عملية المبادلات والمعاملات نذكر منها ما يلي:[2]

- أهمية استخدام النقود في المبادلات والمعاملات .
- الاستكشافات الجغرافية للحصول على الذهب والفضة في البداية .
- الثورة الصناعية .
- التنويع و التوسيع للمشروعات ودرجة تركزها العالية .
- اختلاف و تطوير في وسائل وطرق النقل والاتصال وكلفته .
- اختلاف في العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج .

المطلب الثاني : ماهية التصدير و معوقاته .

لعملية التصدير أهمية و مكانة بالغة في مختلفة سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الإقتصادية مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الإقتصاديين و جعل له عدة تعاريف و دوافع .

الفرع الأول : تعريف التصدير و الصادرات .

أولا يمكن توضيح تعريف التصدير بأنه " تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات و التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد [3] .

---

[1] زينب حسن عوض الله ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، الفتح للطباعة و النشر ، إسكندرية ، 2003 ، ص 63 ، 67 .

[2] نورة بوكونة ، مرجع سابق ، ص 58 .

[3] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 50 .

أما فيما يخص الصادرات ، فلقد تعددت التعاريف ويمكن ذكر من بينها كما يلي :

تعبر الصادرات عن مبيعات البضائع في الخارج ، كما أنها " عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج " [1].

كما أن الصادرات "هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي " .[2]

و تعرف أيضا الصادرات على أنها " إنتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية " [3].

وبصيغة أخرى تمثل الصادرات إنفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف [4].

و كذا يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في إقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الإقتصادية . فلمدة طويلة من الزمن أعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة ، كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فأهميته كذلك مرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد إضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق .

الفرع الثاني : أنواع الصادرات .

تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع و هي [5] :

1. الصادرات المنظورة : Les exportations des biens

هي التي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر و معاينة وإحصاء السلطات الجمركية وتنتقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج . كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل: البترول والآلات.

[1] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق ، ص 88.
[2] نورة بوكونة ، مرجع سابق ، ص 36 .
[3] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق ، ص 88.
[4] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 50 .
[5] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق ، ص89 .

2. الصادرات غير المنظورة : Les exportations de services

وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل : المواصلات والإتصالات ، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة و إيرادات إستثمارية ، خدمات التأمين الدولي ، خدمات المصرفية العالمية و حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

3. الصادرات المؤقتة : Exportations temporaires

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد إستيرادها و تتمثل في :

- ✓ المنتوجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات ، أو الصالونات الدولية .
- ✓ مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن.
- ✓ إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

4. الصادرات النهائية : Exportations finales

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بإلتزماته التعاقدية مع المستورد .

الفرع الثالث : أهداف و دوافع التصدير .

للتصدير كعملية قائمة في الدول جملة من الأهداف تختلف بإختلاف مصدر إرتباطها ، و كذا مجموعة من الدوافع التي تشجعه و تثبت نجاحه .

أولا : أهداف التصدير .

يمكن إدراج أهداف التصدير في ثلاث مجموعات على حسب فئة إرتباطها و هم[1] :

1. الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية ، وهي:

تجاوز السوق الوطنية المشبعة – توزيع جغرافي للمخاطر – التكيف مع المنافسة – التواجد في السوق الدولية .

[1] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 50 .

2. **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي** ، هي:

الزيادة في رقم الأعمال – رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية – رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة – تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3. **الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج** ، و هي :

تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة –إستغلال الإمتيازات المتوفرة – خفض الكلفة الإنتاجية – رفع من جهود البحث والتطوير .

ثانيا : دوافع التصدير .

تتمثل أهم الدوافع المشجعة على التصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة فيما يلي :[1]

1. عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل ،أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية أشمل .
2. يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية .
3. نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه ، وهو عامل مهم لإقتحام السوق الخارجية.

و كما أنه هناك بعض الدوافع النابعة من داخل المؤسسة و هي كالتالي : [2]

1. **عوامل تجارية** :تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق و تخصص المؤسسة.
2. **عوامل مالية** :و تتمثل في البحث عن غلة الحجم وإسترجاع الإستثمارات من خلال التوسع في المبيعات ، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
3. **عوامل بيئية** :تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لإمتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.
4. يمنح الدفاع عن جود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للإحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير .
5. عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.

[1] المرجع السابق ، ص 55 .

[2] نفس المرجع ، ص 56.

لذا أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من أهم الأهداف الإقتصادية وذلك لعدة أسباب تتمثل فيما يلي : [1]

- ✓ يتمثل السبب الرئيسي في التخلص من العجز التجاري والذي تعاني منه العديد من الدول النامية.
- ✓ أن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجي، بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي .
- ✓ ازدادت أهمية هدف تنمية الصادرات لأجل التنمية الاقتصادية في إطار تطورات أواخر الثمانينات ثم التسعينات التي شهدت تحولا عالميا لصالح اقتصاد السوق وحرية التجارة .
- ✓ العولمة التي صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمي والنمو المطرد في نشاط الشركات العابرة للقوميات على مستوى العالم في إطار حرية التجارة وتحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال في معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية المستهلك العالمي .

الفرع الرابع : مشاكل التي تعوق العملية التصديرية .

ويمكن تقسيمها إلى المشكلات التي تعوق المصدرين داخليا في الدولة المصدرة و خارجيا أي في الأسواق الخارجية ، وذلك كما يلي [2]:

أولا : المشكلات الداخلية : هي المشكلات التي تعوق العملية التصديرية في الدول المصدرة ومن ثم تؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات لما تسببه هذه المشكلات من إرتفاع في تكلفة الصادرات أو تقليل جودة المنتجات المصدرة ، ومن بينها :

- ❖ الإفتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين، بالإضافة إلى إرتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية ، و تعدد الإجراءات وتعقدها في الجمارك.
- ❖ إرتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الإستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف المواد الوسيطية.
- ❖ نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي وعن الأسواق العالمية وفرص التصدير المختلفة ، والذي يؤدي إلى صعوبة تحديد أفضل مجالات الإستثمار المتاحة.
- ❖ إرتفاع مستويات الأجور في بعض الدول، و كذا إرتفاع تكلفة التأمينات الإجتماعية ، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع تكلفة المنتجات ومن ثم إعتماد هذه الدول في المنافسة في الأسواق الخارجية على الجودة وليس السعر.

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد ، **قضايا إقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، مصر، الإسكندرية، 2000 ، ص ص 111 – 118 .

[2] مصطفي بن ساحة ، **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-** ، رسالة ماجستير في تخصص تجارة دولية ،غير منشورة ، المركز الجامعي بغرداية ، 2010 – 2011 ، ص ص 74 – 76 .

- ❖ التأخير في إجراءات رد الرسوم الجمركية للمصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة .
- ❖ عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير وخصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإرتفاع تكلفتها بالإضافة إلى إحجام بعض البنوك عن قبول الإعتمادات المستندية للمصدرين وما قد يترتب على ذلك من التأثير سلبا على القدرة التنافسية للصادرات.
- ❖ المغالاة في تحديد سعر الصرف مما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت.
- ❖ إنخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية ، وعدم إلتزام بعض المنتجين بالمواصفات المحددة للجودة .
- ❖ نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير، بما يؤدي إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير.

ثانيا : المشكلات الخارجية :يواجه المصدرون مجموعة من المشكلات التي تعيق نمو الصادرات وتنبع من عوامل خارجية ، وفي بعض الأحيان تكون هذه المشكلات أخطر من المشكلات الداخلية لما تؤدي إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول ، ومن بين تلك المشكلات ما يلي:

- ❖ معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات ، حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الدول الأوربية والولايات المتحدة ، بالإضافة إلى إشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء إختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج لا تطلب من المنتجين المحليين.
- ❖ الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين ، إضافتا إلى المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة .
- ❖ الدعم الذي تقدمه الحكومات الأجنبية لمنتجيها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات إلى هذه الدول .

الفرع الخامس : مخاطر التصدير و إدارتها .

يقصد بأخطار التصدير تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر أثناء العملية التصديرية ، و التي قد تكون ناتجة عن العوامل التجارية أو غير تجارية أو طبيعية و أخرى لا يمكن تصنيفها في و لا واحدة منهن ، و تتمثل هذه الأخطار فيما يلي : [1]

[1] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، **آليات ضمان الإئتمان و تنمية الصادرات– حالة الجزائر –** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 02 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2002 ، ص ص 5 ، 7 .

أولا : الأخطار التجارية .

و هي تلك التي يكون مسببها المستورد أو الأوضاع المالية ، و تؤدي إلى عدم إستلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها و تتمثل في كل من :

- إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته .
- إمتناع المستورد عن السداد ما إستحق عليه للمصدر رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بإلتزاماته .
- رفض المشتري لإستلام البضاعة المشحونة .

ثانيا : الأخطار غير تجارية (السياسية) .

و هي المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية ، و بعبارة أخرى يقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد و التي يكون مصدرها أو مسبيبها سلطات القطر المستورد أو سلطات قطر العبور ، و أيضا تلك التي تكون نتيجة عن إضطراب عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد ، و تتمثل في الحروب الأهلية ، الصراعات البيروقراطية ،الرقابة على الأسعار ، الإرهاب الدولي ، الحرب النووية ، الضغط الدبلوماسي ... إلخ .

ثالثا : الأخطار الطبيعية .

يمكن تقسيمها إلى نوعين : أخطار ناتجة عن عمل الإنسان و أخرى ناتجة عن الكوارث الطبيعية [1].

و بالإضافة إلى هذه الإخطار السابقة الذكر ،هناك أخطار ثانوية منها أخطار الصرف ، أخطار المشاركة في المعارض و البحث عن أسواق جديدة ، إخطار التحويل و أخطار الإستثمارات الأجنبية ...إلخ .

و لإدارة مخاطر التصدير ، هناك مجموعة من المداخل ضرورية لإدارة فعالة و هي : [2]

- **التجنب** : تجنب مصدر الخطر في المقام الأول بلغي ظهور الخطر نسبيا ، حيث يقصد بالتجنب غربلة الدول التي تتميز بعدم الإستقرار السياسي و الإجتماعي و إستبعاد إمكانية دخول أسواقها .
- **التفاوض** : و يقصد به قيام المصدر بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي يتميز بوجود مخاطر سياسية أو إجتماعية ، بحيث يتم أولا تحديد الحقوق و المسؤوليات قبل القيام بالإستثمار .
- **الإنفصال** :و تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسائر المحتملة .

[1] عبد القادر السيد متولي ، **الإقتصاد الدولي النظرية و السياسات** ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان ، 2011، ص 302.

[2] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص ص 11 – 12 .

- **هيكل الإستثمار** :و تتم بمشاركة الوطنين في الإستثمار و كذا إختيار الإستثمار الذي يتميز بسرعة إسترداد التكاليفه و تحقسق الأرباح في الأجل القصير من أجل تقليل الأخطار المحتملة .

المطلب الثالث : مداخل تطوير الصادرات .

لغرض تطوير الصادرات كما و نوعا و فتح أسواق جديدة ، نجد من الدول التي تستعمل أدوات تقليدية و التي تتمثل في تلك الأدوات التابعة للسياسات التجارية الخاصة بالعلاقات الخارجية ، كما هناك من التي تخلت على تلك الأولى و خلقت أدوات حديثة حسب حاجتها و ما يلاءم واقعها الإقتصادي العالمي و مبادئها التجارية المعلنة .

الفرع الأول : المداخل التقليدية لتطوير الصادرات . Recettes traditionnelles pour le développement des exportations

تتمثل المداخل أو الطرق التقليدية لتطوير التجارة الخارجي في تلك الأدوات السياسات التجارية المعتمدة منذ ظهور و قيام التجارة الخارجية بين الدول ، غير أنه عندما يكون الهدف محدد فإن الأدوات تتعين حسب آثارها و نتائجها المرغوبة منها ، و لتحقيق تطوير الصادرات بعينها يمكن إستعمال الأدوات التالية الذكر :

أولا : نظام التخفيض للرسوم الجمركية : Système du réduction des tarifes

الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في إتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى [1] .

ثانيا : الإعانات (إعانات التصدير ، منح ، دعم الصادرات) : subventions à l'exportation

تعرف الإعانات بأنها " أداة سعرية ، و يراد بها المزايا أو التيسيرات التي تساعد على زيادة حجم الصادرات أو النهوض بمستواها من حيث الجودة أو تدعيم الخدمات المتصلة بها " [2]، " و تقلل من تكلفة الإنتاج و ترفع من قدرة التنافسية للشركة المحلية المستفيدة و تأثر على التجارة الدولية " [3].

كما تعرف أيضا على أنها " يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين ، حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة ، محاولة في ذلك لكسب الأسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين من البيع

---

[1] نورة بوكونة ، مرجع سابق ، ص 30 .

[2] طارق يوسف حسن جابر ، مرجع سابق ، ص 146 .

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي – نظريات و سياسات** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،2002 ، ص283.

في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح ، على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود " [1].

أما دعم الصادرات فهو "عبارة عن مبلغ تدفعه الحكومة لمنشأة ما على كل وحدة قوم بتصديرها " ، و يُعتبر الدعم الحكومي للصادرات أحد أشكال الإغراق و سيتم مناقشة هذا الأخير فيما بعد [2] .

و تقسم هذه الإعانات إلي نوعين هما : [3]

أ. **إعانات مباشرة : Les subventions directes**

تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود ، يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي .

ب. **إعانات غير مباشرة : Les subventions indirectes**

تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات لتدعيم مركزه المالي ، " مثل : المساعدات الإدارية المقدمة من الحكومة ، برامج إعادة التدريب ، تمويل البحث و التطوير و إعطاء إمتيازات ضريبية أو تخفيض العبء الضريبي على الشركات المصدرة " [4].

و الهدف من الإعانات تعزيز قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس مع المنتجات الأخرى في الأسواق الخارجية [5] و زيادة نصيبهم منها ، إلا أنه ما يقلل من أهمية هذه الإعانات هو ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المقدم لها إعانة لأراضيها ، كما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مقابل من طرف الدولة المنافسة التي تحرص دائما على الإحتفاظ بمكانتها في السوق [6] ، فينبغي على كل حال في سياسة الإعانات مراعاة السياسات الخارجية و تحديد الأنشطة التي يراد دعمها بدقة بعد دراسة وافية [7].

---

[1] فيروز سلطاني ، مرجع سابق ، ص 68 .

[2] موردخاي كريانين ، **الإقتصاد الدولي – مدخل السياسات** ، تعريب محمد إبراهيم منصور ، على مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007 ، ص 152 .

[3] زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 302 .

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 283 .

[5] طارق يوسف حسن جابر ، مرجع سابق ، ص 146 .

[6] زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 302 .

[7] طارق يوسف حسن جابر ، مرجع سابق ، ص 146 .

ثالثا : تخفيض سعر الصرف : Reduction in the rate of exchange - Réduction du taux de change

يقصد بتخفيض سعر الصرف " كل إنخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء إتخذ ذلك مظهرا قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة الذهب أو لم يتخذ" [1].

و الهدف منه زيادة الصادرات ، و بالتالي يؤثر سعر الصرف على مستويات الأسعلر المحلية و الأسعار الخارجية ، إذ إن تخفيض سعر الصرف يترتب عليه تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملات الأجنبية ، و في المقابل إرتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية .[2]

لتخفيض سعر الصرف آثار على قيمة الصادرات والواردات ،بما يترتب عليه من إنخفاض سعر الصادرات المحلية وإرتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وإن كان ذلك متوقف على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التخفيض ، أما أثر التخفيض على مستوى الأسعار المحلية ، يعني إنخفاض سعر السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ، هذا إذا لم يحدث إرتفاع عام في الأسعار المحلية،مما يؤدي إلى تلاشي أثر التخفيض ، وقد يمثل تخفيض سعر الصرف خطراً حقيقياً على قيمة العملة الوطنية لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد فيها وميل الأسعار الداخلية إلى الإرتفاع مما يسبب رفع نفقات المعيشة لاسيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات من السلع الضرورية ، أو كان إنتاج الصادرات غير مرن .[3]

رابعا : الإغراق : Dumping

و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الإحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل و تلك التي في خارج . [4]

إذ يحدث الإغراق "عندما يتم بيع سلعة ما لمشتر أجنبي بسعر أقل من السعر الذي تباع به نفس السلعة في السوق المحلية " ، كما هو " بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر أقل من سعر التكلفة " [5] .

أي أنه يراد بالإغراق التمييز في السعر للأسواق الداخلية و الخارجية ، حيث تكون الأسعار في الأسواق الخارجية منخفضة عن السعر المحلي مضافا إليه نفقات نقل السلعة عند تصديرها ،و ينقسم وفق إستمراره إلى الإغراق الدائم ، قصير الأجل (المؤقت) و العارض لضروف إستثنائية ؛ و من أهم آثاره أنه يحقق للدولة المصدرة زيادة في حجم الصادرات و بالتالي إرتفاع مستوى الدخل . [6]

---

[1] زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 303 .

[2] طارق يوسف حسن جابر ، مرجع سابق ، ص 147 .

[3] زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص ص 304 – 305 .

[4] نفس المرجع ، ص 302 .

[5] موردخاي كريانين ، مرجع سابق ، ص 149 .

[6] يوسف حسن جابر ، مرجع سابق ، ص ص 146 – 147 .

خامسا : التكتلات الاقتصادية : Blocs économiques

وهي تجمعات دولية إقليمية ، تتمتع بإنعدامها من القيود والحواجز التجارية و تعمل على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة ، وفي نفس الوقت تعمل على إستحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء ، وتمر هذه التكتلات على عدة مراحل مختلفة تتمثل في كل من ترتيبات التجارة التفضيلية ، المنطقة الحرة ، الإتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ،الإتحاد الإقتصادي والنقدي .

الفرع الثاني : المداخل المعاصرة لتطوير الصادرات .

بعدما إنتهجت التجارة الخارجية العالمية نهج التحرر و التطور و عدم التقيد الكلي أصبح من الصعب للدول التي ترغب في تطوير حالها و مصالحها على غرار الدول الأخرى ، أن تستعمل تلك الطرق و الأساليب و حتي الأدوات التقليدية التي سبق و تناولنا بعضها ، و لهذا وجدت تلك الدول ثغرات مختلفة و مداخل متطورة لتستعملها كقناع لإخفاء الوجه الحقيقي لأعمالها ، و من أهداف هذه الدول السعي لتطوير تجارتها الخارجية من خلال تطوير الصادراتها و هو موضوعنا ، و لهذا ستحاول التعرف على مجموعة من هذه المداخيل المعاصرة وقف مبدأ تطوير الصادرات .

أولا : إدارة الجودة الشاملة « T Q M » : Total Quality Management

لقد سعت بعض المنظمات أو الدول إلى تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة لتيقنها بأهميته الفعالة و كان ذلك من خلال محاولة التطابق مع معايير هذا المدخل بإتخاذه منهج و فلسفة في تسييرها لتجارتها الخارجية .و من هذا المنطلق سنحاول الإحاطة بمفهوم إدارة الجودة الشاملة و تقسمه لعدة أجزاء لنضمن الفهم الكلي و الصحيح.

1. مفهوم إدارة الجودة الشاملة :

قبل التطرق إلى تعريف إدارة الجودة الشاملة سنحاول إحاطة بكل من تعريف و أبعاد و خصائص للمصطلحات الجودة ، الجودة الشاملة و إدارة الجودة الشاملة ، كما يلي .

أ. **تعريف الجودة :** فقد عرفت الجودة من قبل مجموعة من الإقتصاديين و الجهات نذكر منها :

Fred smith بأنها " أداء العمل حتى يتطابق مع المعايير التي يتوقعها العملاء " ، و هيئة الخدمات العامة على أن " الجودة هي مطابقة و تلبية إحتياجات الزبائن منذ أول مرة و في كل مرة " .[1]

[1] كاظم محمود خضير ، **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الأيزو 2000 : 9000** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 18 .

كما تم تعريفها من قبل الجمعية الأمريكية (ASQC) و المنظمة الأوروبية (EOQC)، لضبط الجودة على أنها " المجموع الكلي للمزايا و الخصائص التي تؤثر في القدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة". [1]

و يمكن تعريف الجودة أيضا بـ "عملية ديناميكية ترتبط بالبضائع و الخدمات و العمليات و الأشخاص القائمين عليها و بيئات عملها و تسعى إلى أن تتطابق مع توقعات عناصرها أو أن تتجاوزها " [2] .

فيما عرفت المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) الجودة بأنها " الدرجة التي تشبع فيها الحاجات و التوقعات الظاهرية و الضمنية من خلال جملة الخصائص الرئيسية المحدد مسبقا ، و تؤكد المواصفات على ضرورة تحديد تلك الحاجات و التوقعات و كيفية إشباعها" [3].

و مما سبق نلاحظ أن الجودة لا تعني بالضرورة التمييز ، و إنما ببساطة المطابقة للمواصفات و ترجمة لحاجات الزبائن و توقعاتهم ، و هذا الحكم النهائي للجودة يكون من قبل الزبون الذي يقرر ما إذا كان المنتج يلبي حاجاته أم لا ، و كذا بالنسبة للشركات الهادفة لتحقيق الجودة فمن الضروري أن تقوم بتصميم الجودة بالشكل الذي يجعل الفرق موجباً بين القيمة و الكلفة بحده الأقصى[4] .

تمتلك السلعة أو الخدمة أبعاداً أو خصائص متعددة ترتبط بالجودة ، حيث يمكن من خلالها تحديد قدرة إشباعها للحاجات و تتمثل في[5] :

بالنسبة لأبعاد الجودة السلع فهي :

- **الأداء** : **performance** : الكيفية التي يتم بها أداء الوظيفة و معالمها .
- **الهيئة / المظهر** : **Apparence / Caractéristiques** : الخصائص المحسوسة للسلعة و شكلها و الإحساس بها و رونقها .
- **المعولية** : **Fiabilité** : قابلية أداء العمل المطلوب تحت ظروف تشغيلية محددة في فترة زمنية محددة .
- **المطابقة** : **Conformité** : التوافق مع المواصفات التحددة بموجب العقد أو من قبل الزبون
- **المتانة** : **Durabilité** : الإستفادة الشاملة و الدائمة من السلع .
- **القابلية للخدمة** : **Entretien** : إمكانية تعديلها أو تصليحها عند وقوع مشكلة في الإستخدام ناتج عن مشكلة في التصنيع .

---

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **إدارة الجودة الشاملة** ، دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005 ، ص 14 .

[2] كاظم محمود خضير ، مرجع سابق ، ص 21 .

[3] محمد عبد الوهاب العزاوي ، مرجع سابق ، ص 15 .

[4] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، 2002 ، ص 19.

[5] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **إدارة الجودة الشاملة** ، مرجع سابق ، ص ص 24 – 25 .

- **الجمالية** : **Esthétique** : الرونق و الشكل و الإحساس التي تولده
- **الجودة المدركة** : **Qualité perçue**

أما فيما يخص أبعاد جودة الخدمة فهي :

- ✓ **الوقت** : **Temps**:كم ينتظر المستهلك .
- ✓ **دقة التسليم** : **La précision de livraison** : التسليم في الموعد المحدد
- ✓ **الإتمام** : **état complet** : إنجاز جميع جوانبها بشكل كامل .
- ✓ **التعامل** : **Courtoisie** : ترحيب العاملين بكل الزبائن .
- ✓ **التناسق** : **Cohérence** : تسليم جميع الخدمات بنفس النمط للزبون .
- ✓ **سهولة المنال** : **Accessibilité** : إمكانية الحصول على الخدمة بسهولة .
- ✓ **الدقة** : **Précision** : إنجاز الخدمة بصورة صحيحة من أول لحظة .
- ✓ **الإستجابة** : **Réactivité** : التفاعل بسرعة من العاملين لحل المشاكل غير متوقعة .

كما يمكن دراسة الجودة من خلال ثلاث مداخل تتمثل في المنتوج ، المستهلك و المجتمع ، و مما سبق تبرز أهمية الجودة من خلال تأثُرها و صلتها بكل من :

- صلتها يالمستهلك و إشباع حاجاته .
- صلتها بالمنتوج و قدرته على التميز في السوق و الحصول على الموقع التنافسي .
- صلتها بالمجتمع أثرها على الإنتاجية ، و خبرات العاملين ، و بيئة العمل و آثارها الصحية و الثقافية و الحضارية . [1]

ب.تعريف الجودة الشاملة :

كلمة الشاملة في مفهوم الجودة الشاملة تشير إلى تطبيق الجودة في أوسع مفاهيمها مما أصبح متعارفاً عليه بالـ Big Q و التي تشير إلى جودة المنتجات و البضائع و الأشخاص القائمين و بيئات العمل ؛ و بشكل مماثل فإن Little Q تشير إلى مجال أصغر يركز في مضمونه على تطبيق جانب أو عنصر واحد من جوانب أو عناصر الجودة .

و نعني بالجودة الشاملة : " مدخل أو طريقة لأداء العمل و تسعي إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة من خلال التحسين المستمر لجودة البضائع ، الخدمات ، العمليات ، الأشخاص القائمين عليها و بيئات عملها".

كما للجودة الشاملة عدة خصائص نذكرها فيما يلي :

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، مرجع سابق ، ص 23 .

- تقوم على أساس الفكر الإستراتيجي الشامل لجميع الأبعاد الهادفة .
- تركز على المستهلكين (الدخليين و الخارجيين) .
- الإهتمام الشديد بالجودة و إعطائها الأولوية المناسبة و إعتبارها السلاح التنافسي الفعال في ظل الإحتدام التنافسي في الأسواق الإستهلاكية أو الإستعمالية على حد سواء .
- إستخدام الأسلوب العلمي في إتخاذ القرارات و حل المشاكل .
- الإلتزام طويل الأمد في بناء متطلبات الجودة المستهدفة .
- بناء فرق العمل و تثوير الطاقة الفردية الكامنة في فرق العمل و تكوينهافي الخلق و الإبداع الفعال .
- عمليات التحسين المستمر .
- التدريب و التعليم .
- الحرية من خلال الرقابة .
- وحدة الهدف و جعل العاملين على نفس المستوى من الوعي و الإدراك لمعالم تحقيق الأهداف.
- إنخراط الموظفين في العمليات و تمكنهم و زرع روح الثقة و المودة بينهم بإستمرار . [1]

ج. تعريف إدارة الجودة الشاملة :

هناك بعض التعاريف التي أظهرت تصور عام لمفهوم إدارة الجودة الشاملة TQM ، فكانت أول محاولة لوضع تعريف لها من قبل منظمة الجودة البريطانية BQA حيث عرفت على أنها : " الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من إحتياجات المستهلك و كذا تحقيق أهداف المشروع معا " [2].

و تعرف منظمة التقييس العالمية إدارة الجودة الشاملة بأنها : " عقيدة أو عرف متأصل و شامل في أسلوب القيادة و التشغيل لمنظمة ما ، بهدف التحسين المستمر في الأداء على المدى الطويل من خلال التركيز على متطلبات و توقعات الزبائن مع عدم إغفال متطلبان المساهمين و جميع أصحاب المصالح الآخرين " [3].

أما من وجهة نظر أمريكية فإن تعريفها هو" إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة و خطوط عريضة و مبادئ تدل و ترشد المنظمة لتحقق تطور مستمر و هي أساليب كمية بالإضافة للموارد البشرية التي تحسن إستخدام الموارد المتاحة و كذلك الخدمات بحيث أن كافة العمليات داخل المنظمة تسعى لأن تحقق إشباع حاجات المستهلكين الحاليين و المرتقبين " [4].

---

[1] كاظم محمود خضير ، مرجع سابق ، ص ص 23 – 24 .

[2] كاظم محمود خضير ، **إدارة الجودة الشاملة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2000 ، ص 74 .

[3] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **إدارة الجودة الشاملة** ، مرجع سابق ، ص 39 .

[4] كاظم محمود خضير ، **إدارة الجودة الشاملة** ، مرجع سابق ، ص 74 .

و لذا يمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن نظام يتضمن مجموعة الفلسفات الفكرية المتكاملة و الأدوات الإحصائية و العمليات الإدارية المستخدمة لتحقيق الأهداف و رفع مستوى رضا العميل و الموظف على حد سواء ." [1] و كذا " تتضمن العمليات التي يتم في ضوءها إستثمار كافة العاملين في التحسين المستمر للمنتجات و العمليات المراد إنجازها في كل الأوقات لغرض تحقيق رضا المستهلكين في إشباع حاجاتهم ."[2]

و مما سبق يتضح أن المراحل المميزة لنظام إدارة الجودة الشاملة ينبغي أن يتضمن ما يلي : [3]

- بحث و دراسة الأسواق و التعرف على تطلعات و رغبات و حاجات المستهلكين الحاليين و المرتقبين.
- تصميم و تطوير المنتج بما ينسجم مع تحقيق الرضا المستهدف للمستهلكين .
- تخطيط و تطوير المبيعات .
- المشتريات و التأكد من إنسجامها مع المواصفات و المعايير القياسية .
- الإنتاج أو توريد الخدمات المطلوبة .
- التحقق من إجراء العمليات التشغيلية بما ينسجم مع تحقيق الأهداف .
- التعبئة و التخزين و المناولة .
- البيع و التخزين .
- التركيب و توفير الخدمة .
- المساعدة التقنية و الخدمات التابعة الأخرى .
- خدمات ما بعد البيع و توجيه و إرشاد المستهلكين و الخدمات الصيانية و الضمانات .
- الوضع خارج الخدمة (تنسيق المنتج) أو إعادة التصنيع في نهاية دورة الحياة .

2. أهمية إدارة الجودة الشاملة :

تتأتى أهمية إدارة الجودة الشاملة من كونها منهج كامل للتغيير أبعد من كونه نظاما يتبع أساليب مدونة بشكل إجراءات و قرارات و إن الإلتزام من قبل أي منظمة يعني قابليته على تغيير سلوكيات أفرادها تجاه مفهوم الجودة ، و من ثم تطبيقه يعني أن المنظمة باتت تنظر إلى أنشطتها ككل متكامل بحث تألف الجودة المحصلة النهائية لمجهود و تعاون الزبائن الداخلين و الخارجين ؛ كما أن أهميته لا تنعكس على تحسين العلاقات المتبادلة بين المجهزين و المنتجين فحسب ، و إنما على تحسين الروح المعنوية بين العاملين و تنمية روح الفريق و الإحساس بالفخر و الإعتزاز ، حينما تتحسن سمعة المنظمة .

---

[1] نفس المرجع سابق ، ص 75 .

[2] خضير كاظم محمود ، **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الأيزو 2000 : 9000** ، مرجع سابق ، ص 20 .

[3] خضير كاظم محمود ، **إدارة الجودة الشاملة** ، مرجع سابق ، ص 84 .

و يمكن أن تتضح أهميتها أيضا ، من أن تبنيها يحقق ما يلي :

- ❖ التركيز على حاجات الزبائن و الأسواق بما يمكنها من تلبية متطلبات الزبائن .
- ❖ تحقيق الأداء العالي للجودة في جميع المواقع الوظيفية و عدم إقتصارها على السلع و الخدمات .
- ❖ القيام بسلسلة من الإجراءات الضرورية لإنجاز جودة الأداء .
- ❖ الفحص المستمر لجميع العمليات و إستبعاد الفعاليات الثانوية في إنتاج السلع و تقديم الخدمات .
- ❖ التحقق من حاجة المشاريع للتحسين و تطوير مقاييس الأداء .
- ❖ تطوير مدخل الفريق لحل المشاكل و تحسين العمليات .
- ❖ الفهم الكامل و التفصيلي للمنافسين و التطوير الفعال للإستراتيجية التنافسية لتطوير عمل المنظمة.
- ❖ تطوير إجراءات الإتصال لإنجاز العمل بصورة جيدة و متميزة .
- ❖ المراجعة المستمرة لسير العمليات لتطوير إستراتيجية التحسين المستمر إلى الأبد . [1]

3. مزايا و معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة :

حققت إدارة الجودة الشاملة للمنظمات الحديثة مزايا متعددة يمكن إجمالها بما يأتي :

- ⇦ تعزز الموقع التنافسي لهذه المنظمات طالما يجري التركيز من خلاله إدارة الجودة الشاملة على تقديم السلع / الخدمة ذات الجودة العالية للزبون و بالتالي زيادة الإنتاج بأقل تكاليف .
- ⇦ يمثل تطبيقها سلسلة من الفعاليات المتتابعة التي تتيح للمنظمة إنجاز أهدافها الممثلة في تحقيق النمو و زيادة الأرباح و الإستثمار الأمثل لمواردها البشرية .
- ⇦ تمثل أحد أهم التحديات التنظيمية الكبيرة التي تستلزم تعبئة جهود الجميع و ذلك يتم من خلال التركيز على الزبون ، فهي نقطة البداية الموفقة في هذا المجال ، من خلال أفراد التنظيم خيث المناخ التنظيمي الملائم الذي يمثل أحد أهم مستلزمات نجاح التطبيق لهذه الفلسفة .
- ⇦ التركيز المستمر على تحسين العملية .
- ⇦ زيادة الكفاءة من خلال تقليص الضياع في المخزون ، و تقليص الأخطاء بالعمليات التشغيلية و تقليص المشاكل المتعلقة بالزبائن (شكاوي الزبائن الداخليين و الخارجيين) .
- ⇦ زيادة الحصة السوقية .

إلا أن هذه الفلسفة لا تخلو من الصعوبات عند تطبيقها ، و معوقات تطبيقها تعود إلى الأتي :

- ⇦ جعل تطبيق الجودة الشاملة علاج شافي لجميع مشاكل المنظمة

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **إدارة الجودة الشاملة** ، مرجع سابق ، ص ص 54 – 55 .

- عجز الإدارة العليا عن توضيح إلتزامها بإدارة الجودة الشاملة .
- عجز الإدارة الوسطى عن تفهم الأدوار الجديدة لنمط قيادة الجودة الشاملو و شعورهم المهدد بأن فلسفة الجودة الشاملة ستفقد العاملين قوتهم في إنجاز العمل .
- التركيز العالي على الفعاليات الداخلية للجودة و الإهتمام بها لأنها مهمة في الأداء الرئيسي للجودة و إعفائها من حاجات الزبائن الخارجيين و رغباتهم .
- تشكيل فرق عمل كثيرة ، و عدم توفير الموارد و الإدارة المطلوبة بما يكفل نجاحها .
- يبني برامج ممتازة للجودة دون إجراء تعديلات عليها بما ينسجم مع خصائص المنظمة .
- ضعف الربط بين أهداف الجود و العوائد المالية . [1]

ثانيا : سلسلة المواصفات الدولية للجودة : « ISO » International Organization for Standardization

إن تبني مدخل المواصفات العالمية للجودة بمعني تبني ما هو أعمق من مجرد المطابقة مع متطلبات الجودة ، إذ أن تنفيذ متطلبات المواصفات الدولية بشكل سليم و مدروس سيؤدي حتماً إلى تمهيد الطريق لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة – السابقة الشرح – حيث تسهم هذه المواصفات الدولية من خلال تركيزها على التوثيق و التدقيق و إتخاذ القرارات التصحيحية و الوقائية أثناء مراجعة الإدارة للنظام إلى توفير فرص مناسبة للتحسين المستمر و إرضاء الزبون .و من هنا سندرج مفهوم هذه المواصفات الدولية للجودة كالتالي .

1. التعريف بالـ ISO كمصطلح و منظمة :

يرمز مصطلح ISO لإسم المنظمة العالمية للتقييس **International Organization for Standardization** مرتبة حسب إسم المنظمة بالفرنسية ، أما كلمة ISO فهي مشتقة من أصل إغريقي isos التي تعني التساوي Equal .[2]

أما كمنظمة هي إتحاد عالمي يضم هيئات التقييس الوطنية في دول العالم تأسست عام 1974 و مقرها جونيف بـ سويسرا و يبلغ عدد أعضائها أكثر من 150 عضواً (كل عضو يمثل دولة واحدة) ، رسالتها تشجيع و تطوير و توحيد المواصفات العالمية و جميع الأنشطة ذات العلاقة و المتضمنة تقويم المطابقة évaluation de la conformité بهدف تسهيل تبادل التجاري الدولي للسلع و الخدمات ، فضلا عن تطوير التعاون في مجالات الأنشطة العلمية و التكنولوجية و الإقتصادية ؛ عملت المنظمة من خلال إصدارها للمواصفات العالمية على توفير لغة مشتركة بين المتعاقدين و وسيلة لتسهيل التبادل التجاري الدولي .[3]

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 68 – 69 .

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، مرجع سابق ، ص ص 29 ، 33 .

[3] كاظم محمود خضير ، **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الأيزو 2000 : 9000** ، مرجع سابق ، ص.ص 52 ، 56 .

و تمارس منظمة الـ ISO أعمالها من خلال تشكيل لجان فنية Technical Committee- TC – لها الحق بإنشاء لجان فرعية Sub – Committee - SC – و مجموعات عمل Working Groupe - WG – من أعضائها الممثلين بهيئات التقييس في الدول المختلفة و يكون هدف هذه اللجان إعداد مسودات المواصفات العالمية في ضمن البرنامج الرئيسي لتلك اللجان الفنية ، علما بأن المنظمة شكلت ما يقارب 760 لجنة فنية و فرعية و 1942 مجموعة عمل تعمل تحت ما يسمى بمجلس الإدارة الفني ؛ و من هنا يقع على عاتق المنظمة العالمية للتقييس مهمة تطوير المواصفات في المجالات كافة بإستثناء المواصفات الفنية Technical Spesifications للمنتوجات الخاصة بالصناعات الكهربائية و الهندسية الإلكترونية التي هي من مسؤلية اللجنة العالمية للإلكترونيات التقنية EIC التي تأسست عام 1906 ؛ و لعل إهتمام المنظمة بإصدار مواصفات أنظمة إدارة الجودة تفسرها الأسباب التالية :

أ. مواجهة الإتجاه المتزايد نحو متطلبات أكثر شدة للزبون فيها يتعلق بالجودة .

ب.الإرتباك المتزايد في التجارة العالمية الناجم عن إختلاف متطلبات أنظمة الجودة الوطنية ، فالإختلاف في تلك المتطلبات تسبب ما العوائق التجارية غير المعرفة . [1]

2. المراحل التاريخية لتطور مواصفات أنظمة إدارة الجودة .

يتعين تاريخ تطور المواصفات الأنظمة الجودة من ثلاث مراحل للوصول إلى ISO 9000 ، و تتمثل هذه المراحل بالترتيب بداية بمرحلة مواصفات الصناعية العسكرية و تليها المواصفات الوطنية ثم المواصفات العالمية ، و يمكن توضيح هذه المراحل في الشكل الموالي كما يلي : [2]

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، مرجع سابق ، ص 29 .

[2] المرجع السابق ، ص 31 .

الشكل رقم (02) : المراحل التاريخية لتطور مواصفات أنظمة إدارة الجودة .

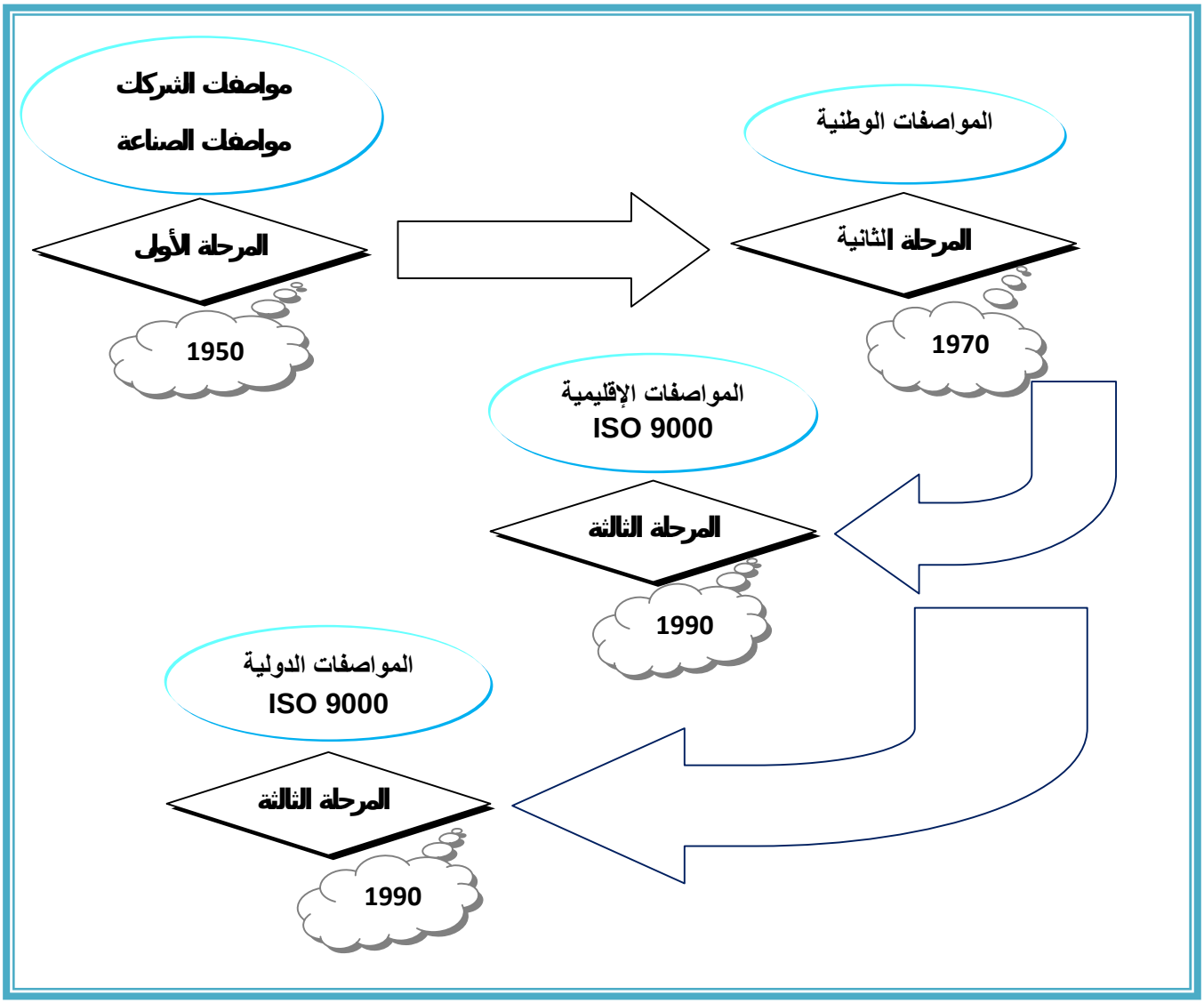

المصدر : محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 31 .

و يمكن إدراج شرح لهذه المراحل بشيء من التفصيل كما يلي : [1]

المرحلة الأولى : مواصفات الصناعة العسكرية . Normes militaires de l'industrie

شهد عقد الخمسينات و الستينات سعي العديد من الشركات أو ما يسمى بالمشترين الكبار تبني المواصفات العسكرية الصادرة حديثاً آنذاك رغبة منها في تحسين كفاءتها الإنتاجية و الإختيار الأفضل للمجهزين بالإعتماد على مبادئ تأكيد الجودة للترويج في أدبياتها التسويقية إستخدامها لهذه المبادئ ؛ ثم قامت تلك الشركات بإصدار مواصفات تأكيد الجودة خاصة بها لكل من عملياتها و مجهزيها حيث كانت تلك المواصفات تصمم حسب المتطابات الفردية لتلك الشركات التي إستخدمت أساسا لتقويم المجهزين و إختيارهم و بهذا وجد

[1] كاظم محمود خضير ، **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الأيزو 2000 : 9000** ، مرجع سابق ، ص ص 56، 59 .

المجهزون و الشركات أنفسهم أمام مجموعة كبيرة و متباينة و أحيانا متعارضة من متطلبات تأكيد الجودة الذي قاد إلى التقييمات المتعددة ذلك أن المجهز قد يستلم تقارير تقييم متباينة من مختلف المشترين من الشركات للمنتوج و نظام الإنتاج نفسه بسبب إختلاف المتطلبات الخاصة بكل مواصفة .

المرحلة الثانية : المواصفات الوطنية .Normes nationales

ففي بداية السبعينيات لم يقتصر التطور على توقعات الزبائن فيما يتعلق بجودة المطابقة لمواصفات أنظمة الجودة بل ظهر تطور موازي له تمثل في إهتمام الشركات سواء في الصناعة الإنتاجية أو الخدمية بتحقيق هذا التطابق مما دفع بالعديد من الحكومات الأوروبية إلى توحيد و إصدار مواصفات وطنية لأنظمة الجودة بغية تقوية الوضع التنافسي لشركاتها في الداخل و لتمكنها من المنافسة على المستوى الدولي خاصة بعد ظهور الصناعة اليابانية كمنافس قوي التي حققت منتوجاتها تفوقا ملحوظا في الجودة على مثيلاتها من المنتجات الأوروبية و الأمريكية ؛ لذلك سعت العدد من هيئات التقييس الوطنية في تلك الدول إلى إصدار مواصفات وطنية حيث كانت لهيئة المواصفات البريطانية -BSI – السبق في إصدار العديد من إرشادات تأكيد الجودة في بداية و منتصف السبعينيات حيث كانت حصيلة الجهود التي بدلنها – BSI – في مجال تأكيد الجودة إصدارها للمواصفة القياسية – BS5750 – متطلبات تأكيد الجودة للأغراض التعاقدية بثلاثة أجزاء عام 1979 التي كانت أول محاولة أوروبية نحو تأسيس نظام لتقويم المجهزين في البيئة الصناعية البريطانية من خلال الإعتماد على المواصفات السابقة الذكر، و في السنة نفسها التي أصدرت فيها المواصفة تقدمت من خلال عضويتها في منظمة الـ ISO بطلب رسمي لتطوير مواصفات عالمية لتقنيات و ممارسات تأكيد الجودة ، و إدراكا من منظمة الـ ISO للحاجة إلى إيجاد مواصفات خاصة بالجودة من تأكيد و إدارة فقد تم تشكيل لجنة فنية (ISO/TC 176) التي حدد مهمتها بوضع مسودة مواصفات لإدارة و تأكيد الجودة ؛ و في عام 1985 كان لها أول إصدار على شكل مسودة للمناقشة و تمت المصادقة عليها للنشر النهائي عام 1987 لتكون أول مواصفة عالمية لأنظمة إدارة الجودة سميت بـ ISO 9000 ، و بين العامين 1979 و 1987 تبنت بعض الدول مثل كندا و أستراليا و أمريكا مواصفات وطنية لإنظمة الجودة التي كانت لا تختلف عن بعضها تقريبا و لا على النسخة البريطانية .

المرحلة الثالثة : المواصفات العالمية .International standards - Normes internationales

لاقت مواصفات الـ ISO 9000 منذ صدورها عام 1987 قبولا و إنتشارا واسعين لم تلاقيه مواصفات أخرى الذي كان أحد أهم الإهداف الإستراتيجية للجنة الفنية عند إصدارها للمواصفة و الذي شخصته في رأيتها لعام 2000 فقد سارعت دول كثيرة إلى إعتمادها كمواصفة وطنية ،إلا أنه لم تكتسب مواصفات أنظمة إدارة الجودة ISO 9000 أهميتها من خلال إعتمادها كمواصفات وطنية في أكثر من 99 دولة و حسب بل إكتسبت إهمية إقليمية إضافة لأهميتها العالمية من خلال إعتمادها من هيئات التقييس التابعة للتحالفات الإقتصادية الإقليمية ، و كما هو موضح في الجدول رقم :01

الجدول رقم (01) : مواصفات أنظمة إدارة الجودة ISO 9000 و بعض مكافئاتها من المواصفات الوطنية و الإقليمية .

المواصفات الإقليمية	المواصفات الوطنية
EN ISO 9000 **(اللجنة الأوروبية للتقييس)** **COPANT-ISO 9000** **(اللجنة الأمريكية للمواصفات)** **AFS 9000** **(المنظمة الإقليمية الأفريقية للتقييس)** **المواصفات القياسية العربية رقم 12000** **(المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين)**	كندا **CAN/CSA-ISO 9000** العراق المواصفات العراقية **1000** و **1001** فرنسا **NF EN ISO 9000** ألمانيا **DIN EN ISO 9000** اليابان **VIS Z 9900** الولايات المتحدة **BNSI IASQC/ Q9000** بريطانيا **BS EN ISO 9000**

المصدر : محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، مرجع سابق ، ص 37 .

3. أنواع المواصفات الخاصة بأنظمة إدارة الجودة :

و بما أن كان هدف المنظمة العالمية للتقييس هو تسهيل التبادل التجاري الدولي للسلع و الخدمات كان لا بد لها من توحيد المواصفات الوطنية لأنظمة الجودة حتى لا تكون هذه المواصفات عقبة أمام التبادل التجاري بين دول العالم ، و هذا ما يوضحه الجدول رقم(02) الذي يتضمن أهم المواصفات الخاصة بأنظمة إدارة الجودة كما يلي :

الجدول رقم (02): أهم المواصفات الخاصة بأنظمة إدارة الجودة .

السنة	المواصفات القياسية	الإستخدام
1959	MIL-Q-9858 متطلبات برنامج الجودة ، و عدلت بعد أربع سنوات لتصبح MIL-Q-9857A	لأغراض الصناعة العسكرية لوزارة الدفاع الأمريكية (DOD) .
1968	AQAP-1 متطلبات نظام ضبط الجودة الصناعي لبرنامج أو منشورات الحلفاء لتأكيد الجودة	لأغراض الصناعة العسكرية لحلفاء الناتو (NATO) .
1968	C-1 مواصفات تتعلق بمتطلبات برنامج الجودة ، و عدلت بعد ثلاث سنوات لتصبح ANSI Z -18	متطلبات تأكيد الجودة في الحالات التعاقدية للطرف الثاني .
1970	05-08 و DEF-STAN المواصفات العسكرية البريطانية على غرار AQAP – 1	لأغراض الصناعة العسكرية البريطانية
1972	BS 3891 دليل تأكيد الجودة	دليل للشركات التي ترغب في تأسيس

		أنظمة الجودة
1973	سلسلة المواصفات , DEF- STAN , 05-21 24 , 29 بالإعتماد على DEF-STAN,05-08 البريطانية	لأغراض الصناعة العسكرية البريطانية .
1974	BS 5179 بثلاث أجزاء part 1,2,3 متطلبات تأكيد الجودة في الحالات التعاقدية	مواصفات أنظمة تأكيد الجودة موجه للإستخدامات الصناعية و التجارية
1979	ANSI/ASQC Z1,15 أدلة أساسية لأنظمة الجودة	تحديد العناصر الأساسية اللازمة تقييم أنظمة الجودة في الصناعات الإنتاجية
1979	تم تشكيل اللجنة الفنية ISO/TC 176	لإعداد مسودات مواصفات خاصة بتأكيد و إدارة الجودة
1981	تم نشر الدليل الخاص بالمواصفات BS 5750	للمساعدة في فهم و تطبيق المواصفة BS 5750
1985	قيام اللجنة الفنية ISO/TC 176 بإصدار سلسلة المواصفات القياسية ISO 9000 للمناقشة	
1987	قيام منظمة الـ ISO بإصدار سلسلة المواصفات القياسية ISO 9000	لتسهيل التبادل التجاري الدولي من خلال توحيد المواصفات الخاصة بأنظمة الجودة
1989	تبني المجموعة الأوروبية متطلبات ISO 9001 أساسا لتقويم المجهزين .	إستخدام ISO 9000 كأساس في نظام تقويم المطابقة .
1994	إعادة نشر (تنقيح) للمواصفات ISO (9001,9002,9003,9000 , 9004)	تجري منظمة ISO تعديلات دورية (5 – 7 سنوات) لمواكبة التطورات في المواصفات المنشورة
2000	إعادة إصدار المواصفتين ISO 9000, 9001	تعديل دوري لمواكبة التطورات وفقا لفلسفة إدارة الجودة الشاملة .

المصدر : محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، مرجع سابق ، ص 35 .

و بما أن أخر التعديلات و إصدارات المنظمة العالمية للتقييس كانت من سلسلة المواصفات العالمية ISO 9000 ، فسنحاول التطرق لهذه العائلة بشكل موضح أكثر في الأتي .

4. التعرف على مواصفات أنظمة إدارة الجودة ISO 9000 :

أ. نشوء و تطور ISO 9000 كمواصفات لأنظمة الجودة :

إن نشوء الـ ISO 9000 و تطورها كمواصفات لأنظمة أدارة الجودة تعود إلى الصناعة العسكرية و النووية ، فالحاجة لهذه المواصفات أفرزتها ظروف الحرب العالمية الثانية بسبب فشل العديد من منتجات تلك

الصناعات في أداء عملها مما أدى بها لأن تفرض على المجهزين قواعد محدد لتأكيد الجودة شرطا مسبقا من شروط التعاقد معهم ، حيث وجدت تلك الصناعات أن تطبيق مبادئ تأكيد الجودة ذات فائدة كبيرة في تحسين جودة منتجاتها خاصة في الحالات التعاقدية .[1]

و يمكن إعطاء تعريف للمواصفات أنظمة الجودة ISO 9000 على أنه : " عبارة عن مواصفات و مقاييس عالمية و مقبولة و تساهم في تحسين جودة عمليات النظام القائم في أية منظمة إقتصادية ، و تأكد هذه المواصفات على ضرورة فيام المنتج أو المجهز للبضائع أو الخدمات بتطبيق هذه المعايير و المقاييس المتعلقة بجودة المنتجات أو الخدمات و في جميع الأوقات و غالبا ما تساهم هذه المعايير بتحديد الإنحرافات أو المشاكل المرافقة للأداء التشغيلي أو الإنتاجي و عند ظهور مثل هذه المشاكل و في أي مرحلة من المراحل الإنتاجية أو التشغيلية ينبغي على الإدارة بإتخاذ الإجراءات الوقائية أو التصحيحية لمنع تفاقم المشكلة أو الظاهرة و تجاوز آثارها بشكل سليم " [2].

ب. أنواع مواصفات أنظمة إدارة الجودة ISO 9000 :

تتمثل أنواع المواصفات الخاصة بالأنظمة إدارة الجودة في تلك الإصدارات التي تشمل على الإرشادات و المتطلبات اللازمة لقيام أنظمة الجودة و كذا تلك التعديلات للأنظمة السابقة الإصدار و فيما يلي قائمة بالمواصفات القياسية لعائلة ISO 9000 في الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : قائمة المواصفات القياسية لعائلة ISO 9000 .

المرحلة	رقم المواصفة	تأريخها	العنوان الرسمي
ISO	9000	2000	أنظمة إدارة الجودة – أسس و المصطلحات
ISO	9001	2000	أنظمة إدارة الجودة – المتطلبات
ISO	9004	2000	أنظمة إدارة الجودة – إرشادات لتطوير الأداء
ISO	9004-2	1991	إدارة الجودة و عناصر نظام الجودة – إرشادات الخدمات
ISO	9004-3	1993	إدارة الجودة وعناصر نظام الجودة – إرشادات للمواد المصنعة
ISO	9004-4	1993	إدارة الجودة وعناصر نظام الجودة – إرشادات لتحسين الجودة

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ، أنظمة إدارة الجودة ISO 9000 – ISO14000 ، مرجع سابق ، ص 30 .

[2] كاظم محمود خضير ، **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الأيزو 2000 : 9000** ، مرجع سابق ، ص 94 .

ISO	10005	1995	إدارة الجودة – إرشادات لخطط الجودة
ISO	10007	1995	إدارة الجودة – إرشادات لإدارة التشكيل
ISO	10011-1	1990	إرشادات حول تدقيق أنظمة الجودة التدقيق
ISO	10011-2	1991	إرشادات حول تدقيق أنظمة الجودة – المعايير التأهيلية لمدققي الجودة
ISO	10011-3	1991	إرشادات حول تدقيق أنظمة الجودة – إدارة برنامج التدقيق
ISO	10012-1	1992	متطلبات تأكيد الجودة لأجهزة القياس – المنهجية
ISO	10013	1995	إرشادات حول تطوير أدلة الجودة
المسودات	10006	إدارة الجودة – إرشادات للجودة في إدارة المشاريع	
	10012-2	متطلبات تأكيد الجودة لأجهزة القياس – ضبط عمليات القياس	
	10014	إرشادات لإدارة إقتصاديات الجودة	
المشروعات الجديدة	10015	إرشادات حول التدريب و التعليم المستمر	
	10016	سجلات الفحص و الإختبار – عرض النتائج	
	10017	إرشادات حول تطبيق الأساليب الإحصائية	

المصدر : محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، مرجع سابق ، ص 103 .

ج.منافع تطبيق مواصفات أنظمة إدارة الجودة ISO 9000 :

تحقق الشركات من تطبيقها لمواصفات ISO 9000 منافع عدة لا تقتصر على المزايا التسويقية و التجارية بسبب ميل الزبائن إلى شراء سلع تحمل علامة الـ ISO مما يثبت قدرتها على الإيفاء بمواصفات متفق عليها دوليا بل إن على الشركات أن تنتبه إلى أن المنفعة الحقيقية من تطبيقها لمواصفات الـ ISO 9000 هي توفير آلية للتحسين المستمر ؛ و عب هذا الأساس فإن الشركات في الدول النامية معنية بالعمل على إستخدام شهادة المطابقة دافعا للتحسين المستمر في جودة منتجاها و لتحقيق كلف أقل تمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية ، كذلك فإن الـ ISO 9000 يحقق المنافع للعاملين من خلال التطبيق الصحيح لمتطلباتها [1].

كما يمكن إيجاز أهم الفوائد التي يحققها إستخدام المواصفات العالمية الـ ISO 9000:2000 بما يلي :[2]

- تحقيق أسس ثابتة للجودة على المستوى العالمي من شأنه أن يحقق إستقرارا و ثباتا و ثقة عالية بالسلع و الخدمات المنتجة ، للمنظمات الحاصلة على شهادة المطابقة العالمية الـ ISO .

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، مرجع سابق ، ص ص 61 ، 63 .

[2] خضير كاظم محمود ، **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الأيزو 2000 : 9000** ، مرجع سابق ، ص ص 59 ، 61 .

- تحقيق الأربح المستهدفة من قبل المنظمات المختلفة على الأصعدة الإنتاجية أو الخدمية.
- توفير لغة و مصطلحات مشتركة و واضحة على الصعيد الدولي .
- إتاحة الفرص الواسعة أمام الأنشطة التجارية و التسويقية لدخول الأسواق العلمية بقدر فاعله و كفاءة عالية .
- إطالة العمر الإقتصادي للمنظمة في الأسواق العالمية .
- زيادة الفرص المتاحة للمنظمات المختلفة و توسيع نطاق الأسواق .
- تشكيل الأنظمة الثابتة للجودة في المنظمة و إتاحة فرص إعتمادها في إستخدام إدارة الجودة الشاملة .
- كفاءة و فاعلية الأنشطة التشغيلية و العمليات الإنتاجية بصورة عامة .
- تنمية ثقة المتعاملين مع المنظمة .
- تحقيق الإنخفاض المستمر بالتكاليف المتعلقة بالجودة .
- تحقيق مساهمة فاعلة لكافة العاملين و تحقيق شعار جميع الأفراد مسؤولين عن الجودة و كل من خلال موقعه في الإسهام بالجودة .
- تنمية روح التفاعل الجماعي و توفير سبل العمل الجماعي ، و تنمية روح الفريق الواحد و الثقة العالية و توفير سبل الرقابة الذاتية للأداء .
- تعزيز قدرة المنظمة الإقتصادية على تحقيق صور النجاح و التفوق النوعي في الأداء .

ثالثا : ضمان إئتمان الصادرات: Export Credit Guarantee- Garantie crédit à l'exportation

أقيم برنامج ضمان إئتمان الصادرات أو ما يسمى كذلك بـ تأمين إئتمان الصادرات لحماية المؤسسات المصدرة من أخطار التجارة الخارجية ، مما يمكنها في النهاية من إقتحام أسواق دولية جديدة بكل أمان .

1. تطور فكرة ضمان إئتمان الصادرات :

يتعلق البعد الزمني لفكرة ضمان إئتمان الصادرات في المحاولات الأولى إلى القرن الثامن عشر ، حيث كان نظام إئتمان الصادرات ينصب على الإئتمانات التي تمنح للمستوردين الأجانب لتمويل شرائهم البضائع وطنية ، و كان هذا الضمان في البداية مجرد ضمان ضد خطر الإفلاس المدين المستورد أو تأخره في أداء الثمن ، ثم أصبح يعني أيضا مخاطر الحرب و كذا الإجراءات الحكومية التي قد تتخذ في دولة المستورد أو المصدر و التي تحول دون سداد المدين لثمن البضائع في الميعاد و بالعملة المتفق عليها ، أما في شكله الحالي فيرجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ؛ و كذا نجد فيما يخص البعد المكاني ، أروبا التي تعد القارة الأكثر خصوبة لنشأة ضمان إئتمان الصادرات خلال القرون الثلاثة الماضية ، و قد ظهرت الفكرة بداية في بلجيكا سنة 1921 ، و الدانيمارك عام 1922 ، ثم هولندا سنة 1925، و فرنسا عام 1929 ، تليهم السويد سنة 1932 ، و الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1934 ، و ألمانيا في سنة 1949 .[1]

[1] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، 219 .

2. مفهوم ضمان إئتمان الصادرات :

يمثل الإئتمان " مبلغا من المال سيتم دفعه في تاريخ محدد مستقبالا مقابل منافع تم إستلامها قبل ذلك"[1].

يعرف ضمان الإئتمان بأنه " التأمين الذي يغطي الخسائر التي تحدث بسبب تحقق أحد الأخطار والتي تعيق سداد المشتري لقيمة البضائع المباعة إليه إلى البائع في حالة البيع الآجل" [2] .

كما يدل خطر الإئتمان على " عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة و هو الخسائر المحتملة نتيجة رفض العملاء للتسديد أو عدم قدرتهم عن تسديد بالكامل و في الوقت المحدد " ، أما في التجارة الخارجية فهو : " ينتج عن خطر عدم السداد بالنسبة للمصدر بعدد تنفيذه لإلتزاماته و ذلك نتيجة عدم قدرة الطرف الأخر سواء تعلق الأمر بإفلاسه أو نظرا لظروف خارج عن نطاقه " [3].

و من المفاهيم السابقة نستخلص ما يلي : [4]

أ. يعتبر ضمان الإئتمان نظام تأمين لتعويض الخسائر الذي يعد مبدأ أساسيا للتأمين .
ب.وجود الشيء المؤمن و هو الدين .
ج.وجود حق في الدين قابل للتغطية بتأمين القرض .
د. أشخاص معروفون مسبقا (المصدر ، المستورد ، المؤمن ...) .
هـ.وجود حالة عدم الدفع و عدم القدرة على السداد .

و كذا نجد أن كل مكونات التأمين العادي متوفرة في هذا النوع من التأمين – ضمان إئتمان – إلا أنه يوجد فرقان أساسيان يتمثل الأول في الشيء المؤمن في ضمان الإئتمان و هو الدين ، و الثاني فهو أن هدف كل واحد منهما مختلف عن الأخر ، فالهدف الرئيسي لضمان الإئتمان هو تشجيع التصدير و النمو الإقتصادي للبلد .

3. أنواع ضمان إئتمان الصادرات :

يقسم صمان إئتمان الصادرات من حيث المجال إلى :[5]

[1] رشيد شلالي ، مرجع سابق ، ص 94 .
[2] نورة بوكونة ، مرجع سابق ، ص 112 .
[3] رشيد شلالي ، مرجع سابق ، ص 94 .
[4] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 222 .
[5] بلقلة إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 112 .

أ. **ضمان الإئتمان المحلي :** والذي يضمن أخطار الإئتمان بين التجار داخل نفس الدولة ، حيث يكون من الأخطار التجارية فقط .

ب.**ضمان إئتمان الصادرات :** والذي يضمن أخطار الإئتمان في مجال التجارة الخارجية ، و يشمل الأخطار التجارية وغير التجارية ، بالإضافة إلى خصائص وطبيعة الأخطار المؤمن عليها والتي تؤثر في عملية الإكتتاب.

و يمكن أيضا سرد أنواع أخرى لضمان الإئتمان أو ما يعرف بوثائق الإئتمان أو البوليصة أو العقد ، حيث تتنوع هذه الوثيقة حسب طبيعة ، و موضوع ، و مدة العقد و سنذكر أهمها فيما يلي : [1]

أ. وثيقة الضمان الشاملة : Document de garantie globale

تعد أقدم وثيقة تستخدمها برامج الضمان و أوسعها إستخداما ، و هي تغطي كلا من الأخطار التجارية و غير التجارية ، و فيها لا يمكن فصل بين أنواع الأخطار حتى و لو بطلب المصدر ، غذ أن قاعدتها الأساسية تتميز بالشمولية أي تغطية كل رقم أعمال المصدر و مدتها لا تتجاوز السنة على الأكثر – قصيرة الأجل – و لكنها قابلة للتجديد قبل إنتهاء العقد بشهر و بواسطة إشعار مسبق لأحد الطرفين ،و تتراوح فب الأغلبة من يوم إلى 180 يوما ، و بإستثناءات تصل إلى ثلاث سنوات ، و هي تغطي أخطار الإلغاء و عدم التسديد أو أخطار عدم التسديد وحدها .

ب.وثيقة الضمان المحدد : Document de garantie spécifié

و تعني أن المصدر له الحرية في إختيار الصفقات التي يرغب في ضمانها و تنفيذ كل المبيعات الأخرى دون تغطية ، و تغطي وثيقة الضمان المحددة القروض التي تفوق ثلاث سنوات و تخص فقط العملية الواحدة ، و تتميز هذه الصفقات أنها ذات مبلغ مرتفع و الأخطار فيها أكثر إحتمالا للوقوع و لفترة أطول – أكثر من ثلاث سنوات – ،كما توجد وثائق ضمان أخرى نادرة الطرح مثل وثائق ضمان قصيرة الأجل ، وثائق ضمان متوسطة الأجل، وثائق طويلة الأجل و وثائق ضمان مشتركة .

4. أهمية ضمان إئتمان الصادرات :

تظهر أهمية الرئيسية للدور الذي يلعبه ضمان إئتمان الصادرات في حماية المصدر من المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرض لها بمناسبة قيامه بعمليات مع المستوردين الأجانب، هذا من ناحية ومن ناحية

[1] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 223 .

أخرى له أيضا دورا بالغ الأهمية في تسهيل حصول المصدر على ما يحتاجه من التسهيلات المالية اللازمة لتمويل صادراته إلى الخارج، وهذا ما يعمل على تنمية وتنويع الصادرات.[1]

كما يمكن أيضا إبراز أهمية ضمان إئتمان الصادرات في النقاط التالية :[2]

- ❖ رفع من جودة كمبيالة التصدير و من جدارة المصدر في الحصول على الإئتمان .
- ❖ توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري .
- ❖ تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان .
- ❖ تشجيع التصدير لأن التطور الإقتصادي يسمح بالتخلص من فائض ، و بضمان دين المصدر يدفعه – رغم المخاطر التي قد تؤثر سلبا – للتصدير .
- ❖ جلب الإستقرار للمؤسسات المصدرة .
- ❖ إدارة و تكفل هيئات الضمان للنزاعات التي قد تنجم بين المصدر و زبونه الأجنبي .
- ❖ تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الإئتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية بهدف عدم الحاجة لضمانات البنوك المركزية أو حتى لإشتراط الإعتمادات المستندية المعززة كوسيلة قبول للدفع .

5. وظائف ضمان إئتمان الصادرات :

يؤدي ضمان إئتمان الصادرات عدة وظائف تتمثل فيما يلي : [3]

- ✓ **أداة تقليل المخاطر** : والمقصود بذلك أنها أداة لتقليل الأعباء المالية الناتجة عن الأخطار الإئتمانية ونقلها من على عاتق المؤمن إلى شركة التأمين المتخصصة في قبول هذه الأخطار.
- ✓ **أداة تسويق** :تساعد المصدر على تقديم شروط إئتمانية أفضل للمستورد خارج الدولة بسبب وجود الحماية الإئتمانية مما يعطي ميزة تنافسية للمصدر من خلال دعم أنشطة التسويق .
- ✓ **أداة تمويل** : تساعد على حفز البنك على منح الإئتمان وتقديم شروط أفضل كما ونوعا بسبب وجود الحماية الائتمانية الضامنة للبنك لإسترداد أمواله في حالة تحقق أحد أخطار عدم السداد.
- ✓ **الخدمات الأخرى** : تقدم شركات ووكالات تأمين الإئتمان نطاقا واسع من الخدمات مثل خدمات إدارة الإئتمان ، وتحصيل وتقييم المقدرة الإئتمانية والقدرة على السداد .

---

[1] بلقلة إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 112 .

[2] عبد المجيد قدي و وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 220 .

[3] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق ، ص 113 .

6. مضمون عقد ضمان إئتمان الصادرات :

بهدف إتمام عملية التصدير يقترح المؤمن على المؤمَن و قبل إكتتاب وثيقة التأمين بعض الشروط و هي: [1]

أ. **المقدار المؤمن :** و يقصد به القيمة المتكفل بها من طرف المؤمن ، إذ أن في الحالات العادية أن تكون 95 % بالنسبة للأخطار السياسية و 90 % للأخطار التجارية ، في حين الجزء المتبقي يتحمله المؤمَن .

ب. **القسط :** و تعني المبلغ الذي يدفعه المؤمَن مقابل الضمان الذي يمنح له ، إذ تحسب و تطبق معدلات قسط مختلفة تأخذ بعين الإعتبار أهمية الخطر و طبيعته و مدته .

ج. **مدة تشكيل الحادث :** و تدل على الفترة الممتدة حتى نهاية الدفع التعويض ، حيث تسمح للشركة التامين بتأمين نفسها من وقوع الحادث قبل دفع التعويض للمؤمَن ، و تقدر غالبا هذه المدة بستة أشهر و تمدد حسب جسامة الخطر كما يمكن تقليصها عند إلغاء العقد أو في حالة إفلاس المدين قانونيا .

د. **الإعتماد :** و هو أن يطاب المؤمَن الموافقة المبدئية و الأولية من المؤمن على تأمين قرضه ، بحيث يقوم المومن بعد الدراسة و تقييم حالة المشتري إعطاء إعتماده مع تحديد لكل واحد من المشترين أقصى مبلغ .

7. عيوب ضمان إئتمان الصادرات :

تتلخص عيوب تأمين القرض عند التصدير فيما يلي:[2]

- ☒ التأخر في إنجاز العقود ، لأنه قبل إمضاء العقد البائع ملزم بتسليم العقد للمؤمن حتى يتم القبول ،وبين تاريخ التسليم وتاريخ القبول مدة طويلة قد تتسبب في خسارة الوقت أو على الأقل التأخر في إنجاز المشروع.
- ☒ الصرامة المعتمدة من شركات التأمين في قانون التعويضات وفق الحادثة (الكارثة) أو الخسارة.
- ☒ إرتفاع نسبة الأقساط التي تطلبها شركة التأمين .

رابعا : تمويل الصادرات : Financement des exportations

أدت علاقات التجارة الدولية إلى وجود نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل من المصدر والمستورد، فالمصدر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة بضاعته ومنتجاته المصدرة فورا وبمجرد إتمام عملية الشحن إلى المستورد الأجنبي ، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية ،

[1] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 224 .

[2] بلقلة إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 115 .

ومن ناحية أخرى فهو يحتاج كذلك إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد وتجهيز البضاعة محل عقد التصدير، و كذلك بالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد إستلامه للبضاعة قصد تصريفها حتى يتمكن من تجميع الأموال اللازمة لسداد قيمتها .وأمام حاجة المصدر إلى السداد الفوري من ناحية ، وحاجة المستورد ورغبته في السداد المؤجل ، وجدت مختلف أنواع التسهيلات الإئتمانية لتمويل الصادرات [1]، وتنقسم هذه الائتمانات إلى شكلين رئيسيين هما [2]:

1. تمويل الصادرات قبل الشحن : Financement des exportations avant expédition

والتي تأخذ صورة التمويل قصير الأجل ، حيث يقدم هذا التمويل للمنتج أو المصدر كرأس المال العامل اللازم للإنتاج وذلك في الفترة الواقعة بين تلقي أمر التوريد الخارجي إلى وقت شحن ، إذ تتعدد وسائله وأساليبه بين كل من التمويل الذاتي ، التسهيلات الإئتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي (المتمثلة بدورها في تسهيلات السحب على المكشوف ، القروض بضمان أصول المصدر ، القروض بضمان التنازل عن حصيلة خطاب الإعتماد المستندي) ، المؤسسات التمويل المختلفة .

2. تمويل الصادرات بعد الشحن: Financement des exportations après expédition

و لها صورتين هما التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط وطويل الأجل ، و يمنح هذا التمويل لتغطية الفجوة التمويلية التي قد يعاني منها المشروع التصديري في الفترة ما بين قيامه بشحن البضاعة ولحين سداد حصيلة صادراته من المستورد الأجنبي وفقا لشروط العلاقة التعاقدية و ينقسم هو الأخر إلى:

- **تمويل قصير الأجل للصادرات الإستهلاكية : financement à court terme des exportations de biens**

ويقصد بالتمويل قصير الأجل للصادرات بعد الشحن، ذلك التمويل الذي يمنح للمصدر على صفقات ذات آجال دفع لا تتجاوز 180 يوم أو أقل، وذلك بغرض توفير السيولة المالية للمصدر لحين وصول مستحقاته التصديرية من المستورد الأجنبي.كما يمكن تحقيق التمويل قصير الأجل للصادرات بعد الشحن من خلال العديد من الوسائل هي : التمويل بالخصم (الخصم المصرفي) ، الاعتماد بالتوقيع ، الاعتماد بالقبول ، التمويل بالنقد الأجنبي ، المؤسسات المالية المتخصصة ، المؤسسات الادخارية والتأمينية و أسلوب تأمين ائتمان الصادرات .

- **تمويل متوسط وطويل الأجل للصادرات الرأسمالية والسلع الإستهلاكية المعمرة : Finances moyen et à long terme des exportations du capital et des biens de consommation durables**

[1] رأفت محمد شعبان ، **نظم تمويل وضمان إئتمان الصادرات – مع دراسة التجربة المصرية–** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ، ص 12 .

[2] بلقلة إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص 121 ، 128 .

الإئتمانات متوسطة الأجل تعرف على أنها الإئتمان أو التمويل الذي يمتد من 18 شهرا إلى7 سنوات ، أما الإئتمانات طويلة الأجل فهي عبارة عن الإئتمانات التي تستمر من7 سنوات حتى 10 سنوات ويمكن أن تمتد أكثر من ذلك ، وتستخدم آليات إئتمانات الموردين متوسطة وطويلة الأجل في تمويل صادرات السلع الرأسمالية الثقيلة وإقامة المصانع الكبيرة والتي يطلق عليها عقود تسليم المفتاح ، وتضم الآليات الخاصة بهذا التمويل عدة أساليب هي : عمليات التأجير التمويلي ، التأجير التشغيلي ، عمليات التخصيم و آلية تمويل المشاريع .

خامسا : إستراتيجية تنمية الصادرات : Stratégie de développement des exportations

تعرف إستراتيجية تنمية الصادرات بأنها : " تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة هلى مستوى الدولة ، بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها ، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية " [1].

و تنطوي هذه الإستراتيجية على جملة من المعالم الأساسية التي تدل على محاورها و أساسياتها ، كما أنها تعمل على تسهيل الوصول إلى أهداف و مكاسب مرجوة من تطبيق هذه الإستراتيجية .

1. محاور إستراتيجية تنمية الصادرات :

إن المحاور التي ترتكز عليها إستراتسجية تنمية الصادرات تتمثل في [2]:

- ✓ **الإطار المؤسساتي : Cadre institutionnel**

هذا المرتكز يستند على ضرورة خلق و إيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم و تسهل و تأخذ على عاتقها إيجاد الحلول المختلفة للعراقيل من الترويج أو تمويل أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية أو إقامة المعارض أو التعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية ، التي يمكن أن تعترض المنتوجات الموجهة للتصدير أو العملية التصديرية ككل .

- ✓ **جودة المنتوج : La qualité des produits**

و هي من أهم مرتكزات إستراتيجية تنمية الصادرات ،و هذا راجع لأمرين إثنين : الأول في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية ، و الثاني في الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة أو لإقامة ندوات داخلية و معارض ترويج لجودة السلع و التصميم .

---

[1] عبد الرزاق محمود حامد محمود ، **تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية** ، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006 ، ص 34 .

[2] مولاي عبد القادر ، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر – ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2007 ، ص ص 20 –21 .

✓ **إنشاء المناطق الحرة و المناطق الصناعية التصديرية : Création de zones franches et de zones industrielles d'exportation**

و هدف الإستراتيجية من هذا الإنشاء هو جذب الإستثمارات النوجهة للتصدير و العمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة و كذا تحديد مستويات الأجتر بما لا يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج .

✓ **تشجيع الإستراد و تسهيله بهدف إعادة التصدير : Encourager et faciliter l'importation dans le but de la réexportation**

و ذلك من خلال تسهيل و تبسيط الإجراءات التموين أو خفض تكاليف الحصول عليها ، بالسلع الوسيطية التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير ، أو عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء و الذي هو من الأنظمة الجمركية الإقتصادية .

✓ **إصلاح القطاع المصرفي : la réforme du secteur bancaire**

هذا من إستعمال الأدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم قطاع الصناعي ، و بذاك تطوير الصادرات و ضمان توفر الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير .

2. أساسيات إستراتيجية تنمية الصادرات :

أما فيما يخص الأساسيات التي تتطلبها إستراتيجية تنمية الصادرات فهي تتمثل في [1]:

Ě **تدخل الدولة لتأدية دور واضح في عملية التنمية** ، بإزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد من الصادرات ، و إزالة الإضطرابات الناجمة عن الأنظمة التجارية المتطلعة للداخل .

Ě **العمل على تنمية الصادرات كما و كيفا** من خلال تنويع التركيبة السلعية للصادرات لضمان إستقرار حصيلتها بوضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة و النصف مصنعة و عمل على رفع و زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية ...إلخ .

Ě **العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات** بمعني تنويع الأسواق و إعطاء الأولوية لبناء و تطير علاقات التبادل التجاري ... إلخ .

[1] مصطفي بن ساحة ، مرجع سابق ، ص94 .

3. مكاسب إستراتيجية تنمية الصادرات :

تتعدد و تتنوع مكاسب التي يمكن جنيها من إنتهاج هذه الإستراتيجية و نذكر منها [1]:

- التغلب على ضيق السوق المحلي ، و بالتالي إمكانية إستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم .
- إستغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا .
- المساهمة في تقليص معدلات البطالة و تقليل التفاوت في توزيع الدخل .
- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي .
- إعتماد سعر صرف واقعي ، مما يسمح برفع أداء الصادرات و زيادة قدرتها التنافسية .
- دخول الأسواق الدولية و المنافسة عليها .
- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير .
- رفع قيمة أعمال المؤسسات المصدرة .
- إمكانية تنويع المنتجات المصدرة و بذلك تقليل من مخاطر الإعتماد على سوق واحد أو زبون واحد .
- تحقيق المنافسة من خلال الإستفادة من التجارب الأجنبية و محاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة ، النوع ، الكمية و الزمن .

4. ملامح نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات :

بهدف معرفة نجاح و نجاعة و جدية السياسات المنتهجة بغرض تنمية الصادرات في تحقيق الأهداف المسطرة لها مسبقا ، فتجد بعض الملامح التي تدل على ذلك و من بينها [2]:

- ✓ مدي التطور الفعلي للهيكل السلعي و هيكل الخدمات المصدرة .
- ✓ مدي تنويع الفعلي في الأسواق الخارجية و ما يصحب ذلك من خفة الضغوط الإقتصادية و السياسية.
- ✓ مدي القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من السلع و خدمات تقليدية و غير تقليدية.
- ✓ مدى إستقرار و إنتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية.

سادسا : الحوافز الضريبية والجمركية على التصدير : Les incitations fiscales et douanières pour l'exportation

تعتبر سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين من أهم السياسات الناجحة التي إتبعتها الدول لتدعيم الصادرات ، حيث تساهم هذه الحواجز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية.

[1] مولاي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ص 22 ، 24 .

[2] مصطفي بن ساحة ، مرجع سابق ، ص 97 .

أ. الحوافز الضريبية : Les incitations fiscales

تقتضي سياسة تطوير الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة و واضحة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لزيادة و تنمية الصادرات ،إذ تكون حافزا قويا للمصدر من خلال مجموعة من الإجراءات التالية [1]:

- إعفاء الأنشطة التصديرية من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية .
- إلزامية مراعاة كل من النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي جديد حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود و مشاكل أخرى .
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أهدافا تصديرية معينة .
- إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد إستثمارها في مشاريع موجهة للتصدير .

ب. الحوافز الجمركية : Incitations douanières

وتمثل مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام الضرورية في المشاريع التصديري ، بإضافة إلى أجزاء ومكونات المنتج النهائي والمجهز للتصدير، حيث تساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع وبالتالي إنخفاض حاجة المشروع من الموارد المالية ،إذ يوجد العديد من الأنظمة المختلفة للحواجز والتسهيلات الجمركية والتي تتمثل في [2] :

- **نظام السماح المؤقت** :والذي يعني إعفاء من الرسوم الجمركية لبعض الأنواع المحدودة من المواد الأولية التي تدخل في سلع يتم تصديرها بهدف تنفيذ أوامر تصديرية معينة .
- **نظام إسترداد الرسوم الجمركية (درويال)** : ويقوم هذا النظام على أساس إسترداد أو إسترجاع الرسوم الجمركية المدفوعة عن المواد الأولية والمكونات التي يتم إستيرادها بغرض إستخدامها في تصنيع بعض السلع التي سيتم تصديرها لاحقا .
- **تخفيض رسوم خدمات الموانئ على الصادرات** : و يكون هذا بنسب و معايير مختلفة و متباينة.

سابعا : تنويع الإنتاج و الإنتاج لغرض التصدير : Diversification de la production et la production pour l'exportation

إن تنويع الإنتاج و التحرر من التخصص الشديد في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية فعل من شأنه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد ؛ و هو ما يترتب عليه قدر كبير من الإستقرار في حصيلتها من النقد

[1] رأفت محمد شعبان ، مرجع سابق ، ص 613 .

[2] إبراهيم بلقلة ، مرجع سابق ، ص 123 .

الأجنبي بإضافة إلى يرفع من معدلات نمو الطلب على صادراتها و كذا العمل على إيقاف التحول في شروط التجارة ضد صالحها .

فإذا كان من عقبات نمو الإنتاج الصناعي ببعض الدول هو صغر حجم المشروعات الصناعية بسبب ضيق السوق المحلي ، فإن دور النشاط التصديري يتمثل في تمكين تلك الدول من تجاوز هذه العقبة ، و هذا ما جسده إتجاه المعروف بـ **الإستراتيجية ذات النظرة الخارجية** التي تمكن من توجيه النشاط الصناعي بتنظيم مركب لتحويل جزء من إنتاجيه نحو أسواق التصدير حتى مع وجود أسواق محلية رئيسية منذ البداية .

فمن أجل ذلك تعد مسألة تنويع الصادرات من خلال التوجه نحو تنويع تركيبة الصادرات من السلع المصنعة، أحد أهم العناصر في السياسة طويلة الأجل لتخطيط الإنماء الإقتصادي بالدول ، كما أنه ليس ثمة من شك في أنه توجد آفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع عن طريق تنويع الصادرات متاحة للعديد من الدول النامية ، و التي يشكل ذلك بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسبب فيها تخصصها المركز في إنتاج و تصدير العدد القليل من المنتجات الأولية .

و كما تجدر الإشارة إلى أن سياسة تنويع صادرات الدول لا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية فحسب ، بل ينبغي أن يتسع هذا المفهمو ليشمل الصادرات غير المنظورة أيضا ، حيث تشكل هذه الأخيرة جانبا كبيرا من صادرات العديد من الدول التي يعتمد فيها نمو الناتج الإجمالي و بالتالي النمو الإقتصادي على صادراتها من خدمات السياحة و الخبرة ، كثل اليونان و فبرص و إسبانيا و البرتغال و مالطا ...إلخ .

ففي هذا الصدد يتوجب على الحكومات المختلفة بالدول النامية منها خصوصا العمل على إيجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا التنافسية في التصنيع ، بحيث تضمن النجاح في المستقبل من خلال التغيير الهيكلي في الإنتاج و التبادل ، إذ تشير التوقعات إلى أن نمو صادرات الدول التنمية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تسهم بنسبة مقبولة في سياسة تنويع الصادرات ، بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي بالأثر الإنمائي الواضح خاصة إذا ما تم التركيز على تلك الأنواع التي تسهم في جهود التنمية كالتأمين ، الملاحة و الطيران ... إلخ من الخدمات الأخرى و التي تعمل على تبديد جزء من الفائض الإقتصادي . [1]

ثامنا : توفير مجموعة من الخدمات التصدير المتكاملة : Fournir une gamme d'exportation de services intégrés

و التي يمكن ذكر بعضها في : [2]

- توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على إحتياجاتها.

[1] مصطفي بن ساحة ، مرجع سابق ، ص.ص 142 ، 144 .

[2] عبد الرزاق محمود حامد محمود ، مرجع سابق ، ص ص 53 – 54 .

- بناء نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية .
- إقامة مراكز لتصميم وتطوير المنتجات التصديرية .
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج .
- العمل على توفير و تطوير المستمر لمجموعة من الخدمات التصديرية المساعدة ومن بينها نشاط التعبئة والتغليف ، الرقابة على جودة المنتجات التصديرية ، نظم التسعير والتكلفة التصديرية ، خدمات النقل الداخلي والخارجي ، بيوت التسويق ومراكز البيع الخارجية .
- إنشاء جهاز للتدريب التسويقي لتدريب الكوادر التسويقية على جميع المراحل والأنشطة التسويقية.

تاسعا : تبني المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية : Adopter responsabilité sociale et éthique

يشير مفهوم المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية إلى إلتزام المنظمات بتعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية لممارساتها وتقوية القيم السائدة في المجتمع، إذ ينظر براید و فيرل (Pride & Ferrell) إلى الأخلاقيات في الأعمال على أنها " المبادئ والمعايير التي تحدد السلوك المقبول في المنظمة من وجهة نظر أصحاب المصالح " [1]، حيث يضع المؤلفان بعض المعايير المحددة عند الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية والأخلاقية ، تتلخص في ضرورة تحقيق التوازن بين تحقيق المنظمة للأرباح من ناحية ، وإشباع حاجات ورغبات المستهلكين من ناحية ثانية ، و كذا تلبية حاجات ومصالح المجتمع من ناحية ثالثة .

كما ويشير الباحثان إلى أن المسؤولية الإجتماعية تشتمل على إحترام المنظمة للقوانين والأنظمة التي تصدر عن الجهات الحكومية والمحافظة على البيئة ، و يتضح من الثلاثية اليابقة الذكر أن على منظمات الأعمال الإهتمام بمشكلات المجتمع المختلفة (مثل تحسين نوعية الحياة ، تقديم المنتج الأفضل ، معالجة البطالة ، الإهتمام بالقضايا البيئية ، ... الخ)، الأمر الذي من شأنه تحسين سمعتها في المجتمع وزيادة أرباحها على المدى الطويل.

كما أن إلتزام إدارات التسويق بالمسؤولية الإجتماعية والأخلاقية ، أو ما يصطلح عليه حديثا بالمواطنة التسويقية – Citizenship marketing – يتطلب منها الأخذ بعين الإعتبار أربعة أبعاد أساسية تتمثل في[2] :

[1] محمد العجاجي ،**التسويق الأخضر** ، رسالة ماجستير في تسويق ، كلية إقتصاد ، غير منشورة ، جامعة دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، 2009 – 2010 ، ص. ص 5 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 6 .

أ. البعد الاقتصادي : Dimension économique

والذي يتمثل في تحقيق الأرباح وتعظيم عوائد الإستثمار للمساهمين ، فضلا عن تأمين العمل المناسب للعاملين ضمن بيئة عمل ملائمة وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع.

ب.البعد القانوني : Dimension juridique

ويتمثل في إلتزام إدارات التسويق بالقوانين واللوائح والأنظمة والتشريعات ،وأن تكون مخرجاتها غير ضارة بالمجتمع أو البيئة.

ج.البعد الأخلاقي : Dimension éthique

وهو بعني الإلتزام بالمبادئ والمعايير الأخلاقية التي تحدد السلوك التسويقي المقبول في المجتمع .

د. البعد الإنساني: Dimension humaine

ويتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ؛ وفي هذا الصدد ، تقوم العديد من المنظمات بالمساهمة في العديد من القضايا الإنسانية والإجتماعية مثل التبرعات لأوجه الخير المختلفة (Philanthropy) ، إستخدام مواد صديقة للبيئة في منتجاتها ، دعم البحوث الطبية والتبرع بالأدوية للمحتاجين ، دعم العمل التطوعي في المجتمع ، ... الخ.

عاشرا : تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير[1] : Encourager la création des grandes entités dans le domaine de l'exportation

يكمن الهدف من تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في هذا مجال في جعل الشركات الوطنية ذات قدرة وإمكانات تنافسية في الأسواق الخارجية والإستفادة من إقتصاديات في مثل هذه الأنشطة ، كما هو الشأن في بعض الدول التي أنشأت شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف تتضمن على الأقل عشرا من الشركات المنتجة والمصدرة وذلك للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وأيضا الإستفادة من التسهيلات الإئتمانية التي تمنح للشركات التصديرية ، فضلا عما يمكن أن تقوم به هذه الشركات التجارية من دور في تنمية الصادرات.

[1] وصاف سعيدي ، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية – الحوافز والعوائق –** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2004 ، ص 138 .

حادي عشر : مدخل تبني المنتجات الخضراء : Entrance to adopt - Entrée d'adopter les produits verts green products

يمكن جوهر هذا المدخل في إنتهاج الدول أو المؤسسات لطريق الإنتاج و التصنيع الخضراء أي على وفق معايير و طرق و مبادئ التي تراعي من جهة حماية الموارد البيئة من أعمال الإنتاجية ، و كذا من جهة ثانية حماية المستهلك من منتجات قد تكون مضرة بسبب دورتها الإنتاجية و مكوناتها ، بالإضافة إلى الجهة الثالثة و هي حماية مبادئ الرئيسية للمؤسسة التي تقوم على الأخلاق و الإنسانية قبل الربحية و المنافسة ، و هذا ما سيدفعنا للبحث في مفهوم و أهمية المنتجات الخضراء – في المطلب الثالث للمبحث الثاني – و إتخاذها كمدخل أو إستراتيجية بهدف تنمية و تطوير حجم و مستوى و مدي كفاءتها الإنتاجية في الأسواق العالمية – و هذا ما سنتطرق له فيما سيأتي لاحقا في دراستنا – .

المبحث الثاني : البيئة و المنتجات الخضراء .

إن البيئة بإعتبارها وحدة متكاملة ، تثير العديد من الإشكاليات بالنظر إلى الإعتبارات الإقتصادية والسياسية والقانونية ، حيث أصبحت إشكالية البيئة من بين أهم الإشكاليات التي ستواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين و هذا راجع لما يترتب عليها من علاقاتها بغيرها ، إذ ينتج على هذه الأخيرة مجموعة نتائج و الأفعال قد تكون إيجابية أو سلبية على حد سواء . و لهذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى كل من البيئة و التلوث ، و كيفية حماية البيئة بواسطة تقنيات الإنتاج الأنظف و المنتجات الخضراء كالتالي .

المطلب الأول : البيئة و التلوث .

البيئة عبارة عن نظام متكامل يعمل بطريقة متجانسة و منظمة في مكوناته و بهدف محدد ، حيث أن إي إختلال في مكون من مكوناته يؤدي إلى إختلال النظام ككل مما يسبب بدوره ظهور عائق و مشكل معين .

الفرع الأول : مفاهيم للبيئة .

للبيئة مفاهيم و مكونات عديدة و علاقات بما يجاورها و أنظمة تحكمها و تنتمي إليها، كلما أرتبط كيانها بكيان أخر .

أولا : مفهوم البيئة الطبيعية .

لكي نوجز مفهوم للبيئة الطبيعية يجب علينا التطرق لمفهوم البيئة أولا في شقين اللغوي و الإصطلاحي كالتالي

I. تعريف البيئة :

1. التعريف اللغوي :

لغة : مفرد البيئة يدل على أكثر من معني أو من نوع و ذلك حسب وجهة نظر المتلقي أو طبيعة دراستها.

أ. في اللغة العربية فهي " (بؤا)الذي أخذ منه الفعل الماضي(باء) ، حيث قال أبن منظور في منهجه الشهير لسان العرب(باء إلى الشيء) أي رجع إليه أو رجع إلى الشيء ، وذكر في المعجم نفسه معنيين مركبين من بعضهما لكلمة تبؤا الأول هو إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه والثاني بمعنى النزول والإقامة.[1]

ب.في اللغة الفرنسية " مصطلح (Environnement) فهو مشتق من المفردة (Environner)، الذي يعني مجموع العناصر والظروف الطبيعية للمكان من أرض وماء وهواء وكائنات حية مما يحيط بالإنسان [2] .

ويعرف كذلك بأنه "العلم الذي يهتم بدراسته للبيئة الطبيعية بعناصرها العضوية والفيزيقية دون الإلتفاف إلى تلك العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك " . [3]

ج.في اللغة الإنجليزية : يستخدم لفظ البيئة (environment) في الدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، وكذا يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان، وعموما، هي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره .[4]

و كما تعرف البيئة أيضا من جوانب أخرى :

تعرف بالنسبة للفرد على أنها " هي كل ما يحيط به بشكل عام " و أما البيئة بالنسبة لمنظمات الأعمال فهي " محيط المنافسة من منظمات الأعمال أو غيرها " [5]

و تعني البيئة أيضا " الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني الإنسان " [6]

و من أصل كلمة البيئة نجد أنها تنفصل إلى جزأين هما :[7]

- Oikas وهذه الكلمة مشتقة من الأصل الإغريقي أي ما يحيط بالشيء و يصبح له بمثابة البيت أو المنزل .
- LOGAS وتعني العلم، أي العلم الذي يهتم بدراسة الكائنات الحية في منازلها.

و الكلمة بشقيها تعني العلم أو الإتجاه الذي يهتم بدراسة البيت أو المحيط .

---

[1] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري ، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن،2007 ، ص56.

[2] مناد العالية ، **أهمية المنتجات الخضراء في حماية البيئة –دراسة حالة فرنسا –** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة البيئة و السياحة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 – 2014 ، ص 24 .

[3] نجم العزاوي ، عبد الله حكمت ، النقار، **إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000** ، دار المسيرة لنشر و التوزيع والطباعة ، عمان، 2000 ، ص 93 .

[4] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 24.

[5] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري ، مرجع سابق ، ص56.

[6] فارس مسدور ، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 07 ، 2009–2010 ، ص 345.

[7] زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف** ، مطبعة ناس بعابدين ، القاهرة ، 2005 ، ص 29 .

" و أما علم البيئة – Ecology /écologie – فهو يبحث في المحيط الذي يعيش فيه الكائنات الحية و يدعي أيضا بالمحيط الحيوي – Biosphere/ biosphère – و الذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية و الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية التي تؤثر على الأفراد و جماعات الكائنات الحية و تحدد شكلها و علاقاتها و بقائها ". [1]

أما البيئة بمعناها اللغوي الواسع تعني : " الموضع الذي يرجع إليه الإنسان، فيتخذ فيه منزله ومعيشته، ولعل إرتباط البيئة بالمنزل أو الدار له دلالته الواضحة حيث تعني في أحد جوانبها تعلق قلب المخلوق بالدار وسكنه إليها، ومن ثم يجب أن تنال البيئة بمفهومها الشامل إهتمام الفرد كما ينال بيته ومنزله إهتمامه وحرصه" .[2]

ليصبح مصطلح البيئة يعني " مجموع الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيه الإنسان " .[3]

2. **التعريف الإصطلاحي** : ونعني بالمفهوم الإصطلاحي، تعريف البيئة من عدة نواحي و هي العلمي ، القانوني و البيئة في الفكر الإسلامي :

أ. التعريف العلمي : وهي في علم الأحياء تعني :كل العوامل والظروف الخارجية التي تؤثر في أي كائن حي أو مجتمع حي ما .

ومن بين تعريفات البيئة في هذا العلم أيضا ما قال به البعض من أن للبيئة مفهومان يكمل بعضهما البعض، أولهما : البيئة الحيوية وهو كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل علاقة الإنسان بالكائنات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش في صعيد واحد. أما ثانيهما: وهي البيئة الطبيعية أو الفيزيقية وهذه تشمل موارد المياه وتربة الأرض والجو ونقاوته أو تلوثه وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط. [4]

ب.التعريف القانوني : بالرجوع إلى القانون الجزائري فإنه ما يلفت الانتباه هو أن المشرع الجزائري في تشريع البيئة الصادر تحت رقم 03-10 و لأول مرة و بخلاف القانون 83- 03 الملغى يحدد بعض المصطلحات والمفاهيم التي تتضمن منها :البيئة، التلوث، تلوث المياه، التلوث الجوي،المواقع. حيث جاء في نص المادة 04 منه أن البيئة تتضمن الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات

[1] المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، **تخصص إنتاج كيميائي- مراقبة البيئة و التلوث** ، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة 1429 هـ ، ص 2 .

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki , consulté le :19/02/2015 ,à 17 :18 .

[3] فارس مسدور ، مرجع سابق ، ص 345 .

[4] http://ar.wikipedia.org/wiki , opcit .

والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التلوث بين هذه الموارد و كذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية .[1]

ج.تعريف الفكر الإسلامي: لقد وردت في القرآن الكريم إشارات إلى تسخير الله سبحانه البيئة بمختلف عناصرها لخدمة الإنسان، ومن الإشارات القرآنية نجد:

- " و اذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد و بوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا و تنحتون الجبال بيوتا فاذكروا ألاء الله و لا تعبثوا في الأرض مفسدين" (الأعراف:74)." الذي جعل لكم الأرض فراشا و السماء بناء " (البقرة :22) .
- " و أنزلنا الحديد فيه بأس شديد " (الحديد :25) .
- " و جعلنا من الماء كل شيء حي " (الأنبياء :30) .
- " و جعلنا السماء سقفا محفوظا " (الأنبياء :32) .
- " ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض و الفلك تجري في البحر بأمره و يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه " (الحج : 65) .
- " و جعلنا سراجا وهاجا " (النبأ :13) .
- " و أرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقينا كموه " (الحجر: 22).

وكلها إشارات تبين أن هذه العناصر البيئية التي سخرت في مجموعها لخدمة البشرية لا يجب أن تدمر ولا أن تستغل بطريقة غير رشيدة، بل على الإنسان أن يستغلها لخدمته وخدمة بني جلدته دون أن يلحق الضرر بعناصرها .[2]

3. تعريف العلماء : كما أن العلماء والباحثين إتجهوا في تعريفهم للبيئة إتجاهين مختلفين، فمنهم من أخذ بالمفهوم الضيق للبيئة الذي يقتصر على تبيان العناصر الطبيعية فيها؛ ومنهم من أخذ بالمفهوم الواسع لها، والذي يتسم بشموله على العناصر الطبيعية والإنسانية .

أ. التعريف الضيق : عرف جوناثان تورك البيئة في على أنها : " البيئة هي الأرض التي نعيش عليها، فهي تتضمن كل الجوانب الفيزيائية للأرض مثل الهواء والمعادن الأرضية والصخور والمياه، وكل الكائنات الحية مثل الحيوانات و النباتات " .[3]

ب.التعريف الواسع : أما الواسع يختلف عن سابقه في كونه لا يقتصر على البيئة الطبيعية فقط، وإنما يتعداها ليشمل كل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات.

---

[1] حميدة جميلة ، **النظام القانوني للضرر البيئي و آليات تعويضه** ، رسالة دكتوراه في القانون ، التخصص: قانون الخاص ،غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2007/2006 ، ص ص 22 ، 23 .

[2] فارس مسدور ، مرجع سابق ، ص ص 345 ، 346 .

[3] محمد عبد الكريم ، محمد عزت، **إقتصاديات الموارد والبيئة** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2000 ، ص 27 .

والبيئة بمفهومها الشامل تعتَبر عمل الإنسان ونتاج فكره وإبداعه المادي والمعنوي جزءا لا يتجزأ منها،إلى جانب الجزء أو العنصر الطبيعي [1] .

و من خلال كل التعارف السابقة ، يمكن تعريف البيئة على أنها هي تلك العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره إستجابة فعلية إحتمالية ، كالجوانب الفيزيقية والبيولوجية للبيئة من ماء و هواء وتربة وبحار ومحيطات ونباتات وحيوانات وتفاعلاتها المتداخلة من دورات الرياح والمياه، وظواهرها الكلية مثل المناخ وتوزيعاته الجغرافية، كما تشمل الثروات الطبيعية المتجددة كالزراعية والمصايد والغابات ...وغير المتجددة كالمعادن والبترول ، والعوامل الثقافية والإجتماعية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين .

II. تعريف البيئة الطبيعية :

عرَّف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي إنعقد سنة 1972 بستوكهولم عاصمة السويد البيئة الطبيعية على أنها : رصيد الموارد المادية و الإجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته .

أما الأمم المتحدة فتعرف البيئة الطبيعية بـ : ذلك النظام الفيزياوي و البايولوجي الخارجي الذي يحيا فيه فيه الإنسان و الكائنات الأخري ،و هي كل متكامل تشتمل على عناصر متداخلة و مرتبطة فيما بينها.

و كتعريف شامل للبيئة الطبيعية و الذي يجتمع فيه كل من فصي البيئة الطبيعية و هما الإنسان و الكائنات الحية الأخرى ، الذي يقول بأنها : ذلك المحيط الفيزياوي ، البايولوجي ،الكيميائي و المتكون من الكائنات الحية و الموارد الطبيعية التي تحيط بالإنسان و التي تربط بينهما علاقات متداخلة متكاملة تكثل النظام البيئي الطبيعي العام . [2]

ثانيا : مكونات البيئة الطبيعية.

وفقا للتعارف السابقة الذكر و التي أخذت بعدة معايير و نواحي لتعريف البيئة و البيئة الطبيعية وكذلك الأهمية البالغة لهاتين الأخيرتين في حياتنا كونها مصدر كل شيء فسنحاول معرفة مكوناتهما فيما يلي :

[1] محمد مسعودي ، **دور الجباية في الحد من التلوث البيئي** ، رسالة ماجستير في فرع العلوم اللإقتصادية ، تخصص : إقتصاد و تسيير البيئة ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 2.

[2] أحمد نزار النوري، ثامر البكري ، مرجع سابق ، ص ص57 ، 58 .

1.مكونات البيئة :

إن البيئة حسب منظور المفهوم الواسع تتكون من ثلاثة أقسام : مكونات طبيعية، مكونات إصطناعية، مكونات ثقافية . وفيما يلي بيان موجز لكل منها [1] :

أ. **المكونات الطبيعية : Composantes naturels**

وتتمثل في العناصر الحية كالنباتات والحيوانات، والعناصر غير الحية كالماء والهواء والتربة.

ب. **المكونات الإصطناعية : Composantes synthétiques**

وتتمثل في الناتج المادي للحضارة الإنسانية، أي كل ما شيَّده الإنسان من مساكن ومؤسسات تعليمية واستشفائية، ومن منشآت صناعية ومراكز تجارية؛ بالإضافة إلى الطرق والموانئ والمطارات وما إلى ذلك.

ج. **المكونات الثقافية : Composantes culturelles**

وترتكز في الأساس على محصلة الفكر الإنساني من علوم وفنون مختلفة عبر المسيرة البشرية المتوالية منذ بداية الوجود الإنساني .

2.مكونات البيئة الطبيعية :

هناك من يرى أن المكونات الأساسية للبيئة تتكامل وتتصل في إطار نسق طبيعي متوازن في مجموعة، وقادر على التجدد والعطاء والتفاعل مع النشاط الإنساني بمختلف أشكاله .

وعلى العموم فإن البيئة تتشكل من قسمين هما: المكونات غير الحية والمكونات الحية، وفيما يلي بيان لكل منهما:

أ. **المكونات الحية للبيئة : composants biotique de l'environnement – Biotic composents of the environment**

و هي المتمثلة في النباتات و الحيوانات و التي يمكن إعتبارها موارد طبيعية محدودة لأنها قابلة للفناء و الإنقراض[2] ، تشتمل المكونات الحية للبيئة على أعداد هائلة من الكائنات المتنوعة في أشكالها و أحجامها و ألوانها و طرق معيشتها ،و التي تشَكل بذلك ما إصطلح عليه بالتنوع البيولوجي (La biodiversité) الذي يعرف بإختصار على أنه " تنوع كافة أشكال الحياة على وجه الأرض ، سواء كان ذلك على اليابسة أم في المياه " [3] و تشترك الأعداد الكبيرة من الأحياء المتنوعة ، في مجموعة من الخصائص تعرف بمظاهر الحياة ، والتي تتمثل في :الإحساس ، الحركة ، التغذية ، النمو، التنفس و التكاثر.

---

[1] أحمد رقادي ، **وجه التعبد في حماية البيئة** ، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظورشرعي ، جامعة أدرار، 4 ماي 2004 ، ص 24 ، 25 .

[2] أحمد نزار النوري، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص 58 .

[3] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 6.

و الكائنات الحية المتمثلة في النباتات ، الحيوانات، و الطلائعيات [G] يمكن تقسيمها بشكل آخر إلى:[1]

➢ **الكائنات الحية المُنتجة : Organismes producteurs**

وهي عبارة عن الكائنات ذاتية التغذية Les organismes d'auto-alimentation ، أي التي لها القدرة على إنتاج غذائها بنفسها .و هي تتشكل في الأساس من النباتات الخضراء التي بإمكانها تصنيع الغذاء(المركبات العضوية) ، من خلال عملية التمثيل الضوئي.

➢ **الكائنات الحية المُستهلكة : Organismes Consommateurs**

وهي غير ذاتية التغذية لكونها تعتمد في غذائها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الكائنات المُنتجة ، و تنقسم بدورها إلى قسمين:

- **آكلات العشب** : و هي تتغذى على النباتات للحصول على الطاقة و المغذيات.
- **آكلات اللحوم** : وهي التي تتغذى على آكلات العشب، كما أن هناك بعضا من آكلات اللحوم تتغذى على آكلات لحوم أخرى.

➢ **الكائنات المُحَللة : Organismes analystes**

وهي التي تتغذى على المواد العضوية الناجمة عن نفوق النباتات و الحيوانات، كما أنها تقوم بوظيفة أساسية تتمثل في تحليل المواد العضوية و تحويلها إلى مغذيات غير عضوية يستخلصها النبات من التربة لإنتاج المركبات العضوية.

ب. المكونات غير الحية للبيئة : composants anti- biotique de l'environnement

و المتمثلة بجميع الموارد الطبيعية الأخري مثل الهواء و الماء و النفط و غيرها ، و التي تقسم بدورها إلى نوعين هما :

➢ الموارد غير المحدودة مثل الهواء .

➢ الموارد المحدودة التي تشمل معظم المكونات غير الحية مثل الماء ، النفط ، الفحم ، الحديد و الكبريت ... إلخ .[2]

و بذلك فمكونات البيئة غير الحية تتمثل أساسا في :الماء، الغلاف الجوي، القشرة الأرضية.

و هناك أيضا من يقسم البيئة الطبيعية إلى ثلاث أقسام أساسية أخرى تتمثل في البيئة الهوائية و المائية و التربة و الأرض[3] ، و هي كما يلي :

[G] الطلائعيات : كائنات حية دقيقة أكثرها إنتشارا البكتيريا والفطريات.

[1] السيد أحمد الخطيب ، **النظام البيئي و التلوث** ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص19 .

[2] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص 58 .

[3] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 27.

أ. البيئة الهوائية : Envirronemment aérobie

وهناك من يقول الغلاف الجوي فهو عبارة عن خليط من الغازات المحيطة بالكرة الأرضية و هو يتكون من بخار الماء و خليط من الغازات التالية :

النيتروجين بنسبة 72 % ، الأوكسجين بنسبة 21 % ، ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.03 % ، وغاز الأرجون بنسبة 0.93 %، بالإضافة إلى غازات أخرى ذات تركيزات ضئيلة (النيون ، الميثان NH4 ، الهيدروجين و الهليوم)[1]

ويتكون الغلاف الجوي من عدة طبقات وهي كالتالي : طبقة التربوسفير ، طبقة الستراتوسفير ، طبقة الميزوسفير و طبقة الأيونوسفير .[2]

ب.البيئة المائية : Environnement aquatique

الماء جوهر الحياة وأساسها، إذ يقول الله تعالى في كتابه العزيز" وجعلنا من الماء كل شيء حي" [G] ، فهو عنصر حيوي لمختلف الكائنات الحية، ناهيك عن كونه موردا طبيعيا هاما ترتكز عليه مختلف الأنشطة الإقتصادية كالزراعة والصناعة والنقل.

والماء الذي هو عبارة عن ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأكسجين (H2O) ، يتميز بكونه المادة الوحيدة التي تتواجد في ثلاث حالات فيزيائية مختلفة (سائلة،غازية،صلبة) ،فهو يوجد على هيئة سائل في المياه السطحية والجوفية، وعلى هيئة بخار في الغلاف الجوي، وعلى هيئة جليد في بعض أجزاء الكرة الأرضية، كما أنه يتميز بسهولة تحَولِه من الحالة السائلة إلى الحالة الصلبة أو الغازية، مما يسَهِّل دورة الماء في الكرة الأرضية .و يعتبر كذلك مذيب عام تذوب فيه معظم المواد، فبواسطة هذه الخاصية يستطيع النبات أن يحصل على الغذاء من أملاح التربة؛ غير أن المياه المالحة في البحار والمحيطات تمثل ما يزيد عن 97 %من مجمل المياه في الكرة الأرضية، بينما لا تُمثل المياه العذبة سوى نسبة تقل عن 3 % من إجمالي المياه .[3]

ج.التربة أو الأرض (القشرة الأرضية) : Sol ou Terre

هذه البيئة تظهر أنها بسيطة فعند القول التربة أو الأرض أو حتى القشرة الأرضية فهي تدل على عنصر واحد و لكن تجدر الإشارة و تعريف للمصطلحات الثلاث للتفرقة الجيدة بينهم حيث أن :

---

[1] الدليل البيئي للجمعيات ، الجمعية المغربية لحماية البيئة – فرع تمارة – ، 2006 ، ص24 .

[2] عبد المنعم بلبع ، **عالم يحاصره التلوث** ، منشأة المعارف ، جلال خوي و شركاه ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 14 – 15 .

[G] سورة الأنبياء ، الأية 30 .

[3] صالح وهبي ، **قضايا عالمية معاصرة** ، دار الفكر، دمشق ، 2004 ، ص 46 .

➢ **الأرض : Soil – Sol**

وتعرف الأرض بالكيان المادي من حيث معالمها الجغرافية المتنوعة، وهي دمج لكل الموارد الطبيعية، أي ما تتضمنه من أنواع التربة والمعادن والمياه والنباتات والحيوانات. وتتحدد هذه العناصر في نظم مثالية تؤدي مجموعة متنوعة من الوظائف الضرورية بغية الحفاظ على سلامة هذه النظم وتوازنها التي تكفل إستمرار الحياة والطاقة الإنتاجية المتجددة [1] .

➢ **التربة : Ground – Terre**

فهي الجزء السطحي من القشرة الأرضية المكوّن من مواد معدنية وعضوية مختلفة، تشكلت تحت تأثير نشاط بعض العوامل الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية .والتربة وسط حي في تحول مستمر، تتم بداخله عمليات معقدة تتمثل في تحويل البقايا والفضلات العضوية إلى مواد معدنية، وهذا بواسطة الأعداد الهائلة من الكائنات المفتتة كالحشرات والديدان والبكتريا[2] .

➢ **القشرة الأرضية : Crustal – Croûte terrestre**

وهي الجزء الذي يقع تحت سطح الأرض إلى إمتداد يتراوح بين 35 إلى 60 كم ، وتتكون مما يلي [3] :

- **المعادن** :المعدن مادة متجانسة غير عضوية تكونت بفعل الطبيعة، وقد يتكون من عنصر واحد مثل: الحديد، النحاس، الذهب أو من عدة عناصر على هيئة مركب كيميائي مثل : كلوريد الكالسيوم وثاني أوكسيد السيليكون.
- **الصخور** :ترتبط نوعية الصخور بنوعية المعادن التي تحتوي عليها، فهناك الصخور النارية التي من أهمها الجرانيت والديوريت والبازلت، والصخور المتحولة التي تتضمن معادن مختلفة مثل الحديد والألومنيوم والماغنيسيوم، وخامات أخرى كالنحاس والنيكل والذهب؛ وهناك أيضا الصخور الرسوبية التي من أهمها الحجر الجيري والطباشيري، وتتكون هذه الصخور من خامات الزنك والحديد والمنجنيز وبعض رواسب الرصاص.

البيئة بمكوناتها السابق ذكرها، تشكل منظومة موحدة تتسم بالتناسق و التناغم، و هذا في إطار نظام بيئي بديع أقل ما يقال عنه أنه منتظم ومتوازن، و نظرا لكون التوازن البيئي عاملا أساسيا لإستمرار التعايش و التفاعل بين مختلف مكونات البيئة ، فإننا سنتعرض إليه و لعوامل إختلاله في العناوين الآتية.

---

[1] عامر محمود طراف، **إرهاب التلوث و النظام العالمي** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2002 ، ص 17 .

[2] الدليل البيئي للجمعيات ، مرجع سابق ، ص37 .

[3] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 6 .

ثالثا : التوازن البيئي و عوامل إختلاله .

للبيئة العديد من التفاعلات التي قد تكون في بعض الأحيان تؤدي إلى حدوث التوازن و توطيد آلياته كما قد تكون في البعض الأخر بالإخلال بأنظمتها و مكوناتها و بذلك بتوازنها .

1. التوازن البيئي : L'équilibre écologique

إن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو نظام التوازن والعلاقة التبادلية القائمة بين عناصرها ، فأي خلل يلحق بمكونات البيئة يستطيع نظام التوازن تصحيحه ما لم يتجاوز حدود طاقته، فإن تجاوزها فإن هذا سيؤدي لا محالة إلى دمار البيئة و خرابها .[1]

و يُعرّف التوازن البيئي أو ما يسمى بتوازن الطبيعة بأنه:" قدرة هذه الطبيعة على البقاء دون تبدل" [2]

كما يقصد بالتوازن البيئي " إرتباط مكونات البيئة بدورات طبيعية تضمن بقائها وإستمرارها ووجودها بالنسب التي وجدت بها .ويعتمد توازن البيئة على مكوناتها من الكائنات الحية وغير الحية، وعلاقاتها بعضها مع بعض، و تأثير كلا منها بالآخر " [3]

من خلال هذه التعريف يمكن القول أن التوازن البيئي يعني المحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصها وتجددها المستمر.

2. عوامل إختلال التوازن البيئي :

يرجع الإختلال في التوازن البيئي إلى أسباب طبيعية و أخرى بشرية و هي كما يلي:

أ. **الأسباب الطبيعية** : وهي طبيعة المنشأ، أي تعود في تكوينها و سيرورتها إلى تفاعلات البيئة الطبيعية في حد ذاتها، كالكوارث الطبيعية (الأعاصير، الزلازل، السيول، الحرائق...الخ)، و التصحر الذي يعتبر من بين أبرز الأسباب الطبيعية المخلة بالتوازن البيئي، إذ هذه الأخيرة لا تنطوي على أخطار جسمية ، إذ تبقى دائما – فيما عدا قليل منها – في حدود قدرة البيئة على إستيعابها.

ب. الأسباب البشرية : مما لا شك فيه أن علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية علاقة قديمة قدم التاريخ نفسه، فقد بدأ تأثير الإنسان في البيئة منذ الأيام الأولى لوجوده، إلا أن شدة هذا التأثير إختلفت بإختلاف مراحل التطور البشري ، حيث أن الإزدياد المتسارع للسكان و بلوغ التطور البشري مرحلة التصنيع، أدى إلى إختلال التوازن البيئي في العديد من الأنظمة البيئية ، فبعد أن كان التوازن في القديم هو السمة الغالبة على البيئة و

---

[1] هاني عبيد ، **الإنسان و البيئة – منظومة الطاقة و البيئة و السكان–** ، دار الشروق ،عمان ، 2000 ،ص 164 .

[2] زكريا محمد عبد الوهاب طاحون مرجع سابق ، ص 73 .

[3] حسن أحمد شحاتة ، **التلوث البيئي و إعاقة السياحة** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 2006 ، ص 26 .

الإضطراب هو العارض الذي سرعان ما يزول ، أصبح الآن ، الإضطراب هو السائد و التوازن هو العارض الذي سرعان ما يختل.

الفرع الثاني : التلوث البيئي .

يشهد العالم بأكمله في الوقت الراهن مشكل خطير لا يفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي عرف بإسم التلوث ، و الذي سنتطرق إليه في دراستنا هذه هو التلوث البيئي .

أولا : مفهوم التلوث البيئي :

سنقسم هذا المفهوم إلى عدة وجهات نظر متمثلة في التعريف اللغوي ، الإصطلاحي و تعاريف أخرى كما يلي :

1. التعريف اللغوي :

في مجمع اللغة العربية : لوث الشيء بالشيء خلطه به و الماء(أي و لوث الماء) كدره... (و تلوث) ثوبه بالطين: تلطخ به. و الماء أو الهواء و نحوه(أي و تلوث الماء أو الهواء ونحوه): خالطته مواد غريبة ضارة. وبالنظر إلى قواميس اللغة الانجليزية، نجد أنه ورد بقاموس" لونجمان" أن كلمة (يلوث) POLLUTE تطلق على الشيء (هواء أو ماء، أوتربة...غير نظيف، أو خطر الاستعمال. كما أن كلمة تلوث تطلق على الضرر الحادث للبيئة بسبب النفايات و المواد الضارة .[1]

2. التعريف الإصطلاحي :

و هو أيضا يقسم بدوره إلى التعريف العلمي و القانوني كالتالي :

أ. **التعريف العلمي** : أجمع بعض الباحثين في علم البيئة على تعريف التلوث بشكل عام على أنه الطارئ أو غير المناسب الذي أدخل في التركيبة الطبيعية أي الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للمياه أوالأرض أو للهواء فأدى إلى تغير أو فساد أو تدن في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية و يتلف الموارد الطبيعية ، ويؤدي تلوث الموارد الطبيعية(الهواء والماء والأرض)إلى مشاكل متعددة .[2]

ب. **التعريف القانوني:** عرف القانون الجزائري تلوث المحيط الجوي في المادة 04 من القانون رقم 10/03 الصادر في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة على أنه : " كل تغير مباشر و غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الهواء و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية " .[3]

---

[1] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص30 .

[2] عامر محمود طراف ،إرهاب التلوث و النظام العالمي ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2002 ، ص 29 .

[3] منصور مجاجي ، **المدلول العلمي و المفهوم القانوني للتلوث البيئي** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، مجلة المفكر ، العدد 5 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، مارس 2009 ، ص 103 .

و حسب القانون الدولي للتلوث الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1974 تم تعريفه على أنه " مختلف النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة لزيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة، حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد على تعريض حياة الإنسان أو صحته أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ".[1]

و كما يمكن تعريف التلوث كذلك :

ففي الشكل العام بأنه " تلك التغيرات الفيزيائية و الكيميائية التي تصيب العناصر الطبيعية و تغيير من خصائصها بشكل مضر أو غير مرغوب فيه ".[2]

و يعرف التلوث بأسلوب آخر على أنه " حدوث أي تعكير أو إضطراب في البيئة يعمل على تغيير صفاتها الكيميائية أو الفيزيائية أو الحيوية و يجعلها رديئة الإستغلال و غير مناسبة بشكل أو بآخر للحياة،أو بعبارة أخرى، هو كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية و غير الحية بحيث لا يمكن للبيئة إستيعابه دون أن يختل توازنها " .[3]

في عام 1965 قدمت الهيئة المعنية بتلوث البيئة التابعة للجنة الإستشارية لرئيس الولايات المتحدة للعلوم التعريف التالي للتلوث " إن تلوث البيئة هو التغيير غير المستحب في محيطنا كليا، وعلى أوسع نطاق فهو ناتج عرضي عن الفعاليات الإنسانية، من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر لتغيرات الطاقة في نماذجها و مستويات الإشعاع والقوام الكيميائي والفيزيائي ووفرة الكائنات الحية ."[4]

كذلك يعرف التلوث على أنه " تلك الأضرار التي تلحق النظام البيئي وتنتقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية للإنسان ، تلك الأضرار عادة ما تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لتعظيم إشباعه المادي بأقل جهد ممكن " .[5]

وآخرون يرون بأنه " عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة، عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية " .[6]

---

[1] صالح وهبي ، مرجع سابق ، ص 82.

[2] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص62 .

[3] عبد الرحمان المهنا ، محي الدين محمود ، **النظم البيئية و الإنسان** ، دار المريخ ، الرياض ، 2005 ، ص 214 .

[4] نجم العزاوي ، عبد الله حكمت ، النقار، مرجع سابق ، ص 101 .

[5] عمر موساوي ، مصعب بالي، **إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية** ،المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 20 – 21 نوفمبر 2012 ، ص 431 .

[6] باية بوزغاية ، **تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة** ، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الحضري ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا ،غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007-2008 ، ص 51 .

و من التعاريف الشاملة للتلوث البيئي على أنه " التغيرات غير المرغوب بها فيما يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا بسبب نشاطه من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على المكونات الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر علي الإنسان و على نوعية الحياة التي يعيشها ."[1]

و لا بد من القول بأن التلوث البيئي هو ليس بحالة واحدة تشمل جميع أنحاء العالم و في كل الأوقات بل هي حالة نسبية في درجة تأثيرها علي الإنسان أو الطبيعة بمجملها و لهذا له عدة أنواع و أشكال و التي سنحاول ذكرها في الآتي .

ثانيا : أنواع التلوث :

قبل التطرق لأنواع التلوث لنتعرف على أنواع الملوثات أولا :

تعرف الملَوِثَات بأنها " المواد أو الميكروبات أو الطاقة التي تلحق الأذى بالإنسان و تسبب له الأمراض أو تؤدي به إلى الهلاك " [2] بتعرِّيض صحته و سلامته للخطر و تؤدي إلى الإخلال بتوازن الأنظمة البيئية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة . و هي تصنف كما يلي : [3]

1. تُصنف الملوثات **طبقاً لمصدرها** إلى :

أ. **الملوثات الطبيعية** : **Contaminants naturelles**

هي التي يكون مصدرها في الظواهر الطبيعية التي تحدث من وقت لآخر كالبراكين، والصواعق، العواصف التي قد تحمل معها كميات هائلة من الغازات و الغبار و الأتربة ، و حبوب اللقاح لبعض النباتات الزهرية و الجراثيم و غيرها ، إذاً تعد ذات منشأ طبيعي تنتج من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان ، ومن ثم فيصعب مراقبة هذا التلوث أو التنبؤ به والسيطرة عليه تماماً .

ب. **الملوثات الصناعية** : **Contaminants industriels**

ينتج من فعل الإنسان ونشاطه أي ترتبط عادة بعمليات الإنتاج أو الإستهلاك ،أو بعبارة أخرى هي المخلفات الصناعية والتجارية بشتى أنواعها السائلة، الغازية، الصلبة في مختلف مراحلها و التي عادة ما يتم تدوير جزء ضئيل منها، أما الجزء الأكبر فيتم التخلص منه في البيئة الطبيعية .

2. و تصنف على **حسب أنواعها** إلى :

أ. **الملوثات الحيوية** : **Contaminants biotiques**

هي الملوثات التي تغير في عناصر البيئة و تركيبتها و عدد وحدات في مكان أو زمان ما بكم غير مناسب ، حيث تسبب أضرارا للإنسان و الحيوان و النبات مختلفة و خطيرة .

---

[1] ثامر البكري ، **إستراتيجيات التسويق الأخضر – تطبيقات حالات دراسية دراسات سابقة** ، إثراء للنشر و التوزيع ،عمان ، 2012 ، ص ص127، 128.

[2] المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، مرجع سابق ، ص 8 .

[3] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص ص 36 – 37 .

ب. مُلوثات كيميائية : Contaminants chimique

و تشمل المبيدات بأنواعها و الأسمدة الزراعية الكيميائية التي يساء إستخدامها و الغازات و لرصاص و الزئبق و العناصر المُشِّعة الناتجة عن التفجيرات النووية و استخدام الذرة في إنتاج الطاقة و الجُسيمات الدقيقة التي تنتج عن مصانع الإسمنت و الأميانت و الكيماويات السائلة التي تلقى في التربة أو الماء مما يسبِّب أضرارا جسيمة لمختلف الكائنات الحية .

ج. ملوثات فيزيائية: Contaminants physiques

مثل التلوث الحراري الناتج عن المصانع و التدفئة و المياه الحارة الصادرة عن بعض الصناعات، و التلوث الإشعاعي الناتج عن المواد المشعة المنبعثة من التفجيرات النووية و المفاعلات النووية، و كذا الضوضاء التي تعتبر من المُلوثات الفيزيائية، و تكثر في المدن المزدحمة بالسيارات، و في المطارات و الطرقات السريعة و خطوط السكك الحديدية .

3. كما تصنيف الملوثات **حسب قابليتها للتحلل** إلى :

أ. ملوثات قابلة للتحلل العضوي: Contaminants biodégradables

و تشمل الملوثات التي من الممكن أن تتحلل بسرعة سواء من تلقاء ذاتها (من خلال عمليات طبيعية)، أو من جراء إستخدام آلات ميكانيكية كما هو عليه الشأن، في محطات معالجة مياه الصرف الصحي، و من أمثلة هذه الملوثات نجد المخلفات الآدمية الصلبة و السائلة، القمامة، و مركبات النترات...إلخ .و يصبح هذا النوع من الملوثات التي لها قابلية التحلل ضاراً، عندما يفوق معدل تراكمها في البيئة معدل تحللها و إختفائها.

ب. مُلوثات غير قابلة للتحلل العضوي : Contaminants non – biodégradables

و تتمثل في الملوثات التي لا تتحلل أو تتحلل ببطء في ظل الظروف البيئية العادية، و من أمثلتها أملاح المعادن الثقيلة كأملاح الرصاص، الزئبق ، المركبات الفينولية، و المبيدات الحشرية الكلورونية أي التي تحتوي على عنصر الكلور، و علب الألومينيوم الفارغة مثل علب المياه و المشروبات الغازية و زجاجات و علب البلاستيك الفارغة...إلخ .وأحيانا، قد تتحد بعض هذه الملوثات الغير قابلة للتحلل مع بعض المركبات الأخرى الموجودة في البيئة، مشكلة بذلك مركبات أخرى سامة.

و يمكن أيضا تصنيفها وفقا لصفاتها ، طبيعتها ، للنظام البيئي المتواجدة به ، مصدر التلوث ، نمط الإستخدام و الأثار الناتجة عنها كما يلي في الشكل رقم (03) التالي .

الشكل رقم (03) : تصنيف الملوثات .

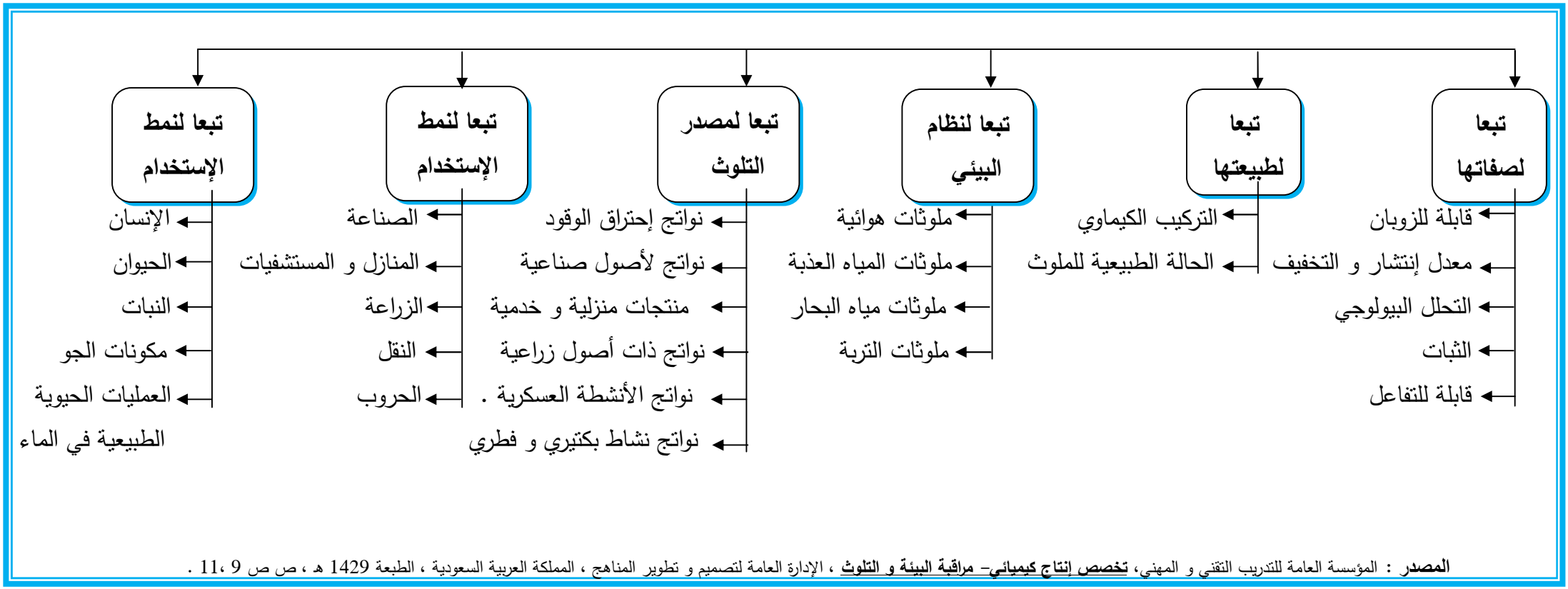

المصدر : المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، **تخصص إنتاج كيميائي- مراقبة البيئة و التلوث** ، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة 1429 هـ ، ص ص 9 ،11 .

كما سبق القول أنه تتعدد أشكال و أنواع التلوث و ذلك تبعا إلى المجال البيئي الذي يحدث به التلوث، و على المصادر التي تنجم عنها التلوث .

حيث أن التلوث قد يكون: **داخليا** أي يرتبط بمساحات صغيرة محكمة الإغلاق و قليلة التهوية نسبيا كالمساكن و المباني العامة و المكاتب التي تلَوث بدخان التبغ مثلا، و قد يكون **محليا** أي يقتصر على أمكنة محدودة كبعض الأحياء و المناطق الصناعية و المدن و غيرها ، و يمكن أن يكون " إقليميا بأن يشمل منطقة أكبر تضم عدة دول أو حتى قارة بأكملها مثل تلوث حوض البحر الأبيض المتوسط أو تلوث قارة أوروبا " [1] ، كما أنه قد يكون **عالميا** أو بعبارة أدق **عابرا للحدود**، بحيث أن هناك أنواعاً من التلوث تنشأ في بلد معين، إلا أن أضرارها قد تتجاوز هذا البلد إلى بلدان أخرى عديدة، و من أمثلة هذا التلوث العابر للحدود، نجد الإشعاعات النووية وما يُعرف بظاهرة الأمطار الحمضية .[2]

و أنواع التلوث في الوقت الحاضر كثيرة و متعددة، إلا أننا حاولنا فيما سبق الإحاطة بمعظمها و فيما يلي التركيز على الأنواع الرئيسية له و المتمثلة في تلوث الهواء و الماء و التربة.

1. تلوث الهواء : Pollution de l'air

يُعد تلوث الهواء من أخطر المشكلات التي يواجهها الإنسان في الوقت الحاضر، و بخاصة في المدن و المناطق الصناعية و العواصم المزدحمة.

و يعرف تلوث الهواء بأنه " إدخال مباشر أو غير مباشر لأية مادة في الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي الخارجي و تركيبته بحيث ينجم عن ذلك لآثار ضارة على الإنسان و البيئة و الأنظمة البيئية و الموارد الطبيعية ، و على إمكان الإنتفاع من البيئة بوجه عام ." [3]

أما تلوث الهواء فيَحدُث – حسب تعريف المجلس الأوروبي للتلوث الجوي – " عندما تتواجد فيه مادة غريبة، أو عندما يحدث تغيُّر هام على نسب المواد المكوّنة له، حيث يترتب على هذا التغير حدوث نتائج ضارة تسبب مضايقات و إنزعاجات " [4] لمختلف الكائنات الحية و تُنقص من قيمة الأصول المادية .

كما عرفته الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه " تغيير مقبول في الخصائص الطبيعية والكيماوية والبيولوجية للهواء الذي يستنشقه الإنسان ، والذي يسبب أضرارا لحياته وأضرارا للأنواع المرغوب فيها وللعمليات الصناعية وللظروف الحيوية والمظاهر الحضارية ، أو يؤدي إلى تلف أو تدهور موارد المواد الخام"[1].

---

[1] المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني ، مرجع سابق ، ص 19 .

[2] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 35 .

[3] حسن أحمد شحاتة ، **تلوث البيئة – السلوكيات الخاطئة و كيفية مواجهتها** ، مكتبة الدار،عربية للطباعة و النشر، مصر، 2000 ، ص 64 .

[4] عمر موساوي ، مصعب بالي ، مرجع سابق ، ص 433 .

" في نفس السياق جاء تعريف المشرع الجزائري لتلوث الهواء في الفقرة الحادية عشر من المادة 04 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بحيث عرفه بأنه : إدخال اية مادة في الهواء أو الجو بسبب إنبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة ، من شأنها التسبب في أضرار و أخطار على الإطار المعيشي " . [2]

ومصدر هذا التلوث فهو من جهتين الأولي و هي مصدر طبيعي حيث تساهم البيئة الطبيعية في تلويث الهواء من خلال البراكين ، حرائق الغابات و المراعي ،الأتربة و الغبار التي تثيرها الرياح و العواصف ، غبار الطلع و الجراثيم . أما الثانية فهي تتمثل في مصدر بشري أي ناجمة على الأنشطة البشرية و التي تقسم إلى قسمين : مصدر ثابت ويتمثل في الإنبعاثات الغازية التي تنطلق من أماكن ثابتة كمحطات توليد الكهرباء و الصناعات المختلفة كصناعة النفط ، و مصدر متحرك و يتمثل في الإنبعاثات الغازية التي تنطلق من مَركبات متنقلة، و بالخصوص مختلف وسائل النقل التي تنبعث منها غازات سامة و مُلوثِة للهواء بشكل كبير . و تتمثل أهم الغازات و المواد الملوثة للهواء في الجزيئات العالقة ، أكسيد الكبريت ، أكسيد النيتروجين ،غاز الأوزون ، أول أكسيد الكربون ، مبيدات الآفات ، الرصاص ، الهيدروكاربونات و الزئبق .

2.تلوث المياه : Pollution de l'eau

يمكن تعريف تلوث الماء بأنه " وجود الملوثات و العناصر غير المرغوب فيها في المياه بكميات كبيرة أو بشكل يعيق إستعمال المياه لأغراض المختلفة كالشرب و الري و التبريد و غيرها ." [3]

و قد أصدرت هيئة الصحة العالمية في عام 1961 ، تعريفا لتلوث الماء أعتبرت فيه أن المجرى المائي يكون ملوثاً عندما يتغير تركيب عناصره أو تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب نشاط الإنسان، و هذا بشكل تصبح معه هذه المياه أقل صلاحية للإستعمالات الطبيعية المخصصة لها أو لبعضها . [4]

" نقول أن الهواء ملوث، عندما تختلط به بعض الشوائب أو الغازات بقدر يضر بحياة الكائنات على الأرض، أو حدوث خلل في تركيبه أو تكوينه لأي سبب من الأسباب." [5]

أما بالنسبة للمشرع الجزائري ، فقد عرف هذا النوع من التلوث في الفقرة العاشرة من المادة 04 من القانون رقم 10/03 بأنه :" إدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية و /

---

[1] باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص 57 .

[2] منصور مجاجي ، مرجع سابق ، ص 108 .

[3] حسن أحمد شحاتة ، **تلوث البيئة – السلوكيات الخاطئة و كيفية مواجهتها** ، مرجع سابق ، ص 97 .

[4] محمد صالح الشيخ ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها** ، مطبعة الإشعاع الفنية ،إسكندرية ،2002، ص ص130 ،131.

[5] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 35 .

أو البيولوجية للماء ،و تتسبب في مخاطر على صحة الإنسان ، و تضر بالحيوانات أو النياتات البرية و المائية و تمس بجمال المواقع أو تعرقل أي إستعمال طبيعي أخر للمياه ." [1]

عد أنواع تلوث المياه حيث نجد كل من : تلوث البحار و المحيطات و التي من أهم مصادر هذا التلوث نجد النفط ، مصبات الصرف الصحي ،المعادن الثقيلة و الإشعاعات النووية ؛ وتلوث الأنهار و البحيرات و من مصادرها ذلك التلوث الناتج عن كل من سقوط الأمطار ، مياه الصرف الصناعي ،مياه الصرف الزراعي ، مياه الصرف الصحي ، و التلوث الحراري ؛ و كذا تلوث المياه الجوفية و هي الأخرى مصادرها تتمثل في مياه الصرف الزراعي ، النفايات المدفونة ، حفر مياه الصرف الصحي و تسرب المياه البحرية المالحة .

3. تلوث التربة : Pollution de sol

يعرف تلوث الأراضي الزراعية بأنه " الفساد الذي يصيب الأراضي الزراعية فيغير من صفاتها و خواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية أو يغير من تركيبتها بشكل يجعلها تؤثر سلبا – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – على من يعيش فوق سطحها من إنسان و حيوان و نبات ." [2]

" و يمكن تعريف تلوث الأرض بأنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي – تتعرض له – يؤدي إلى تدهور قيمتها، و يُصعِّب من عملية إستغلالها ". [3]

كما قد تحدث المشرع الجزائري من مقتضيات حماية التربة من التلوث في الباب الثالث و تحديدا في الفصل الرابع و هذا من المادة 59 حتى المادة 62 ، حيث أكد على ضرورة حماية الأرض و باطن الأرض و الثروات التي تحتوي عليها من كل أشكال التدهور أو التلوث ، و كذا ضرورة تخصص الأرض للإستعمال المطابق لطابعها الزراعي أو الصناعي أو العمراني أو غيرها طبقا لمستندات التهيئة العمرانية و مقتضيات الحماية البيئية ، كما أكد على ضرورة إتخاذ التدابير الازمة لمكافحة التصحر و الإنجراف و الملوحة و كذا إستغلال موارد باطن الأرض وفقا لمبدأ العقلانية .[4]

تتمثل أهم ملوثات التربة في الأسمدة الزراعية و المبيدات الكيميائية و كذا المخلفات الصلبة التي تمثل كل ما يتخلف عن الإنتاج و الاستهلاك من مواد غير السوائل والغازات،وبالتالي فهي تشمل جميع الفضلات المنزلية و النفايات الأخرى غير الخطرة .

ثالثا : مستويات ، أقسام و عناصر التلوث .

للتلوث مستويات و أقسام تختلف بإختلاف تأشير درجاته و مجال تأثيره ، و كذا عناصر لإثباته .

---

[1] منصور مجاجي ، مرجع سابق ، ص 110 .

[2] حسن أحمد شحاتة ، **تلوث البيئة – السلوكيات الخاطئة و كيفية مواجهتها** ، مرجع سابق ، ص 115 .

[3] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 53 .

[4] منصور مجاجي ، مرجع سابق ، ص 110 .

1. مستويات التلوث :

التلوث يأخذ مستويات **حسب تأشير درجاته** تبعا إلى الآتي[1] :

أ. التلوث المقبول : Pollution acceptable

هي درجة من درجات التي لا يتأثر بها توازن النظام الإيكولوجي و لا يكون مصحوبا بأي أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية ، كما هو مثلا في مخلفات عمليات الإنتاج الصناعي و الزراعي أو النفايات المنزلية و التي توضع في أماكن غير مخصصة لها أو تبقي لفترة زمنية أطول مما يجب لنقلها إلى أماكن طمرها.

ب. التلوث الخطر : Pollution dangereuse

تعاني الدول الصناعية على وجه الخصوص من هذا النوع و الناتج عن زيادة عمليات التعدين و التصنيع أو الإعتماد على مصادر للطاقة الملوثة كأساس في عملياتها الصناعية أو التشغيلية . و هذه المرحلة تعتبر متقدمة نسبيا من مراحل التلوث، حيث يظهر التأثير السلبي على العناصر البيئية و الطبيعية و البشرية بشكل ملموم و واضح . كما هو مثلا بإنبعاث الغازات من المصانع ، غازات عوادم السيارات في المدن الكبيرة و المزدحمة بالحركة المرورية ، الموارد الكيميائية المستخدمة في الإنتاج الزراعي ،النفط المتسرب من البواخر الناقلة ...إلخ.

ج. التلوث المدمر : Pollution dévastatrice

و هو أعلى درجات التلوث و أخطرها و ذلك عندما يحصل إنهيار في النظام الإيكولوجي و يصبح بالتالي غير قادر على العطاء نظرا لإحتلاف مستوي الإتزان في النظام بشكل جذري . و لعل حادثة التسرب الإشعاعي من المفاعل النووي تشير نوبل في أوكرانيا هو الأسوء في عالمنا الحاضر ة الذي نتج عنه بأنه هناك أكثر من 10 مليون شخص يعانون من المخاطر الناتجة عنه سواء كان ذلك بشكل تلوث أو إشعاع ، و التي نتج عنها أمراض مختلفة كالسرطان ، إصابة الرئة ، الربو ، التسمم الفوري ، التخلف العقلي ، التشوه الخلقي ... إلخ .

2. أقسام التلوث :

و يمكن تقسيم التلوث إلى كل من التلوث مادي، والتلوث معنوي، و هما[2] :

[1] ثامر البكري ، مرجع سابق ، ص ص128، 129 .

[2] باية بوزغاية ، مرجع سابق ، ص ص 56 ، 77 .

أ. التلوث المادي : Pollution financière

ويقصد به التلوث الذي يحيط بالإنسان ويكون محسوسا،أي يشعر ويتأثر به ويراه بالعين المجردة، و في غالب الأحيان يكون هو المتسبب فيه ، حيث أن الإنسان نتيجة لسعيه وراء التكنولوجيا الحديثة يتسبب في الإخلال بالتوازن البيئي فيؤدي إلى تلوث في كل من الماء و الهواء والتربة وبالتالي تلوث في الغذاء.

ب. التلوث المعنوي : Pollution incorporel

وهو التلوث الذي يهمله الإنسان لأنه غير مرئي، نتيجة اعتقاده أن هذا التلوث لا يؤثر على نظام الحياة الطبيعية والاجتماعية، غير أن العكس صحيح حيث ينتج عن هذا التلوث أضرار عضوية، وسيكولوجية، ومن أنواعه :التلوث السمعي، التلوث الأخلاقي، التلوث الثقافي، التلوث الفكري، تلوث قيمي.

3. عناصر التلوث :

مع أنه يوجد العديد من التعاريف التي شرحت التلوث و من بينها التي تم التطرق إليها و ذكرها إلا أنه من الإعتبارات الضرورية في تعيين التلوث توجد ثلاث عناصر أساسية و هي إدخال مواد ملوثة في الوسط البيئي ، حدوث تغير غير مرغوب فيه في نفس الوسط و نتيجته ، و أن يتم هذا الإدخال بواسطة الإنسان و سنعرضها في الآتي بالتفصيل :[1]

أ. إدخال مواد ملوثة في الوسط البيئي :

يتحقق التلوث بسبب إدخال مواد (صلبة أو سائلة أو غازية)أو طاقة أو أي كان شكلها في الوسط الطبيعي فتحدث إضطرابات في الأنظمة البيئية المختلفة و تسبب أضرار تصيب الكائنات الحية ، كما لا يشترط أن تكون الآثار الضارة قد وقعت بالفعل بل يكفي أن يكون هناك إحتمال بأن الفعل المتسبب في التلوث يمكن أن يؤدي إلى إحداث هذا الضرر مستقبلا ، و قد أشرع المشرع الجزائري إلى هذه النقطة في الفقرة التاسعة من المادة 04 من القانون 10/03 بأنه : " كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة و بسلامة الإنسان و النبات و الحيوان ..."

ب. حدوث تغير بيئي ضار :

ينبغي للقول بتحقق حالة تلوث بيئي ، أن يؤدي إدخال المواد الملوثة في الوسط البيئي إلى حدوث تغير بيئي غير مرغوب فيه في الخواص الطبيعية أو الكميائية أو البيولوجية للوسط البيئي المعني (هواء، ماء ، تربة...) و هذا التغير تبدأ معالمه بحدوث إختلال في التوازن الفطري أو الطبيعي القائم بين عناصر و مكونات البيئة بإختفاء بعضها أو قلة حجمها أو نسبتها بالمقارنة بالبعض الآخر أو بحالتها الأولى ،أو بالتأثر علي نوعية أو خواص تلك العناصر . غير أن حدوث تغير في البيئة لا يكفي في حد ذاته للقول بتوافر حالة تلوث بيئي و إنما

[1] منصور مجاجي ، مرجع سابق ، ص ص 104، 105 .

ينبغي لذلك أن يؤدي هذه التغيرات أو يحتمل أن يؤدي إلى آثار ضارة . و لقد أشار المشرع الجزائري لهذا العنصر في الفقرة التاسعة و المادة 4 من نفس القانون بأنه " كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة ... "

ج. أن يكون التلوث بفعل الإنسان :

لا بد أن يكون سبب التلوث عائدا للإنسان ، ذلك أن الطبيعة قد تتدخل في إحداث التغير –عن طريق العواصف و البراكين و ...– و لكن هذه الظواهر رغم ما تحمله من تهديد للتوازن البيئي إلا أنها لا يمكن أن تكون محلا للتنظيم القانوني لحماية البيئة،إذ يقتصر هذا التنظيم على التغير الإداري للبيئة–أي فعل الإنسان– .

رابعا : تأثير التلوث على البيئة .

كما ذكرنا سابقا فالتلوث هو كل ما يؤثر على البيئة سلبا، أي التأثير على كل أو أحد عناصرها، ونظرا إلى تجاهل الكثير لتلوث الهواء لأنه غير ملموس أو غير مرئي، وبالتالي عدم المعرفة بآثار هذا التلوث .

1.تأثير تلوث الهواء على البيئة :

يؤثر تلوث الجو تأثيرا بالغاً في صحة الإنسان و الحيوان و النبات، وحتى في الجماد من أبنية و معادن . وبالتالي سنركز على التلوث الهوائي فيما يلي[1] :

أ. أثر تلوث الهواء على الإنسان :

للتلوث الهوائي أضراراً جسيمة على الإنسان ، و هذا راجع للغازات السامة المنتشرة و التي يستنشقها البشر فهي تحوي في ذراتها الدقيقة على معادن ثقيلة –مثل الرصاص –تُؤثر في الرئة تأثيراً سلبياً ، كما يؤدي إختلاط أول أكسيد الكربون المنبعث من دخان السيارات مع دم الإنسان، إلى تقليل قدرته على إمتصاص الأكسجين.

و الكثير من الدراسات أثبتت أن التلوث الهوائي كان سبباً رئيسياً لإرتفاع نسبة الإصابة بأمراض السرطان و أمراض خطيرة أخرى كالحساسية الجلدية و الربو و الأمراض العصبية... إلخ .

ب. أثر تلوث الهواء على الحيوان و النبات :

بالنسبة للنباتات تتأثر من غازات الأوزون و ثاني أوكسيد الكبريت و الفلوريدات و الغازات المؤكسدة التي تسبب أضرارا بالغة لها، بحيث أنها تؤدي إلى نقص إنتاج المحاصيل الزراعية، وموت الغابات و عرقلة التمثيل الضوئي و غيرها من المشاكل التي قد تصل حتى للتغيير من نوعية و جودة النباتات و في بعض الأحيان حتى إلى مفعولها و طبيعتها .

[1] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص ص 44 – 45 .

أما بالنسبة للحيوانات، عندما تتناول نباتات ترسبت عليها مُلوثات جوية، و مثال ذلك تأثر الأبقار و الأغنام بمركبات الفلور التي تسبب الهزال و تآكل الأسنان و نقص في إدرار اللبن، و تتواجد مُركّبات الفلور بالقرب من مصانع الألمينيوم و مناطق تعدينه، و معامل الأسمدة الكيماوية و الحديد و الصلب و السيراميك و غيرها.

ج. أثر تلوث الهواء على المواد و الأبنية :

إن ملوِثات الجو تُؤثر بشكل كبير على المواد، و أغلب الضرر للمواد ينجم من غاز ثاني أكسيد الكبريت و حمض الكبريت، حيث تتفاعل كربونات الكالسيوم المُكوِّنة للرخام مع حمض الكبريت الموجود في الجو الملَوث، و تتشكل نتيجة لهذا التفاعل كبريتات الكالسيوم القابلة للإنحلال في الماء، و التي تنجرف فيما بعد تاركة الأبنية و النصب التذكارية مشوهة بشكل واضح، و يؤثر حمض الكبريتيك و غاز ثاني أكسيد الكبريت كذلك في المعادن و المطاط و اللدائن و بعض أنواع الألبسة .و من جهة أخرى، فإن تساقط الجزيئات العالقة في الهواء و توضعِها على السيارات و الأبنية و الألبسة يؤدي إلى فقدان هذه الأخيرة لألوانها و تأذي مظهرها، الأمر الذي يتطلب زيادة الإنفاق عليها لإرجاعها إلى ما كانت عليه في السابق .

د. أثر تلوث الهواء على حالة الطقس و المناخ :

و كذلك نشير إلى أن تلوث الهواء يؤثر على حالة الطقس و المناخ ، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة تساقط الأمطار في المدن التي تشهد تلوثاً كبيرا للهواء تزيد عن نسبة التساقط في المناطق الريفية المجاورة بنحو 5 – 10 % ، و هذا لأن الذرات الصلبة تشكل نويات تُسَرع من عملية التكاثف بالنسبة للغيوم .

2. المشاكل البيئية الناتجة عن تلوث الهواء :

تلوث الهواء يُعد في حد ذاته مشكلا بيئياً خطيراً، إلا أن هناك مشاكل أو ظواهر أخرى يشهدها العالم اليوم و تتجلى في تآكل طبقة الأوزون، ظاهرة الإحتباس الحراري، الأمطار الحمضية و الضباب الدخاني و هي كالتالي : [1]

أ. تآكل طبقة الأوزون: érosion de la couche d'ozone

توجد طبقة الأوزون على إرتفاع 11 إلى 50 كيلومتر في أعلى الغلاف الجوي، أي في طبقة الستراتوسفير، و هي تَنتُج في الغلاف الجوي تحت تأثير الأشعة فوق البنفسجية على الأكسجين العادي، حيث تتحلل بعض جزيئات الأكسجين إلى ذرات، لتعاود إتحادها مرة أخرى مُشكلة بذلك الأوزون .

[1] عمر موساوي ، مصعب بالي ، مرجع سابق ، ص ص 434 ، 435 .

فهي طبقة تُمثل الدرع الواقي للكرة الأرضية لأنها تنطوي على أهمية كبرى كونها تقوم بوظيفة أساسية تتمثل في حماية الكائنات الحية من خطر الفناء، فهي تمتص حوالي 99 % من الأشعة فوق البنفسجية الضارة جداً للإنسان و النبات و الحيوان و تسمح بمرور الأشعة تحت الحمراء إلى الأرض، مما يؤدي إلى تدفئة مناخ الأرض و الحفاظ على الغلاف الجوي و إنتظامه الطبيعي

و يعزى سبب تدمير طبقة الأوزون تنامي الثورة الصناعية و الإستخدام المكثف للكيماويات في المجالات المختلفة، فإن تلك العملية الطبيعية المتوازنة تأثرت و إختل التوازن الطبيعي و بدأت المشاكل في الظهور.و يبقى السبب راجع إلى المركبات الكيماوية الناتجة عن عوادم الطائرات النفاثة التي تُحَلِّق في طبقات الجو العليا، و إلى إطلاق الصواريخ في الفضاء، و الملوثات المنطلقة من الأرض و في مقدمتها مركبات الكلوروفلوروكربون" CFC " التي تستخدم في العديد من الأغراض الصناعية و بالخصوص في أجهزة التبريد و الرشاشات الرذاذية " **Aérosol** " كعبوات العطور و إطفاء الحرائق.

ب. ظاهرة الإحتباس الحراري: Réchauffement planétaire

وظاهرة الإحتباس الحراري أو ما يُعرف ب" ظاهرة الدفيئة" يرجع السبب فيها إلى زيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي و لا سيما غاز ثاني أكسيد الكربون، فهذا الأخير مسؤول عن هذه الظاهرة بنسبة % 55 من جملة إنبعاث الغازات الأخرى المسببة لها،و هو ينجم في الأساس من إحتراق الوقود الأحفوري – يتمثل في الفحم، البترول و الغاز– و هذا بكمية تقدر بحوالي 20 مليار طن في السنة على مستوى العالم، كما أن تركيزه بلغ في السنوات الأخيرة 365 جزء من المليون و كذلك بكونه غاز شفاف بالنسبة للضوء المرئي و الموجات فوق البنفسجية، بمعنى أنهما ينفذان عبره بسهولة تامة و يصلان إلى سطح الأرض .وعندما ترتفع درجة حرارة هذه الأخيرة بفعل أشعة الشمس الساقطة فتنعكس إلى الغلاف الجوي بعض الإشعاعات الحرارية و لا سيما الأشعة تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة، إلا أن هذه الإشعاعات الحرارية المرتدة لا تستطيع النفاذ عبر غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو، فهذا الأخير يمتصها و يحتفظ بها و من تم ترتفع درجة حرارة الغلاف الجوي و الأرض .وغاز الميثان كذلك يساهم في زيادة حرارة الأرض، و هو ينتج عن عمليات الإحتراق و تحليل البكتيريا للعناصر العضوية،و تقدر الكمية المنبعثة سنوياً إلى الجو بـ 550 مليون طن ، أما تركيز أكسيد الآزوت في الجو فمن المتوقع أن يصل إلى نحو 375 جزءاً من المليار عام 2030 و من المتوقع كذلك في حدود هذه السنة أن يصل تركيز مركبات الكلوروفلوروكربون الخطيرة إلى ما بين 1100 – 1800 جزء من التريليون، و هو الأمر الذي سيُفضي إلى آثار وخيمة على الكرة الأرضية ، فقد أكدت التقارير العلمية على أنه في حال مضاعفة تركيزات غازات الإحتباس الحراري – السابق ذكرها – فإن هذا سيؤدي إلى زيادة درجة حرارة الأرض ما بين 1 إلى 3 درجة مئوية في منتصف هذا القرن.

ج. الأمطار الحمضية : Pluies acides

الأمطار الحمضية ظاهرة حديثة العهد، تزامن ظهورها مع بداية الثورة الصناعية، حيث لوحظ أن هناك علاقة ترابط بين الدخان و الرماد المتصاعد في الهواء من مداخن المصانع، و بين مستوى الحموضة في مياه الأمطار المتساقطة على المناطق المحيطة بهذه المصانع ، وتتمثل أهم الغازات التي تجعل ماء المطر حمضياً في أكاسيد النتروجين و الهيدروكربونات و ثاني أكسيد الكبريت .و تنتُج هذه الغازات من محركات السيارات و المركبات العامة و حرق الوقود، كما أن معامل تكرير البترول تُعتبر من المصادر الرئيسية التي تنتج أكاسيد النيتروجين .

و تتسم بأنها لا تبقى محصورة و قريبة من مصادر تشكُلّها بل تنتقل إلى مسافات كبيرة و أيضا لها آثار سيئة على الصحة العامة للإنسان، فهي تؤدي إلى إحتقان الأنف و البلعوم و زيادة أمراض الربو و الحساسية، و ضيق التنفس، و تُهيِّج العينين، كما أن هذه الأحماض عندما يزداد تركيزها تسقط من الجو على سطح الأرض كجزيئات صلبة تكون لها تأثيرات ضارة بالنباتات و أشجار الغابات و الحيوانات و الأسماك، و ليس هذا فحسب، فالأمطار الحمضية تعمل على تخريب المباني و الآثار التاريخية المكشوفة، و المباني الحجرية الكلسية والإسمنتية و المنشآت المدنية الأخرى .

د. ظاهرة الضباب الدخاني: Smog phenomenon - Phénomène de smog

تعاني من هذه الظاهرة بشكل خاص المدن الكبيرة المزدحمة بالسكان و المصانع و السيارات، وهي تكون على شكلين مختلفين الأول التقليدي و الذي يتكون من الضباب عادة في المناطق الباردة التي يكثر فيها إستخدام الفحم للحصول على الطاقة اللازمة للصناعة أو لتدفئة المنازل .و يتصاعد من إحتراق الفحم بالإضافة إلى ثاني أوكسيد الكربون، ثاني أوكسيد الكبريت و الرماد و دقائق أخرى عالقة تتطاير في الهواء و تظل معلقة فيه، و بخاصة في الأجواء الساكنة التي يقل فيها هبوب الرياح، و قد إشتهر هذا النوع من في مدينة لندن ، و الثاني هو الضباب الدخاني الكيماوي عبارة عن مجموعة من الملوثات كثاني أكسيد النيتروجين التي تتفاعل مع بعضها البعض تحت تأثير الأشعة فوق البنفسجية، و ينجم عن هذه التفاعلات الكيميوضوئية بالدرجة الأولى الأوزون، ومن المركبات المؤذية في الدخان الضبابي الكيماوي بيروكسيد النتروجين و أكاسيد النيتريك، و حامض النتريك، و ينشأ هذا النوع في المدن ذات المناخ الحار و الجاف و المُشمس .ومن أشهر التي تعاني من هذه المشكلة لوس أنجلس و سيدني و بعض العواصم العربية كالقاهرة .

خامسا : التحليل الإقتصادي للتلوث .

بصدد التحليل الإقتصادي للتلوث فإننا نكون أمام مواجهة لتلك المنافع التي تنتج على الأعمال و الأنشطة بما يقابلها من أضرار متعددة و مختلفة و هذا ما ينجم عليها من تكاليف متفاوت مما يؤدي لتقليل أو تقليص أثر تلك المنافع .

1. أضرار التلوث :

لا شك في أن التلوث البيئي تنجم عنه أضرار عديدة و تأخذ صوراً مختلفة مثل التي سبق ذكرها ، ويشتمل الضرر على جميع الآثار السلبية للتلوث التي تلحق بجميع مكونات البيئة (الإنسان، الحيوان، النبات، المواد...الخ)، كما له مفاهيم مختلفة فهناك الضرر الحاد الذي يرتبط بآثار التعرض لتركيزات التلوث العالية نسبياً في الأجل القصير، بحيث تكون إستجابة العنصر المعَرض للتلوث فورية و الضرر الدائم؛ و هناك الضرر المزمن الذي ينجم من التعرض لتركيزات التلوث المنخفضة خلال فترة زمنية أطول، بحيث قد يكون الضرر مؤقتا أو دائما [1]. و يمكن تقسيم أضرار التلوث تبعاً لمجموعة من الأسُس كالتالي :

أ. أضرار التلوث وفقا لنوع الضرر:

تنقسم أضرار التلوث من حيث أنواع الضرر إلى أربعة أنواع رئيسية هي :[2]

- **أضرار مادية :**

و تتمثل في الأضرار التي يمكن تقييمها و التعبير عنها مباشرة بوحدات نقدية، و مثال ذلك الضرر الذي ينجم عنه الإستبدال المبكر للأصول المادية الخاصة بالمشروع أو المجتمع، وتكاليف الحماية الإضافية أو تكاليف الصيانة المتزايدة للمواد ، و التغير في ناتج المحاصيل الزراعية.

- **أضرار يمكن تمييزها :**

و هي التي تنعكس في سلوك السوق و يحدث أثرها بشكل واضح و ملموس ، و مثالها الأثار الضارة للروائح التي يمكن أن تؤثر علي قيم الممتلكات و معدلات الأجور و نحو ذلك .

- **أضرار ليس لها قيمة سوقية :**

و تتجلى في الآثار الضارة التي يمكن تمييزها و تؤدي إلى حدوث أضرار مادية و لكنها لا تنعكس بالكامل في سلوك السوق، و مثال ذلك المعاناة النفسية للأفراد من الآثار السلبية للتلوث و إفساد المظهر الجمالي للبيئة.

- **أضرار لا يتم قياسها بوحدات نقدية و ليس لها قيمة معروفة :**

و مثالها تلك الأضرار التي يعاني منها الأفراد المصابون بالتهاب الشعب الهوائية، حيث يتطلب قياس هذه الأضرار إجراء دراسة تحليلية معمقة للحصول على المعلومات المرتبطة بالإصابة، كما أنه يصعب تحديد تكلفة فعلية لهذه الأضرار.

ب. أضرار التلوث وفقا لإمكانية قياس تكلفتها:

و هي تنقسم بدورها إلى مجموعتين و هما:[1]

---

[1] عشماوي علي عشماوي ، **إطار النظري للقياس الكمي لأضرار التلوث الصناعي** ، مجلة دراسات الإقتصادية ، جامعة ملك سعود ، العدد1 ، الرياض ، 1914 ، ص 56 .

[2] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص56 .

➢ **المجموعة الأولى** : و تضم الأضرار التي يمكن قياسها و التعبير عنها بوحدات نقدية، و تنقسم بدورها تبعاً لما إذا كان حدوثها قد تم بصورة مباشرة إلى نوعين:

- **أضرار مباشرة قابلة للقياس النقدي أو الاقتصادي** : و تتكون هذه الأضرار من جميع التكاليف المباشرة التي يتحملها المجتمع بسبب حدوث التلوث، و من أمثلتها:
  - تكاليف الأضرار الصحية التي يتحملها المجتمع و الناجمة أساسا من تلوث البيئة.
  - قيمة المواد و الطاقة التي تنبعث أثناء العملية الإنتاجية و تسبب تلوثا للبيئة.
  - انخفاض الإنتاجية لعنصر العمل من جرّ اء مرض العمال بسبب التلوث.
  - تكاليف الأضرار التي تَلحق بالمواد و أدوات و وسائل الإنتاج.
  - تكاليف معالجة التلوث.
- **أضرار غير مباشرة قابلة للقياس الكمي أو الاقتصادي** : و تشتمل على جميع الأضرار التي تنشأ بطريقة غير مباشرة نتيجة لوقوع التلوث، و يمكن قياسها كميا أو التعبير عنها بوحدات نقدية ، ومثالها:
  - تكاليف تفادي آثار التلوث، كتكاليف بناء تجمعات سكنية في مناطق ذات نوعية بيئية عالية.
  - تكاليف الفرص البديلة للاستثمارات التي توجه إلى حماية البيئة و مكافحة التلوث.

➢ **المجموعة الثانية** : و تحتوي على الأضرار التي يصعب أو يستحيل قياسها كمياً أو التعبير عنها بوحدات نقدية، و مثال ذلك:

- الأضرار المصاحبة لمرض الإنسان من جراء التلوث مثل المعاناة أو الألم سواء كان بدنياً أو نفسياً.
- التلف المادي الذي يَلحق بالتماثيل الأثرية و الذي لا يُمكن تقديره بمال.

ج. أضرار التلوث وفقاً لنوع العنصر المعرض للتلوث:

تنقسم أضرار التلوث وفقا لهذا الأساس إلى :[2]

➢ **أضرار الصحة البشرية** : و تشتمل هذه الأعراض على:

- التكاليف الإقتصادية " الخسائر المالية " لفقدان أو تدهور الصحة البشرية بسبب التلوث، كالخسائر الإنتاجية الناجمة من حالات الوفاة المبكرة، و حالات الإصابة بأمراض أضرار التلوث؛ و كذا التكاليف المتزايدة للرعاية الصحية بما في ذلك تكاليف البحوث اللازمة لتفادي الآثار الصحية للتلوث.
- التكاليف الإجتماعية الناتجة عن التغيرات السلبية في نوعية البيئة، كالأضرار التي تلحق بالأفراد المتأثرين بالتلوث و عائلاتهم و مجتمعهم؛ و المتمثلة في المعاناة و الحرمان من الأم أو الأب أو الولد إضافة إلى الأضرار الصحية المختلفة التي تنشأ من الضوضاء و الروائح الكريهة.

➢ **أضرار النباتات** : و تتمثل هذه الأضرار في الخسائر المالية الناجمة عن تعرض النبات للتلوث، مثل إنخفاض أو ضياع المحاصيل الزراعية .

---

[1] عشماوي علي عشماوي مرجع سابق ، ص ص 60 – 61 .

[2] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص58 .

- **أضرار الموارد الطبيعية** : و تتكون من التكاليف الإقتصادية للأضرار التي تلحق بالتربة أو المياه، و كذا فقدان التمتع بالنواحي الجمالية و المنافع الإستجمامية للبيئة.
- **أضرار المواد** : و تتركز في الآثار الضارة التي تلحق بالمواد نتيجة التآكل والتغيُّر في اللون والإتساخ، و تشتمل على:

- التكاليف الاقتصادية لأضرار المواد مثل انخفاض مدة حياة المادة، و تناقص إنتاجية أو منفعة المادة، و حتمية تصميم مادة بديلة مقاومة للتلوث، و تكاليف الحماية و الصيانة الإضافية المطلوبة بسبب التلوث، بما في ذلك تكاليف عمليات التنظيف.
- الخسائر التي تلحق بالتماثيل و الأماكن الأثرية و التاريخية ذات القيمة الجمالية، التي لا تقدربثمن.

- **أضرار الطقس و المناخ** : و تتمثل هذه الأضرار في التكاليف الاقتصادية، التي تتضمن الخسائر التي تلحق بالمحاصيل الزراعية نتيجة تزايد أو تناقص سقوط المطر؛ وكذا تزايد الحوادث بسبب الرؤية المنخفضة التي يرجع سببها إلى تلوث الهواء بالجزيئات العالقة.

2. تكاليف التلوث :

إن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي بشكل عام، لا تمثل دائما المنفعة الصافية، حيث يُقابل ذلك بتكاليف اجتماعية تقلل من أثر تلك المنافع، وفيما يلي سنحاول أولا تبيان تكاليف منع وتجنب آثار التلوث ، ثم إلى تحليل التكاليف الخارجية للتلوث الناجمة عن النشاط الإنتاجي للمنشآت.

أ. تكاليف منع وتجنب أثر التلوث :[1]

- **تكاليف منع التلوث** : وهي عبارة عن التكاليف التي يتحملها المجتمع، سواء كان الأفراد أو الشركات أو الحكومة لمنع – سواء أكان هذا ا لمنع كلياً أو جزئياً – حدوث التلوث الناجم عن نشاط إنتاجي أو إستهلاكي .

ومن أمثلة تكاليف منع التلوث نذكر، تكاليف إستخدام المرشحات لتنقية الإنبعاثات الغازية في مصانع الإسمنت، وهذا لغرض منع تسرب الأتربة وتتمثل هذه التكاليف أساساً في تكلفة شراء وتركيب وتشغيل مثل هذه المرشحات، وكذلك الأمر عند محاولة منع حدوث تلوث حراري في المجاري المائية، وهذا عن طريق تحمل تكاليف تركيب محطات معالجة مياه التبريد الناتجة عن النشاط الصناعي قبل التخلص منها في المجاري المائية، كما أن الدولة تتحمل أيضاً من جهتها تكاليف منع التلوث، ومثال ذلك تكاليف منع تأثير مخلفات معالجة الصرف الصحي على البيئة الخارجية، وهذا عن طريق إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تتطلب نفقات التجهيز والتشغيل والصيانة.

[1] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص ص61– 62 .

- **تكاليف تجنب أثر التلوث** :يظهر هذا النوع من التكاليف عند وقوع التلوث فعلا ، أي لم يكن بالإمكان منع التلوث، وفي هذه الحالة يقوم الأفراد والهيئات بمحاولة تجنب الآثار السلبية للتلوث سواء عن طريق محاولة معالجة هذا التلوث، أو اتخاذ إجراءات وقائية .

ومن أمثلة تكاليف تجنب أثر التلوث قيام الأفراد بإقتناء مرشحات لتنقية مياه الشرب الملَوثة، بغرض الحصول على مياه نقية، وهو ما يجعلهم يتحملون تكاليف إضافية لتجنب التأثير السلبي لتلوث هذه المياه، والأمر ذاته ينطبق على قيام الأفراد بنقل أماكن إقامتهم بعيداً عن أحد المصانع الملَوِثة للبيئة في الجهة التي يقيمون بها، كما أن الإعتمادات المخصصة من طرف الدولة لبرامج تحسين البيئة يمكن إدراجها ضمن هذا المنحى، وهذا نظراً لكونها تُوجه لحل مشاكل التلوث الواقعة في مكان ما، بُغية تجنب الآثار السلبية على الأفراد والمجتمع.

المطلب الثاني : آليات حماية البيئة .

مع كل ما تواجهه البيئة من مشاكل و عدم التوازن الناتج عن عدة عوامل بفعل الإنسان بالدرجة الأولى ، لا يبقى في وسع هذا الأخير بغرض المحافظة عليها إلا أن يجد حل و طرق لحمايتها و بأي وسيلة كانت .

الفرع الأول :الأساليب الحد من التلوث .

إن ما ينجم عن التلوث من آثار خارجية سلبية يؤدي إلى تحميل أشخاص آخرين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين تكاليف خارجية ناجمة عن التلوث الغير مُتسببين فيه. الأمر الذي إستدعى تبني وسائل وآليات تكفل الحد من هذه الآثار الضارة للتلوث ، والوسائل المتبعة لتحقيق هذا الهدف لا تقتصر فقط على الوعي وإنما تتسع لتشمل أساليب أخرى بديلة لها تتنوع بين ما هو تنظيمي وما هو إقتصادي .

فالأمم المتحدة والدول ومؤسسات المجتمع المدني(المهتمة بالبيئة)تطالب اليوم بوضع سياسات تساهم في الحد من التلوث بمختلف أنواعه وذلك عن طريق ما يلي[1] :

- ضرورة نشر ثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية بحيث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض...
- ضرورة إحترام القوانين والسنن التي سنها الله في الكون، لأن محاولة محوها أو تحريفها يسيء بالبيئة و الإنسان.
- ضرورة الإحتراز وإتخاذ جميع التدابير للوقوف أمام المشاريع والفعاليات التي تساهم في إنتاج التلوث.
- ضرورة إصدار قوانين دولية ملزمة لجميع الدول لحماية البيئة، ومعاقبة كل من يقوم بتخريبها.

[1] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 44 .

- ضرورة إيجاد توصيلات لنقل المياه الملوثة من أماكن تواجدها، إلى المنخفضات، فتأسيس الأنابيب لهذا الغرض، لا يقل أهمية عن تأسيس أنابيب النفط.
- الإكثار من حملات التشجير التي لا تحتاج إلى سقي، لتكون مصدات طبيعية للهواء المشبع بالتلوث.
- تشجيع الحملات المدنية في المدن من أجل النظافة وتنظيف الشوارع والأحياء.
- منع تصريف المياه الحارة الناتجة عن المفاعلات النووية أو مراكز التحلية أو توليد الطاقة إلى الأنهار والبحار.
- ضرورة إعتماد إجراءات مادية ومعنوية وإنسانية لحماية البيئة ومحاربة التلوث مثل الجباية البيئية.
- أن تسعى مؤسسات حماية البيئة إلى الحد من نسب التلوث البيئي إلى القدر الطبيعي الذي لا يضر بصحة الإنسان، و ذلك من الغازات والجسيمات في الأماكن العامة كالمستشفيات والمدارس والدوائر الرسمية.
- العمل على تقنية السيارات حتى لا تتسبب في تلوث الهواء وإستخدام بدائل أقل تلوثا من البنزين المستعمل في السيارات، وإستخدام المصادر الجديدة للطاقة كمصادر التي تعمل على الهيدروجين أو على الطاقة الشمسية...
- إعداد دراسة خاصة حول البيئة وإنشاء مختبرات عملية لهذا الغرض.

و فيما يخص الأساليب الأخرى فسنحاول تمييزها في الفروع التالية :

الفرع الثاني : الأساليب القانونية والتنظيمية .

و ما يُعرف بأساليب التحكم المباشر ترتكز على القوانين والإجراءات التي يتم فرضها على المتسببين في التلوث وخاصة المنتجين ، تتمثل في :

أولا : المعايير والإشتراطات البيئية : Normes et exigences environnementales

يقصد بالإشتراطات البيئية عموما على أنها : " تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها ". [1]

بالتفصيل في هذا التعريف نستنتج مجموعة من الإشتراطات المعتمدة و تتمثل في :

- المدخلات الإنتاجية أي من طبيعة و كمية و مصدر و نوعية .

[1] عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري ، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعة بشار ، 2012 ، ص 53 .

- المواد المتركبة منها المنتجات .
- أساليب و طرق الإنتاجية المعتمدة .
- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات.
- مواصفات المنتجات من الشكل الخارجي المتمثل في شكل العبوة و حجمها ، نوعية مواد و تقنيات و طريقة التغليف ،إلي مواصفات المنتجات النهائية من أثار ناتجة عن الإستعمال و كميات الملوثات الناتجة عن الإنتاج و صولا للإستهلاك أو العرض لسلعة معينة و طرق التعامل للتخلص منها .
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد إستخدامه كإعادة التدوير Le recyclage أو إعادة الإستخدام.

ووضع هذه المعايير أو الإشتراطات لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول.

من خلال تجسيد للمعايير البيئية المشترطة يمكن محاولة تصنيفها لأنواع أو صور متمثلة في :[1]

1. معايير نوعية البيئة: Normes de qualité de l'environnement

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالإستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة .

2. معايير الإنبعاث: Normes des émissions

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة ، ومن تم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال إستخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الإنبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

3. معايير العمليات والإنتاج: Normes des processus et de production

تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب إستخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها...الخ.كما تشتمل أيضا على مستويات الإنبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في إستغلال المنشآت الثابتة و كيفية تصميم هذه المنشآت .

[1] المرجع السابق ، ص ص 53– 54 .

4. معايير المنتجات:Normes des produits

تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من إستعمال أو إستهلاك سلعة أو منتج ما ، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي .

5. معايير الأداء : Normes de performances

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

ثانيا : التشريع : legislation - législation

يكمن جوهر التشريع كأداة للحد من التلوث البيئي في "إفعل أو لا تفعل وتحديد ما يجب وما لا يجب " وهذا من خلال قواعده الآمرة التي يترتب على مخالفتها عقوبات قد تصل إلى الحبس أو الغرامة، أو سحب ترخيص مباشرة النشاط أو وقفه مدة معينة إلى غير ذلك من العقوبات التي تتفاوت في الشدة والردع.

إذ يعتبر التشريع أكثر وسائل حماية البيئة إنتشارا وقبولا في أغلب دول العالم، ولاسيما الدول المتخلفة، وهو يأخذ عادةً شكل التحكم المباشر في بعض الأنشطة التي ينجم عنها مشاكل تلوث خطيرة تستدعي حلولا سريعة لتلافي الآثار السلبية، أكثر مما تستدعي حلولا تعمل على تخفيض تكاليف التلوث على مدى زمني طويل، والسياسات التشريعية التي تم تبنيها تمثلت أساساً في منع بعض الأنشطة الملوثة، أو في الحد من كمية المخلفات التي يتم التخلص منها في البيئة [1].

وقد شهدت العقود الأخيرة تطوراً كبيراً في مضامين التشريعات البيئية، بحيث أصبحت تركز بشكل أوسع على إلزام المشروعات بإعداد دراسات التأثير البيئي (les études d'impact) ، التي هي عبارة عن " دراسات تنبؤية لمشروعات أو نشاطات تنموية ذات تأثير بيئي محتمل ، تعنى بتحديد البدائل المتاحة وتقييم تأثيرها البيئي، وإختيار أفضل البدائل ذات التأثيرات البيئية الأقل سلبية، وإقتراح وسائل التخفيف أو الحد من التأثير السلبي .[2]

ثالثا : العلامة البيئية : l'ecolabel

هي عبارة عن شهادات نوعية توضع على السلع الإستهلاكية لتُبيِّن بأن هذه السلع أقل تلويث وتأثير على البيئة مقارنة بمنتجات إستهلاكية مماثلة ، ويتم منحها للمؤسسات من طرف جهات حكومية أو هيئات أخرى

[1] صلاح الحجار ، **دليل الأثر البيئي في المشروعات الصناعية والتنمية** ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2002 ، ص26 .

[2] محمد عبد البديع ، **إقتصاد حماية البيئة** ، دار الأمين ، القاهرة ،2003 ، ص 270 .

خاصة، من خلال الإعتماد على معايير معينة تأخذ بعين الإعتبار الآثار على البيئة على طول السلسلة الإنتاجية لهذه المؤسسات،أي من المدخلات(المواد الأولية)إلى غاية المخرجات (المنتجات النهائية).

وتتميز العلامات البيئية بطابعها الطوعي الغير إلزامي، بحيث أن المؤسسات الصناعية والخدمية تسعى للحصول عليها طواعية (دون أي إلزام من الدولة) بهدف الإسهام في الحد من التلوث البيئي وإكتساب سمعة بيئية طيبة لدى زبائنها والمجتمع بشكل عام.

و يبقى تفعيل العلامة البيئية كأداة للحد من التلوث البيئي يتوقف على الوعي البيئي لدى المستهلكين، الذين يستطيعون عبر قوتهم الشرائية ترجيح الكفة لصالح المؤسسات المسؤولة بيئياً، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات الأخرى الغير مسؤولة بيئياً إلى تدارك الوضع من خلال الإعتماد على ممارسات بيئية سليمة في عملياتها الإنتاجية .[1]

الفرع الثالث : الأساليب الإقتصادية :

تعتمد الأساليب الإقتصادية للحد من التلوث البيئي على الحوافز ذات الطبيعة المالية، بحيث أنها تستهدف إستدخال الآثار الخارجية للتلوث عبر تفعيل الميكانيزم السعري بدلا من أساليب التحكم المباشرة ، و تضم كل من : [2]

أولا : نظام رخص التلويث القابلة للتداول : Système de permis de polluer négociables

تقوم فكرته على أن السلطات العمومية تستطيع أن تحدد الكمية المسموح بها من التلوث في كل منطقة معينة، ثم تبيع رخص تسمى بـ" رخص التلويث " يشتريها المُلَوث، وتسمح له بكمية من التلوث تعادل قيمة الرخص التي يقوم بشرائها ، وكلما زادت كمية الرخص التي يشتريها كلما زادت الكمية التي يريد أن يُلَوثَها .

وتراعي السلطات عند وضع نظام لرخص التلويث، ضرورة أن يكون الحجم الإجمالي للتلوث المرخص به ، متوافق مع مستوى إجتماعي مقبول والملوثين الذين تحصلوا على هذه الرخص بإمكانهم تخفيض إنبعاثاتهم الملوِثة إلى حد معين حتى يتمكنوا من بيع فائض الرخص لديهم، أو يستعملوه حتى إشعار آخر .وتقدم المؤسسة المُلوثة على شراء رخصة التلويث إذا كانت التكلفة الحدية لمعالجة التلوث لديها أعلى من سعر رخصة التلويث الواحدة ،وعلى العكس من ذلك، تبيع الرخصة إذا كانت التكلفة الحدية لمعالجة التلوث لديها، أدنى من سعر رخصة التلويث الواحدة.

[1] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 71 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 72 ، 76 .

و يهدف نظام رخص التلويث القابلة للتداول، إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين، وهذا بتحميل الملوثين تكاليف إضافية، هي في المقابل إيرادات تحصل عليها السلطات لتكون بمثابة تعويض لأفراد المجتمع عن عملية التلوث نفسها ، كما نشير إلى أن نظام الرخص القابلة للتداول ،يمكن إستخدامه أيضاً في مجالات أخرى بهدف الحد من إستنزاف الموارد البيئية، وهذا كالترخيص بالصيد مع تحديد عدد معين من كل طائر أو حيوان يمكن صيده،أو الترخيص بقطع الغابات بقدر محدد مع تحديد أنواع الأشجار المسموح بقطعها .

ثانيا : الإعانات المالية : subventions

كما يتم إستخدام الإعانات في مختلف القطاعات الإقتصادية، يمكن كذلك إستعمالها في مجال حماية البيئة والحد من التلوث، وهذا عن طريق دعم إعتماد المنتجين في عملياتهم الإنتاجية على الطاقات المتجددة والوقود المحتوي على نسب قليلة من الكربون، وكذا تبنيهم لطرق إنتاجية أكثر كفاءة (لا تلوث البيئة) ، كما يمكن للحكومة أن تقوم بتقديم إعانات للمنشآت بغية تدعيم عملية معالجة النفايات وتخفيض التكاليف ، لأجل تحقيق الأهداف البيئية المنشودة.

ثالثا : المساومة : Négociation

يرى الاقتصادي كوز(1960)، أن مشكلات التلوث تنجم عن غياب حقوق الملكية المرتبطة بإستخدام الموارد البيئية ، لهذا فإن الحل حسبه يكمن في إقرار حقوق ملكية خاصة للموارد البيئية، تكون واضحة ودقيقة، بحيث تكفل الحد من ظاهرة الآثار الخارجية السلبية للتلوث دونما حاجة لتدخل الدولة، وهذا لن يتأتى – حسب كوز – إلا عن طريق المساومة أو التفاوض بين طرفي المشكلة، أي بين المنشآت المسببة للتلوث والمتضررين منه.

والحقيقة أن أسلوب المساومة الذي إقترحه كوز، لا يمكن إعتماده إلا حيث يكون عدد المنشآت المسببة للتلوث، وعدد المتضررين محدوداً؛ أما إذا كان أحد الطرفين أو كلاهما بأعداد كبيرة، كسائقي السيارات الذين يلَوِثُون الهواء بعادم الوقود، والمتضررين من ذلك وهم جميع سكان المدينة، فإن هذا الأسلوب لا يمكن إعتماده، كما أنه من غير المتصور أن تبحث المنشأة طواعية عن المتضررين وتقدم لهم تعويضات مالية عن التلوث الصادر منها

وعليه فإننا نستنتج أن ضرورة التدخل الحكومي للحد من التلوث وإستدخال آثاره الخارجية تبدو ضرورة ملحة. والضرائب البيئية المفروضة على الملَوثِين، تعتبر من أهم الوسائل الإقتصادية للتدخل الحكومي الرامي إلى الحد من التلوث ، و هذا ما سنتطرق له في المطالب الموالية .

المطلب الثالث : الإنتاج الأنظف و المنتجات الخضراء .

بغرض حماية البيئة و مواجهة مشاكلها و كذا حماية المستهلك من المنتجات الموجهة للإستهلاك ، نجد نفسنا في مواجهة مع العمل على تعزيز تقنية الإنتاج الأنظف في المؤسسات الناشطة بصفة جد مهمة مما يندرج عليها منتجات خضراء ذات أهمية و كفاءة و بالدرجة الأولى ذات بعد بيئي .

الفرع الأول : الإنتاج الأنظف . Production Propre

يعبر مصطلح الإنتاج الأنظف على تقنية إنتاجية متبناة من جهات الإنتاج ، تدل على درجة الوعي بالبيئة و أهميتها و العمل على المحافظة عليها و على المحيط بشكل أساسي .

أولا : مفهوم الإنتاج الأنظف :

لقد أستخدمت منطقة Left bank في باريس لنشر ثورة الأعمال لبقية دول العالم و رسالتها هي إنتاج الأنظف ، أما مضمونها فهو إيجاد فرص للصناعة و المنتجين الرئيسيين لتحقيق مكاسب مالية من وراء التحسينات البيئية ، و فيما يخص منشأ هذه الثورة فهي وحدة الصناعة و البيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . و بدأ برنامج الإنتاج الأنظف عام 1989 بإدارة جاكلين الوسى دى لاديرل التي وصفت الإنتاج الأنظف بأنه :" مصطلح يقر بأننا يجب أن ننتج و لكنه يقول إن علينا أن نفعل ذلك بشكل مختلف،و هو يشير إلى أن الحل هو الوقاية و أن تحقيقها يقوم على أسلوب الخطوة خطوة و من الواضح أن الحكومة و المستهلكين و الصناعة يسهمون جميعا فيه "، و بأنه لم يكن أبدا مجرد نشاط فني.[1]

و يعرف الإنتاج الأنظف على أنه ذلك : " التطور المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل إستهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة " .[2]

كما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطرح تعريف علميا من منظور شامل كلي بقوله : " الإنتاج الأنظف هو التطبيق المتواصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات و المنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان و البيئة " ؛ ففيما يتعلق بعمليات الإنتاج ، فهو يشمل الحفاظ على الموارد الخام و الطاقة و إستبعاد المواد الخام السامة و تقليل كافة الإنبعاثات و النفايات الناتجة كما و كيفا . و بالنسبة للمنتجات ،فإن الإستراتيجية تركز على خفض التأثيرات على مدى و دورة حياة المنتج بأسرها بدأ من إستخلاص المادة الخام و إنتهاء بتصريف المنتج في النهاية . [3]

---

[1] كلود فوسلر و بيتر جيمس ، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة ، تعريب علا أحمد إصلاح ، مرجع سابق ، ص ص 73 – 75.

[2] زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، مرجع سابق ، ص 97 .

[3] كلود فوسلر و بيتر جيمس، مرجع سابق ، ص ص 74– 75 .

و تكمن أهمية الإنتاج الأنظف في أنه وقائي إذ يعمل منذ البداية على إجتناب حدوث مخلفات سلبية نتيجة العملية الإنتاجية و هذا على عكس الإنتاج التقليدي الذي يقوم بمعالجة النواتج النهائية وبالتالي يثبت قول بأنه عملية وقائية من الآثار السلبية الناتجة عن العملية الإنتاجية على البيئة والصحة البشرية.

ثانيا : أهداف الإنتاج الأنظف. Objectifs de production propres

إن أهداف الإنتاج الأنظف ترتبط بضمان مستقبل مستدام لبيئتنا وللمجتمع البشري من حيث المصادر الطبيعية والصحة. ويمكن إبراز أهداف العامة للإنتاج النظيف في أربع أهداف أساسية لضمان الإستدامة وهي:[1]

- الحفاظ على المواد الخام و الطاقة .
- إستبعاد إستخدام المواد الخام السامة .
- خفض كمية و سمية إنبعاثات ة المخلفات الناتجة عن الصناعات .
- تقليل الآثار الضارة خلال دورة الإنتاج الأنظف ، بدأ من إستخدام هذه الآلية للحفاظ على المواد الخام ، و إنتهاءا بالتخلص مما لا يصلح إعادة إستخدامه و تدويره من المخلفات .
- مراعات الإعتبارات البيئية عند تصميم و تشغيل و تنفيذ خطط الإنتاج .
- تحقيق هذه الأهداف بأكثر الطرق تأثيرا وفعالية من ناحية التكاليف، ومؤكدا على التنمية المستدامة.

ثالثا : فوائد الإنتاج الأنظف. Avantages de production propres

يتولد على تقنية الإنتاج الأنظف جملة من الفوائد منها[2] :

- تحقيق بيئة عمل آمنة .
- رفع القدرة التنافسية و تحسين فرص التسويق .
- إحلال المواد الخام الملوثة بأخرى صديقة للبيئة .
- ضمان سهولة في تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية .
- يخفض الآثار البيئية السلبية والمسؤولية القانونية والمالية الناجمة عنها.
- خفض كمية سموم الإنبعاث والمخلفات الناتجة عن الصناعات.
- إعادة تدوير المخلفات في العمليات الصناعية أو إعادة الإستخدام في إنتاج منتجات أخرى لإيجاد موارد إقتصادية إضافية و مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف.
- تقليل الآثار الضارة خلال دورة الإنتاج بدءا من إستخدام هذه الآلية للحفاظ على المواد الخام وانتهاءا بالتخلص مما لايصلح إعادة إستخدامه وتدويره من المخلفات.
- إستخدام التقنيات الجديدة لمواكبة التطورات العالمية في تحديث طرق الإنتاج

[1] زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، مرجع سابق ، ص 98 .

[2] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 64 .

- مراعاة الإعتبارات البيئية عند تصميم وتشغيل وتنفيذ خطط الإنتاج.
- إدارة العمليات التصنيعية وتأمين التجهيزات والخدمات بطريقة جديدة
- يغير الجودة الفنية والسلامة الصحية والبيئية للمنتجات بما يضمن زيادة الطلب عليها.
- إعادة تدوير المخلفات في العمليات الصناعية أو إعادة الإستخدام في إنتاج منتجات أخرى لإيجاد موارد إقتصادية إضافية و مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف .

رابعا : مجالات و دورة الإنتاج الأنظف .

يرتبط الإنتاج الأنظف بمجموعة من المجالات و التي تكون بدورها مكونات لدورة حياته .

1. مجالات الإنتاج الأنظف :

تتعدد مجالات الإنتاج الأنظف و تلم كل ما يخص من قريب و/ أو بعيد الإنتاج و المنتجات ، و يمكن إدراج مجالاته كما يلي في الشكل الموالي .

الشكل رقم(04) : مجالات الإنتاج الأنظف .

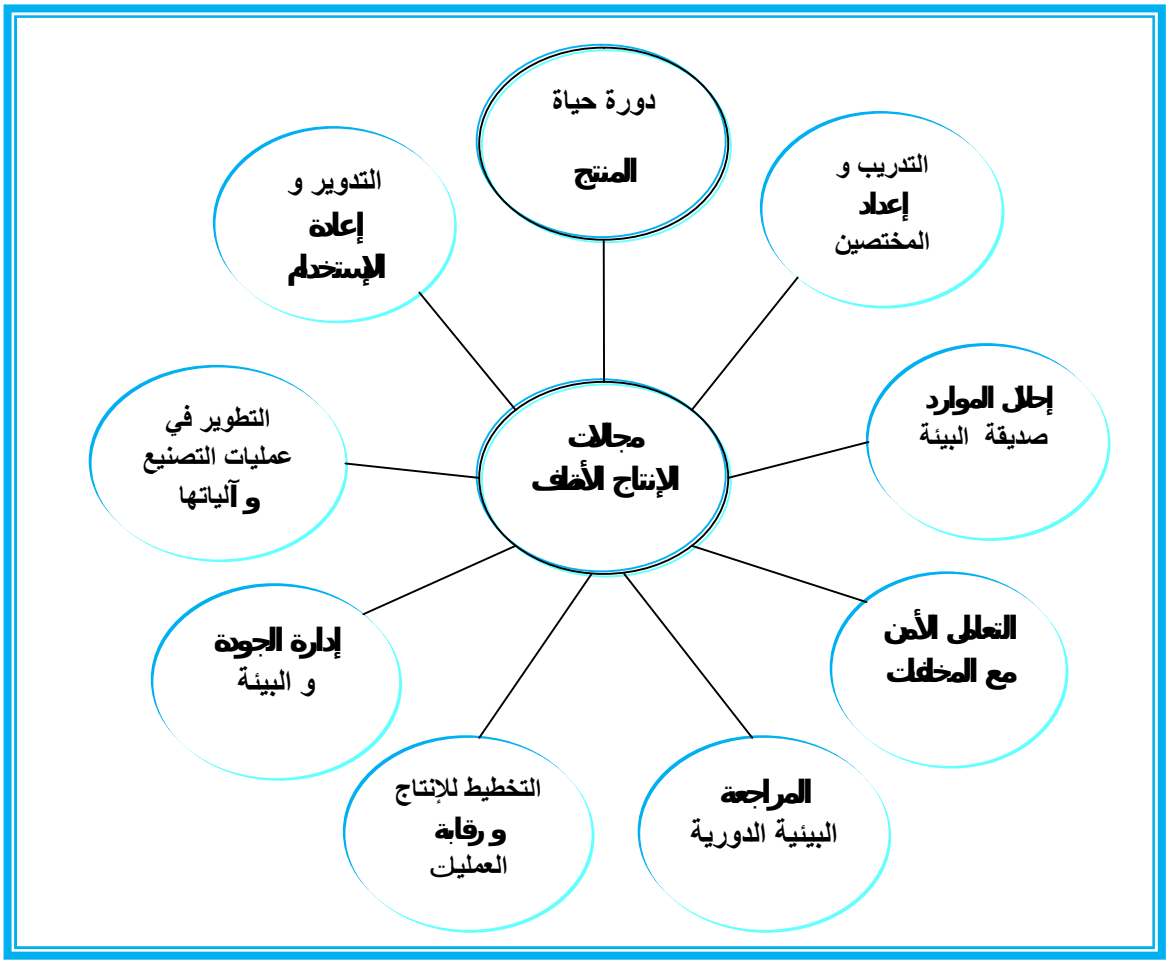

المصدر : سامية جلال سعد ، **الإدارة البيئية المتكاملة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جمهورية مصر العربية ، 2005 ، ص 229 .

تتمثل مجالات الإنتاج الأنظف كما سبق القول و توضيحه في الشكل ، في كل ما يتعلق بالمنتج من مواد(بإحلال موارد صديقة للبيئة) و تقنيات (بالتعامل مع المخلفات و تدويرها) و إدارة دورته (بالمراجعة البيئية) ، لتليها عملية التسيير (بالتخطيط للإنتاج و رقابة العمليات) و إدارة المنتج(بإدارة الجودة و البيئة و التطوير) ،

و يتعدى ذلك إلى ما يتعلق بالكفاءات البشرية من خلال التدريب و إعداد المختصين في هذه التقنية بشكل خاص .

و لإمكانية تحقيق الإنتاج الأنظف هناك ثلاث طرق ذات أهمية خاصة و هي[1] :

- تغيير الإتجاهات .
- تطبيق المعرفة التقنية .
- تحسين التكنولوجيا .

2.دورة حياة الإنتاج الأنظف :

إستنادا على ما سبق الذكره يمكن تلخيص دورة حياة الإنتاج الأنظف كما هي موضحة في الشكل رقم (05) الموالي :

الشكل رقم (05) : دورة حياة الإنتاج الأنظف .

المصدر : مناد العالية ، **أهمية المنتجات الخضراء في حماية البيئة – دراسة حالة فرنسا –** ، رسالة لماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة البيئة و السياحة ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 – 2014 ، ص 65 .

[1] كلود فوسلر و بيتر جيمس ، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة** ، تعريب علا أحمد إصلاح ، مركز الخبران المهنية لإدارة بميلأ ، القاهرة ، 2000 ، ص 75 .

كل دورات حياة العمليات الإنتاجية متشابهة ، إذ تتمحور في كل من المدخلات ، العمليات ، المخرجات ثم التغذية العكسية ، و لكن المختلف في دورة حياة الإنتاج الأنظف في حد ذاته أنها مرتكزة بشكل أساسي على الوعي البيئي في كل مراحلها ، حيث نجد فيما يخص المدخلات بأنه تتمثل في أساس على التكنولوجيا النظيفة ، و تليها عملية الإنتاج بمراعاة الجودة البيئية كشرط ضروري ، لتعطي بعدها مخرجات صديقة للبيئة و قابلة للإستعمال و أيضا للتدوير كتغذية عكسية لما سبق .

خامسا : تقنيات و متطلبات تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف .

تمر تقنية الإنتاج الأنظف بعدة عمليات متفاوتة مما يستوجب متطلبات مختلفة لإمكانية تطبيقها .

1. تقنيات الإنتاج الأنظف :

هذه التقنيات تعتبر مجموعة من المراحل التي يمر بها الإنتاج الأنظف و تتمثل في : [1]

- ✓ عملية فرز المخلفات الصلبة .
- ✓ عملية إعادة تصنيع المخلفات الصلبة (التدوير).
- ✓ عملية معالجة الفضلات بالكمر (التخمر الهوائي) .
- ✓ إستخدام البكتيريا اللاهوائية (التخمير اللاهوائي) .
- ✓ عملية الحرق الآمن للمخلفات (الترميد) .
- ✓ عملية الدفن الصحي الآمن للمخلفات الصلبة .
- ✓ المحطات المسيطة للمناطق المعزولة و النائية .

2. متطلبات تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف :

لإمكانية تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف بالضبط ، يتعين تحديد الخيارات التي حققت للمؤسسة مزايا نسبية من الناحية الفنية و الإقتصادية و كذا البيئية ، و بناءا على تلك الخيارات توضع أولويات و تصنف من قبل المؤسسة على الشكل التالي :[2]

[1] زكريا محمد عبد القادر طاحون ، ص ص 222 – 265 .

[2] مناد العالية ، ،مرجع سابق ، ص 66 .

أول أولوية : تتمثل في العوامل ذات آثار تلوثية قوية أو ذات فائدة ملموسة للمؤسسة من خلال تقليل التكلفة وتحسين الكفاءة، وتشمل هذه الأولويات إجراءات التطوير الواضحة قليلة التكلفة وسهلة التطبيق في المدى القصير أي لا تتجاوز سنة واحدة .

ثاني أولوية : وتتعلق بالعوامل التي ليس لها آثار سلبية سريعة، مع ذلك يمكن للمؤسسة أن تتوقع فوائد على المدى الطويل والتي تتجاوز ثلاث سنوات .

و بعد تحديد الأولويات يمكن للمؤسسة تطبيق تقنية الإنتاج النظيف وذلك بالأخذ بعين الإعتبار الإجراءات التالية:

- التحكم في مصادر التلوث وذلك بتحديد الخطوات التنفيذية و التي تشمل:
  - التحكم في العملية الإنتاجية أو تعديلها بدءا من عمليات تداول المواد الخام .
  - تطوير وتحسين أساليب الصيانة .
  - إستبدال المواد الخام أو المدخلات الأخرى .
  - إستعادة المواد الخام وتدوير المخلفات .
- ترشيد إستخدام المواد والحد من توليد المخلفات الخطرة، حيث يتم وصف الإجراءات المقترحة للتوفيق بين إدارة الموارد والمخلفات الخطرة وفق متطلبات القانون.
- تحسين بيئة العمل: يتم أيضا تحديد الخطوات والإجراءات المقترحة لتحسين بيئة العمل طبقا لمتطلبات القانون.
- رصد الملوثات الصناعية : وذلك بتحديد الخطوات المزمع تنفيذها لتأسيس نظام الرصد الذاتي.

سادسا : خطوات تفعيل آليات الإنتاج الأنظف .

هناك عدة خطوات للقدرة على تفعيل آليات الإنتاج الأنظف نذكر من أهمها : [1]

- تحديد الأنشطة الضارة بالبيئة، والحدود القصوى لهذا الضرر، والتي يمكن أن يسمح بها عند إستخدام آلية الإنتاج الأنظف، مع تحديد المواقع التي يمكن أن تتحقق فيها فرص النجاح لهذه الآلية.
- حساب تكلفة تنفيذ كل فرصة على حدا، وتقدير الفوائد المتوقع تحقيقها نتيجة الإختيارات والبدائل السابق تحديدها.
- إعطاء الأولوية للإجراءات المنخفضة أو عديمة التكلفة، مع إعتماد خطط تنفيذية محددة توضح بدقة كيفية تنفيذ خطوات الإنتاج الأنظف بأيسر الطرق و أقل النفقات.

[1] زكريا محمد عبد القادر طاحون ، مرجع سابق ، ص ص 102 – 106 .

- ❖ توفير الدعم المالي والفني وإلتزام منهج الإدارة الواعية في جميع مراحل المراجعة.
- ❖ إلتزام الإدارة العليا بدعم عمليات المراجعة، وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها لفريق المراجعة بإستمرار، حتى يتمكن من إعداد الرسوم التخطيطية للمواقع، وقائمة المواد الخام المطلوبة، والبيانات التفصيلية عن المخلفات الصلبة والسائلة كما ونوعا و كيفية التخلص منها، والإحتفاظ بسجل للحالة البيئية، وسجل آخر للصحة والسلامة البيئية.
- ❖ إختيار فريق الإنتاج الأنظف من العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية، لإتمام عمليات التوجيه والتنظيم والمراجعة، ويختص هذا الفريق بمهام عديدة تتضمن عمل المراجعة الصناعية، وتحديد فرص الإنتاج الأنظف والإشراف على تنفيذ المراجعات الصناعية، ومتابعتها بإستمرار، وتقييمها مرحليا، وضبط خطط التشغيل المرحلية، عن طريق إعداد خريطة تتابعيه لكل عملية على حدا، موضحا عليها المدخلات (مستلزمات الإنتاج)، بما فيها المواد الخام وكيماويات التشغيل والمياه والطاقة اللازمة، وكذلك المخرجات من منتجات أساسية وثانوية ومخلفات سائلة وصلبة و كذلك الإنبعاثات الغازية، وأي خطوات أخرى تتطلبها إعادة الإستخدام.
- ❖ ويمكن كذلك من خلال العمليات الصناعية وتتابعها في خطوات محددة، تقدير كمية المدخلات لكل قسم من أقسام المؤسسة الصناعية، مع تحديد الوحدات المستخدمة لكل الكميات، كمية الوقود المستخدمة، وكذا الكيماويات، والمياه المستهلكة ؛ وكذا تحديد المخرجات، أين يجب اللجوء إلى أفضل التقديرات عندما تكون البيانات غير كافية ، مع ذكر الأساس الذي تم الإعتماد عليه في هذا التقدير، الذي يجب أن يشتمل عدة عناصر مثل الإنتاج تام الصنع والإنتاج الذي يحتوي على عيوب صناعية، وكذلك المخلفات القابلة وغير القابلة لإعادة الإستخدام ومكوناتها وحجمها، ومستوى الإنبعاثات الغازية الناتجة عن العمليات المختلفة وإذا لم يكن بالإمكان تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف على كافة العمليات التشغيلية دفعة واحدة، فإنه يمكن تحديد أولويات لهذا التطبيق، حيث تطبق العملية بالتدرج وفق الإمكانيات والوقت اللازم لذلك.

الفرع الثاني : المنتجات الخضراء .

تمثل المنتجات الخضراء من أهم المنتجات المعاصرة و المصور لفلسفة الوعي البيئي و أهمية البيئة سواء من طرف منتجاها أو مستهلكيها .

أولا : مفهوم المنتجات الخضراء . " Concept de produits verts " Bio

سنحاول إعطاء صورة عامة لمفهوم المنتج قبل أن نورد مفهوم المنتجات الخضراء

1. تعريف المنتج : Produit

إن المنتج بكل بساطة هو " أي شيء مادي أو غير مادي يمكن الحصول عليه من خلال عملية التبادل – échange– " و يمكن أن يكون في ثلاث صفات ، فكرة – idée – و هي" مجموعة المفاهيم أو الفلسفة

الصورة الذهنية التي يمتلكها فرد ما و التي من الممكن أن تقدمها الفرد لأفراد آخرين نظير الحصول على مقابل " ، أو خدمة - service – بمعني " أية ناتج غير ملموس لمحصلة الجهود الإنسانية و الآلية " ، كما قد يكون سلعة– marchandise – بأنه " أي شيء أو أي كيان مادي ملموس "[1] .

و يعرف المنتج بأنه " أي شيء يمكن تقديمه للسوق للإنتباه، أو الإستحواذ أو الإستخدام أو الإستهلاك و يمكن أن يلبي حاجة، أو يحقق رغبة." [2]

و عرف كذلك على أنه " خليط من الخصائص الملموسة و غير ملموسة و المتضمنة تشكياه من الصفات التي تميز المنتج عن غيره و ما يضيفه مقدم المنتج من خدمات و التي بمجملها تخلق الإشباع و الرضا لدي المشتري . " [3]

و أيضا عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق المنتج على أنه " الشيء الذي يمكن عرضه في السوق بغرض جلب الإنتباه أو التملك أو الإستهلاك أو الإستعمال والذي يمكن أن يحقق قدرا من الإشباع لحاجة أو رغبة إنسانية، ويتضمن ذلك السلع المادية والخدمات والأماكن والأفراد "[4] .

كما قد عرفه STANTON على أنه " مجموعة من الصفات الملموسة وغير الملموسة يتضمنها الغلاف، اللون، السعر وشهرة المنتج وتاجر التجزئة وخدمات المنتج ، التي يقبلها المستهلك على أنها تشبع حاجاته ورغباته "[5] .

2. تعريف المنتج الأخضر : " Bio " Produit vert

يمكن تعريف المنتج الأخضر على أنه :" أي منتج ،مصمم و مصنع وفقا لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة وتقليل إستنزاف المواد الطبيعية مع المحافظة على خصائص الأداء الأصلية " .[6]

كذلك يعتبر المنتج الأخضر أحد عناصر المزيج التسويقي الأخضر، والذي يعني تقديم المنتجات الخضراء للعملاء، و ضرورة متابعة هذه المنتجات خلال مراحل حياتها من أجل ضمان إستخدامها ضمن التوجه البيئي.[7]

كما يرى Martin " أن المنتجات الخضراء – صديقة البيئة – هي تلك المنتجات التي يمكن التعامل معها من حيث الإصلاح أو إعادة التهيئة أو إعادة الإستخدام أو إعادة التدوير أو إعادة التصنيع " . [8]

---

[1] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص 174 .

[2] عبد العليم محمد البكري ، **التسويق الأخضر** ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، مركز التعليم المفتوح ، ورقة بحثية ، ص 7 .

[3] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص 175 .

[4] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 49 .

[5] المرجع السابق ، ص 49 .

[6] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري ، مرجع سابق ، ص 175 .

[7] مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 55 .

[8] عبد العليم محمد البكري ، مرجع سابق ، ص 243 .

و بشكل عام ، يمكن القول بأن المنتج الأخضر هو " ذلك المنتج الذي يستخدم المواد الصديقة للبيئة – والتي يمكن أن تتحلل ذاتياً أو يعاد تدويرها– ، مع ضرورة متابعته خلال مراحل دورة حياته لضمان بقائه ضمن الالتزام البيئي" .[1]

3. التصنيع الأخضر : Green Manufacturing

هذا المصطلح يشير إلى عملية صنع منتجات سليمة من الناحية البيئية عبر تصميم العمليات الإنتاجية و تنفيذها بشكل كفؤ .

إذ يعرف التصنيع الأخضر بأنه :التحسس لمختلف القضايا البيئية و أخذها بعين الإعتبار عند قيام بالعمليات الإنتاجية . كما يمكن يعتمد على مجموعة أسس تتمثل في[2] :

أ. **جعل المنتجات قابلة للتدوير Recyclable** : بحيث تصميم شكلها يعطي إمكانية إعادة إستخدام مكوناتها مرة أخرى .

ب. **إستعمال مواد معادة Matériaux recyclés** : من خلال جمع و معالجة ما يتبقى من المنتجات بعد إستعمالها ثم إعادة إستعمالها في العملية التصنيعية .

ج. **إستعمال مواد أولية سليمة من الناحية البيئية** : بدراسة خصائص مكونات المواد الأولية ،أو إستبدال المواد المضرة من الناحية البيئية .

د. **إستعمال مواد و مكونات أخف وزنا Légère** : أي بتقليل كية المواد المستخدمة .

هـ. **إستعمال طاقة أقل moins d'énergie** : بمعني تقليل الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية و التي يستعملها المنتج .

و. **إستخدام مواد أقل moins de matériaux** : بتخفيض المواد المستخدمة في المنتجات .

4. الوعي البيئي و ثقافة الإستهلاك صديقة البيئة .

إن تيقن و فهم المستهلك لأهمية البيئة يعتبر في حد ذاته الوعي البيئي، و هذا الأخير يترجم من قبل المستهلك في مجموعة من التعاملات و معتقدات توصف على أنها ثقافة تراعي و تهتم بالبيئة و قضاياها .

أ. **الوعي البيئي : Sensibilisation à l'environnement**

إرتبط مفهوم الوعي البيئي بتطور مفهوم البيئة التي إتسعت جوانبها إلى المجالات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية ، ولم تعد محصورة في عناصرها البيولوجية والفيزيائية .

[1] محمد العجاجي ، مرجع سابق ، ص 5.

[2] أحمد نزار النوري، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص ص 179– 180 .

الوعي البيئي نعني به : " الإحساس بالمسؤولية البيئية وتبني أنماطاً سلوكية صديقة للبيئة (مثل ترشيد الإستهلاك والمحافظة على نظافة البيئة)" .[1] و فيما يخص أهداف الوعي البيئي فهي التعريف بالتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية و البيئية مما ينعكس على النظام البيئي إيجابيا أو سلبيا .

ب.ثقافة الإستهلاك صديقة للبيئة : La culture de la consommation environnementale

نقصد بـ **ثقافة إستهلاك صديقة للبيئة** " تبني نمطاً إستهلاكيا صديقاً للبيئة ، مثل الإلتزام بشراء وإستخدام السلع الصديقة للبيئة والتي تستهلك الحد الأدنى من الطاقة، والإبتعاد عن السلع الملوثة للبيئة والمستنزفة لمواردها ويتعدى الأمر إلى إرشاد ونصح الآخرين بتبني هذا السلوك " [2] .

5.مفهوم سلوك المستهلك الأخضر ، تصرفات خضراء و الشراء الأخضر .

أ. مفهوم سلوك المستهلك الأخضر : The - La notion de comportement du consommateur vert concept of green consumer behavior

هو : " مجموعة من التصرفات التي تدفع الفرد نحو تفضيل المنتج ذي الخصائص البيئية عن غيره ، و النابغة من مجموعة من المتغيرات و في مقدمتها الأفكار و الآراء التي يحملها أولائك الأفراد و التي تدفعهم نحو السلوك " . [3]

ب. تصرفات خضراء : Green's behavior - comportements vert » Bio «

تنتج التصرفات الخضراء نتيجة الوعي المتزايد عن البيئة ، و من أعظمها الذي نتج عن يوم الأرض Earth Day والذي عقد عام 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل ،إذ أصبح يوم الأرض حركة واسعة النطاق وتم تناوله في كافة وسائل الإعلام وتم الإعلان عن أن العقد الأخير من القرن العشرين سيكون عقد الأرض حيث أصبحت حركة حماية البيئة قوة عالمية واسعة الإنتشار تتمتع بتأييد عام نتيجة تزايد مشاكل البيئة وإرتفاع درجة حرارة الأرض والأمطار الحمضية وتلوث الماء والهواء والتصرف العشوائي في المخلفات الصلبة وكلها مشاكل تتطلب حلول جذرية [4] .

وقد أدت الحركة الجديدة لحماية البيئة إلى قيام العديد من المستهلكين بإعادة التفكير فيما يقومن بشرائه من سلع وفي الشركات التي يتم الشراء منها .وقد فرضت هذه الحركة بعض الضوابط على بعض الصناعات منها[5]:

- قيام صناعات التغليف والتعبئة بالبحث عن طريق مبتكرة لتخفيض كمية القمامة.

[1] محمد العجاجي ، مرجع سابق ، ص 4 .
[2] نفس المرجع ، ص 4 .
[3] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري ، مرجع سابق ، ص 103 .
[4] عبد العليم محمد البكري ، مرجع سابق ، ص 233 .
[5] نفس المرجع سابق ، ص 233 .

- قيام صناعة البترول بإبتكار بنزين بنوعيات و تأثيرات أقل كـ – ذو رصاص أقل – .
- قيام شركات السيارات بإبتكار أجهزة لتقليل العادم .
- قيام صناعات الحديد والصلب بإستثمار مليارات الدولارات في معدات التحكم في التلوث.

وقد ترتيب على هذا التغيير في تفكير وإتجاهات المستهلكين في ظهور مفهوم التسويق الأخضر Green Marketing التسويق صديق البيئة أو التسويق البيئي وذلك من أجل تطوير وتسويق المنتجات الخضراء صديقة البيئة .

ج. الشراء الأخضر : L'achat vert » bio «

عرف الشراء الأخضر من وجهة نظر أخرى على أنه " إمتلاك السلع و الخدمات التي ليس لها تأثير سلبي على البيئة أو بدرجة أقل مقارنة بالسلع التقليدية الأخرى و التي تؤدي ذات الغرض "[1] .

كما يشير مفهوم الشراء الأخضر إلى " شراء المواد أو المنتجات ذات أقل مستوى من الضرر البيئي أو عديمة الضرر عبر إنتاجها و إستخدامها و حتى بعد عملية الإستخدام "[2] .

عرفته وكالة الحماية البيئية – Environmental Protection Agency – على أنه " الإختيار المؤكد لإمتلاك منتجات و خدمات لا تحدث تأثيرات سلبية على البيئة و أن تكون أكثر فاعلية خلال دورة حياتها و ما بعد الإنتهاء منها ".[3]

و بعبارة أخرى يمكن القول أن " الشراء الأخضر يتضمن كل الأوجه البيئية الخاصة بدورة حياة المنتج بدءا من المواد الأولية المستخدمة لتصنيع المواد وصولا إلى كيفية الإستفادة من مخلفات ذلك المنتج بعد الإنتهاء من عملية الإستخدام و الإستعمال ، و حتى فيما يتعلق بالمواد التي لا تدخل في عملية الإنتاج بشكل كبير و أنها تستعمل في الأنشطة المنظمة الأخرى، مثل الورق أو المعدات المكتبية و ختي مواد التنظيف المستخدمة في المنظمة " .[4]

ومما سبق نستخلص القوا أن سلوك المستهلك الأخضر لا يختلف بشكل جوهري عن سلوك المستهلك الآخر ، و لكن الإختلاف الأساسي بينهما يكمن في أن المستهلك الأخضر قد يتأثر بمجموعة من العوامل بشكل يختلف عن غيره و الملاحظ في المستهلكين الخضر من تصرفاتهم لأنهم يحاولون دائما جمع قدر كبير من معلومات حول الخصائص البيئية لكل منتج قبل تفضيله عن غيره و من شرائه و إستعماله ، لذلك فإنهم متأنون قبل إتخاذ القرار بشراء منتج معين .

---

[1] ثامر البكري ، مرجع سابق ، ص 321 .

[2] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص 158 .

[3] ثامر البكري ، مرجع سابق ، ص 320 .

[4] أحمد نزار النوري ، ثامر البكري، مرجع سابق ، ص ص 158 – 159 .

ثانيا : تصميم المنتج الأخضر .

يرى المختصون أن مدير الإنتاج من أهم مهامه الأساسية تكمن في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال توجيه أنشطة الإنتاج والعمليات نحو تحقيق هذا الهدف و وفقا لهذا المدخل فإن كفاءة مدير الإنتاج تظهر في قدرته على القيام بالآتي [1] :

- حماية الموارد الطبيعية و تقليل استخدامها .
- إيجاد بدائل جديدة للموارد النادرة .
- خفض التكاليف المترتبة على عمليات الإنتاج .
- تقديم نماذج متطورة ومرغوبة من قبل الزبائن .

مع العلم أن إعداد و تكوين الفرق البيئية هو أحد الأساليب الناجحة والمفيدة لتحقيق التنسيق والتكامل بين عمل إدارة التسويق وإدارة الإنتاج والبحث والتطوير في مجال تصميم وإنتاج المنتجات الخضراء ، و التي تتكون من أفراد مختصين من الأقسام السابقة ذكر، حيث يمكن دراسة و مناقشة مختلف النواحي البيئية من قبل وجهات نظر مختلفة ومتعددة ،وفي نفس الوقت فإن هذه الفرق يجب أن تأخذ بعين الإعتبار مجموعة من القضايا المهمة منها [2] :

- دراسة تأثير تصميم المنتج من عدة نواحي كما هو في تأثير تصميم المنتج من الناحية الإقتصادية على الشركة ، وإختيار التصميم الأنسب بالنسبة للشركة وللمشترين وبعد إجراء التغييرات البيئية على المنتج .
- كذلك عليها الأخذ بعين الإعتبار دورة حياة المنتج كاملة ، إبتداء بالمواد الأولية ومن ثم عملية التصنيع و إستعمال المنتج وحتى مرحلة ما بعد الإستعمال من أجل تقليل الآثار البيئية السلبية للمنتج في مختلف مراحل دورة حياته .
- أن تدرس تلك الفرق مدى ملائمة المنتج المصمم لإحتياجات الزبائن ومدى توافقه مع رغباتهم ومع ما يتطلعون لإقتنائه ، بحيث يكون المنتج متلائما مع تطلعات الزبائن .

إن إتباع هذا الأسلوب من الممكن أن يحقق فوائد كثيرة بالنسبة للشركة ومن هذه الفوائد[3] :

- تصميم و تطوير منتجات آمنة ومناسبة أكثر من الناحية البيئية .
- تقليل الضياع والهدر في المواد الأولية والطاقة .

---

[1] المرجع السابق ، ص 178 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 178 .

[3] المرجع سابق ، ص ص178 – 179 .

- ❖ تمييز المنتج المقدم من قبل الشركة عن المنتجات المنافسة .
- ❖ تقليل الآثار البيئية السلبية .
- ❖ تخفيض التكاليف الإنتاجية عبر أسس الإبداع البيئي .
- ❖ خلق سمعة بيئية طيبة للشركة وتقديمها كعنصر نافع في المجتمع.

ثالثا : تطوير المنتج الأخضر .

يمكن تلخيص مراحل تطوير المنتج الأخضر حسب نموذج Fujixerox في ثلاثة مراحل أساسية الأولى و هي مرحلة وضع المعايير تليها مرحلة تطوير المنتج ثم مرحلة توليد المعلومات و في ما يلي توضيح كل مرحلة على حدا[1] :

1. مرحلة وضع المعايير:

يتم في هذه المرحلة تحديد معايير الأداء البيئي للمنتج من خلال دراسة ومراعاة التشريعات والقوانين التي تخضع لهم الشركة المنتجة، ودراسة المعلومات المتعلقة بالجانب التقني والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وهذا ليتم تحديد المعايير بشكل دقيق ومتناسب مع ما تم جمعه من معلومات .

2. مرحلة تطوير المنتج: يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربع خطوات أساسية .

أ. **التخطيط للمنتج** :في هذه الخطوة يتم تحديد وإختيار الأفكار التي تتماشى مع المعايير المحددة في المرحلة الأولى، والبدء بوضع الخطوط العامة للمنتج وتكييفها مع التصميم التقني أو الفني الخاص بخصائص الأداء لذلك المنتج وبناءا على ذلك يوضع التصميم الأولي للمنتج .

ب. تقييم التصميم :وهنا يتم تقييم ما أنجز من عمل في الخطوة الأولى إستعدادا لإنتاج النموذج الأولي .

ج. تقديم النموذج الأولي : بعد القيام بتدقيق التصميم تقوم الشركة بتقديم نموذج أولي إلى السوق وإختباره على نطاق محدود للوقوف على سلبياته و إيجابياته أو مقارنته بما تم تقديمه من معايير و إرشادات في المرحلة الأولى .

د. **التقديم النهائي** : وفي هذه المرحلة يقيم المنتج تقييما نهائيا ويقدم المنتج للسوق وبشكل واسع .

3. مرحلة توليد المعلومات:

تطوير المنتج الأخضر وكمثل أي عملية إدارية يحتاج إلى مجموعة من المعلومات الخاصة واللازم توفيرها بإستمرار عبر مرحلة التطوير بكل خطواتها، بحيث المعلومات تتعلق بالتشريعات البيئية ، والمعلومات التقنية، ومعلومات خاصة بالسوق إذ يمكن الإستفادة منها وبشكل أساسي خلال مرحلة التخطيط لتصميم المنتج . و الشكل الموالي يوضح تطور المنتج الأخضر علي حسب النموذج المختار .

[1] نفس المرجع ، ص ص 181 – 182 .

الشكل رقم (06) : نموذج تطوير المنتج الأخضر حسب نموذج Fujixerox .

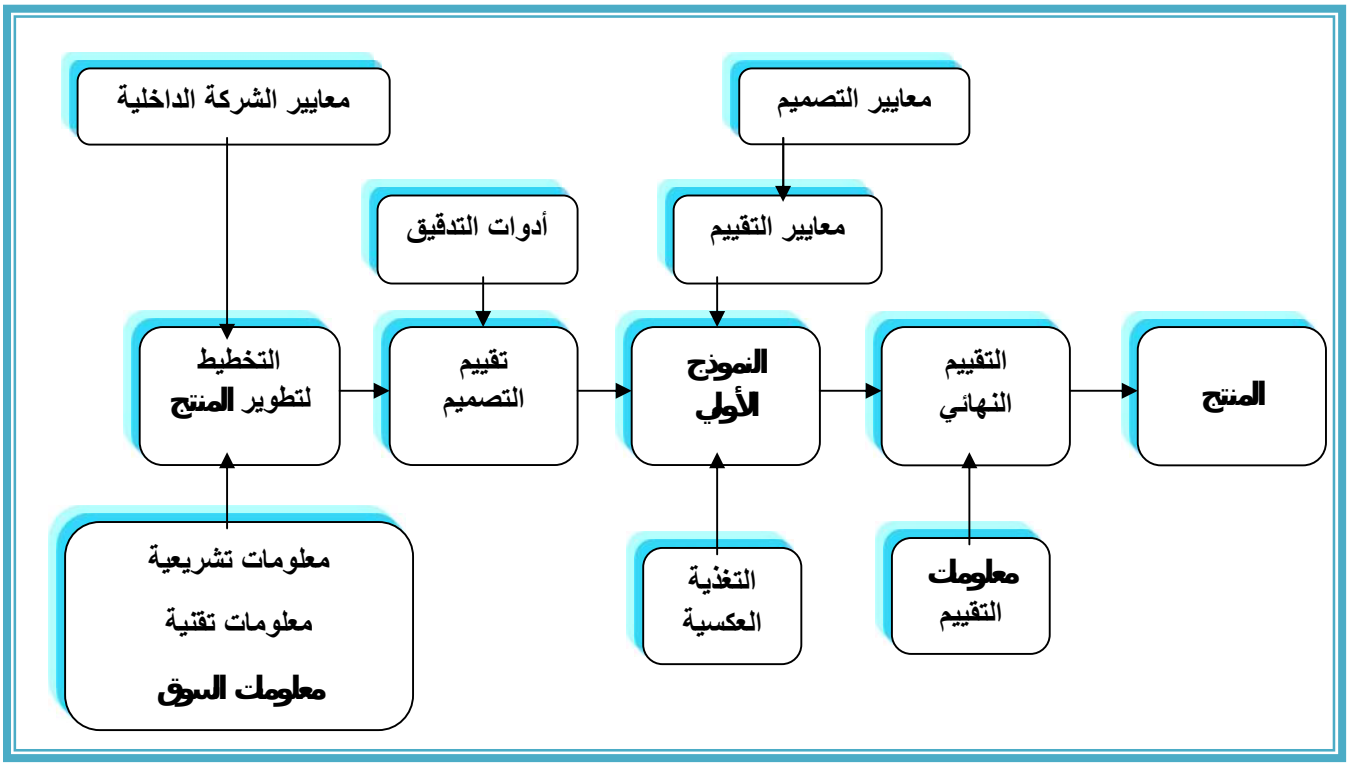

المصدر : ثامر البكري و أحمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ،2007، ص 183.

يمكننا إستنتاج من الشكل رقم (06) أنه حسب نموذج Fujixerox ، بغرض تطوير المنتج الأخضر تتطلب المرور بعدة مراحل متتالية تتمثل في التخطيط ، تليها تقييم التصميم الجديد ، مما يؤدي للحصول على النموذج الأولي ، ثم في المرحلة الموالي يكون التقييم النهائي للمنتج ، قبل إصداره كمنتج فعلي ، حيث أن الخمس خطوات السابقة تتطلب مدخلات تتمثل في جملة معلومات مختلفة و أدوات تقنية محددة و معايير للتدقيق و أكيد تغذية عكسية لضمان و تأكد من حسن سير العملية .

رابعا : دورة حياة المنتج الأخضر .

تعتبر دورة حياة المنتج أحد أدوات التحليل الإستراتيجي التي تستخدمها المنظمات لغرض البقاء والإستمرار في الصناعة وتحقيق النجاح من خلال حجم المبيعات والحصة السوقية التي تضمن لها مستوى مرضي من الأرباح.

و من المقارنة لدورة حياة المنتجين التقليدي و الأخضر نجد أنها متطابقة كليا ، بمعني أن لكل من المنتجين يمران على نفس المراحل في حياته و التي بدورها تتميز بخصائص متشابهة فيما يخص ما يعيشه المنتج من نسبة مبيعات و إيرادات و حتي أخطار ، إلا أنه فيما يخص أول مرحلة و التي تسمى بـ **مرحلة التقديم** – فهي تمتاز بزيادة المخاطر بشكل خاص في مجال المنتجات الخضراء كونها تحتوي على تغييرات جذرية عن المنتجات التقليدية إضافتا إلى إرتفاع تكاليف تقديم لأنها تحتاج إلى مجهودات أكبر في مجال البحث و التطوير

و كذا مصاريف ترويجية عالية للتعريف بخصائص و مميزات هذه المنتجات –[1] ، و تلي بقية المراحل المعروفة و التي تتمثل في **مرحلة النمو** ثم **مرحلة النضج** و ختامها بـ **مرحلة الإنحدار** .

غير أن المختصين في مجال التسويق الأخضر يهتمون بدورة حياة المنتج بشكل كبير ويركزون على مجموعة من القضايا منها[2] :

& إطالة دورة حياة المنتج قدر الإمكان عبر السعي دائما لتمييز المنتج من الناحية البيئية بشكل يعطيه الأسبقية عن المنتجات الأخرى وهذا السعي في إطالة دورة حياة المنتج ، يعود إلى الرغبة في إستخدام الموارد بشكل رشيد لا يؤدي إلى إستنزافها .

& متابعة جميع مراحل حياة المنتج بشكل دقيق ، للتعرف على الآثار البيئية الجانبية التي قد تظهر في أحد المراحل ، وبالتالي العمل على تفادي ذلك

& إن المهتمين أو المتبنين للتسويق الأخضر، يهتمون دائما بدورة أخرى من دورات حياة المنتج، وهي دورة الإستخدام أو الإستعمال وهذه الدورة مقسمة إلى أربعة مراحل وهي :

تصميم و تطوير المنتج :

و تعتبر مرحلة ولادة المنتج وفقا للمعايير التقنية و البيئية، والتي تم التنسيق بينها لتصميم و تطوير منتج يتلاءم أو يتناسب مع أهداف الشركة.

مرحلة التصنيع :

هنا تتم متابعة الآثار البيئية للعملية الإنتاجية ، و كذا محاولة التخلص من الآثار السلبية ، مثل الضياع والتلف وإنبعاث الأبخرة والغازات، وهدر الطاقة في الموارد و بالتالي جعل العمليات الإنتاجية سليمة من الناحية البيئية.

مرحلة الإستعمال من قبل الزبون :

الشركات في هذه المرحلة تبحث فيها دائما عن المعلومات الخاصة بتقييم الإستخدام، و رأي الزبون في المنتج إن كان فعلا صالح من الناحية البيئية ، وإذ أن المنتج لا يعاني من أية مشكلات أثناء الإستخدام تتعارض مع المعايير البيئية الموضوعة في مرحلة التصميم.

مرحلة الجمع وإعادة التدوير :

تبحث الشركات هنا عن أفضل السبل لإعادة جمع ما تبقى من المنتج بعد إستعماله أو إستهلاكه ، ليتم إعادة تدويرها ، ومعالجتها ومن ثم إعادة إستخدامها مرة أخرى لتقديم منتجات جديدة.

[1] المرجع سابق ، ص ص 183 ، 186 .

[2] نفس المرجع ، ص ص186 – 187 .

خامسا : تكلفة المنتجات الخضراء .

إن معظم المستهلكين لا يفهموا الكثير عن القضايا البيئة ، علاوة على أنه متشككون في إبتزاز السعر من تجار التجزئة ؛ ألا أن السعر الخاص بالمنتج يحوي في طياته عنصرين هامين وهما التكلفة الخاصة بهذا المنتج ، وإستعداد المستهلك لدفع هذا السعر وفقاً لإدراكه للعلاقة بين القيمة والتكلفة من وجهة نظره ، فإن على الشركة أن تنظر إلى تلك التكلفة الإضافية التي تفرضها عليها الحفاظ على البيئة ومواجهة تلك القضايا البيئية الهامة ومراعاة أثرها على السعر الذي يمكن أن تقدمه للمستهلك في النهاية

والواقع أن هناك طريقتين مباشرتين تعكس الإهتمام بالبيئة في عملية التسعير وهما [1] :

- زيادة الوعي لدي الأفراد بتلك الفروق السعرية التي توجد بين المنتجات الخضراء وتلك المنتجات التي تسبب ضررا بالغاً بالبيئة فلابد للمستهلك أن يدرك أنه يدفع أكثر في مقابل قيمة يحصل عليها وهي تلك البيئة الصحية والملائمة له وإلا أصبحت الشركة المنتجة للمنتجات الخضراء في وضع لا تقوي فيه على مواجهة أسعار المنافسين الذين ينتجون منتجات غير خضراء.
- العمل من قبل الشركات على خلق ما يسمي بالمستهلك الأخضر والذي يكون في موقف شرائي يعكس عدم رغبته في التعامل مع تلك المنتجات الضارة بالبيئة حتى وإن كانت ذات سعر أقل من المنتجات الخضراء.

إن زيادة طفيفة في الأسعار قد تكون مقبولة للبعض ، ولكن حينما تكون السياسات التسويقية مستقرة سيدفع المستهلكين –عن طيب خاطر وبسعادة – زيادة الأسعار للمنتجات ذو البعد البيئي لذلك بتعين أن يركز النشاط التسويقي والإعلاني على طريقة الأداء الأفضل وتوفير درجة الأمان في الإستخدام و غيرها فحينما يتناسب السعر مع الداء فسوف يلتقط المستهلكون المنتجات.

المبحث الثالث : واقع المنتجات الخضراء في العالم .

تتنوع المنتجات الخضراء في العالم على حسب توزعها و المناخ السائد ، لتكون بذلك مجموعة من المنتجات تختلف في نوعيتها و خصائصها ، و لكن تبقى ميزتها الأساسية أنها ذات طبيعة بيولوجية ، و من هنا سنحاول إجمال المناطق البيولوجية عبر العالم و منتجاتها و أسواق هذه الأخيرة كما يلي .

[1] عبد العليم محمد البكري ، مرجع سابق ، ص ص 244 – 245 .

المطلب الأول : المناطق البيولوجية في العالم .

تنتشر المناطق البيولوجية في العالم حسب إنتشار مصادر إنتاجها ، و الجدير بالذكر أنها تنتشر في كل قارات العالم و تتمايز وفق مجموعة من الخصائص .

الفرع الأول : حجم إنتشار المناطق البيولوجية في العالم .

يدرس هذا الإنتشار من خلال تبيين المساحة البيولوجية المتوفرة في العالم ككل ، و كذا تقسيمها حسب المزارع و المناطق الجغرافية المنتمية لها .

أولا : واقع المساحة البيولوجية في العالم :

حسب تقدير للإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية IFOAM في آخر سنة 2011 ، تحصى المساحة العالمية وفق المعيار البيولوجية بما يفوق 37,2 مليون هكتار ، و التي تمثل بدورها ما يعادل 0.9 % من الإجمالي الأراضي الزراعية لـ 162 دولة ، و الشكل رقم (07) يوضح خريطة العالم التي تمثل توزيع المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية العالمية (سواءا كانت بشهادة أو في عملية التحويل) لآخر سنة 2011 كما يلي:

الشكل رقم (07): توزيع المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية(بشهادة أو في تحويل) للآخر سنة 2011.

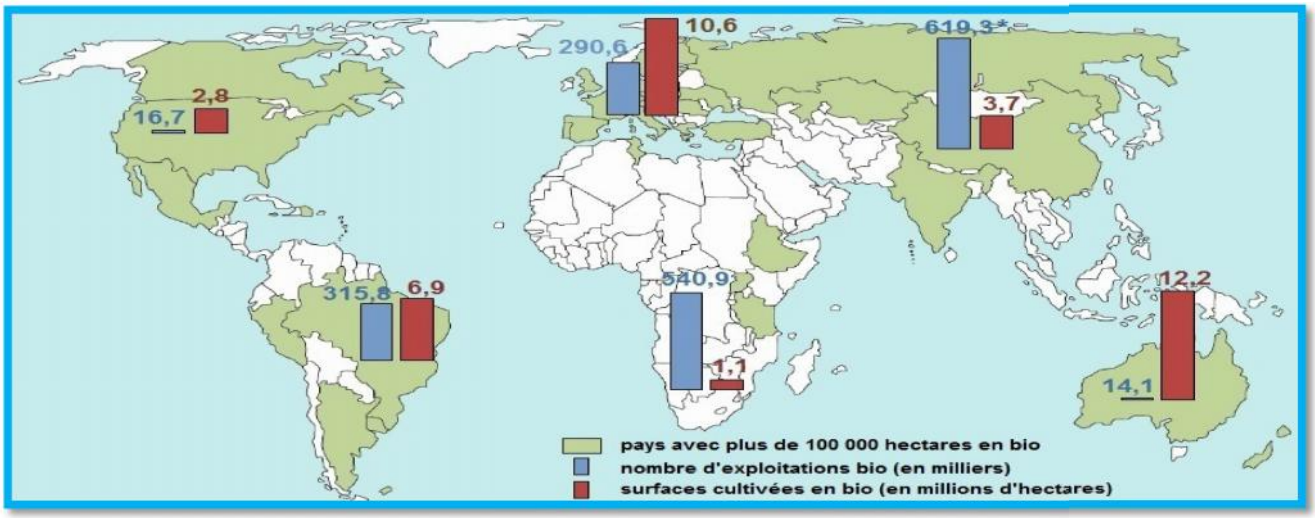

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , le bio dans le monde , chapitre 2 , 2013 , p 10 .

نلاحظ من الخريطة الموضحة في الشكل أعلاه رقم (07) التي تبين توزيع المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية في آخر سنة 2011 تنتشر بكثرة و تفوق 100 000 هكتار في دول كل القارات العالم ما عدى قارة إفرقيا ، و عند التعمق نجد أن قارة أوقيانوسيا هي أكبر واحد في المساحة المحولة بيولوجيا إذ تقدر بـ 12,2 ألف هكتار لتليها أوروبا ،أمريكا الجنوبية ، ثم آسيا و أمريكا الشمالية و في الأخير إفريقيا، و بما يعادل 10,6

6,9، ثم 3,7 ، 2,8 و 1,1 ألف هكتار على الترتيب ، أما فيما يخص عدد المزارع البيولوجية فتترأس القائمة قارة أسيا بـ 619,3 ألاف مزرعة و في المرتبة الثانية قارة إفريقيا بما يقدر بـ 540,9 ألاف مزرعة ، تليهما أمريكا الجنوبية بما يعادل 315,8 ألاف مزرعة ، ثم أوروبا بـ 290,6 ألاف مزرعة ، إضافة إلى أمريكا الشمالية بـ 16,7 ألاف مزرعة و أوقيانوسيا بـ 14,1 ألاف مزرعة .

ثانيا : تطور المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية خلال الفترة 2000 – 2011 .

تميزت الفترة 2000 – 2011 ، بتضاعف كل من المساحة و عدد الأراضي الزراعية البيولوجية العالمية على حد سواء ، حيث قدر هذا التضاعف بنسب تقدر بـ 4,2 % و 7,2% على التوالي . و الشكل رقم (08) الموالي يوضح التطور الحاصل في المساحة و عدد الأراضي الزراعية البيولوجية العالمية .

الشكل رقم (08) : تطور المساحة و الأراضي الزراعية البيولوجية خلال الفترة 2000 – 2011 .

تطور المساحة البيولوجية في العالم تطور عدد الأراضي الزراعية البيولوجية في العالم

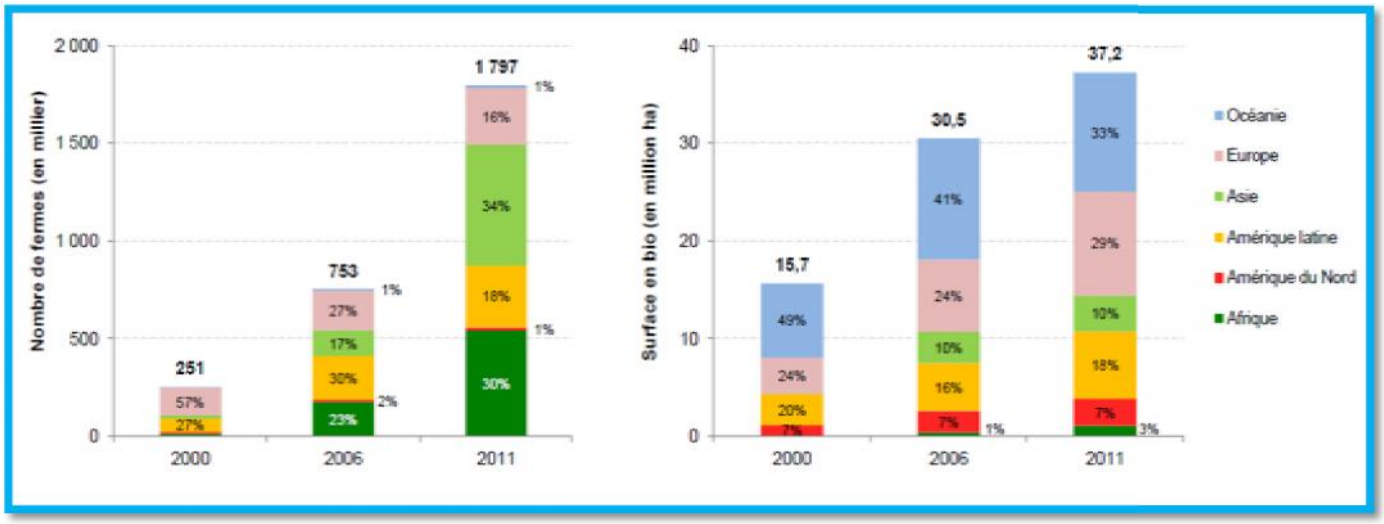

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 11 .

ففيما يخص المساحة البيولوجية العالمية سواء بشهادة أو في عملية التحول ، نجد خلال فترة الدراسة أن النمو الأكبر يتعلق بإفريقيا و آسيا و ذلك إبتداءاً من سنة 2000 ؛ و على رغم التناقص الذي سجل في الفترة بين 2009 و 2010 المقدر بـ 500 431 هكتار أي –1,2 % ، إلا أنه كان هناك إرتفاع بما يعادل 196 000 هكتار في فترة 2010 – 2011 أي +0,5 % ، و لكن بنسب و تطورات مختلفة تُفصل كما يلي :

- **تزايد في كل من** : آسيا بـ 429 928 هكتار أي +33 % ، أوروبا بـ 616 560 هكتار و +6 % ، أمريكا الشمالية بـ 538 137 هكتار بما يقدر بـ +5 % .
- **و تناقص في** : أمريكا اللاتينية بـ 278 534 1 هكتار و بـ –18 % .
- **و إستقرار لـ** : أوقيانوسيا و إفريقيا .

كما توصلنا إلى أن في آسيا : كل من الصين و الهند هما الدولتين التي إرتفعت فيهما المساحة البيولوجية ، إذ ما بين فترة 2009 و 2011 نجد الصين بزيادة تعادل 000 47 هكتار مقابل تناقص للهند بـ 734 95

هكتار ، أما في أوروبا : فأكبر زيادة لسنة 2011 بالنسبة للمساحة البيولوجية خصت بإسبانيا و فرنسا ، و في أمريكا اللاتينية لنفس السنة ، كان الأرجنتين هو البلد المسجل لتناقص في المساحة البيولوجية و إستمر تناقصها في سنة 2012 حيث قدر بـ –6 % و الذي إرتبط بالحبوب (القمح) و البذور الزيتية ، و فيما يخص قصب السكري و شجرة الزيتون و الكروم فكان لهم نمو بقوة .

و أما فيما يخص عدد الأراضي الزراعية البيولوجية العالمية ، فهي متناقصة لفترة 2009 – 2010 ، و متزايدة بـ 241 000 مزرعة أي +15,5 % خلال فترة 2010 –2011 ، و يترجم هذا التزايد بإختلاف من منطقة إلى أخرى ، إذ نجد هناك لآسيا +34 % ما يقدر بـ 591 158 مزرعة ، أمريكا اللاتينية بـ 648 43 مزرعة أي +16 % ، إفريقيا بـ +4 % ما يعادل 688 20 مزرعة ، أوروبا بـ +5 % أي 642 12مزرعة و بـ 655 5 مزرعة في أوقيانوسيا أي +67 % ؛ و إستقراراً في عدد لأمريكا الشمالية . أما بالنسبة لأكبر تزايد في عدد المزارع العضوية فهو في الهند ، تنزانيا و بنغلاديش .

ثالثا : حصة المساحة الزراعية البيولوجية الصالحة للإستخدام وفق القارات :

من خلال معطيات الشكل رقم (09) الذي يوضح توزيع المساحة الزراعية المستعملة بطريقة البيولوجية وفق القارات كالتالي ، و نلاحظ أن أوقيانوسيا و أوروبا في الصدارة بالنسبة للأراضي الزراعية الصالحة بيولوجيا –SAU– لسنة 2011 بنسبة 2,9 % و 2,2 % على الترتيب ، في حين النسبة في إفريقيا تقدر بـ 0,1 % و هي في المرتبة الأخيرة مقارنة بالمناطق الأخرى .

الشكل رقم (09) : توزيع حصة المساحة الزراعية البيولوجية الصالحة للإستخدام وفق القارات .

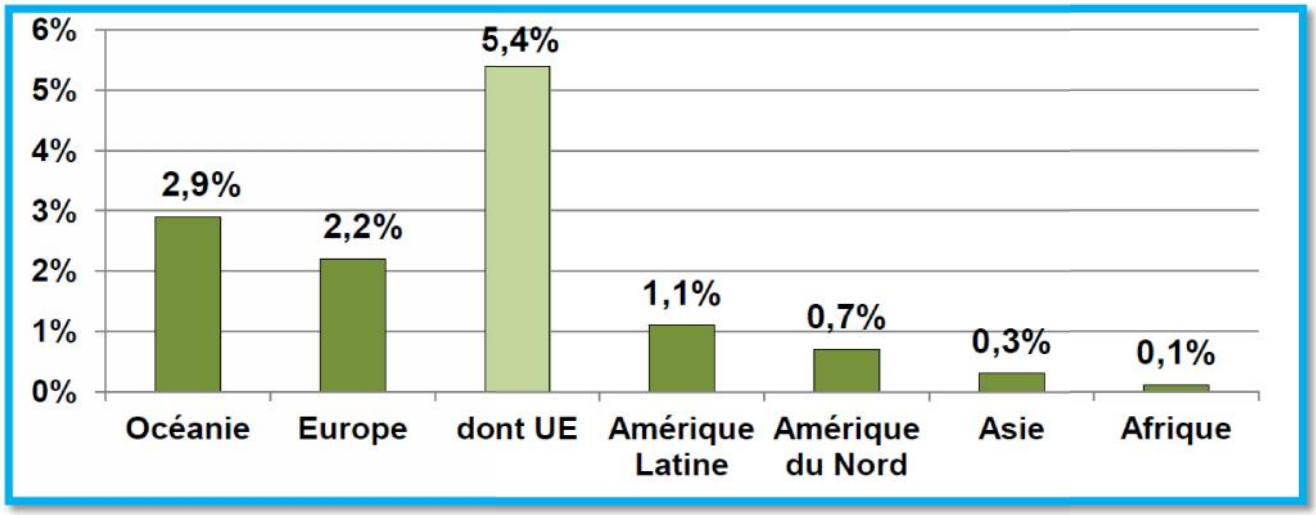

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 12 .

رابعا : الزراعة البيولوجية في منطقة حوض المتوسط :

في سنة 2011 ، الزراعة البيولوجية في دول حوض المتوسط تغطي 4,9 مليون هكتار مزروعة في أكثر من 500 173 مزرعة ؛ و بين 2010 و 2011 ، المساحات المزروعة بيولوجيا في الحوض المتوسط تطورتْ بـ 500 262 هكتار أي +6 % ، بمعنى ما يعادل تضاعف بـ2,1 ما بين فترة 2001 و 2011 [1].

و أما بالنسبة لتطور الزراعة البيولوجية و ظهورها و حجم مساحاتها في منطقة الحوض المتوسط ، كلها موضحة في الشكل الموالي .

الشكل رقم (10) : تطور الزراعة البيولوجية في حوض المتوسط .

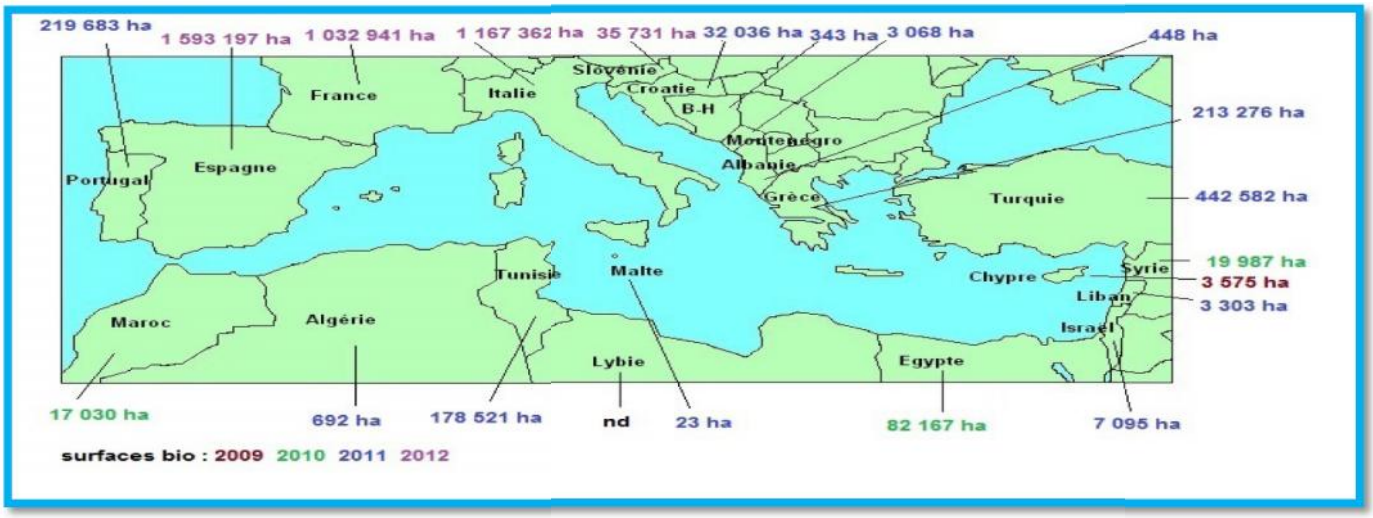

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid, p 16 .

إذ في حين $^3/_4$ من الأراضي المزروعة بيولوجيا في الخوض المتوسط تتمركز في إسبانيا و إيطاليا و فرنسا حسب سنة 2011 . و حيث عرفت إسبانيا أكبر قدر من التطور في المساحة ما بين سنتي 2010 و 2011 ما يقدر بأكثر من 000 165 هكتار إضافي ، لتليها فرنسا ثم تركيا بما يقارب بـ 000 130هكتار و 000 59 هكتار إضافيان على التوالي .

أما المكانة التي تشغلها الزراعة البيولوجية في المساحة الزراعية الصالحة للإستخدام الإجمالي لمجموعة الدول في سنة 2011 تصل إلى أعلى مستوى في إيطاليا بـ 8,6 % و تليها سلوفينيا بـ 6,6 % و إسبانيا بـ 6,5 % .

و فيما يخص منطقة أيضا فغنها تقدم مجموعة من المنتجات جد متنوعة نذكر منها : فواكه طازجة ،مجففة و مصبرة ، زيتون ، أعشاب و توابل ، عسل ، حبوب ، نباتات طبيعية و زيت عضوي ...إلخ .

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , le bio dans le monde , chapitre2 , 2013 , p 16 .

خامسا : وقائع عامة للبيولوجية في العالم لسنة 2011 :

86 % من المساحة البيولوجية في كل أنحاء العالم (الأرض) تتموقع في 20 بلد كما يلي :أستراليا 23 % ، أرجنتين 10 % ، الولايات المتحدة الأمريكية 5% ، الصين 5 % ، إسبانيا 4 % ، إيطاليا 3 % ، الهند 3 % ، ألمانيا 3 % ، فرنسا 3 % ، أوروغواي 3 % ، كندا 2 % ، برازيل 2 % ، المملكة المتحدة 2 % ،بولندا 2 % ،النمسا 1 % ، و جمهورية النشيك و السويد و تركيا و جزر فوكلاند و المكسيك تقريبا بـ 1 % . و الجدول رقم (04) يوضح وقائع للمساحة ، عدد المزارع البيولوجية و المنتجات الرئيسية الخضراء حسب القارات كالتالي .

الجدول رقم (04) : وقائع المساحة، المزارع البيولوجية و المنتجات الرئيسية الخضراء حسب القارات .

إحصائيات 2011		إفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	آسيا	أوروبا	أوقيانوسيا
المساحة	**المساحة المزروعة عضويا (مليون هكتار)**	1,1	2,8	6,9	3,7	10,6	12,2
	حصة SAU للقارات في العضوية	% 0,1	% 0,7	% 1,1	% 0,3	% 2,2	% 2,9
	البلدان ذات أكبر منطقة من العضوية	أوغندا	الولايات المتحدة	الأرجنتين	الصين	إسبانيا	أستراليا
	نسبة المساحة العضوية من القارة في البلد	% 21	% 70	%55	% 51	% 15	% 98
عدد المزارع	**عدد المزارع العضوية**	540 873	16 659	315 799	619 255 (بدون الصين)	290 624	14 138
	البلدان ذات أكبر عدد من المزارع العضوية	أوغندا	الولايات المتحدة	المكسيك	الهند	إيطاليا	بابوا – غينيا الجديدة
	نسبة المزارع العضوية من القارة في البلد	% 35	% 78	% 54	88 % من المزارع العضوية المحصاة	% 14	% 63
المحاصيل العضوية الرئيسية		البن ، الزيتون ، البذور الزيتية ، الكاكاو و القطن	المحاصيل الزراعية الكبرى	البن ، كاكاو ، الفواكه الإستوائية و شبه الإستوائية	الحبوب ، البن ، البذور الزيتية ، المكسرات و الفواكه الإستوائية و الشبه الإستوائية	المحاصيل الزراعية الكبرى ، الزيتون و العنب	الفانيليا ، جوز الهند والفواكه الاستوائية

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 13 .

المطلب الثاني : السوق البيولوجية و المنتجات الخضراء في العالم .

كما سبق القول بأن المنتجات البيولوجية منتشرة على العالم أجمع ، فهو كذلك الحال أيضا بالنسبة للأسواقها ، لتتنوع هذه الأخيرة و تتطور بالمليارات الدولارات سنويا .

الفرع الأول : السوق الغذائي البيولوجي في العالم خلال الفترة 1999 – 2012 :

تضاعف معدل سوق الغذائي البيولوجي في العالم بأربع أضعاف في مدة 12 سنة ، حيث وصل لـ 65,4 مليار دولار خلال سنة 2011 أي ما يعادل 50,5 مليار أورو ؛ و الشكل رقم (11) في الأسفل يوضح تطور الحاصل خلال الفترة 1999 إلى غاية 2012 في السوق الغذائية البيولوجية في العالم ككل و هو كما يلي :

الشكل رقم (11) : تطور السوق الغذائي البيولوجي في العالم خلال الفترة 1999 – 2012 .

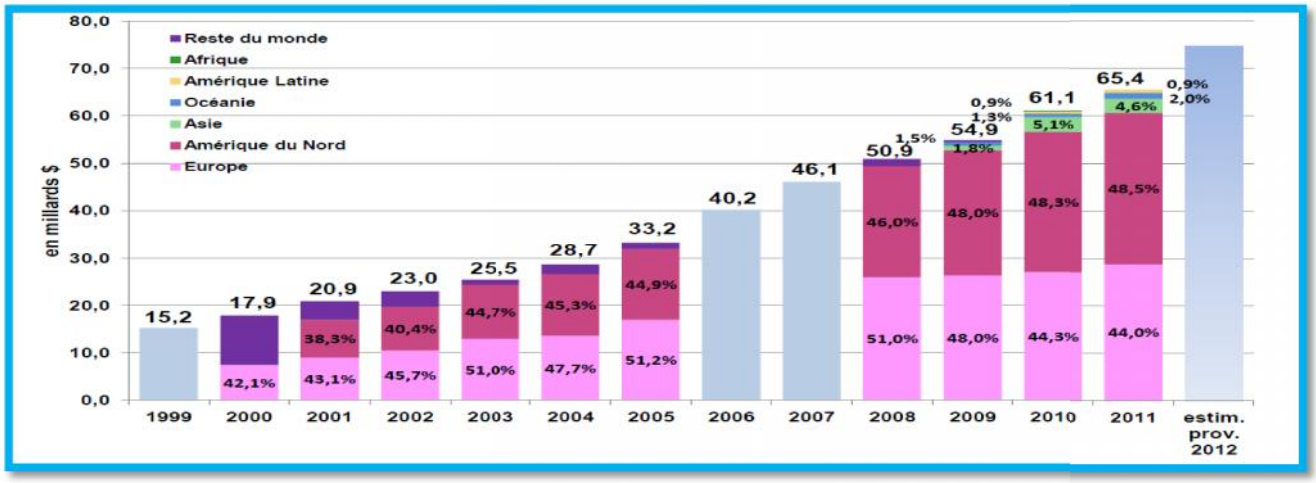

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 13 .

و من خلال معطيات الجدول السابق نستنتج ؛ أن السوق البيولوجية لـ **أمريكا الشمالية** يمثل نسبة 48,5 % من إجمالي السوق البيولوجي العالمي ، حيث يكون بذلك الإتحاد الأوروبي بالمرتبة الأولى بنسبة مشاركة من السوق الإجمالية تقدر بـ 44,7 % أي ما يعادل 29,22 مليار دولار لسنة 2011 و 32,50 مليار دولار لـ 2012 ، في حين تتميز السوق الكندية بالتطور هي الأخرى لتصل إلى 3,2 مليار دولار أي 2,37 مليار أورو في سنة 2012 .

أما بالنسبة للسوق البيولوجية لـ **أوروبا** ، الذي إرتفعت نسبة مشاركته بـ 44 % من إجمالي السوق البيولوجية العالمية بما يعادل 28,8 مليار دولار أي 22,2 مليار أورو لسنة 2011 ، و الذي يقسم بدوره على كل من : سوق الإتحاد الأوروبي بنسبة 40,4 % ما يقدر بـ 26,4 مليار دولار أي 20,4 مليار أورو ، وفي المرتبة الثانية لسوق ألمانيا بـ 13,1 % في 2011 ، ليتطور بنسبة 6 % و يصل لـ 7,04 مليار دولار أي 9,29 مليار أورو خلال سنة 2012 ، و فيما يخص سويسرا التي تمثل السوق الرئيسية الأوروبية على غير الإتحاد الأوروبي و التي وصلت نسبة مشاركتها هي أيضا من إجمالي السوق البيولوجية العالمية بـ 1,9 مليار دولار و 2 مليار دولار لكل من سنة 2011 و 2012 على التوالي أي بنسبة تغير تقدر بـ +5,3 % و المميز في هذه

السوق أنها جريئة و تتطور بسرعة ، حيث تقدر نسبة تغيرها لفترة 2009 – 2012 بإرتفاع +51 %ما يعادل 147,7 مليار دولار .

في حين نجد السوق البيولوجية لـ **آسيا** و التي عرفت كذلك تطور كبير في السنوات الأخيرة ، إذ قدرت تقريبا مشاركتها بـ 3,3 مليار دولار لسنة 2011 ، و نذكر الأربع أهم أسواقها و المتمثلين في كل من اليابان ، الصين ، كوريا الجنوبية و تايوان ؛ أما السوق الهندية فسجل تطورها في سنة 2011 بـ 59 مليار دولار أي 64 كليار أورو ، و كذا السوق النيوزلندي الذي وصل تقريبا بين 126 و 133 دولار نيوزلندي أي ما يقدر بـ 79 و 83 مليار أورو في سنة 2012 .

و يتميز السوق البيولوجية لـ **أمريكا اللاتينية** بالتواضع و مصدر لنسب كبيرة من الإنتاج البيولوجي ، إذ تمثل البرازيل أول سول بيولوجي لهو الذي يتميز هو الآخر بنموه المستمر منذ عدة سنوات ، حيث سجلت في سنة 2011 ما يقدر بـ 550 مليون دولار أي 425 مليون أورو ، و أكثر من 56 % من المبيعات المنتجات البيولوجية في البرازيل كانت تحديداً في ساوباولو ؛ و هناك تطور لسوق محلي بيولوجي في مجموعة من البلدان الأمريكية و التي تشمل : المكسيك ، بيرو ، أوروغواي ، الأرجنتين ، شيلي ، كوستاريكا ، بناما ، بوليفيا و الإكوادور .

كما أن السوق البيولوجية **الإفريقية** تتصف أيضا بقلة تطورها ، و منتجاتها البيولوجية هي أساساً موجهة للتصدير ، بينما تعمل على توليد تطوير للمحاصيل الغذائية البيولوجية مع الزمن ،إضافة إلى أنه يعتبر سوق جنوب إفريقيا هو السوق الرائدة في المنتجات البيولوجية ، و هناك بعض الزراعات البدائية التي ظهرت تقريبا في كل من البنين ، المغرب ، و مصر التي تعتبر سوق في تطور .

الفرع الثاني : المنتجات الخضراء في العالم .

تتنوع المنتجات الخضراء المتواجد في العالم بين كل من المنتجات التي تخص المحاصيل الزراعية البيولوجية و الألبان البيولوجية ، تربية الأحياء المائية البيولوجية و النحل البيولوجي .

أولا : منتوجات المحاصيل الزراعية البيولوجية : Les produits des cultures arables biologique

تحتل المحاصيل الزراعية 17 % من المساحة العالمية ؛ حيث سجلت المحاصيل الزراعية البيولوجية ما يعادل 6,3 مليون هكتار في سنة 2011 أي بنسبة إرتفاع تقدر بـ +7 % مقارنة بسنة 2010 ، إذ تموقعت المحاصيل الزراعية البيولوجية أساساً في أوروبا و أمريكا الشمالية ، و تتمثل المحاصيل الزراعية البيولوجية بصفة خاصة في الحبوب – Les céréales – ة التي قدرت في سنة 2011 ما يقارب 2,6 مليون هكتار ، لتليها المحاصيل علف الماشية – les cultures fourragères – بـ 2,2 مليون هكتار ، ثم المحاصيل الزيتية – les cultures oléagineuses – بما يقارب هي الأخرى 0,5 مليون هكتار ، و المحاصيل

البروتينية – les cultures protéagineuses – تقريبا بـ 0,3 مليون هكتار ، و كذا الخضروات بأكثر من 0,2 مليون هكتار ؛ كما تعتبر البرازيل هي أول منتج عالمي للسكر البيولوجي . و حسب سنة 2011 ، و كذا أوروبا لديها تمتلك مكانة بارزة في المحاصيل الزراعية البيولوجية على المستوي العالم، إذ تقول الإحصائيات أنها تملك من مجموع المساحة المحصاة ما يقدر بـ 70 % من مساحة الحبوب ، 37 % من مساحة المحاصيل الزيتية و 81 % من مساحة المحاصيل البروتينية [1].

1. الحبوب البيولوجية :

تقدر مساحة الحبوب البيولوجية لفترة ما بين 2010 – 2011 بنسبة إرتفاع +4 % أي ما يعادل 2,55 مليون هكتار ، في حين نسبة المساحة التي في طور التحويل قدرة بـ 17 % ، لتكون في سنة 2011 بنسبة 0,4 % و تتمثل هذه المساحة في ثلاث أنواع و هي القمح الصلب و اللين و المتهجي و التي تمثل هي الأخرى نسبة 43 % من إجمالي المساحة البيولوجية العالمية ؛ و من أهم المنتجين العالميين للحبوب البيولوجية نجد : الولايات المتحدة الأمريكية بـ 420 367 هكتار خلال سنة 2008 ، كندا في 2009 بـ 191 207 هكتار ؛ و كل من تركيا بـ 941 217 هكتار ، ألمانيا بـ 000 204 هكتار و إيطاليا بـ 111 184 هكتار لسنة 2011 ، لتليها إسبانيا و فرنسا ؛ أما فيما يخص إنتاج الأرز البيولوجي التي تتطور أساساً في آسيا أي بـ الهند ، باكستان ، الصين ، آسيا الجنوبية و كذا في الحوض المتوسط ، و يتمركز في أوروبا و بالتحديد في إيطاليا بنسبة 638 10 هكتار في سنة 2011 ، كما تتواجد محاصيل الأرز البيولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية (كلفورنيا) ، كينيا ، الأرجنتين ، بوليفيا و البرازيل [2].

2. البذور الزيتية :

911 499 هكتار من بذور الزيتية ،هي مساحة بيولوجية في سنة 2011 ، بنسبة تغير +8 % مقارنة بـ 2010 ، و تمثل 0,3 % من نسبة المساحة بذور الزيتية العالمية و التي تمركزت بنسبة 37 % منها في أوروبا و بـ 34 % في أمريكا الجنوبية ؛ و من أهم الدول المنتجة لبذور الزيتية البيولوجية نجد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 116 127 هكتار في 2008 ، كندا بـ 269 42 هكتار في 2010 ؛ و رومانيا بـ 046 64 هكتار ، كزاخستان بـ 917 42 هكتار و أكرانيا 850 37 هكتار خلال 2011 ، أما بالنسبة للدول التي تملك أكبر حصة من مساحتها من البذور الزيتية البيولوجية هي بيرو ، سالفادور ، النمسا ، بيكاراغو و اليونان [3].

و تشمل محاصيل البذور الزيتية و تتوزع حسب مساهمتها كما يلي : بذور اللفت و المكوك– **colza et navette**– بـ 15,4 %، سمسم– **sésame**– بـ **13,5** % ، كتان – lin – بـ 10,3% ، الفول السوداني –

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , p18 .
[2] Ibid , p 18 .
[3] Ibid , p 19 .

arachide – بـ **2,2** %، صوجا– soja – بـ 23,6 % ،عباد الشمس– **tournesol**– بـ **24,6** % ، كما هناك مجموعة من المحاصيل الأخرى تقدر بالإجماع بـ 10,4 % ، إذ نجد أن من أهم المساحات البيولوجية للصوجا تتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا ،الأرجنتين و فرنسا على الترتيب ، و بخصوص كتان في كندا و أرجنتين ،الصين ، روسيا ،أوروبا و أوقيانوسيا .و الشكل رقم (12) الموالي يشرح ذلك التقسيم لـ 0,5 مليون هكتار من البذور الزيتية البيولوجية إلى أنواعها في العالم لسنة 2011 .

الشكل رقم (12) : أنواع البذور الزيتية في العالم لسنة 2011 .

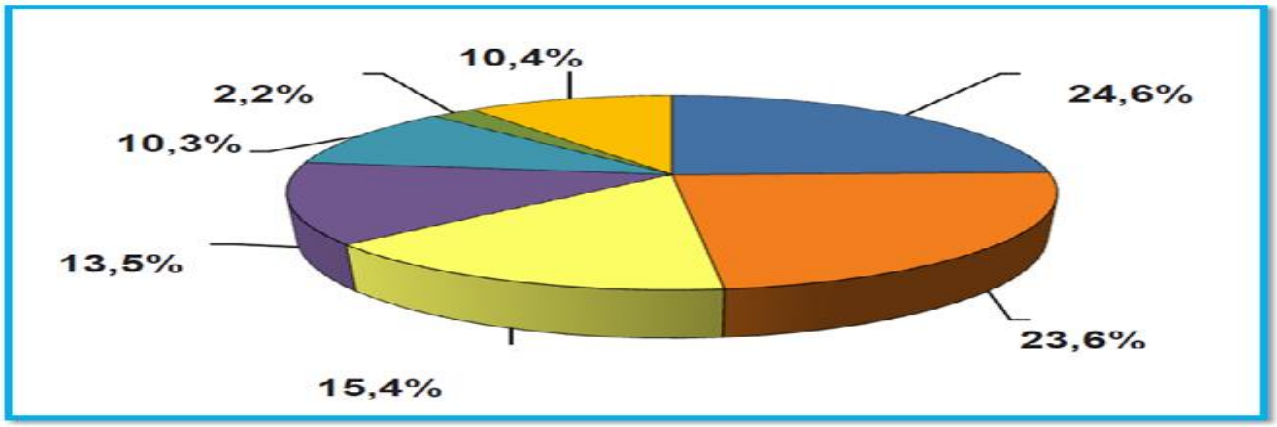

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 19 .

3. القطن البيولوجي :

أهم الدول المنتجة للقطن البيولوجي تتمثل بالدرجة الأولى في الهند بنسبة 74 % من الإجمالي إنتاج العالمي للقطن البيولوجي ، و تليها تركيا بنسبة 11 % ، ثم الصين بـ 6 % ، تنزانيا بـ 5 % و الولايات المتحدة الأمريكية بـ 1 % ؛ و في فترة 2011 – 2012 ، 316 907 هكتار من القطن البيولوجي تمت زراعته من قِبَلْ 214 905 مزارع بيولوجي ، و هذا ما يمثل نسبة 1 % فقط من المساحة الإجمالية للقطن في العالم .و منذ سنة 2006 و الإنتاج القطن البيولوجي يعرف تطور جيد لمدة أربع مواسم ، إلا أنه في فترة 2011 – 2012 عرفت إنخفاض بنسبة 8 % و إنتاج قدر بها 138 813 طن ما يعادل 0,5 % من إجمالي الإنتاج العالمي للقطن ،حيث يعود هذا الإنخفاض إلى الثورة بسوريا التي مثلت ثاني أكبر منتج في العالم للقطن البيولوجي لمدة موسمين ، و كذا مشكل الجفاف الذي مس الولايات المتحدة الأمريكية [1]. و الشكل رقم (13) يمثل تطور إنتاج القطن البيولوجي في العالم من سنة 2004 إلى غاية 2013 كما يلي .

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , p 19 .

الشكل رقم (13) : تطور إنتاج القطن البيولوجي في العالم .

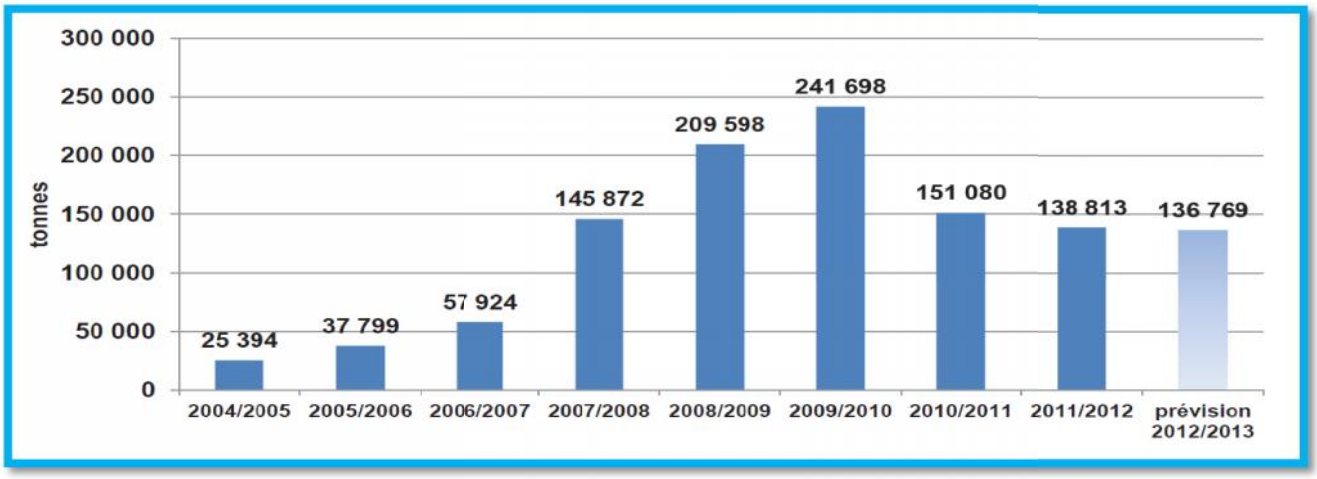

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 19 .

ثانيا : المحاصيل المعمرة :

تحتل المحاصيل المعمرة سواء كانت بشهادة أو في طور التحويل ما يعادل تقريبا 2,6 مليون هكتار في سنة 2011 ، حيث تتركز أساساً في أوروبا ،أمريكا اللاتينية و إفريقيا ، كما تمثل 7 % من إجمالي المساحة البيولوجية في العالم خلال نفس السنة ، في حين هذه الحصة تمثل حوالي 3 % من إجمالي المساحة الزراعية في العالم [1].

ففي سنة 2011 ، حوالي ربع المساحة البيولوجية من المحاصيل المعمرة مخصصة للبن و تقدر بـ 23 %، و أكثر من خمسها تغطيها بساتين الزيتون التي تقدر بـ 21 %، بساتين الجوز بـ 11 % ، الكروم بـ 10% ، شجر الكاكاو بـ 8 % ، بالإضافة إلى بساتين لفواكه أخرى بـ 19 % من بينها 2،4 % منها مكرسة للموز و مجموع محاصيل أخرى بما يعادل 8 % . الشكل في الأسفل رقم (14) يوضح دائرة نسبية تقسم ما يعادل 2,6 مليون هكتار من المحاصيل المعمرة البيولوجية وفق النوع المتواجدة في العالم .

الشكل رقم (14) : توزيع المحاصيل المعمرة البيولوجية في العالم .

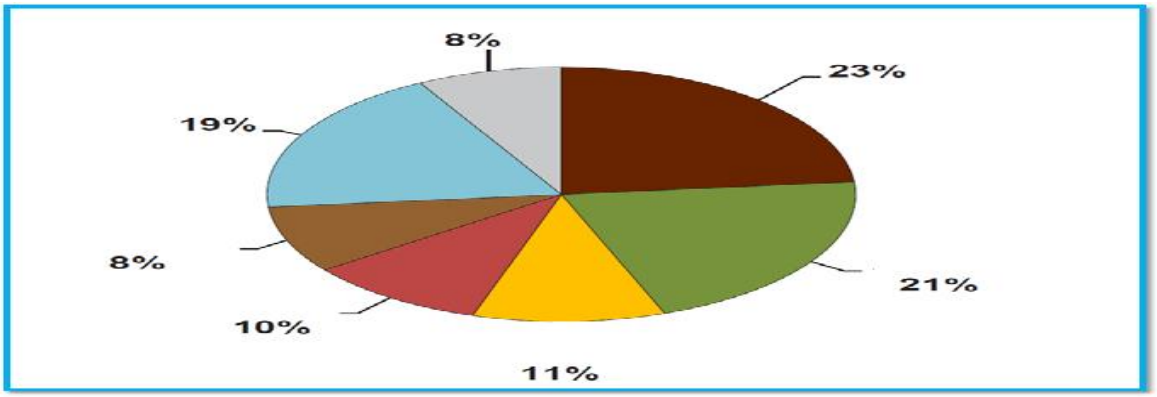

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 20 .

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , p 20 .

1. البن البيولوجي :

خلال سنة 2011 ، 385 608 هكتار من البن البيولوجي بشهادة أو في طور التحويل ، مع العلم أن هذه المساحة لا تضم البرازيل – التي تعتبر أول منتج عالمي للبن ، نظراً لعدم وجود إحصائيات –، و 11% من المساحة محصاة في إطار طور التحويل ؛ إذ أن أهم الدول المنتجة للبن البيولوجي هم إثيوبيا – المحتلة للمركز الثالث عالمي – ، بيرو – في المركز السابع – ، و مكسيك – المركز الثامن – بمساحة جد مهمة في سنة 2011 . في حين $^2/_3$ من المساحة المحصاة من البن البيولوجي تتركز في أمريكا اللاتينية و التي هي بدورها تلبي ¾ من الطلب العالمي في سنة 2008 ، كما أن نصف من المساحة البن في بوليفيا تمت زراعتها بيولوجيا في نفس السنة ؛ و فيما يخص الدول الكبرى المصدرة في العالم للبن البيولوجي ، نجد في المرتبة الأولي بيرو بـ 108 مليون دولار في 2010 بما يقدر ب 51 % من إجمالي الصادرات البيولوجية ، و التي تغطي قيمة 24 % من المبيعات العالمية ؛ و في المرتبة الثانية للصادرات الهندوراس التي تضاعف حجمها بين 2010 – 2012 ، لتليها إثيوبيا في المرتبة الثالثة كما سبق الذكر ؛أما بالنسبة للأسواق العالمية للبن البيولوجية فتقدر بـ 3 مليون دولار تقريباً في سنة 2008 ، و بـ 000 105 طن في 2010 ما يعادل 1,4% من السوق العالمية ، بإضافة لسوق أمريكا الشمالية للبن البيولوجي تعدى 1,4 مليون دولار في سنة 2009 ، و بخصوص الأسواق الأساسية للبن البيولوجي فتتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ،و اليابان و أوروبا – الشامل لـ ألمانيا و بلجيكا و سويد – ؛ إذ في حين سنة 2013 ، تقريبا 50% من البن البيولوجي متحصل على أكثر من شهادتين و ملصقات لإثبات النوعية [1]. و الشكل التالي المرقم بـ 15 يمثل خريطة العالم موضح عليها الدول المنتجة للبن البيولوجي .

الشكل رقم (15) : تموقع الدول المنتجة للبن البيولوجي في العالم .

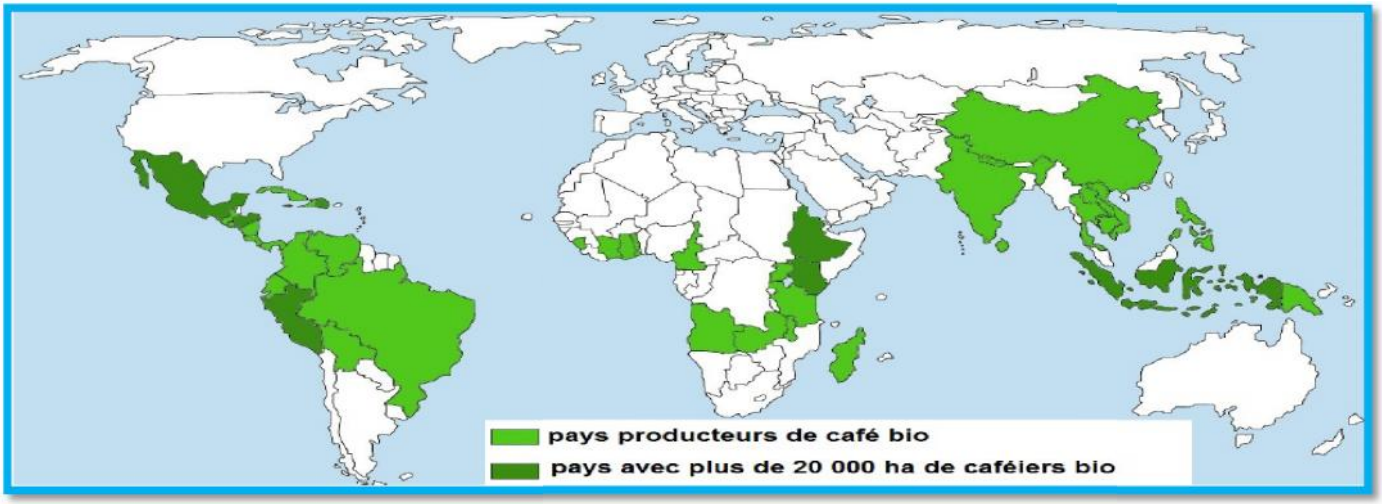

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid, p 21 .

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , p 21 .

2. الكاكاو البيولوجي :

تقدر المساحة العالمية لشجر الكاكاو البيولوجي الموثق بيولوجيا أو في طور التحويل بحوالي 323 221 هكتار في سنة 2011 و بـ 14 % من المساحة شجر الكاكاو المزروعة بيولوجيا كانت في طور التحويل ، و يسجل إنخفاض بـ 4 % مقارنة بـ 2010 في حين نسبة التغير لفترة بين 2004 – 201 مضاعفة بخمس مرات ، كما يقدر بـ $^{9}/_{10}$ من المساحة تتركز في أمريكا اللاتينية ؛ تحتل جمهورية الدومينيك المركز الأول من بين المنتجين ، حيث تقدر نسبتها بـ 60 % من المساحة العالمية و هي أيضا أول مصدر عالمي للكاكاو البيولوجي ، و تليها البيرو بـ 6 % من المساحة العالمية ، في حين تقدر المساحة المزروعة بشجر الكاكاو البيولوجي لسنة 2011 بـ 82 % للجمهورية الدومنيك و 17 % للبيرو . إضافتا إلى أنها تطورت عملية الإنتاج و التصدير بسرعة في أمريكا اللاتينية و خاصة في الإكوادور ، كولومبيا ، بيرو و بوليفيا ؛ كما يمثل الكاكاو البيولوجي تقريباً 0,5 % من السوق العالمية للكاكاو ، حيث هذا الأخير يقدر حوالي بـ 1,4 % في 2008 ، و بـ 441 مليون أورو في 2009 في حين قدرت بـ 294 مليون أورور في 2004 ، لتكون في 2013 ب 2.4 % ، إذ تحتل أوروبا أول سوق عالمية لحبوب الكاكاو البيولوجي ، و في الإتحاد الأوروبي السوق الرئيسية للشوكولاطة البيولوجية هي المملكة المتحدة ، هولندا ، ألمانيا و فرنسا ، حيث تمثل ما يقارب 114 مليون أورور في أمريكا الشمالية لسنة 2009 في مقابل 26,6 مليون أورو في 2004 ؛ لتكون سنة 2008 ، بنسبة 48 % من الشوكولاطة المباعة في العالم موثقة بشهادة و ملصقات [1]. و الشكل رقم (16) هو خريطة ممثل عليها دول المنتجة للكاكاو البيولوجي في العالم .

الشكل رقم (16) : توزيع الدول المنتجة للكاكاو البيولوجي في العالم .

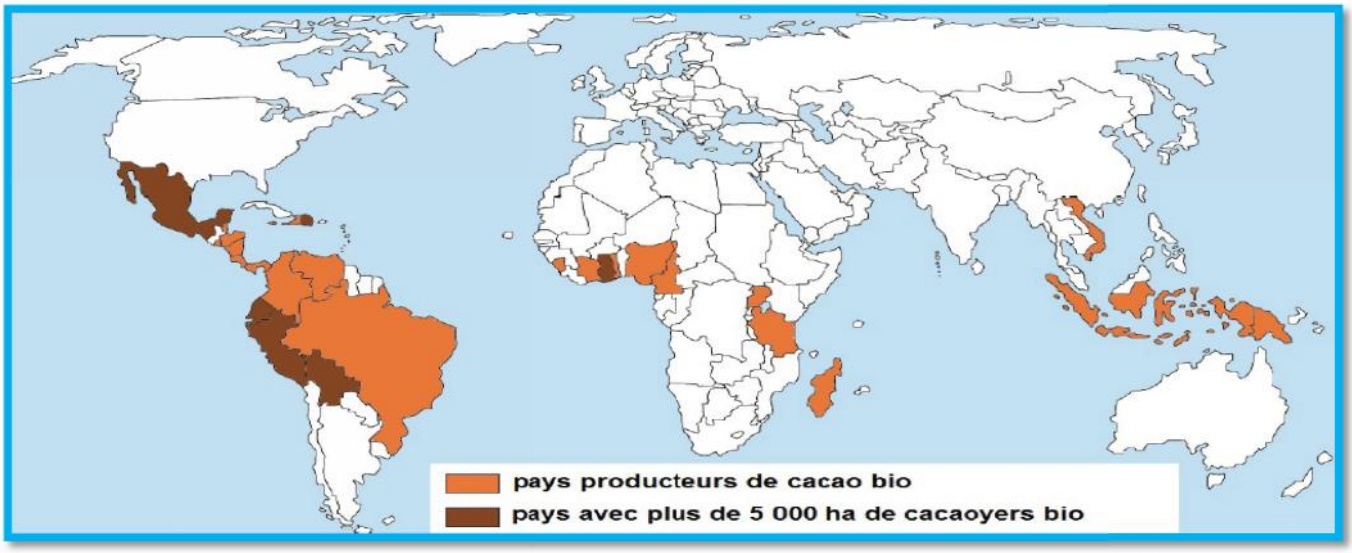

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid , p 22 .

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , p 22 .

3. الفواكه الإستوائية و شبه الإستوائية البيولوجية :

ما يعادل 577 190 هكتار ، هي المساحة البيولوجية للفواكه الإستوائية و شبه الإستوائية المحصاة سنة 2011 ، و نسبة 0,8 % من المساحة الإجمالية العالمية ، في حين 60 % منها متموقعة في أمريكا اللاتينية و 17 % في آسيا ، كما تقدر بـ 55 % في فيجي ،27 % بوركينافاسو ، و 26 % في جمهورية الدومنيك ، لإضافة إلي أن الفواكه الإستوائية و شبه الإستوائية تتمثل في المجموعة التالية :

←**الموز** : بمقدار 887 61 هكتار من شجر الموز موثق بشهادة أو في طور التحويل ما يقدر بـ 32 % من إجمالي المساحة لسنة 2011 ، و بنسبة إنخفاض –28 % مقارنة بـ 2010 ، و بحوالي أقل من 1 % من المساحة الإجمالية العالمية لشجر الموز .

←**أفوكا** : بمساحة 890 34 هكتار مخصصة بيولوجيا من شجر أفوكا أي 18% من الإجمالي لسنة2011 .

←**المانجو** : بما يعادل 987 24 هكتار أو بـ 13 % من شجر المانجو البيولوجي لسنة 2011 و بنسبة إنخفاض 4 % مقارنة بـ 2010 [1] ، بالإضافة إلى كل من التين ، التمور، الكيوي، أناناس،الرمان ، باباي و فواكه أخرى بما يقابل بالترتيب 9 % ، 3 % ، 3 % ، 1 % ، 1% و 19 % . و الشكل رقم (17) : يوضح مشاركة الفواكه الإستوائية و شبه الإستوائية البيولوجية في سنة 2011 .

الشكل رقم (17): 577 190 هكتار من الفواكه الإستوائية و شبه الإستوائية البيولوجية في سنة 2011.

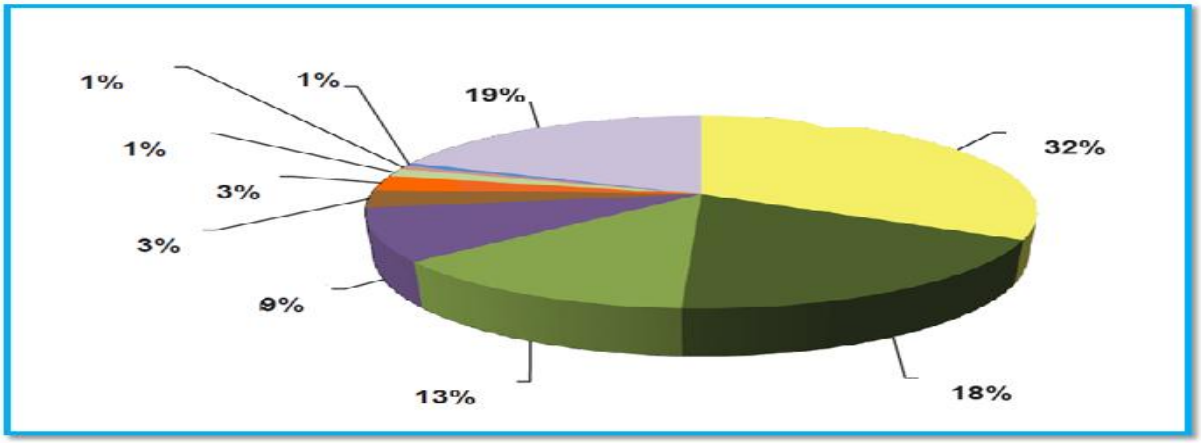

Sources : Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , ibid, p 23 .

ثالثا : منتوجات الألبان البيولوجية . Les produits du la filière laitière biologique

إن إنتاج الحليب البيولوجي قد تطور بشكل رئيسي في كل من أوروبا و أمريكا الشمالية حيث كانت لمنتوجات الألبان مكانة كبيرة في المبيعات الإجمالية من المنتجات البيولوجية ، و في الولايات المتحدة الأمريكية مثلت الأبقار البيولوجية سنة 2008 3 % من الأبقار المنتجة للحليب ، و هو الأمر الذي جعل قطاع الحليب البيولوجي يتطور بإستمرار، فبعد ما كانت أوريغون (أوريجون) أول ولاية مع إنتاج الحليب

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , pp 23 -24 .

البيولوجي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أول سوق عالمي لمنتوجات الألبان البيولوجية بما يقارب 3,9 مليار دولار أمريكي عام 2010 و زادت في 2011 ليبلغ حجمه في المقابل 4 % في السبع الأشهر الأولى من سنة 2012 ، ثم يأتي بعدها السوق الألماني بمليار دولار أمريكي سنة 2011 و 2012 إذ 3 %من الأبقار المنتجة للحليب في الإتحاد الأوروبي هي أبقار بيولوجية و ذلك سنة 2011 ، و تطور إنتاج الحليب البيولوجي في سويسرا حيث أن الزراعة البيولوجية تمثل 6% من الحصاد في 2011 . كما أن كندا قامت بإنتاج 967125 طن من الحليب البيولوجي في 2012/2011 [1].

رابعا : منتوجات تربية الأحياء المائية : Les produits l'aquaculture biologique

قامت مجموعة تربية الأحياء المائية للإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية في سنة 2003 بوضع تشريع خاص بمنتوجات تربية الأحياء المائية البيولوجية و خاصة في كل من الإتحاد الأوروبي ، النرويج ، كندا ، البرازيل ، الصين و الهند . في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصدر أي تشريع يخص منتوجات تربية الأحياء المائية البيولوجية

إن منتجات الأحياء المائية البيولوجية العالمية تقدر بـ 125000 طن و ذلك في سنة 2013 حيث شهدت تطورا سريعا بعدما كانت تقدر بـ 5000 طن سنة 2000 ، و على رأي الخبراء في هذا المجال سوف تعرف منتجات الأحياء المائية البيولوجية تطورا مستمراً نتيجة توسع الإستثمارات و ظهور العاملين الجدد في هذا القطاع ، إذ أصبحوا يتوقعون أن هذا النوع من المنتجات سوف يصل إلى 1,2 مليون طن في عام 2030

كما شهدت سنة 2009 أزيد من 240 إستثمار في منتجات الأحياء المائية (بما فيها الطحالب الجزئية) في 29 دولة حيث إحتوت أوروبا وحدها 124 إستثمارا في حين كثيرا منها كانت صغيرة جداً

و كان سمك السلمون في بدائية الأمر من بين أهم الأنواع المنتجة ، لتتطور و تتنوع منتجات الأحياء المائية البيولوجية بعد ذلك مع مرور السنوات ، إذ من بين الثلاثين نوعا و بالإضافة إلى السلمون نجد :

- **القشريات** (الجمبري ، جراد البحر ، السلطعون ، سرطان البحر ، الكركند النرويجي)
- **مجموعة الأسماك** (القاروس ، السلمون المرقط ، الشبوط ، السلور ، الأبراميس ، الحفش ، اللبيس الأوروبي ، البلطي ، سمك الفرخ ، سمك القد ...)
- **الرخويات** (الرخويات البحرية ، المحار)
- **و يتم أيضا إنتاج** خيار البحر ، السلاحف و الطحالب .

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , p 24 .

و قد شهد إنتاج السمك البيولوجي تطورا كبيرا في أروبا ، آسيا و أمريكا اللاتينية حيث أن أوروبا تنتج بشكل رئيسي الأسماك البيولوجية و خاصة السلمون و القاروس ، الأبراميس و مجموعة أنواع أخرى تتمثل في السلمون المرقط ، السلطعون و اللبيس الأوروبي . أما أمريكا اللاتينية تتخذ من الجمبري النوع الوحيد و الرئيسي المنتج , ثم آسيا بإنتاج كل من الجمبري ، السلور و السلعطون

أما الهند فقد طورت إنتاج الطحالب الجزئية البيولوجية ، و في كندا تم إشهار بيان نطاق مشروع حول إنتاج تربية الأحياء المائية سنة 2012 الذي سيساهم في تطوير إنتاج أسماك بيولوجية .

و فيما يتعلق بإنتاج الجمبري البيولوجي فقد تطور بشكل كبير في العالم حيث أصبح ينتج في مدغشقر و أمريكا اللاتينية (الإكوادور ، البيرو و البرازيل) و مجموعة من البلدان الآسيوية (الفيتنام ، تايلندا ، بنعلادش ، الهند و أندونيسا) ، كما أن إنتاج الجمبري البيولوجي أصبح يتم في المغرب جراء إنشاء مزرعة بيولوجية كبيرة

إذ حسب الخبراء أنه تم في عام 2009 بيع سوى 70 % من منتجات تربية الأحياء المائية البيولوجية العالمية على أساس أنها صديقة للبيئية و هذا ما يعني أن سوق هذا النوع من المنتجات قدر بـ 331 مليون دولار أمريكي ، كما قدر الخبراء أن هذا السوق سيفوق 647 مليون دولار أمريكي في 2011 من خلال التطور الذي سيشهده في أوروبا (أول سوق في العالم) و بالخصوص في السلمون و الجمبري ، و سيتم تطوير سوق الأسماك البيولوجية في آسيا [1].

خامسا : منتوجات النحل البيولوجية : Les produits l'apiculture biologique

تم إحصاء أكثر من 700000 خلية نحل بيولوجية حيث تطور عدد هذه الخلايا بنسبة 42 % في أربع سنوات ، و في سنة 2011 كان يوجد بأوروبا ما يقارب ثلثي خلايا النحل البيولوجية ، و ما يقارب 30 % في أمريكا الاتينية و 6 % في إفريقا ، و كانت إيطاليا ، فرنسا و رومانيا من الدول الرئيسية المنتجة للعسل البيولوجي [2].

[1] Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , opcit , p 25.

[2] Ibid , p 25 .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما سبق إتضح لنا أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة للدول و للإنسان بالتحديد ، و للصادرات أهمية أكبر لمكانة الدول في الإقتصاد العالمي ، مما يستدعي كسر كل الحواجز و تقليل من معيقات هذه العملية – التصدير – لتأسيس بنية إقتصادية و مواكبة العصر و التطور من خلال زيادة الوعي بأهمية البيئة ومدى تأثيرها في السلوك الإنساني ، هذا ما أدى إلى رسم طرق لتحقيق الهدف من خلال مراعاة المبادئ ، حيث عملت الدول على تطوير صادراتها بالتحديد من خلال خلقها لمداخل حديثة و معاصرة ترتكز على البعد البيئي و الربحية معا ، و مثال ذلك يتصور لنا في الإنتاج بالمعايير البيئية و الطرق النظيفة للحصول على منتجات ذات ميزة تنافسية بيئية و سوقية و هذا ما يسمي في وقتنا الحالي بالمنتجات الخضراء ، إذ هذه الأخيرة أصبحت تعتبر من مصطلحات العصر و متطلباته مما أدي إلى ظهورها و ضرورة إنتشارها عبر دول العالم لتغطية الحاجات المتنوعة و نسبية للمجتمعات .

الفصل الثاني

تمهيد :

الجزائر كغيرها من الدول الراغبة و الساعية لتفعيل تجارتها الخارجية بهدف تطوير لإقتصادها و النهوض بالتنمية المحلية ،مما يستدعي منها تنشيط علاقاتها مع العالم الخارجي من خلال كم و نوع العملية التصديرية ، و لكن يعيق هذا الهدف مجموعة من المشاكل و المعوقات المختلفة و المتعلقة بكامل أطراف العملية من الإنتاج إلى غاية الوصول إلى الأسواق ، هذا ما يؤدي بالجزائر على العمل جاهدة في تسطير مجموعة جهود و خطط تنموية التي تحاول بها السيطرة و خل المشاكل و إزالة العوائق أمام صادراتها مما يعطيها قدرة على التنويع و الترقية .

و الجزائر كذلك معنية هي الأخرى بالتهديدات البيئية ، فمنذ أكثر من عشريتين من الزمن كان التهديد من إنكماش مساحات الغابات وإتساع مساحات الصحاري وتأثر التربة وتدهور المراعي ، وأنواع الأحياء التي تختفي وكذا مصايد الأسماك المنهارة ، أما قائمة التهديدات حاليا قد أصبحت أطول كثيرا وتشمل إرتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون وإنخفاض طبقات المياه الجوفية وإرتفاع درجات الحرارة ، وجفاف الأنهار وإستنفاذ الأوزون في الطبقات العليا من الغلاف الجوي ، مما أستدعي من السلطات تمييز جهودها في مجال حماية البيئة بالذات من خلال إستعمال آليات لكبح التلوث و الجوانب الأخرى السلبية التي مست أو قد تمس بالبيئة الجزائرية ، و تبني فلسفة أو تقنية صديقة للبيئة و جعلها أداة معاصرة تمكنها من مواكبة الزمن و تسيير أهدافها .

و من خلال ما سبق ذكره ، سنسعى لإبراز مكانة و واقع الجزائر من كل تلك المستجدات و آليات التي تنتهجها في تلك المجالات ،لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : معوقات التصدير و سياسات ترقيته في الجزائر .

المبحث الثاني : البيئة في الجزائر و آليات حمايتها .

المبحث الثالث : الزراعة البيولوجية في الجزائر .

المبحث الأول : معوقات التصدير و سياسات ترقيته في الجزائر .

كما سبق القول أن للتجارة الخارجية و التبادلات التجارية أهمية عظمي في إقتصاد كل الدول ، و الجزائر هي الأخرى كمثيلاتها تحتاج للتجارة الخارجية بين مختلف الدول العالم للإستفادة من تلك المزايا التي تتواجد بهذه الأخيرة و تُخَلِفُهَا هذه العملية على حد سواء ، و من هذا المنطلق سنحاول التعرف على واقع تلك التجارة الخارجية الجزائرية بشكل خاص لمعرفة هيكلها و توزعها و كذا تطورها عبر الزمن، فيما يلي من خلال واقع الصادرات ومشاكله و جهود ترقيته .

المطلب الأول : واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2015 .

عند الحديث على الصادرات الجزائرية نجد نفسنا في صدد التفكير في الصادرات في قطاع المحروقات ، لأنه هو واقع ليس صحيح نظرا لوجود الشطر الثاني من الصادرات حتى و إن كان ضعيف .

الفرع الأول : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2015 .

عرف الميزان التجاري الجزائري ثلاث مراحل من التغير في فترة دراستنا هذه و تناوبت بين الإنخفاض و الإرتفاع ، و هذا ما يمكن أن نلمسه من خلال معطيات الجدول رقم (05) التالي :

الجدول رقم (05) : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 – 2015 . **الوحدة : بالمليون دولار US**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015[G]
الواردات (CAF)	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58330	13038
الصادرات (FOB)	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62956	11307
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4626	-1731
نسبة التغطية (%)	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141	156	143	118	108	87

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , Centre nationnal de l'information et des statistique , Statistiques du commerce Extérieur de l'Algérie , période : du années 2000 au 1ére trimestre 2015 .

[G] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

الملاحظ بأنه تميزت أول مرحلة في الميزان التجاري بالإنخفاض ، إذ سجل ببداية المرحلة سنة 2000 ما يقدر بـ 12858 مليون دولار أمريكي إلى أن وصل لنهايتها سنة 2002 بما يقدر بـ 6816 مليون دولار أمريكي و هذا راجع لتناقص كل من الواردات و الصادرات على حد سواء ، أما المرحلة الثانية التي كانت إيجابية للميزان التجاري الجزائري إذ تميزت بالإرتفاع المتواصل لمدة عشر سنوات ببداية سنة 2003 بما يقدر بـ 11078 مليون دولار أمريكي وصولا لسنة 2012 بقيمة 21490 مليون دولار أمريكي ، و بإستثناء سنة 2009 التي سجلت قيمة منخفضة تقدر بـ 5900 مليون دولار أمريكي و سببها كان إنخفاض الصادرات لقيمة 45194 مليون دولار أمريكي ، و تليها المرحلة الأخيرة لفترة الدراسة التي كانت بإنخفاض و شديد ، حيث كانت بدايتها بـ 9946 و 4626 مليون دولار أمريكي لكل من 2013 و 2014 على التوالي و هو راجع لإنخفاض الصادرات لكل من السنتين، لتكون في نهاية بالثلاثي الأول لسنة 2015 إذ سجل الميزان التجاري الجزائري بها عجز بقدر بـ 1731 مليون دولار أمريكي و هذا لتسجيل الإنخفاض الكبير من قبل الواردات بما يعادل 13038 مليون دولار أمريكي و الصادرات لـ 11307 مليون دولار أمريكي و لتصل كذلك نسبة التغطية إلى أدنى قيمت لها بـ87 % .

الفرع الثاني : تطور هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2015 .

يمثل التطور الحاصل في الهيكل للتجارة الخارجية الجزائرية في ذلك التطور الذي يمس كل من الواردات و الصادرات الجزائرية على حد سواء خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015 و بإختلاف المعطيات .

أولا : هيكلة الواردات و تطورها خلال الفترة 2005 – 2015 .

الجدول رقم (06) : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2015 . **الوحدة : بالمليون دولار US**

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015[G]
السلع الغذائية	**3580**	**3800**	**4954**	**7813**	**5810**	**6058**	**9850**	**8983**	**9580**	**11005**	**2517**
سلع موجهة للإستخدام الصناعي	**5050**	**6021**	**8754**	**12002**	**11924**	**12462**	**13632**	**14081**	**17536**	**17475**	**3789**
سلع التجهيز	**8610**	**8624**	**8680**	**13267**	**15273**	**16117**	**16437**	**13782**	**16702**	**19563**	**4640**
السلع الإستهلاكية غير غذائية	**3100**	**3011**	**5243**	**6397**	**6096**	**5836**	**7328**	**9955**	**11210**	**10287**	**2092**
المجموع	**20340**	**21456**	**27631**	**39479**	**39103**	**40473**	**47247**	**46801**	**55028**	**58330**	**13038**

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , Centre nationnal de l'information et des statistique , Statistiques du commerce Extérieur de l'Algérie , période : du années 2005 au 1ére trimestre 2015 .

[G] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

تعتبر التجارة الخارجية الجزائرية كثيفة بسبب حجم المبادلات التجارية التي تمثل شقيها ، فبالنسبة للصادرات – سنتطرف لها بالتفصيل و لكل من شقيها أيضا في الآتي – فهي تمثل النسبة الأكبر من المبادلات التجارية الخارجية ، أما بالنسبة للشق الثاني و الذي يمثل الواردات حيث يوضح الجدول رقم(06) تطورها بشيء من التفصيل للمجموعات المكونة لها ، إذ أنه يبين لنا بأن تطور الواردات الجزائرية إيجابي و مستمر و معتبر عبر الزمن حيث قدرت بـ 20340 ، 40473 و 58330 مليون دولار أمريكي لكل من 2005 ، 2010 و 2014 على التوالي ، و لتكون بقيمة ما يعادل 13038 مليون دولار أمريكي في الثلاثي الأول لسنة 2015 ، و هذا التطور هو عبارة عن تزايد في حجم كل مجموعة منها عبر كافة الفترة ، إذ إحتلت مجموعة سلع التجهيز سنة 2014 لقيمة 19563 مليون دولار أمريكي ، ثم مجموعة السلع الموجهة للإستخدام الصناعي بما يعادل 17475 مليون دولار أمريكي ، و تليهما مجموعة السلع الغذائية بـ 11005 مليون دولار أمريكي و أخيرا مجموعة السلع الإستهلاكية غير غذائية بقيمة 10287 مليون دولار أمريكي ؛ و كذا يبقي الترتيب نفسه في 2015 .

ثانيا : تطور الواردات وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 :

تتميز التجارة الخارجية مع مختلف المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 بنوع من الجدة و الثقة المتبادلة ، فبخصوص الصادرات – سينم تناولها لاحقا – ، أما بالنسبة للواردات فهي تتميز كذلك بالإستمرارية و التطور الإيجابي عبر الزمن ، و هذا ما سنلمسه من خلال الجدول رقم (07) القادم .

الجدول رقم (07) : تطور الواردات الجزائرية وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 . الوحدة : بالمليون دولار US

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
دول الإتحاد الأوروبي	5256	5903	6732	7954	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29494	6437
منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE (خارج الإتحاد الأوروبي)	2194	2125	2485	2242	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6965	8443	1937
دول أوروبية أخرى	603	636	757	855	1097	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213	886	261
أمريكا الجنوبية	142	269	385	567	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3466	3796	592
أسيا (بإستثناء الدول العربية)	599	579	943	1206	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10623	12576	3132
أوقيانوسيا	64	92	127	47	56	31	–	–	–	2	–	–	–	–	26	–
الدول العربية (بإستثناء إتحاد المغرب العربي)	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	2414	1958	440
الدول المغربية	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544	691	807	1029	711	155
دول إفريقية أخرى	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	396	578	741	594	440	84
المجموع	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58330	13038

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , Centre nationnal de l'information et des statistique , Statistiques du commerce Extérieur de l'Algérie , période : du années 2000 au 1ére trimestre 2015 .

[6] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

من الجدول السابق رقم (07) ، نلاحظ أن الواردات من مختلف المناطق الإقتصادية تتزايد بشكل ملحوظ خلال كل فترة الدراسة ، حيث تسجل في سنة 2000 قيمة الواردات الإجمالية وفق المناطق الإقتصادية ما يساوي 9173 مليون دولار أمريكي ، و في 2007 لـ 27631 مليون دولار أمريكي ، و تبقي تتزايد لتصل في سنة 2014 ما يعادل 58330 مليون دولار أمريكي ، و كما تسجل في الثلاثي الأول فقط من سنة 2015 ما يقدر بـ 13038 مليون دولار أمريكي ، و هذا التزايد المسجل فهو طابع على كل المناطق الإقتصادية المتعامل معها و عبر كافة الفترة إلا أنه هناك منطقة أوقيانوسيا التي تتميز بقلة قيمة الواردات منها بإضافة إلى أنها متذبذبة و متقطعة في كثير من السنوات ، أما ما عدى ذلك فتصنف المناطق الإقتصادية خلال سنة 2014 على النحو التالي : تأخذ دول الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولي في قيمة الواردات منها إلى الجزائر يقيمة 29494 مليون دولار أمريكي ما يعادل نسبة 50,56 % من الإجمالي السنوي ، ثم في المرتبة الثانية لمنطقة أسيا (بإستثناء الدول العربية) بما يعادل 12576 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 21,56 % ، و المرتبة الثالثة تكون لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE (خارج الإتحاد الأوروبي) بما يساوي 8443 مليون دولار أمريكي و يقابل نسبة 14,47% ، تليها في المرتبة الرابعة أمريكا الجنوبية بنسبة من الإجمالي السنوي تقدر بـ 6,51 % ما يفسر مشاركة 3796 مليون دولار أمريكي و كمرتب الخامسة بـ 1958 مليون دولار أمريكي و 3,36% للدول العربية (بإستثناء إتحاد المغرب العربي) ، ثم البقية للدول أوروبية أخرى بـ 886 مليون دولار أمريكي و 1,51 % ، الدول المغربية بـ 1,22% أي 711 مليون دولار أمريكي ، و دول إفريقية أخرى بـ 440 مليون دولار أمريكي ما يقابل 0,75 % و أوقيانوسيا بـ 26 مليون دولار أمريكي و بـ 0,044 % فقط ؛ و نلاحظ هنا أيضا بأنه يبقي الترتيب مستمر للمناطق و حجم الواردات إتجاه الجزائر خلال كل الفترة الدراسة .

ثالثا : هيكلة تطور الصادرات خلال الفترة 2006 – 2015 .

تهيكل الصادرات الجزائرية بين كل من الشق الخاص بالنفطية من جانب و غير نفطية من جانب الثاني ، حيث أن الشق الأول و نظرا لنسبة تغطيته من الإجمالي الهيكل يعتبر أو يأخذ في كثير من الأحيان على أنه ممثل الصادرات الجزائرية ككل .

1.تطور هيكل الصادرات النفطية :

التجارة الخارجية الجزائرية النفطية ، تتمثل في الصادرات في قطاع المحروقات أو بعبارة أخري الصادرات النفطية ، التي تعتبر من أهم الصادرات كونها دائما المكون الأكبر حصة و الأقوى في إجمالي حجم الصادرات الجزائرية ، و هذا واضح من خلال الجدول رقم (08) الذي يوضح تطور للصادرات النفطية من سنة 2006 إلى غاية 2015 .

جدول رقم (08) : تطور الصادرات الجزائرية النفطية خلال الفترة 2006 – 2015 .

الوحدة : بالمليار دولار US

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 [G]
نسبة الصادرات من الإجمالي	%97.98	%97.80	% 97.58	% 97.6	%97.33	% 97.19	% 97.04	% 96.72	% 95.54	% 93.96
مبلغ الصادرات	51.756	58.206	76.209	42.7	55.773	71.249	71.468	63.75	60.194	10.625
نسبة التغير مقارنة بالسنة السابقة	+ 4.77 %	+ %8.94	+ %29.76	– 44 %	+ 26 %	+ 28.63 %	+ %0.51	– 8.67 %	– 4.47 %	– 31.75 %

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , Centre nationnal de l'information et des statistique , Statistiques du commerce Extérieur de l'Algérie , période : du années 2006 au 1ére trimestre 2015 .

[G] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

و الملاحظ من الجدول أعلاه المرقم بـ (08) ، أن حجم الصادرات النفطية بين السنوات عرف تزايد نسبي من 2006 إلى غاية سنة 2008 فوصلت إلى 29.76% ما يعادل 76.209 مليار دولار أمريكي ، ثم يليها إنخفاض بـ 44 % و هو ما يعطي حصيلة 42.7 مليار دولار أمريكي سنة 2009 فقط مقارنة بالسنوات السابقة بسبب أزمة تناقص سعر البرميل التي حلت آنذاك ، و لكن مع هذا إلا أنه لم تتأثر الصادرات النفطية و دليلها أنها عادت إلى مستواها المعتاد بالإرتفاع نسبيا كل سنة على التي تسبقها إلى حد سنة 2013 . إذ نلاحظ بعد هذه الأخيرة (سنة 2013) إلى غاية أنها تصل لفترة الثلاثي الأول من سنة 2015 أي الوقت الحالي ، بتميزها بالتناقص المستمر و المتزايد بقيم متفاوتة و معتبرة ، و كل هذا فهو واضح بشكل أخر في نسبة الصادرات النفطية من إجمالي حجم الصادرات الجزائرية و التي أخذت بالتناقص خلال الفترة المدروسة إذ نجدها في أقصاها سنة 2006 بنسبة تقدر بـ 97.98 % إلى أن وصلت سنة 2013 لـ 96.72 % و في 2014 لـ 95.54 % ، إذ أن نسبة التغير المتميزة بالتناقص فيما بين سنتي 2006 – 2013 تقدر بـ 1,17% أما فيما يخص فترة 2013 – 2014 فسجلت تغير بالتناقص أيضا يعادل 1,18 % ، أخيرا سجل الثلاثي الأول من 2015 إلى ما يساوي 93.96 % أي بنسبة تناقص 31,75 % مقارنة بمثيلتها لسنة 2014 ، و هذا ما يعكس التوجه الجديد و آثار السياسات الجزائرية في هذا القطاع .

2. هيكل الصادرات خارج المحروقات .

و فيما يخص الصادرات الجزائرية غير النفطية فهي كانت و لازالت شبه منعدمة تقريبا مقارنة بنظيرتها النفطية ، و هذا ما يمكننا لمسه من الجدول رقم (09) الذي يوضح هذا النوع من الصادرات لسنة 2006 إلى الثلاثي الأول من سنة 2015 كما يلي .

الجدول رقم (09) : تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2006 – 2015 . **الوحدة : بالمليار دولار US**

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015[G]
نسبة الصادرات من الإجمالي	% 2.02	% 2.2	% 2.42	% 2.4	% 2.67	% 2.81	% 2.96	% 3.28	% 4.46	% 6.04
مبلغ الصادرات	1.07	1.312	1.89	1.05	1.53	2.06	2.18	2.16	2.81	0.683
نسبة التغير مقارنة بالسنة السابقة	%17.53 +	% 11 +	% 42 +	% 46 –	% 43 +	%35.12 +	% 6 +	% 5 +	% 39.52 +	% 12.36 +

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , Centre nationnal de l'information et des statistique , Statistiques du commerce Extérieur de l'Algérie , période : du années 2006 au 1ére trimestre 2015 .

[G] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

بعد التحليل للمعطيات الجدول السالف الذكر نستنتج أنه مع قلة حجم للصادرات غير نفطية هناك تطور واضح و مستمر و إيجابي لكنه متباين و متغير في حجمها من سنة لأخرى على التوالي ، و ما عدا سنة 2009 التي تميزت بالتناقص لتصل إلى نسبة تغير مقارنة بسنة 2008 مقدرة بـ **46%** أي ما يعادل 1.05 مليار دولار أمريكي ، و إذا أردنا أن نرى مكانة الصادرات النفطية و من وجهة نظر أخرى يكون بالإمكان ملاحظة لحجمها من إجمالي الصادرات الجزائرية و التي تعطي صورة لتطورها الواضح و بشكل سهل ، حيث نجد أن طيلة فترة الدراسة الممتدة من سنة 2006 حيث كانت تقدر بـ 2.02 % ما يعادل 1.07 مليار دولار أمريكي ، و هي في تزايد مستمر و إيجابي و معتبر نوع ما لما كانت تواجهه من تحديات و عراقيل إلى أن وصلت إلى 3.28 % ، 4.46 % و أقصى قيمة بـ 6.04% لكل من سنة 2013 ، 2014 و الثلاثي الأول من سنة 2015 علي التوالي .و من هنا نقول أن للصادرات غير نفطية نهج جديد و تطور واضح و ليس هين من إجمالي الصادرات الجزائرية مما يعطي رؤية مستقبلية للتنوع و أكثر إستقرار و مواجهة للأزمات . و الجدول في الأسفل للتوضيح أكثر .

رابعا : التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2006 – 2015 .

تتميز سلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة بالتنوع التركيبي و التزايد المستمر و الملحوظ لقيمها عبر الزمن و كل هذا مستنتج من قبَل الجدول رقم (10) الآتي الموضح لتطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2006 – 2015 .

الجدول رقم (10) : تطور تركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2006 – 2015 .

الوحدة : بالمليون دولار US

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
الزيوت وغيرها من منتجات تقطير القطران	269,4	351,92	534,86	311,79	558,44	836,01	909,17	966,62	1105,22	266,47
النشادر اللامائية	156,6	164,88	298,48	147,43	195,95	371,73	481,21	283,16	610,30	177,20
النفايات والخردة من الحديد الزهر أو الصلب	126,1	88,07	189,72	83,00	33,69	–	–	–	–	–
النفايات والخردة من النحاس	95,1	81,16	85,52	–	–	–	–	–	–	–
الزنك الخام	81,09	62,00	50,96	75,83	61,42	25,72	14,85	–	–	–
المنتجات الصفائح الرقيقة من الحديد والصلب المسطح	79,1	155,43	92,83	–	–	–	–	–	–	–
الهيدروكربونات الحلقية	53,1	17,99	55,77	23,83	23,07	–	–	–	108,45	13,00
الفوسفات الكالسيوم الطبيعي	37,8	57,08	137,18	75 ,88	43,96	128,34	152,88	96,57	95,96	26,22
الكحول اللاحلقية ومشتقاتها	31,69	37	–	17,06	27,62	44,75	49,03	30,42	55,38	–
الهيدروجين و غازات النادرة	25,6	–	45,33	45,76	43,39	39,14	36,04	31,42	53,36	8 ,00
بوليمير** الإيثيلين	24	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الحطام والنفايات الألومنيوم	21,3	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المطاط الإطارات الجديدة	–	23	–	–	–	–	–	–	–	–

[G] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

[GG] البوليمر ، المبلمر ، المكثور ، المتبلمر أو المتماثر : و هو مركب ذو وزن جزيئي مرتفع مكون من وحدات جزئية مكررة . قد تكون هذه المواد عضوية أو غير عضوية أو عضوية معدنية، وقد تكون طبيعية أو إصطناعية في أصلها .

التمور	–	23	–	14,31	22,67	23,37	24,71	29,85	38,35	9,46
المياه (بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية)	–	16,88	28,83	22,38	26,75	25,72	31,13	33,76	15,33	–
الإسمنت المائي	–	6,55	49,54	16,21	–	–	–	–	–	–
الهيدروكربونات (الأرجون)	–	30,26	46,71	–	–	–	–	–	–	–
سكر قصب أو الشمندر	–	–	–	7	231,35	265,23	207,97	272,15	228,14	55,06
الذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين)	–	–	15,76	26,54	–	–	–	–	–	–
عجائن غذائية	–	–	12,54	20,51	–	–	–	–	–	–
الزجاج باللوحات أو بالصفائح	–	–	–	–	19,88	19,05	–	–	–	–
الجلود المسبوغة	–	–	–	–	11,02	20,33	14,87	–	–	–
الأسمدة المعدنية أو كيميائية آزوتية	–	–	–	–	–	–	–	27,90	312,32	73,85
قوارب المنارة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3,84
المجموع	1000.88	1133.33	1644.03	887.53	1298.96	1799.39	1921.86	1771.85	2622.81	473.1

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , opcit , période : du années 2006 au 1ére trimestre 2015 .

و بالإضافة إلى ما سبق التطرق إليه بالنسبة لقائمة كل السلع المصدرة خلال الفترة المدروسة ، نجد أنها لا تخلوا على الإطلاق من مجموعة السلع التي تمثل الركيزة الأساسية لها ، حيث تتميز هذه الأخيرة (بمعنى السلع) هي الأخرى بالتزايد المعتبر ، و التي تشمل على كل من الزيوت وغيرها من منتجات تقطير القطران الممثلة في 269.4 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2006 لتستمر في التزايد و تصبح 558.44 مليون دولار أمريكي لسنة 2010 ، ثم في 2014 ما يقدر بـ 1105.22 مليون دولار أمريكي ، و مسجلة لـ 266.74 مليون دولار أمريكي في الثلاثي الأول فقط لـ 2015 ؛ و تليها في المرتبة الثانية النشارد اللامائية و التي تسجل ما يقدر بـ 156.6 ، 195.95 و 610.30 مليون دولار أمريكي في كل من سنة 2006 ، 2010 و 2014 على التوالي و ما يعادل 177.20 مليون دولار أمريكي للثلاثي الأول لـ 2015 ؛ و ثم الفوسفات الكالسيوم الطبيعي في المرتبة الثالثة لتسجل هي أيضا قيمة 37.8 مليون دولار أمريكي في 2006 ، كذا 43.96 مليون دولار أمريكي و 95.96 مليون دولار أمريكي في 2010 و 2014 بالترتيب .و هناك من السلع من تعرف بتذبذبات و إنقطاعات في تواجدها بين قائمة السلع المصدرة و كأقصى تسجيل لهم نلاحظ الجلود المسبوغة بقيمة 14.87 مليون دولار أمريكي لـ 2012 ، و الهيدروكربونات الحلقية في سنة 2014 ما يقدر بـ 108.45 مليون دولار أمريكي ، و كذا الزجاج لـ 19.05 مليون دولار أمريكي خلال 2011 ، الذهب هو الأخر بما يعادل 26.54 لـ 2009 ، بالإضافة لما سبق توجد من السلع التي كان ظهورها لمرة واحدة خلال طول الفترة المدروسة مثل بوليمير بما يقدر بـ 24 مليون دولار أمريكي و الحطام والنفايات الألومنيوم بـ 21.3 مليون دولار أمريكي في سنة 2006 ، و مطاط الإطارات ما يعادل 23 مليون دولار أمريكي خلال 2007 ، بالإضافة لقوارب المنارة لسنة 2015 بقيمة 3.84 مليون دولار أمريكي ،أما بالنسبة للسلع الحديثة المشاركة نجد الأسمدة المعدنية بـ 27.90 و 312.32 مليون دولار أمريكي لـ 2013 و 2014 بالترتيب ، و أيضا سكر القصب أو الشمندر بـ 7 مليون دولار أمريكي في 2009 و 228.14 مليون دولار أمريكي خلال 2014 .

خامسا : توزيع الصادرات الجزائرية وفق فئات الإستخدام خلال الفترة 2006 – 2015 .

الجدول رقم (11): تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق فئات الإستخدام خلال الفترة 2000 – 2015 . **الوحدة : بالمليون دولار US**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015[6]
الغذاء	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402	323	2517
الطاقة و مواد التشحيم	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60146	457
مواد خام	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109	110	404
مواد نصف مصنعة	465	504	551	509	571	651	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2350	2928
سلع التجهيز الفلاحي	11	22	20	1	–	–	1	1	1	–	1	–	1	–	2	163
سلع التجهيز الصناعي	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	35	32	28	15	4477
سلع إستهلاكية غير غذائية	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30	15	19	17	10	2092
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62956	13038

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , ibid , période : du années 2000 au 1ére trimestre 2015 .

[6] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

كما سبق الإستنتاج بأن تطور الصادرات الجزائرية هو تطور إيجابي و ملحوظ بإستمرارية و مفسر للسياسة التجارية الجزائرية في وقتنا الحالي ، و هذا سواءا من حيث نوع مصدرها أو تركيبتها ، و ذاك مما أعطى نفس التميز بالنسبة لتوزيعها على أساس فئات إستخدامها ، إذ نستنتج من الجدول رقم (11) الذي يوضح ذلك التطور في التوزيع خلال الفترة 2006 من إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2015 ، بأنه سائدة على كل الفئات صفة الإيجابية و التزايد ما عدى فئة و هي سلع التجهيز بشقيها ؛ و نلاحظ من الجدول أيضا ، أنه تحتل فئة الطاقة و مواد التشحيم الصدارة من حيث قيمة العائد منها إذ سجلت 21419 مليون دولار أمريكي في سنة 2000 و ما يقدر بـ 58831 مليون دولار أمريكي لسنة 2007 ، و لتصل سنة 2014 لـ 60146 مليون دولار أمريكي و كذا تصبح في الثلاثي الأول فقط من سنة 2015 ما يعادل 457 مليون دولار أمريكي ، و هذا يفسر من أن طابع المعروف للصادرات الجزائرية مرتكز أساسا على المحروقات التي لا يمكن نفيها أو تغييرها في مدة قصيرة ؛ لتليها في المرتبة الثانية فئة مواد نصف المصنعة التي هي الأخرى كانت في سنة 2000 بـ 465 مليون دولار أمريكي لتسجل ما يقارب 2350 مليون دولار أمريكي و 2928 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 و 2015 على التوالي ، ليتوالي الترتيب بفئة المواد الخام مسجلة في 2015 لـ 404 مليون دولار أمريكي ، ثم فئة الغذاء بما يقدر بـ 2517 مليون دولار أمريكي ، و كذا فئة السلع الإستهلاكية غير غذائية بـ 2092 مليون دولار أمريكي . أما فيما يخص فئة سلع التجهيز ، فنلاحظ أن بالنسبة للشق الأول الخاص بسلع التجهيز الفلاحية بأنها متذبذبة و ضعيفة كثيرا و كذا متقطعة مما يعطيها قاعدة ليست مستقرة و يجب تكثيف الإهتمام بها ، وفيما يخص فئة سلع التجهيز الصناعية فتعتبر هي الأخرى غير مستقرة غير أنه سجلت في سنة 2015 نسبة كبيرة و قصوى لها تقدر بـ 4477 مليون دولار أمريكي مما يميزها بطابع التطور الملحوظ و الإيجابي كغيرها من الفئات السابقة الذكر .

سادسا : توزيع الصادرات وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 .

تحتل دول الإتحاد الأوروبي الصدارة في تصنيف تطور الصادرات الجزائرية وفق المناطق الإقتصادية خلال كل الفترة من سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا و الموضحة في الجدول رقم (12) ، إذ تعتبر من أهم المناطق الإقتصادية في التجارة الخارجية الجزائرية بتسجيلها لقيمة 13792 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2000 ، و 28750 مليون دولار أمريكي لسنة 2006 ، ثم بقيمة 41277 مليون دولار أمريكي أيضا عند سنة 2013 ، و 40520 مليون دولار أمريكي لسنة 2014 ، و ما يفوق 8298 مليون دولار أمريكي في 2015 .

الجدول رقم (12) : تطور توزيع الصادرات الجزائرية وفق المناطق الإقتصادية خلال الفترة 2000 – 2015 . الوحدة : بالمليون دولار US

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015[G]
دول الإتحاد الأوروبي	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	41277	40520	8298
منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE (خارج الإتحاد الأوروبي)	5825	4549	4602	7631	11054	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12210	10482	1440
دول أوروبية أخرى	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10	102	36	52	49	6
أمريكا الجنوبية	1672	1037	951	1220	1902	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228	3211	3005	288
أسيا (بإستثناء الدول العربية)	210	476	456	507	686	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4697	4851	540
أوقيانوسيا	0	23	38	0	–	–	–	55	–	–	–	41	–	–	–	–
الدول العربية (بإستثناء إتحاد المغرب العربي)	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	694	810	958	797	721	209
الدول المغربية	254	275	250	260	407	418	515	760	1626	857	1281	1586	2073	2639	3248	485
دول إفريقية أخرى	42	26	50	13	26	49	14	42	365	93	79	146	62	91	80	41
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62956	11307

SOURCE : République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , ibid , période : du années 2000 au 1ére trimestre 2015 .

[G] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

و من الجدول أعلاه نستنتج أيضا تتابع ترتيب للمناطق الإقتصادية وفق قيمة مشاركتها من الصادرات الجزائرية ، حيث بعد الإتحاد الأوروبي تكون المرتبة الثانية لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCDE بما يقدر بـ 10482 و 1440 مليون دولار أمريكي لسنة 2014 و 2015 على التوالي ، و آسيا في المرتبة الموالية بالتحديد بمشاركة 4851 ، 540 مليون دولار أمريكي لستني 2014 و 2015 بالترتيب ، أما في المرتبة الرابعة فهي للدول المغربية بما يقدر بـ 3248 مليون دولار أمريكي لـ 2014 و 485 مليون دولار أمريكي لـ 2015 ، ثم أمريكا الجنوبية بمشارك لسنة 2014 بقيمة 3005 مليون دولار أمريكي و لسنة 2015 بـ 288 مليون دولار أمريكي ، و يكتمل الترتيب للمناطق الإقتصادية الأخرى لتكون في سنة 2015 الدول العربية بـ 209 مليون دولار أمريكي ، و ثم دول إفريقية أخرى بما يقدر بـ 41 مليون دولار أمريكي ، وتليهما دول أوروبية أخرى بـ 6 مليون دولار أمريكي ، و أخيرا أوقيانوسيا التي مشاركتها تعتبر شبه معدومة من خلال عائدها و مقارنة بإستمرارية المناطق الأخرى ؛ و الجدول التالي يوضح هذا .

المطلب الثاني : مشاكل التصدير في الجزائر .

تشمل مشاكل التصدير في الجزائر على عدة مستويات و إرتباطات تتميز فيما بينها لتصنف وفق المستوى الجزئي و المرتبطة بالمحيط الإقتصادي و أخرى بالمحيط المؤسساتي و التشريعي .

أولا : المشاكل على المستوى الجزئي : و تتمثل في [1] :

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح و الأفراد .
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة ، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف .
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والإبتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

ثانيا : المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي : يمكن إدراجها في النقاط التالية [2] :

غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية ، تعطي الإعتبار للجانب الإقتصادي والإجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية .

[1] وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر – الواقع و التحديات –** ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 ، ص 12 .

[2] نفس المرجع ، ص 13 .

- ❖ غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين ، وميلهم لممارسة عملية الإستيراد بسبب إرتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ❖ إنعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول. هذه الوضعية تجلت من خلال الإنعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- ❖ سوء إستخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والإبتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

ثالثا : المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي : تتعدد المشاكل المرتبطة هنا لتتمثل في [1]:

- & غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.
- & وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- & سوء إستخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- & إرتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك ، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن إرتفاع تكاليف النقل يترتب عليه إرتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي إنخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- & عدم الإهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

رابعا : المشاكل الهيكلية : و تتمثل في جانبين هما نوعية المنتوج المصدر و أسعار المنتجات المصدرة كما يلي [2] :

أ. **النوعية** : تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة و النوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية ، و يرجع سببها إلى طبيعة سير الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج و بالتالي عملية الإحتكار أو شبه الإحتكار التي تنجر عنها مساوئ عديدة و كبيرة تؤثر في نهاية الأمر على جودة المنتجات و الخدمات بالسّلب، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن الأسباب الكامنة وراء رداءة النوعية في القطاع العام و الخاص كلٌّ على حد السواء هو قيام بعض المؤسسات الإنتاجية بعرض سلعها بدون دراسة مسبقة لذوق المستهلك ، بدون دراسة الطلب ، كذلك بدون أي دراسات أو تدقيق للإمكانيات توزيع و تسويق هذه السلع.

[1] المرجع السابق ، ص 14 .

[2] بهلول مقران ، مرجع سابق ، ص 69 .

ب.الأسعار :إن إرتفاع أسعار بعض المنتجات الجزائرية المصدرة إنّما هو إرتفاع الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية كذلك إنعدام قنوات التوزيع.

و للتخلص من المشكلات التي تعرض الصادرات الجزائرية ، إعتمدت الجزائر عدة إجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات متعلقة بإصلاحات إقتصادية و حوافر مرتبطة بسعر الصرف ، تمويل الصادرات ، إجراءات جبائية و جمركية و كذا إنشاءات لهيئات مختلفة و سيتم التطرف إليها فيما يلي .

المطلب الثالث : جهود ترقية الصادرات في الجزائر .

تتمثل هذه الجهود في صورة إصلاحات إقتصادية مختلفة و مجموعة من الحوافز المتنوعة تندرج ضمن ما يلي :

الفرع الأول : الإصلاحات الإقتصادية لترقية الصادرات .

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات ، وقصد بلوغ هذا ثم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي ...إلخ ، و تتمثل في :

أولا : التسهيلات المالية :

بداية من القانون رقم90 – 02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات ، وتمس هذه المادة أيضاً مصدري الخدمات ، ومن جانب آخر ثم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات . أما فيما يخص البنوك التجارية ، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات ، كما أنه منذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بالنسبة 50 % من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة [1] .

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم03 – 04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير وإستيراد السلع . ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير إستيراد وتصدير السلع و كما أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

[1] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 97 .

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من لصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية [1] .

إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل بـ % 80 من نفقات النقل ومنح 5 دج لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.[2]

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة 80 % للمعارض الدولية و 80 % لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية [3].

ثانيا : التسهيلات الضريبية :

تعتبر الضرائب عنصرا هاماً في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءا كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب ، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي: [4]

1. **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA** : فهو المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA بإستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية .
2. **الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS** : من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج ، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكلات السياحة والأسفار ، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق.
3. **الإعفاء من الدفع الجزافي VF** ومن **الرسم على النشاط المهنيTAP** : لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا بإستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك إستفادة قطاع السياحة من إعفاء3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة ، وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

[1] المرجع السابق ، ص 100 .

[2] www.mincommerce.gov.dz/ , consulté le 28 / 04 /2015 , à 19 :31 .

[3] www.algex.dz/ , consulté le : 27/04/2014 , à 15.30 .

[4] Ibid .

ثالثا : التسهيلات الجمركية :

تشكل الأنظمة الإقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك والمستقاة من إتفاقية كيوتو، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل و إستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير .

بالإضافة إلى أنها تسمح– مؤقتاً –بإستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها [1] :

1. **التصدير المؤقت :** فقد نصت المادة 195 على إن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية إنطلاقا من الخارج.
2. **نظام القبول المؤقت** :عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي، البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة ، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحضورات ذات الطابع الإقتصادي وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.
3. **نظام المستودعات الجمركية** :ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة ، وهناك العديد من الأنواع، عامة، خاصة، صناعية بالإضافة إلى الأنظمة الإقتصادية الجمركية، هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير، مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير .

أما الوسيلة الثالثة فتتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية ، مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية بدون دفع أي حقوق المقايضة على الحدود مثل ما هو معمول به في الجنوب.

رابعا : منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير : تتمثل في التدابير التالية [2] :

1. **إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة :** بموجب التعليمة رقم 20 / 94 المؤرخة في 1994/04/12 إعترفت السلفة بحرية الأعوان الإقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الإستيراد المعمول بها سابقا، وألغي هذا التميز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والاإستيراد.

[1] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 98 .

[2] نفس المرجع ، ص 99 .

2. **منح إعفاءات جبائية** : حيث أعفى قانون الملية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزافي، إضافة إلى إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.
3. **تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية** : تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة % 120 إلى% 60 ، ثم إنخفضت النسبة القصوى من % 50 إلى % 45 سنة 1997 ثم إلى % 40 سنة 1998 ، و هكذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة % 10 سنويا إبتداء من 1994 إلى 1997. أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما: نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير و نظام إعادة التموين بالإعفاء.
4. **تخفيض أسعار النقل البري و البحري** : ويجري في التسديد بالدينار إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع سيف CIF و بالعملة الصعبة إذا تبنت الأطراف صيغة FOB ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي
5. **الإعفاء من إيداع الكفالة** : وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.
- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.
- الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.
- الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.
- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم94 / 90 المؤرخ في 10/ 04 / 1994 والتعلق بالرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم97 / 413 المؤرخ في 1997/11/16لم يعد المصدر مجبرا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي.

الفرع الثاني : هيكل حوافز التصدير خارج قطاع النفط في الجزائر :

تتضمن القائمة الجزائرية للتصدير خارج قطاع النفط جملة من الحوافز و الإجراءات تتباين في نوعيتها بين المالية و الجمركية ، الضريبية ، المصرفية و القانونية ...إلخ ، لنكون بذلك شاملة لكل مكونات السلسلة التصديرية ، و هي كما يلي[1] :

[1] وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص ص11 ، 12

أولا : سياسة سعر الصرف :

قامت السلطات الإقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أفريل 1994مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بإفتراض وجود مرونة طلب سعرية.

و أقر مثلا البنك المركزي تخفيض ثالث في جانفي سنة 2003 بقيمة 5 % وأدى هذا التخفيض إلى غلاء المواد المستوردة و إرتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي وبالتالي أدى إلى تدمير القدرة الشرائية للمستهلك.

ثانيا : تأمين و ضمان الصادرات :

فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة تم إنشاء نظام جديد لتأمين و ضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX ، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية ، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية و إكتشاف أسواق جديدة.

ثالثا : تمويل الصادرات : ويتم من خلال:

1. تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لإستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.
2. تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات FSPE بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 يقوم بمساعدة ، المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية .و تفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 عدد شروط الإستفادة من مساعدة شروط الدولة إنطلاقا من هذا الصندوق، و إعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة..... الخ .

رابعا : الإجراءات الجمركية :

إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و تنشيطها و لمزيد من ترقية الصادرات و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية و بالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الإقتصادية و إما وظائف النظام الجمركي هي: وظيفة التخزين ، وظيفة الإستعمال، وظيفة التمويل .أما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي:نظام التصدير النهائي و نظام التصدير المؤقت[1].

[1] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 59.

خامسا : الإطار الضريبي والجبائي:

يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية [1] .

سادسا : الإطار العقاري :

في إطار تحسين إستغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية مزودة بالوسائل اللازمة لتجسيد المشاريع و إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري[2] .

سابعا: الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير: ويشمل الأحكام التالية وهي [3] :

- الأحكام المنظمة للتجارة الخارجية رقم 95 – 07 الصادرة في 1995/12/23 و قانون النقد والقرض رقم 90 – 10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلقة بالمنتوجات الخاصة بالتصدير .
- قانون رقم 91 – 13 الصادر في 14 أوت 1994 و قانون 92 – 04 الصادر في 22 مارس 1992 الخاص بمراقبة المبادلات التجارية و إجبارية التوطين المصرفي.
- إجبارية دخول الأموال إلى الوطن حسب القانون91 – 13 بتاريخ 1992/08/14 وقرار البنك رقم 09– 92 بتاريخ 1992/11/26 حيث يجب أن يرفق كل تصدير دخول الأموال .
- الرقابة على الصرف وحركة الأموال والعقوبات حسب القانون رقم 96 – 22 سنة 1996 .
- إصدر بنك الجزائر قانون في بداية سنة 2011 يتمم القانون رقم 07 – 01 المؤرخ في 2007 المتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وعلى الحسابات بالعملة الصعبة . الإجراء الأول يتمثل في تمديد أجل تحويل إيرادات الصادرات من 120 يوم إلى 180 يوم .وكذلك الإجراء الثاني الخاص بنسبة تحويل مداخيل الصادرات خارج المحروقات والمواد المنجمية فعليا من 20 الى 40 من حصة إيرادات التصدير مما يعطي الحق في تسجيل المصدر في الحساب بالعملة الصعبة.

ثامنا : الإطار القانوني :

صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12ويعتبر منعرج حاسم في تاريخ هذا القطاع الذي حدد فيه آليات وأدوات ترقيتها ودعمها [4] .

---

[1] نفس المرجع ، ص 59 .

[2] المرجع السابق ، ص 59.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 93 ، الصادرة في 10 /1996/07.

[4] عبد الحميد حشمة ، مرجع سابق ، ص 60.

تاسعا : الإطار المعلوماتي :

حسب المرسوم التنفيذي رقم09 – 05 المؤرخ في 2009/01/04 المؤسس لبنك معلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة المصداقية وإنسجام المعطيات وضمان التنسيق والنجاعة [1].

عاشرا : الإطار التجاري واللوجيستي :

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة ثلاث قنوات من خلال وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات .أو الإندماج مع المؤسسات الكبيرة حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة لهذه المؤسسات المصدرة في مجال نقل وتوزيع السلعة المراد تصديرها بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية قد تتعدى 50 % من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مثل ما هو معمول به بالجزائر منذ 1997. [2]

إحدى عشر : إجراءات أخرى[3] :

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في عملية التصدير إلى الأسواق الدولية.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها.
- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الديوان الوطني لتنمية التجارة الخارجية مهمته إحصاء جميع المتعاملين المصدرين.
- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج بالتعريف بالمنتوج الوطني.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل لتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في التصدير.
- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون مرجعا لبرامج و تدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

---

[1] نفس المرجع ، ص 60 .

[2] المرجع السابق ، ص 60 .

[3] وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 11 .

المبحث الثاني : البيئة في الجزائر و آليات حمايتها .

بالرغم من كون الإهتمام بالبيئة و مشكلاتها لا زال متخلفا في الدول النامية على المستويات الحكومية و المؤسساتية و الشعبية ، إلا أن الجزائر – و إن كانت ضمن هذه الدول – تسعي إلى إعادة الإعتبار للبيئة و ذلك من خلال الإنفتاح على إقتصاد السوق و ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية و المالية ، لإدراكها على غرار باقي الدول أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد ، و لتجسيد هذا الهدف إتخذت إجراءات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الإقتصادية و الإجتماعية و الصحية للمواطن و صون بيئته ، و مما سبق سوف نتناول هذه الحالة و الإجراءات من خلال المطالب الموالية:

المطلب الأول : واقع البيئة و التلوث في الجزائر .

إن تفاقم مشكل التلوث البيئي في الجزائر – بشكل مقلق – يعود في الأساس إلى النمو السكاني السريع، الّذي يتزايد بمعدلات لا يمكن للموارد البيئية أن تتحملها ، وهذا فضلا عما تولّده هذه الزيادة السكانية الكبيرة من ضغوط في مجالات السكن ، والعناية الصحية ، الطاقة ،النّقل و المياه ومختلف المتطلبات الأساسية الأخرى [1]، و التي أدت إلى إعطاء طابع خاص ببيئة الإقليم الجزائري من خصائص و طبيعة و نوعية لمكوناتها و هذا كله موضح في أشكال التالية .

الفرع الأول : نوعية البيئة الهوائية الجزائرية .

يشكل الهواء أحد العناصر الأساسية للحياة ، وبسبب ما عرفته الجزائر من تطور على الصعيد الحضري والصناعي ، فقد تولد تلوث هوائي يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة وتنتج الملوثات الهوائية المنبعثة من عدد كبير من الأنشطة كـ : حركة السيارات ، الأنشطة الصناعية ، المخلفات المنزلية والزراعية ، التدفئة المنزلية بمستوى أقل ،أو حتى ملوثات ناتجة عن إحتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق هو الآخر مصدر لا يستهان به للتلوث الجوي [2].

إذ يتعرض كل من سكان المدن والأفراد القاطنين بالقرب من مصادر الإنبعاثات الصناعية الملوثة إلى مختلف المُلوثات الجوية ، الّتي تطال بالدرجة الأولى الأشخاص المصابين بأمراض : الربو إلتهاب القصبات الهوائية ، الحساسية ، ومختلف الأمراض التنفسية الأخرى ، وكذلك الأشخاص المسنين والأطفال الصغار؛

[1] مبارك لسلوس ، **التّحليل الإقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر**، مجلة العلوم التّجارية ، المعهد الوطني للتجارة ، العدد02 ، مارس2003 ، ص5 .

[2] سمير بن عايش ، **السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي– دراسة حالة ولاية الجزائر1999 – 2009**، رسالة ماجستير تخصص الدراسات اسياسية المقارنة ،غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 ، ص 22 .

وكذلك إلى جانب التأثيرات السلبية على الصّحة ، ينجم عن هذا النوع من التلوث أضرار على الغطاء النباتي والإنتاج الزراعي والحيواني ، وعلى مختلف المكونات الأخرى للبيئة ، مما يُوجب تخفيض الإنبعاثات الملوثة [1].

فكل هذه العوامل تشترك في تلويث الهواء ، كما أن للأحوال الجوية دور في مستويات التلوث الملاحظة ، وكذا تغير درجات الحرارة ، حيث تنقص حرارة الهواء كلما زاد الإرتفاع ، والهواء الساخن المحتوي على ملوثات ينتشر عموديا في حالة تقلب الحرارة ، وفي حالة الرياح القوية فإن السحب الدخانية المحتوية على الملوثات المنبعثة من المدخنات العالية ، تدفعها بعيدا عن مصدرها بعدة كيلومترات ، فالملوثات لا تسقط بالضرورة بمصدر التلوث ، ومعظم المدن الجزائرية خاضعة لإنبعاثات جوية تختلف طبيعتها سواء كانت منتشرة (النقل، التسخين) ، أو ثابتة (وحدات صناعية صغيرة، مزابل عمومية) [2].

و مع هذا و رغم الجهود المبذولة في مجال الحد من التلوث الجوي ، إلا أنّ هناك العديد من المشاكل البيئية ، الناجمة عن تلوث الهواء ، والّتي تتطلب جهد إضافي أكبر للحيلولة دون إستفحالها، وعلى العموم فإن مشاكل التلوث الجوي في الجزائر، و تعود تلوث الهواء في الجزائر إلى جملة من المصادر تتمثل في :

أولا : التلوث الناجم عن وسائل النقل:

فتلوث الهواء يتركز أساسا في مدينة الجزائر والمدن المحاذية لمها : البليدة، تيبازة ، بومرداس والبويرة المدية، وكذا في مدن عنابة و وهران و يتفاقم خاصة على مستوى الساحل ، حيث الظروف المناخية المساعدة على الإنتشار وتقلب الحرارة غير الملائمة في كثير من الأحيان [3] .

ثانيا : التلوث الصناعي :

عرفت الجزائر خلال السبعينيات من القرن الماضي إنشاء مركبات صناعية عديدة ، تركزت على الشريط الساحلي وبعضها تم بناؤه على أراضي زراعية خصبة ، ولم يتم الإهتمام بالمناهج التكنولوجية الأقل تلويثا والأكثر توفيرا للطاقة وللمواد الأولية وللماء ، وكذا عدم الإهتمام بأجهزة مكافحة التلوث، التي وإن وجدت فهي بحالة سيئة لا تسمح بإعادة تأهيلها [4] ، و أهم الوحدات الصناعية المسببة للتلوث الجوي :

1. **مصانع الإسمنت** ، التي تعتبر مصدر هام لتدفق غازات الإحتراق والدقائق الملوثة ، تتدفق منها سنويا حوالي 4569 طن من أكسيد الآزوت و 1200 طن من أكسيد الكربون ، و 464 طن من المركبات العضوية

[1] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 159 .
[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2000 ، ص57 .
[3] سمير بن عايش، مرجع سابق ، ص 23 .
[4] أحمد ملحة ، **الرهانات البيئية في الجزائر** ، مطبعة النجاح ، الجزائر ،2000 ، ص 90 .

المتبخرة والتى تتواجد في : برايس حميدو، سور الغزلان ، مفتاح ، الشلف ، زهانة ، بني صاف ، سعيدة ، حامة بوزيان، حجر السود ، عين الكبيرة ، عين التوتة ، تبسة [1].

2. **وحدات إنتاج الجبس والكلس** ، حيث رغم أن القدرة الإنتاجية لهذه الوحدات ضعيفة (أقل من 20000 طن سنويا) ، إلا أنها مجهزة هي الأخرى بمنظفات معطلة في أغلب الأحيان بسبب المشاكل المتعلقة بالصيانة، حيث يتم تدفق من وحدة إنتاج الجبس لفل وريس ووحدة إنتاج الكلس أم جران حوالي 20250 طن من الدقائق سنويا و 70 طن من أكسيد الآزوت و 20 طن من أكسيد الكبريت ، و 08 أطنان من المركبات العضوية المتبخرة و هي تدفقات تضر بالطبيعة والنبات والصحة العامة [2].

3. **محطات إنتاج الكهرباء** : إن محطات إنتاج الكهرباء الموزعة عبر التراب الوطني ، لا تولّد إلاّ قدراً قليلا من التلوث ،وهذا لكونها تشتغل بالغاز الطبيعي الّذي يُقلّل بصورة كبيرة الإنبعاثات الملوثة ، غير أنّ إنبعاثات كل من آكاسيد الآزوت وأوكسيد الكربون النّاجمة عن هذه المحطات تعتبر هامة نسبياً [3] .

4. **مصانع التكرير**: إذ أن أهم التدفقات الصادرة عن هذه المصانع ناتجة عن إحتراق غازات المحارق التي تساهمت في إرتفاع الغازات ذات المفعول الحراري والهواء الملوثو بذبك تؤدى إلى تزايد الأمراض خاصة التنفسية (الربو ، سرطان الرئة ...) ، و يقول التقرير أن مصانع التكرار المتواجدة في سكيكدة ، أرزيو و الجزائر العاصمة تصل إجمالي كمياتها التدفقات منها سنويا حوالي 9000 طن من أكسيد الأزوت و 2000 طن من أكسيد كربون ، و حوالي 1200 طن و 1000 طن من مركبات عضوية متبخرة و غبار على التوالي [4].

5. **مركب تحليل الزنك بالغزوات** و الذي أنجز بهدف إنتاج 40000 طن سنويا من الزنك و 9000 طن سنويا من حامض الكبريت و 150 طن سنويا من الكاميوم (عنصر شبيه بالقصدير) ، إلا أنه يشكل مصدرا لتدفقات هامة من ديوكسيد الكبريت في الجو، وإنبعاثات دقائق المعادن الثقيلة الملوثة للجو [5] .

ثالثا : تلوث النفايات الحضرية :

هي أيضا تُسهم في تلويث الهواء عن طريق عملية الحرق الّتي تتعرض لها –والسائدة في كامل التراب الوطني – والّتي تتم في المفارغ العمومية – Les décharges Public – العشوائية والغير مراقبة في مُجملها، ورغم وجود بعض المفارغ المراقبة ، كمفرغة أولاد فايت في العاصمة ، إلاّ أنّ التلوث الجوي بالقرب من المفارغ العمومية العشوائية –على المستوى الوطني –ما يلبث يزداد [6] .

[1] سمير بن عايش، مرجع سابق ، ص 24 .
[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، مرجع سابق ، ص 68 .
[3] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 163 .
[4] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، مرجع سابق ، ص 68 .
[5] نفس المرجع ، ص 70 .
[6] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص 161 .

الفرع الثاني : نوعية البيئة المائية الجزائرية .

تعاني شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الجزائر من التبذير والإستعمال غير العقلاني للموارد ، ووجود العديد من التسربات في الشبكات دون إصلاحها وبقائها على حالها لمدة طويلة وأحيانا تختلط المياه الصالحة للشرب مع تسربات شبكات صرف المياه القذرة ، كما توجد أنابيب لصرف المياه وأخرى لنقل المياه الصالحة للشرب غير مطابقة للمعايير مما أدى إلى ارتفاع نسبة إنتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، فمثلا إرتفعت خلال الفترة ما بين 1993 و 1996 نسبة إنتشار هذه الأمراض من % 28.5 إلى % 35.45 لكل من 100000 %نسمة ، وتعتبر الإصابة بمرض التيفويد أكثر الأمراض إنتشارا، حيث تمثل نسبة ما بين 44 إلى % 47 من مجموع هذه الأمراض [1] . و تنقسم نوعية المياه إلى المياه العذبة و أخرى قذرة و مياه البحر و تكون حالة التلوث فيها كما يلي :

أولا : المياه العذبة :

تشكل مسألة الموارد المائية في الجزائر ذات أهمية لأن نسبة % 95 من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة، ولكون موارد مياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض لا تعبأ إلا جزئيا إضافة للجريان غير المنتظم للوديان التي تجف تقريبا كلها في فصل الصيف، وتوزيع الموارد المائية في الجزائر بين كل من المياه السطحية ، المياه الجوفية في الشمال و المياه الجوفية في الجنوب بنسب تقدر بـ 64 % ، 10 % و 26 % على التوالي [2].

وفيما يخص الموارد المائية القابلة للتعبئة ، تتوفر الجزائر على سقف سنوي يقدر ب 11.5 مليار متر مكعب موزعة على تعبئة المياه السطحية (السدود) بـ 4.7 مليار م^3 و إستغلال الحقول الجوفية ، في الشمال بـ 1.8 :مليار م^3 و في الجنوب بـ 05 مليار م^3 .و تقسم المياه العذبة كذلك حسب نوع إلى :

أ. **المياه السطحية :**

إذ أنه يتم تعبئة المياه السطحية من خلال إنجاز السدود ، حيث تم إحصاء 52 سدا في الجزائر مثل: سد بن هارون بميلة ، قدارة و بني عمران ببومرداس ، وبابار بخنشلة ، وادي الفضة بالشلف ... إلخ [3].

و كما يقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار ب 12.4 مليار م^3 ، إلا أن هذه المغياثية تعنى أساسا شمال الجزائر بنسبة % 90 في حين لا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10 %، ولا يصل إلى المناطق الصحراوية إلا كميات ضئيلة جدا [4].

---

[1] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de , L'Environnement, **Rapport sur l'Etat et l'Avenir de l'Environnement**, 2005, p. 188.

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، مرجع سابق ، ص 30 .

[3] Office National Des statistiques, **L'Algérie En Quelques Chiffres** , Edition 2008. P 52 .

[4] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، مرجع سابق ، صص 28، 31

ب. المياه الجوفية :

إحتياطات المياه الجوفية في الجنوب الجزائري تسمح بإستغلال حجم سنوي يقدر بحوالي 05 ملايير متر مكعب ، في حين لا يمكن إستغلال إلا مقدار 1.5 مليار متر مكعب من الحقول الباطنية في الشمال وتعبئة المياه السطحية تحتاج إلى السدود الباهظة التكاليف والمياه الجوفية كذلك تتطلب تحقيق تنقيب يكلف أموالا باهظة ولاسيما في الجنوب حيث الإحتياطات الأساسية كامنة في الحقول المائية العميقة والتي لا تتجدد إلا بأحجام ضعيفة [1].

ثانيا : الصرف الصحي والمياه القذرة :

يقدر إنتاج المياه القذرة الحضرية بحوالي 600 مليون م ^{3} سنويا، وكانت نسبة الموصلين بشبكات صرف المياه العمومية تعادل نسبة 85 %سنة 1996 ، وهذا بالنسبة لسكان المدن ، فلا يزال يلاحظ تزايد تدفقات المياه القذرة الحضرية في الوديان ، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا على نوعية المياه السطحية ، فهناك أجزاء هامة من الوديان تعاني من التلوث مثل : تافنة ، المكرة ، الشلف ، الصومام ، السيبوس ، فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة عام 1983 ، كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة الآثار على البيئة ، فالصناعيون كانوا يفضلون المواقع السهلة التهيئة والقريبة من أماكن تواجد اليد العاملة ، وطرق وشبكات المواصلات ، إضافة إلى الظروف المسهلة للتخلص من النفايات حيث ساهمت هذه الوحدات في تلويث الوديان والسدود ، مثل تلوث كل من سد بني بهدل وسد نجدة وسد لكحل [2].

وبخصوص المؤسسات الإقتصادية، فبعض هذه الوحدات تتواجد بالقرب من مناطق تشكل خطرا محتملا على تلوث الموارد المائية ، فالمركبات والوحدات الصناعية تخلق يوميا أكثر من 200 مليون متر مكعب من المياه القذرة المحتواة على مواد ملوثة (مواد عضوية ، المعادن الثقيلة، والهيدروكربون) ، والولايات التي تولد بها أكبر حجم من المياه القذرة هي :عنابة، بسكرة، وهران ، بحيث تصب هذه المياه غالبا في الوسط الطبيعي دون أن تخضع لأي معالجة مسبقة ، فلا يعالج في أحسن الحالات سوى 20 مليون متر مكعب سنويا، أي ما يعادل 10% .من حجم المياه الناجمة عن المركبات والوحدات الصناعية [3] .

ثالثا : مياه البحر:

ينتج عن تدفقات السوائل الحضرية المضاف إليها تلك التي تنجم عن الأنشطة الصناعية التي تصب مباشرة في البحر، دون أي معالجة مسبقة تلوثا بكتيريا وبيولوجيا متزايدا ، كما تساهم بعض السفن وناقلات البترول في

[1] نفس المرجع ، ص 30 .

[2] المرجع السابق ، ص 30 .

[3] سمير بن عايش ، مرجع سابق ، ص 28 .

تلويث مياه البحر بزيت البترول ، المهدد للثروة السمكية [1]، و الجزائر تضررت من جراء هذا الوضع فحوالي 100مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية ، و 50 مليون طن من المحروقات يتم شحنها سنويا إبتداء من الموانئ الجزائرية ، و 10000 طن منها تفقد وتتسرب إلى البحر أثناء هذه العمليات وهذه التسربات تشكل خطرا بيئيا حيث أن طنا واحدا من البترول يمكن أن يغطي سحابة رقيقة إلى غاية 1200 هكتار من سطح البحر، وعندما يتبخر الجزء القابل للتبخر من السطح فإن أجزاءه الثقيلة تتسرب في الأعماق فتتلف الحيوانات والنباتات البحرية [2].

ولمعالجة الحالات السابقة الذكر لابد من تحسين وضعية تسيير الموارد المائية والتدخل بفعالية وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لهذا المجال لتفادي التلوث وإنتشار الأمراض[3] ، لأنه يتين أن المياه متوفرة ولكن بحاجة للإستغلال العقلاني لتوظيفها بصفة إيجابية حسب نوعها .

الفرع الثالث : نوعية بيئة الترابية و النطاق النباتي الجزائري .

إن أكبر التحديات الحالية للتربة ليست فقط ما تنتجه من محاصيل وإنما تأثرها بالتطور الصناعي والبيولوجي والنقل البري والبحري والجوي لهذه المحاصيل وما ينتج من ذلك من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وكذلك إستخدام الطرق التقنية لزيادة هذه المحاصيل وما ينتج عنها من أضرار محتملة على التربة [4]، وأما عن الإقليم الجزائري فيشتمل على مناطق صحراوية شاسعة بنسبة 87 % من الإقليم ، ومناطق سهبية جافة تشكل 09 % منه ونسبة 04 % يتقاسمها الشريط الساحلي والمرتفعات الجبلية ، ضمن 238 مليون هكتار التي تضمها مساحة هذا الإقليم توجد 40 مليون هكتار قابلة للزراعة والمساحة الزراعية المستغلة منها لا تشكل سوى 7.5 مليون هكتار أي نسبة18.75 % وهي توجد في مجملها تقريبا بالمناطق الشمالية [5] ، و من المشاكل التي تواجه الأراضي الجزائرية هناك الإنجراف المائي (أي تحدثه مياه السهول) ، الإنجراف الناتج عن عمل الرياح ، التصحر و التملح ...إلخ .

المطلب الثاني : جهود الجزائر في مجال حماية البيئة .

نظرا للمشاكل التلوث و غيرها المتفشية في الجزائر السابقة الذكر ، هو من أهم الأسباب الذي دفع بها لتسطير حماة من الجهود تتمثل بعضها في الإطار المؤسساتي و البعض الأخر في مجال البيئة و أخرى في التمويل .

---

[1] نفس المرجع ، ص 28 .

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، مرجع سابق ، ص 39 .

[3] Alescandre Brun, Frédric Lasserre, **Politique De L'eau**, Edition Presse de L'université Du Québec, Québec , 2006, p 01.

[4] Philippe Derbrosses , Emmanuel Bailly ,**Terres D'avenir** , Monaco, Edition Alphée , 2007 , p 11 .

[5] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، مرجع سابق ، ص 25 .

الفرع الأول : المؤسسات و الهيئات البيئية في الجزائر .

سنتناول في هذا الإطار دور المؤسسات الرسمية وكذا المؤسسات غير الحكومية والإعلام في رسم السياسة العامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا : المؤسسات الرسمية :

فيما يخص الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة ، فإنه قد عرف تشكيلات متنوعة مما جعله تابعا لعدة قطاعات (الري، الغابات، الفلاحة، البحث العلمي، التربية والثقافة) ، وعدم الإستقرار أدى إلى عدم فعالية هذا القطاع قبل ظهور وزارة خاصة تتكفل بقطاع البيئة، ميما يجعل من الضروري الإبقاء على وزارة خاصة بقطاع البيئة لوحده دون جمعه بقطاعات أخرى مهما كانت مقترنة بالإهتمامات البيئية كقطاع السياحة مثلا أو قطاع الغابات أو الري أو الفلاحة [1]، والجدول التالي يبين المراحل المختلفة التي مر بها القطاع البيئي :

الجدول رقم(13) : تطور المؤسسات البيئية في الجزائر .

السنة	التسمية	الوصاية	الملاحظة
1974	المجلس الوطني للبيئة	/	هيئة مكونة من عدة ميادين(الغابات ، الري ، تهيئة الساحل...) ، و تم حله في أوت 1977 .
1977	مديرية البيئة	وزارة الري و إستصلاح الأؤاضي و حماية البيئة	تم إلغاء المديرية في مارس 1981
1981	مديرية المحافظة على الطبيعة و ترقيتها	كتابة الدولة للغابات و إستصلاح الأراضي	/
1983	الوكالة الوطنية لحماية البيئة	/	/
1984	تم إنشاء أربع مديريات مركزية تتكفل بالبيئة	وزارة الري و البيئة و الغلبات	/
1988	/	وزارة الفلاحة	/
1990	/	كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات	/
1994	المديرية العامة للبيئة	وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الزراعي	تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة في ديسمبر 1994 الذي يضم 12 وزارة و غيرها من الجمعيلت البيئية و الباحثين.
1996	كتابة الدولة المكلفة بالبيئة	وزارة الداخلية	تشرف على السياسة العامة للبيئة و مصالح أخرى .
1998	إحداث كل المفتشيات	/	في 48 ولاية .

[1] سمير بن عايش، مرجع سابق، ص 34 .

	الولائية للبيئة		
2000	وزارة تهيئة الإقليم و البيئة	/	تم إنشاء وزارة خاصة بالبيئة .
2002	وزارة تهيئة العمران و البيئة	/	تعديل تسمية الوزارة
2003	إنشاء المديريات الولائية	/	/
2004	وزارة تهيئة الإقليم و البيئة	/	تعديل تسمية الوزارة
2007	وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة	/	تعديل تسمية الوزارة .

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على : – مناد العالية ، مرجع سابق ، ص 85 .

– سمير بن عايش ، **السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي–دراسة حالة ولاية الجزائر (1999 – 2009)**، رسالة ماجستير، تخصص:الدراسات السياسات المقارنة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر3، 2010–2011 ، ص 35 .

إضافة لما سبق يساعد الوزير المكلف بالبيئة مدير الدراسات ، ومفتشية عامة والمجلس العلمي للبيئة، والمرصد الوطني للتكوين في البيئة ، كما تم تأسيس إمتداد عملي على المستوى المحلي والجهوي لهذه الدائرة الإدارية ، وتم تشكيل هيئات وسيطة ذات الإمتداد العلمي والتقني للإدارة إذ صممت في شكل وكالات للتنفيذ في خدمة العمل العمومي للبيئة ، و حاليا توجد عشر (10) هيئات تتمثل في :

المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، المحافظة الوطنية للتكوين على البيئة ، المركز الوطني لتنمية الموارد البيئية ، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة ، المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم ، المحافظة الوطنية للساحل ، الجزائرية للمياه ، الديوان الوطني للتطهير، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ، الوكالة الوطنية للنفايات [1] ، وهناك هيئات بصدد الإنشاء مثل : مجلس التنسيق الشاطئ ومندوبية الأخطار الكبرى ، وكلها وكالات متخصصة لتدعيم دور الإدارة المركزية للبيئة .

ثانيا : الجمعيات غير الحكومية :

عرف المشرع الجزائري الجمعيات على أنها : " تمثل إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح ، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والإجتماعي والعلمي والديني و التربوي و الثقافي و الرياضي على الخصوص" [2] .

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة ، 2005 ، ص 326 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 53، قانون رقم90 – 31، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، الصادر بتاريخ : 05 ديسمبر 1990 ، المادة02 ، ص 1438 .

وعلى الرغم من أن حماية البيئة لم ترد صراحة في تعداد ميادين نشاط الجمعيات ، إلا أن حماية البيئة يمكن أن تندرج في إطار العديد من الأنشطة التي عددها قانون الجمعيات ، فالمشرع ترك المجال واسعا ميما يمكن الأفراد من إنشاء الجمعيات البيئية ، وقد تكونت بالفعل عدة جمعيات ذات طابع بيئي [1].

و يمكن عمل الجمعيات المدافعة عن البيئة على إبراز مميزات البيئة والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان وتكوين الوعي لحماية البيئة لدى المواطنين ، والهدف إلى تحسين نوعية الحياة البشرية والحفاظ على الحياة الطبيعية وحماية النظم البيئية المختلفة البحرية والساحلية و الصحراوية و الجبلية و الغابية وغيرها ، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، وكذلك بعقد الندوات أو إلقاء المحاضرات وإعداد الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بالبيئة وبإجراء الحملات التطوعية [2].

ثالثا : وسائل الإعلام :

يعتبر دور وسائل الإعلام جزء من السياسة العامة البيئية ، فهي تهدف إلى تنمية الوعي البيئي لدى قطاعات المجتمع المختلفة وتشارك في تطوير السياسات العامة البيئية ومراقبتها ومراجعتها وتهيئ الجمهور لدعم تنفيذ السياسات البيئية ، ومن الإهتمامات الرئيسية للإعلام البيئي إحداث تغيير سلوكي في مواقف الناس من البيئة ، رغم أن هذا الإهتمام يبقى مطروحا في الإعلام الجزائري على مستوى الصفحات المحلية والحصص العامة وعدم تخصيص صفحات أو حصص خاصة به ، ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ مجال الإهتمام في هذا الشأن ، تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية [3] .

الفرع الثاني : الجهود المبذولة في مجال البيئة من قبل الجزائر .

يمكن ترجمة الجهود المبذولة من قبل الجزائر في مجال حماية البيئة من خلال بعض الإنجازات كما يلي :

أولا : الجباية البيئية الجديدة :الحث على إنتاج أكثر نظافة .

يستجيب تطوير الجباية البيئية لأهداف حماية البيئة والتنمية المستدامة ، حيث عرف التشريع الجبائي في ميدان البيئة إنطلاقته المكرسة بقانون المالية لسنة 1992 مع إدخال إجراءات ملموسة إلا إبتداءا من سنة 2000 ، من شأنها أن تشكل أدوات قاعدية لتنفيذ سياسة تسيير بيئية فعالة. وهكذا تم إدخال مختلف الترتيبات الجبائية في قوانين المالية للسنوات 2002 ، 2003 وتتعلق هذه الترتيبات بالنفايات الصلبة والفضلات الصناعية السائلة ، الإنبعاث الجوي وكذا الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة [4].

---

[1] سمير بن عايش، مرجع سابق ، ص 37.

[2] نفس المرجع ، ص 38.

[3] المرجع السابق ، ص 38 .

[4] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة ، 2005 ، مرجع سابق ، ص 242 .

ثانيا : العلامة الخضراء :

تجعل الحكومة الرمز إجباريا " لا يضر بطبقة الأوزون " بالنسبة للمنتجات التي تستعمل المواد المقلصة لطبقة الأوزون(تعتبر السياسات الجزائرية لحماية طبقة الأوزون والتخلص من المواد المقلصة لطبقة الأوزون جزءا متكاملا من السياسة الوطنية لحماية البيئة) [1]. إذ تمثل هذه العلامة ميزة تنافسية قوية بين المنتجات، وبالتالي فهي تحفيز لإستخدام المواد غير مضرة بطبقة الأوزون .

ثالثا : الطاقة المتجددة :

بـ بوزريعة هناك هيئة تدعى مركز تطوير الطاقة المتجددة ،تتولى منذ الإستقلال إستمرارية الأنشطة حول الطاقات المتجددة و الشمسية ، وقد تعرضت هذه الهيئة إلى عدة تغيرات في وضعيتها القانونية ووصايتها، كما أنشئت هيئات أخرى متخصصة في 1988 قصد تنشيط قطاع الطاقة الشمسية ، ويتعلق الأمر بوحدة تطوير التجهيزات الشمسية . وهناك أيضا وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسوم و محطة التجارب للتجهيزات الشمسية في الوسط الصحراوي بـ أدرار، وفي نوفمبر 2002 أنشأت هيئة جديدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرداية ويتعلق الأمر بوحدة للبحث التطبيقي في الطاقات المتجددة في الوسط الجاف و شبه الجاف . كما أنشئت في الجامعات وحدات بحث متخصصة [2].

رابعا : برنامج سونلغاز:

قامت سونلغاز بتزويد العديد من القرى بالكهرباء في بعض الولايات الصحراوية من خلال الطاقة الشمسية ، وتم تمويل البرنامج بالكامل من طرف الدولة.

خامسا :الدعم التشريعي و التنظيمي :

و تتمثل في صياغة مجموعة من القوانين منذ سنة 2001 و أهمها :

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها [3]، و قد نص هذا القانون على كيفية تصنيف النفايات و تثمينها ، بإعادة إستخدامها أو رسكلتها بأي طريقة تضمن إعادة إستخدامها على شكل طاقة أو موارد ، حيث لا تشكل خطرا على البيئة و صحة الإنسان.
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنمية المستدامة [1]، موضوعه عقلنة الإعمار و توزيع الأنشطة على المستوى الإقليم و حماية الموارد الطبيعية ، كما يتضمن هذا القانون الربط بين حماية الموارد و التنمية الإقتصادية و التطور البشري .

---

[1] نفس المرجع ، ص 238 .

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة ، 2005 ،مرجع سابق ، ص ص 282 ، 283 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 77،القانون رقم 01-19،المؤرخ في 12 ديسمبر 2001،الصادر بتاريخ:15 ديسمبر 2001،ص ص9- 8 .

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [2]، يسعى من خلال ذلك للتوفيق بين تنمية إجتماعيا و إلإتصادية مع مراعاة الجوانب البيئية إي إدراج البعد البيئي لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة .
- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة [3]، يهدف هذا القانون إلى حماية المناطق الجبلية خاصة الهشة و الحساسة منها .
- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة [4]، يهدف هذا القانون إلى سن قواعد الوقاية من الإخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة .
- القانون رقم 07-06 المؤرخ في 2007/05/13 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها [5]، يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها في إطار التنمية المستدامة .
- القانون رقم 02-11 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2011 ، يتعلق بمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة [6]، و يهدف إلى تصنيف المجالات المحمية و تحديد كيفيات تسييرها و حمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ و الأسس التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة أي يدعم حماية التنوع البيولوجي .

كما تم صدور جملة من المراسيم التنفيذية منها :

- المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة [7].
- المرسوم التنفيذي رقم 07-207 المؤرخ في 30 جوان 2007 الذي ينظم إستعمال الموارد المستنفذة لطبقة الأوزون و أمزجتها و المنتجات التي تحتوي عليها [8].
- المرسوم التنفيذي رقم 10 – 142 المؤرخ في 23 ماي 2010 المعدل للمرسوم السابق [9].

---

[1] نفس المرجع ، القانون رقم 01-19 ص ص 18 – 30 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 43،القانون رقم 03-10،المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، الصادر بتاريخ:20 جويلية 2003،ص ص6 – 9 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 41،القانون رقم 04-03،المؤرخ في 23 جوان 2004،الصادر بتاريخ:27 جوان 2004،ص.ص 11 – 14 .

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 84،القانون رقم 04-20،المؤرخ في 25 ديسمبر 2004،الصادر بتاريخ:29 ديسمبر 2004،ص.ص13-24.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 31،القانون رقم 07-06،المؤرخ في 13 ماي 2007،الصادر بتاريخ: 13 ماي 2007 ، ص .ص 6 – 11 .

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،**العدد 13،القانون رقم 02-11،المؤرخ في 17** فيفي 2011،**الصادر** بتاريخ: 28 فيفري 2011 ،**ص .ص** 9 -4 .

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 63،المرسوم التنفيذي رقم 09-336،المؤرخ في20 أكتوبر 2009،الصادر بتاريخ : 4 نوفمبر 2009 ، ص 3

[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 43 ، المرسوم التنفيذي رقم 07-207 ، المؤرخ في 30 جوان 2007 ، الصادر بتاريخ 01 جويلية 2007 ، ص.ص 13-19 .

[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 34،المرسوم التنفيذي رقم 10-142،المؤرخ في 23 ماي 2010،الصادر بتاريخ 23 ماي 2010 ، ص 12 .

- المرسوم التنفيذي رقم 06-02 المؤرخ في 7 جانفي 2006 ، الذي يضبط القيمة القصوى و مستويات الإنذار و أهداف نوعية الهواء في حالة تلوث الجو [1].

الفرع الثالث : واقع التمويل البيئي في الجزائر .

عملت الجزائر على توفير مصادر تمويل مختلفة ترمي إلى حماية البيئة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما[2]:

أولا : مصادر التمويل المحلي للمشاريع البيئية :

و التي تسمح بإعداد نظام تمويل مطابق لمبدأ الملوث الدافع القائل: " من يلوث يدفع" . و لقد إهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء مجموعة من المؤسسات والصناديق التالية :

1. **صندوق البيئة ومكافحة التلوث (FEDEP) :**

تم إنشاء هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد ، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والإقتصادي ، وقد تم إنشاءه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ، ويتم تمويله من المصادر الآتية :

- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75 في المائة.
- الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75 في المائة.
- الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75 في المائة من الرسم.
- الرسم على البنزين الممتاز والعادي والرصاص 50 في المائة .

أما عن الإعانات التي يمكن أن يمنحها الصندوق فتتمحور إجمالا في:

✓ المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقا لمبدأ الوقاية.
✓ تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع.
✓ تمويل نشاطات مراقبة حالة البيئة والمصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما.
✓ تشجيع الإستثمارات التي تدمج التكنولوجيات النظيفة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 01 ، المرسوم التنفيذي رقم 06-02 ، المؤرخ في 7 جانفي 2006 ، الصادر بتاريخ 8 جانفي 2006 ، ص.ص 3 ، 4 .

[2] حدة فروحات ، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–** ، مجلة الباحث ، العدد07 ، 2009 – 2010 ، ص. ص 131 ، 132 .

✓ تعويضات القروض الممنوحة للصندوق والإعانات الموجهة للنشاطات المتعلقة بالإنشاءات المكافحة للتلوث المحققة من قبل المتعاملين الخواص والعموميين .

وتمنح مساعدات الصندوق عموما للوحدات الإقتصادية العمومية والخاصة، لاسيما الصناعية منها التي تتعهد بتطوير نشاطات مكافحة التلوث من أجل حماية البيئة والهيئات التي تطور نشاطات المراقبة في ميدان البيئة ومكاتب الدراسات التي تعد الدراسات الميدانية المؤسسات والجمعيات التي تقوم بنشاطات التحسيس والتربية في ميدان البيئة. أما عن إعتمادات الصندوق فتغطي ميادين المراقبة ومكافحة التلوث، وهذا عن طريق النشاطات المتعلقة بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأكثر نظافة، أما الدراسات والأبحاث في هذا الميدان فيتعلق الأمر بالدراسات المنجزة من قبل الأخصائيين ومكاتب الدراسة الوطنية والأجنبية المتعلقة بالتلوث، وتتعلق خاصة بتسيير الفضلات والتنوع الطبيعي وحماية وترقية المناطق الحساسة و التحسيس والتربية البيئية.

2. الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم (FNAT) :

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1995 ، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق بـ :

- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.
- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي(تقنيات جديدة للاتصال) .
- أما علاوات تهيئة الإقليم فتتعلق بـ :

– الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة.
– مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية.
– المشاريع الإقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.

3. صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم (CEAT):

ويمثل الصندوق أداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة ، خصوصا التنمية الجهوية المتوازنة ، من خلال المساعدة على تمويل الهياكل القاعدية الكبرى ، وتموين الجمعيات المحلية والأعوان الإقتصادية ومختلف المساعدات الضرورية في إطار هذه الأنشطة.

4. الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية (FNPLZC) :

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 ، من أجل تمويل العمليات الآتية :

- الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية.
- تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الإعتبار للمناظر الطبيعية.
- تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.
- المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الإستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

5. صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهبية (FLDDPS) :

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002 ، وقد خصص له مبلغ مالي أولي قدر ب 500 مليون دج ، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها تلك المتعلقة بـ :

- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي.
- تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية.
- تقويم إنتاج الدواجن.
- حماية مدا خيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

ثانيا : مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية :

إن إتكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة إستدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي الخارجي، وهذا بالفعل ما حدث ، حيث إنعقد مؤتمر دولي حول إنطلاق تنفيذ المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD) بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة يومي 17 و 18 جوان 2002 شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها:

- صندوق البيئة العالمي FEM
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية FADES
- الصندوق السعودي للتنمية FSD
- صندوق النقد العربي FMA
- الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية FIDA
- البنك الدولي.
- البنك الأوربي للاستثمار BEI

- ❖ البنك الإفريقي للتنمية BAD
- ❖ البنك الإسلامي للتنمية BID

و الجدول الموالي سيوضح لنا بعض المساهمات لهيئات دولية التمويل في مجال البيئي في الجزائر كما يلي.

الجدول رقم(14) : مساهمة بعض هيئات التمويل الدولية في المجال البيئي بالجزائر .

مجال التمويل	هيئة التمويل	المبلغ
• **مراقبة التلوث الصناعي** • **دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية** • **دراسة المخططات البيئية** • **توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب و إصلاح شبكات ومحطات تطهير المياه القذرة.** • **التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود والتشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب.**	البنك الدولي	547.600.000 دولار
تنمية قدرات التدخل في ميدان البيئة	وكالة التعاون التقني الألماني (GTZ)	10.000.000مارك
←تدعيم الإمكانيات الوطنية في الميدان البيئي. **←إدخال التربية البيئية في التعليم.**	برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)	1.862.000دولار
تسيير التلوث للنفايات البترولية في البحر الأبيض المتوسط (تجهيز 04 مخابر مينائية)	الصندوق الأوروبي للاستثمار	439.000دولار
& الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية **& الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي**	الصندوق الدولي للبيئة	591.296دولار
البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الأوزون	الصندوق المتعدد الأطراف لتطبيق معاهدة مونتريال	12.500.000دولار

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، النشاط الدولي ، مجلة الجزائر البيئة ، العدد 02 الجزائر،1999 ، ص 26 .

المطلب الثالث : الجباية البيئية كآلية لكبح التلوث في الجزائر .

تعتمد الجزائر في عملية كبح و تقليل من التلوث من خلال مجموعة من الأدوات الجباية ، إذ نجد منها ما هو عقابي و أخرى تحفيزي ، كما هناك من الأدوات القانونية التنظيمية وقائية .

الفرع الأول : التعريف بالجباية البيئية الجزائرية :

سعت الحكومة الجزائرية إلى قرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية ، كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء وذلك أن الجزائر من بين الدول النفطية و لا يخفى على أحد ما للصناعة النفطية (البتروكمياوية) من آثار سلبية على البيئة ، بالإضافة التي كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا بملايين الأطنان والنفايات السامة في المسطحات المائية ، غير أن عملية مكافحة التلوث في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصائيات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة ، ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الإقتصادية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي ، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وإنصرافها إلى تغطية أمور أخرى.[1]

الفرع الثاني : أنواع الجباية البيئية المعتمدة في الجزائر :

كما سبق القول بأنه تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية سنة 1992 ، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطيرة ، لكن تجسيد الجباية البيئية كأداة إقتصادية ومالية لإدارة الموارد البيئية لم يتم إلا خلال السنوات القليلة الماضية حيث تم إستحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية لسنوات 2003 ،2002 ،2000 [2] ، ومن أهم الرسوم البيئية ما يلي:

- الرسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة (T.A.P.D).
- الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة .
- الرسوم المرتبطة بالإنبعاثات الجوية الملوثة .
- الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة .

و سنتناول كل نوع من الرسوم السابقة الذكر بشيء من التفصيل كما يلي :

أولا : الرسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة (T.A.P.D) :

شهد تفعيل هذا الرسم مرحلتين أساسيتين تتمثلن في مرحلة التأسيس الأولي ثم مرحلة التشديد ، حيث أن:

1. مرحلة التأسيس الأولي :

بموجب المادة 117 من القانون رقم91 – 25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، تم تأسيس رسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة ، بالمعدلين السنويين التاليين كما هو موضح في الجدول الآتي :

[1] غنية ابرير ، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر –** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة و حكومة مقارنة ،غير منشورة ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، 2009 – 2010 ، ص 93 .

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de L'Environnement , Rapport d'audit sur les opération financières relatives au projet , **contrôle de la pollution industrielle** , Algérie, date d'édition inconnu , p 02.

الجدول رقم(15): تفصيل مرحلة التأسيس الأولي للرسوم على الأنشطة الملوثة أو الخطرة على البيئة.

مـــرحلـة الـتأسيس الأولـــــــــي			
التصنيف 1 / **التصنيف 2**	المنشآت المصنفة الخاضعة للترخيص[G]	المنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح [GG]	ملاحظات عن الرسم
بالنسبة للمنشآت المصنفة الّتي لها نشاط واحد على الأقل	3000 دج	3000 دج	– يرتبط تطبيق هذا الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1و 6 على كل نشاط من هذه النشاطات ، وهذا حسب طبيعتها وأهميتها . – يُحصَل مبلغ الرسم من قبل قابض الضرائب المختلفة للولاية . – ويضاعف مبلغ الرسم بنسبة% 10 ، إذا لم يتم تسديد المبالغ المستحقة في الآجال المعنية. – تطبق غرامة، تحدد نسبتها بضعف مبلغ الرسم، على مالك المنشأة الّذي يمتنع عن تقديم المعلومات الضرورية أو يعطي معلومات خاطئة ، فيما يخص تحديد نسبة الرسم . – يُخصص ناتج هذا الرسم كلية لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP) . – و عرف الرسم التطبيق الفعلي إلا إبتداءاً من سنة 1994 .
بالنسبة المنشآت الّتي لا تُشغّل أكثر من شخصين.	6000 دج	750 دج	

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا لقانون المالية لسنة 1992 .

والملاحظ أن التطبيق الأولي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة ، تم بمعدلات ضعيفة ، لا تُمكّن من فرض أثر تحفيزي فعال للخفض من التلوث ، الأمر الّذي أدى بالمشرع إلى التشديد أكثر في فرض هذا الرسم . وهذا ما سيتضح لنا في المرحلة الموالية .

2. مرحلة التشديد في فرض الرسم :

بموجب المادة 54 من القانون رقم 99 – 11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 ، تم رفع المعدلات السنوية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة ؛ كما تم تصنيف المنشآت الملوثة إلى نوعين هما:

[G] المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص : هي تلك المؤسسات الّتي يؤدي نشاطها الإستغلالي إلى أخطار ومساوئ ، قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية ، النظافة والأمن ، الفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة ، المحافظة على الآثار والمعالم التاريخيّة وكذلك المناطق السياحيّة .

[GG] أما المؤسسات الخاضعة للتصريح فهي الّتي لا تشكل خطراً بالغاً على المجالات المذكورة آنفاً .

- المنشآت الخاضعة قبل إنطلاقها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.
- المنشآت الخاضعة لترخيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليمياً أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.

وقد حُدِّدت المعدلات السنوية الجديدة لهذا الرسم كما يلي في الجدول :

الجدول رقم (16) : معدلات الرسم السنوي على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة .

الحجم / التصنيف	مؤسسات مصنفة تشغل أكثر من شخصين	مؤسسات مصنفة تشغل أقل من شخصين
مؤسسات خاضعة للتصريح	9.000 دج	2.000 دج
مؤسسات خاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.	20.000 دج	3.000 دج
مؤسسات خاضعة لترخيص الوالي المختص إقليمياً.	90.000 دج	18.000 دج
مؤسسات خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة.	120.000 دج	24.000 دج

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا لقانون المالية لسنة 2000 .

وتتم مضاعفة هذه المبالغ بمعامل مضاعف ، يتراوح بين 1 و 10 تبعاً لطبيعة النشاط وأهميته وكذا نوع وكمية الفضلات والنفايات الناجمة عنه [G].

ثانيا : الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة .

تتمثل جملة هذه الرسوم في خمس أنواع تتعلق كلها بتلك النفايات الصلبة المختلفة المصادر، و تشمل كل من :

1. **رسم رفع القمامات المنزلية (T.E.O.M)** : تمت زيادة معدلات هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002 بغية تفعيل مبدأ الملوث الدافع و تغطية تكاليف تسيير النفايات . [1]
2. **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:** أسس بموجب قانون المالية لسنة 2002 للتشجيع و تحفيز المستشفيات، العيادات، ومراكز العلاج

[G] حسب المادة 202 من القانون رقم 01 – 21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 ، والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 ؛ والّتي عدلت أحكام المادة 117 – من قانون المالية لسنة 1992 ، فيما يخص قيمة المعامل المضاعف .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 79 ، القانون رقم 01 – 21 ، مرجع سابق ، المادة 11 .

الأخرى على تخفيض كميات و عدم تخزين النفايات المُعْدِية والمُلَوِّثَة كيميائياً المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبيّة ، وهذا نظراً للأخطار الكبيرة الّتي تنجر عنها. [1]

3. **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و /أو الخطيرة :** تأسس هذا الرسم بنص القانون المالية لسنة 2002 لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية [2] .
4. **الرسم على الأكياس البلاستيكية :** تم إستحداث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 . [3]
5. **الرسم على العجلات المطاطية :** تم بموجب قانون المالية لسنة 2006 [4] .

و سنفصل كل نوع على حدا من حيث مبالغ الرسوم ، توزيع الحاصل و بيانات لخصائص في الجدول التالي :

الجدول رقم (17) : الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة .

الرسم	مبلغ الرسم	ملاحظات و بيانات عن الرسم
رسم رفع القمامات المنزلية TEOM – المادة 11 من قانون المالية لسنة 2002 – .	– ما بين **500 دج** و **1000 دج** عن كل محل ذي إستعمال سكني. – ما بين **1000** دج و **10000 دج** عن كل محل ذي إستعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه . – ما بين **5000 دج** و **20000 دج** على كل أرض مهيأة للتخييم و المقطورات – ما بين **10000 دج** و **100000دج** على كل محل ذي إستعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج نفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه .	– تحصل المبالغ سنوية. – عائداته غير كافية لتغطية تكاليف تسيير النفايات. – معدل تحصيله ضعيف. – أوكلت مهمة تحصيله ابتداءاً من أول يناير 2005إلى المجالس الشعبية البلدية. – تحديد هذه الرسوم وتطبيقها على مستوى كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناءاً على مداولة المجلس الشعبي البلدي ، وبعد إستطلاع رأي السلطة الوصية
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الاستشفائية	**24.000 دج / طن**	– يتم ضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية ، أو عن طريق القياس المباشر.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 79 ، القانون رقم 01 – 21 ، مرجع سابق ، المادة 204 .
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 79 ، القانون رقم 01 – 21 ، مرجع سابق ، المادة 203 .
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 83 ، القانون رقم 03 – 22 ، المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 ، المادة 53 .
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 85 ، القانون رقم 05 – 16 ، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 ، المادة 60 .

– م 204 من ق . م لسنة 2002 .		– يوزع ناتج هذا الرسم كما يلي: * **10 %** لفائدة البلديات. * **15 %** لفائدة الخزينة العمومية. * **75 %** لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوثFEDEP . – تم منح 03 سنوات للمستشفيات والعيادات للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة .
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة – م 203 من ق . م لسنة 2002 –	**10.500 دج / طن** مخزون من النفايات	– يدخل حيز التنفيذ بعد مهلة 03 سنوات من تاريخ الإنطلاق في إنجاز مشروع منشأة إزالة النفايات. – مبلغ هذا الرسم ، يعد قريباً من تكلفة المعالجة ، الأمر الّذي يكسبه أثر تحفيزي مؤكد. – يخصص ناتج الرسم كما يلي: * **10 %** لفائدة البلديات. * **15 %** لفائدة الخزينة العمومية. * **75 %** لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث FEDEP .
الرسم على الأكياس البلاستيكية – م 53 من ق . م لسنة 2004 –	**10.5 دج / 1 كلغ**	– يطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محلياً. – يدفع حاصل هذا الرسم كلية إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث FEDEP .
الرسم على العجلات المطاطية – م 60 من ق . م لسنة 2006 –	– **5 دج** للعجلة الواحدة، المستعملة في المركبات الخفيفة . – **10 دج** للعجلة الواحدة المُستعملة في المركبات الثقيلة .	– يطبق على العجلات الجديدة المستوردة أو المنتجة محلياً. – يوزع ناتج هذا الرسم كما يلي: * **10 %** لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي. * **15 %** لصالح الخزينة العمومية * **25 %** لصالح البلديات. * **50 %** لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث FEDEP .

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا للقوانين المالية لسنة 2002 ، 2004 ، 2006 .

ثالثا : الرسوم المرتبطة بالإنبعاثات الجوية الملوثة : و يشمل نوعان هما :

1. **الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:** بُغية الحد من التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي ، تم بموجب قانون المالية لسنة 2002 تأسيس رسم تكميلي على الكميات المنبعثة من المنشآت المصنفة والّتي تتجاوز العتبة القانونية المسموح بها للتلوث.
2. **الرسم على الوقود** : تم إستحداث هذا الرسم لأول مرّة ، بموجب قانون المالية لسنة 2002 ؛ بحيث كان يُقدر مبلغه بـ1 دج لكل لتر من البنزين يحتوي على الرصاص – سواء كان عادي أو ممتاز– [1] ، إلاّ أنّه وبموجب قانون المالية لسنة 2007 ، تم تخفيض معدل هذا الرسم [2] ؛ و تجدر الإشارة إلى أنه يُقْتَطَع ناتج هذا الرسم ويُعَاد دفعه ، كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية (T.P.P) بحيث تُوكل مهمة تحصيله ودفعه إلى شركة نافطال (N.A.F.T.A.L) وهذا بالاستناد على كميات البنزين الّتي تم توزيعها من طرف هذه الشّركة [3].

والجدول الموالي يلخص لنا مضامين الرسمين المرتبطين بالإنبعاثات الجوية الملوثة.

الجدول رقم (18) : الرسوم الخاصة بالإنبعاثات الجوية الملوثة .

الرسم	مبلغ الرسم	ملاحظات و بيانات عن الرسم
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي – المادة 205 من ق . م لسنة 2002 –	– يحسب مبلغ هذا الرسم بالإعتماد على المعدلات الأساسية لـ T.A.P.D ، ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 وهذا تبعاً لمعدل تجاوز حدود القيم المحددة.	و يُخصص ناتج هذا الرسم كما يأتي: * **10 %** لفائدة البلديات * **15 %** لفائدة الخزينة العمومية * **75 %** لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث FEDEP .
الرسم على الوقود – المادة 55 من ق . م لسنة 2007–	– 10 دج على اللتر من البنزين العادي أو الممتاز المحتوي على الرصاص. – 0.3 دج لكل لتر بالنسبة غاز أويل	يوزع ناتج هذا الرسم على النّحو الآتي: * 50 % للصندوق الوطني للطرقات والطرق السريعة. * 50 % للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث FEDEP .

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا للقوانين المالية لسنة 2002 ، 2007 .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 79 ، القانون رقم 01 – 21 ، مرجع سابق ، المادة 38 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 85 ، القانون رقم 06–24 ، المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 ، المادة 55 .

[3] Ministère des finances : Circulaire n°17/MF/MDB/DGI/DLF/LF2002, concernant le recouvrement de la taxe sur les carburants .

رابعا : الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة : و يمثل هو الآخر نوعان :

1. **الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي** : تم بموجب قانون المالية لسنة 2003 ، إنشاء رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، وهذا وفقاً لحجم المياه المنتَجة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الّذي يتجاوز حدود القيم المحددة [1].
2. **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم** : أنشأ رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم بموجب قانون المالية لسنة 2006 [2].

والجدول الموالي يلخص لنا أهم مضامين الرسمين السابقين .

الجدول رقم (19) : الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة .

الرسم	مبلغ الرسم	ملاحظات و بيانات عن الرسم
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي. **– المادة 94 من ق. م لسنة 2003 – .**	يحسب مبلغ هذا الرسم بالاعتماد على المعدلات الأساسية لـ T.A.P.D ومعامل مضاعف يتراوح بين 1 و5 تبعاً لمعدل تجاوز حدود القيم المحددة.	تخصص عوائد هذا الرسم كما يلي: * 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث FEDEP . * 20 % لصالح ميزانية الدولة . * 30 % لصالح البلديات.
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم. – المادة 61 من ق . م لسنة 2006 –	**12.500 دج / طن** مستورد أو مصنوع محلياً.	يوزع ناتج هذا الرسم على النّحو الآتي: * 15 % لصالح الخزينة العمومية. * 35 % لصالح البلديات. * 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث FEDEP .

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا للقوانين المالية لسنة 2003 ، 2006 .

أما فيما يخص عملية سير وتحصيل الرسوم الإيكولوجية السابقة الذكر – طبعا ما عدا الرسم على الوقود الذي سبقت الإشارة إلى كيفية تحصيله – فهي تتم على النّحو الآتي [3] :

➢ **التّصريح بوجود المنشأة :**

إن طلب التّصريح أو التّرخيص المقدم من قبل أصحاب المنشآت المُلوثة ، يعتبر تصريحاً بالوجود (قرينة قانونية على وجود المنشأة المُلوثة) ؛ وتضطلع الإدارة المكلفة بالبيئة بمهمة التبليغ عن كل محضر تُحرِّره ،

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 86 ، القانون رقم 02- 12 ، المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 ، المادة 94 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 85 ، القانون رقم 05- 16 ، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 ، المادة 61 .

[3] منشور وزاري مشترك رقم (1) بين وزارة المالية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، يتعلق بكيفية تطبيق الرسوم الإيكولوجيّة ، الصادر في 2002/05/08 .

بسبب عدم التصريح أو التّرخيص بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة ، إلى مُسيِّر النشاط الّذي يتولى تسديد الرسم لدى مُحصل الضرائب المختص إقليمياً . كما أنّ الرسم يُستحق بصدد السنة الأولى للنشاط مهما كان تاريخ إنطلاقه .

➢ **إحصاء المنشآت المصنفة :**

تُوكل مهمة إحصاء المنشآت المصنفة إلى مفتشي البيئة بالولاية ، ويتم تعيين هذا الإحصاء سنوياً ، و يُرسَل إلى مديرية الضرائب المختصة إقليمياً ، قبل الفاتح أفريل من كل سنة .ولدى قيام الإدارة المكلفة بالبيئة بإحصاء نشاط جديد لأول مرة ، تُرسل إشعاراً بالإحصاء إلى مستغل هذا النشاط ، وهذا قبل أول ماي ، كما يُمنح للخاضعين للرسم أجل مدته 15 يوماً ، إعتباراً من تاريخ إستلام الإشعار، للإحتجاج لدى الإدارة المكلفة بالبيئة على المعلومات الّتي يتضمنها هذا الإشعار.

➢ **دفع الرسم :**

يُحدَد وعاء الرسم من قبل مصالح إدارة البيئة ، أما التحصيل فتقوم به مصالح الإدارة الجبائية ؛ وتقوم مديرية الضرائب بالولاية بوضع سجلات الضرائب ، قبل تاريخ 30 سبتمبر من كل سنة ، بناءاً على المعلومات المُؤَسِسَة للوعاء وكذا المبلغ المقدمين من طرف مصالح مفتشية البيئة للولاية، وهذا قبل تاريخ 30أفريل ، وتتضمن هذه المعلومات البيانات التّالية : الإسم أو تسمية المنشأة ، العنوان ، الصنف و المعامل المضاعف المطبق على النّشاط ؛ و يخضع تسديد هذه الرسوم لقواعد دفع الضرائب المستحقة عن طريق الجداول ، ويقوم محصل الضرائب المختص إقليمياً بتحصيل هذه الرسوم.

➢ **توقف النشاط :**

في حالة توقف النشاط ، يتم إستحقاق الرسم على السنة ، وهذا بغض النّظر عن تاريخ التوقف ، كما يجب على الخاضعين للرسم التصريح بتوقف النشاط –خلال 15 يوماً الأولى الّتي تلي الوقف الفعلي –لدى الإدارة المكلفة بالبيئة. وفي حالة تجاوز هذا الأجل و إبتداء السنة المدنية الجديدة ، فإن الرسم يصبح مستحقاً على السنة الجديدة .

➢ **المنازعات المرتبطة بالرسوم الإيكولوجيّة :**

بإمكان الخاضعين للرسوم البيئية تقديم طعن إلى مصالح الإدارة الجبائية الّتي تتولى إرساله إلى مصالح الإدارة المكلفة بالبيئة قصد التكفل به، إذا تعلق الطعن بتحديد وعاء الرسوم ؛ أما إذا تعلق الطعن بأخطاء مادية ، فإن التكفل به يقع على كاهل مصالح الإدارة الجبائية .

➢ **مسك الإحصائيات المرتبطة بالرسوم الإيكولوجيّة :**

يتم مسك إحصائيات كل رسم من الرسوم الإيكولوجية من قبل مديرية الضرائب بالولاية، الّتي تتولى ضبط الإحصائيات قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل سنة.

الفرع الثالث : الإجراءات التحفيزية في الجباية البيئية .

بكل صراحة لم يرد نص للمشرع الجزائري في قوانين المالية ، على أي إجراءات جبائية تحفيزية لصالح الإستثمار في مجال الحد من التلوث وحماية البيئة ، على عكس من بعض المواد القانونية المُندرِجة ضمن التشريعات البيئية المختلفة ، والّتي أَدرجت لضرورة دفع الحوافز المالية أهمية قصوى في مجال حماية البيئة والحد من التلوث ، و من بينها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والّذي نص في المادة 76 منه بـ : " تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية ، المؤسسات الصناعية الّتي تستورد التجهيزات الّتي تسمح في سياق صناعتها أو منتوجاتها ، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الإحتباس الحراري ، والتقليص من التلوث في كل أشكاله " و أيضا في المادته 77 على أنه : " يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة ويحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية "

و لكن بصفة أشمل فإن الإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في القانون المرتبط بتشجيع وتطوير الإستثمار تُعتبر جد مهمة لتحفيز الإستثمار الخاص و خاصة في مجال حماية البيئة ، وهذا بواسطة الحوافز الجبائية والشبه الجبائية المتعددة الممنوحة من طرف الدولة من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (A.N.D.I)، الّتي أنشأت غرض تحقيق هذا الهدف تحديدا

في حين التوجهات المسجلة للمستثمرين من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، فيما يخص المجال البيئي، نجدها تتعلق أساساً بمجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة ، ولاسيما جمع القمامات المنزلية ، إذ تم التسجيل لـ 14 مشروع و تمثل نسبة 50 % من هذه المشاريع متواجدة في النسيج الحضري لمدينة الجزائر العاصمة ؛ بالإضافة لمشاريع إسترجاع وتدوير النفايات التي تسجيل هي الأخرى 28 مشروع و بنسبة 25 % منها متمركزة في مدينة الجزائر العاصمة كذلك

إلا أنه وبالرّغم من الإجراءات التحفيزية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، غير أن عدد المشاريع المسجلة في المجال البيئي ضعيفاً، ولاسيما فيما يخص المشاريع المتعلقة بجمع ونقل النفايات ، حيث يرجع السبب في ذلك ، لمجموعة من العوامل أبرزها الوضعيات المالية للبلديات ، وكذا العوائق المصاحبة لعروض المناقصة ؛ أما فيما يخص سوق إسترجاع وتدوير النفايات فهو أكثر ديناميكية ، ويرتبط أساساً بالورق ، البلاستيك و المعادن ، إضافتا أنّه لا يضم مشاريع مرتبطة بتثمين النفايات ذات التحلل العضوي المستعملة في إنتاج السماد العضوي ، وهذا نظراً لنقص التوعية والتحسيس في هذا المجال

كما أن متطلبات دعم المشاريع الإستثمارية في المجال البيئي ، تقتضي من جهة ، توسيع مجال نظام الحوافز الإستثنائية المُعتَمد من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، لكي يشمل مختلف أنواع وأشكال الإستثمارات البيئية – ولاسيما ما إرتبط منها بالإستثمار في مجال معدات مكافحة التلوث– ؛ ومن جهة أخرى ، زيادة الإعتمادات المالية المُخصصة للصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب[1] .

الفرع الرابع : القانون الجزائري و الإجراءات التنظيمية الوقائية .

يمكننا أن ندرج بعض أهم الإجراءات الوقائية وفق القانون الجزائري ضمن الثلاث أشكال الآتية :[2]

1. **الغلق أو الإلغاء للمؤسسات و الإنشاءات** : و يكون إما بـ

- **الغلق أو الإلغاء النهائي** : أي المنع النهائي أو التخلص من الإنشاءات المضرة بالبيئة و الموطن. أم :
- **الغلق أو الإلغاء المؤقت** : و ذلك بالمنع المؤقت لتلك المؤسسات و الإنشاءات المشكلة خطرا على البيئة و المواطن ، كما أن فعاليتها لا تقل عن الأولى بإعتبار المستغل فيها أيضا ملزم بدفع تكاليف الإستغلال و بصورة مستمرة طيلة مدة الإلغاء أو التوقيف لنشاطه .

2. **وقف الإعمال** : يعتمد هذا الإجراء عند غياب الإنشاءات و المؤسسات .
3. **التنفيذ الإلزامي للأشغال** : يتم إلزام المستغل بعمليات صيانة و إصلاح الضرر البيئي اللاحق في حال عدم تنفيذ الإجراءات الوقائية للبيئة ، و ذلك من خلال التعويض أو إرجاع الأماكن إلى حالها الطبيعي .

المبحث الثالث : الزراعة البيولوجية في الجزائر .

ككل الدول الساعية لتطوير و التنمية إنتهجت في هذا العصر تلك المناهج المعاصرة و الحديثة ، و الجزائر هي الأخرى من بينها . حيث بغرض تطوير و تنمية الإقتصاد على العموم و الصادرات على الخصوص تبنت منهج الزراعة البيولوجية التي كما سبق الذكر أنها أحد أهم أنواع الأساليب و المداخل لرفع كفاءة المنتجات و حصة السوقية و حصيلة الدولة من التجارة الخارجية أيضا ، و من هنا سنتعرف على الإطار القانوني و محاولة تحليل للواقع و كذا المناطق و الإنتاج الزراعي البيولوجي في الجزائر فيما يلي .

المطلب الأول : الإطار القانوني للزراعة البيولوجية في الجزائر .

يحكم الزراعة البيولوجية في الجزائر مجموعة من الأجهزة و القوانين ، اللوائح ، و برامج مسطرة من قبل الدولة في إطار تقنينها .

---

[1] محمد مسعودي ، مرجع سابق ، ص ص 193 ، 194 .

[2] سامية سرحان ، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية – دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية -** ، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص : الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010 – 2011 ، ص 111 .

الفرع الأول : جهاز الدعم :

و الذي يتمثل في إنشاء الخلية الوزارية تحت وصاية وزارة الزراعة والتنمية الريفية **M ADR** ، بصفة وحدة الوزاري للملف رصد الزراعة بيولوجي بقرار رقم 2884 الصادر في 2002/12/09، عملها يتمثل في :

- وضع لوائح على الزراعة البيولوجية .
- الرقابة ومنح الشهادات .
- المساهمة في الدعم الفني لمزارعي المنتجات البيولوجية .

الفرع الثاني : اللوائح و القوانين :

و تمثل في جملة من القوانين نذكرها بالترتيب كما يلي[1]:

- **سنة 2004** : تم إعداد مشروع قانون الزراعة العضوية لكنه قوبل بالرفض من قبل الأمانة العامة للحكومة SGG لعدم وجود الدعم القانوني .
- **2004 – 2005** : تم تعديل مشروع الفانون السابق بمشروع مرسوم يشمل العلامات المنتجات الزراعية ، و إصدار الشهادات و الزراعة البيولوجية .
- **2006** : الإطار الأخير من مشروع المرسوم على وضع العلامات، والشهادات والزراعة العضوية التي أحيلت إلى الأمانة العامة للحكومة لتوقيع (فيفري 2006) .
- **2008** : تنفيذ قانون الزراعة في 10 أغسطس 2008 (الفصل 01 المادة 32 و 33 من أجل تطوير والترويج للمنتجات الزراعية ، حيث أن المادة 31 نصت أنه :بموجب التشريعات المعمول بها، والمنتجات الزراعية أو الأصل الزراعي الموجهة للأسواق الزراعية و / أو تجهيز تخضع لقواعد محددة بشأن الأصناف والمحاصيل. ووضع إجراءات وشروط وضع اللوائح المحددة التي أثارتها .أما المادة 32 فصلت في : من أجل تطوير والترويج للمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية والتي أنشئت بموجب نظام الجودة التي تسمح بـ :
  - ❖ تمييزها من قبل جودتها .
  - ❖ إعلان صحة شروط محددة للإنتاج و / أو تصنيع ، و لا سيما فيما يتعلق الزراعة البيولوجية .
  - ❖ بتحديد آليات التتبع التي تثبت و ضمان المنشأ .
  - ❖ إعلان صحة إن تم إنتاج و / أو تصنيع وفقا لأساليب المعرفة والإنتاج المرتبطة بها.

[1] Houria hadjira abdelaoui , presentation de l’approche algerienne en matière d’agriculture biologique :potentiel,conditions de leur développment et perspectives pour la valorisation de la production algérienne , p p 32 – 33 .

و المادة 33 المنصوص فيها : نظام الجودة للمنتجات الزراعية أو الأصل الزراعي، الذي عرضته لأحكام المادة 32 السابقة الذكر ، يحتوي على :

- ✓ التسميات الزراعية .
- ✓ تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية .
- ✓ متطلبات تسمح بالإعلان عن طابع منتجات الزراعة العضوية .
- ✓ آليات لتقييم المطابقة مع اللوائح الفنية والعلامات ، وتسميات المنشأ، ومتطلبات المنتجات الزراعية البيولوجية.
- ✓ آليات تسمح بالتتبع .
- ✓ يتم تعيين نظام الجودة للمنتجات الزراعية أو الأصل الزراعي من خلال المسار التنظيمي .

الفرع الثالث : برنامج الزراعة البيولوجية التجريبي في الجزائر :

تم إطلاق برنامج تجريبي من حملة 2009– 2010 لترويج المنتجات المحلية للأراضي الزراعية بهدف تشجيع المنتجات الزراعة البيولوجية ، حيث شاركت فيه 07 ولايات وهي بسكرة ، سكيكدة ، قالمة ، غليزان ، بجاية ، معسكر و عين تموشنت بمساحة 188 هكتار ، و بتركيب سلعي يشمل التمور، الثوم ، البصل ، الزيتون ، التين و الحبوب ؛ كما هدف لتمديد المزارع و التي هي في طور تحويل بمساحة 720 هكتار ليشمل كذالك كل من : تيزي وزو، مستغانم ، تلمسان ، المدية ، خنشلة ، تيبازة و وهران [1] ، و هذا ما يمثله الجدول رقم(20) التالي :

الجدول رقم(20) : واقع تطور برنامج الزراعة البيولوجية في الجزائر .

الولاية	المساحة (هكتار)	المنتج البيولوجي
بجاية	5	الزيتون (المائدة و زيت)
تيزي وزو	12 17	الكرز الكروم
معسكر	2	البصل
مستغانم	0,5	زراعة الخضر
وهران	2	زراعة الخضر
عين تيموشنت	237	زراعة الخضر ، الأشجار المثمرة و محاصيل القمح
تلمسان	200	محاصيل الزيوت ،الرمان ، الكرز و زراعة الخضر
غليزان	18	محاصيل القمح

[1] Houria hadjira abdelaoui , opcit , p 29 .

	2	محاصيل الزيوت
بسكرة	160	نخيل التمور
سكيكدة	0,5 0,5	الثوم ابلصل
قالمة	3 3	زيتون اللوز
خنشلة	30	زيتون
تيبازة	15	البزلاء ، البرقوق
البليدة	3 2	زيتون ،خوخ ،تين ،خضر الفاصوليا
المدية	3,5 4,25	الأشجار المثمرة ، زراعة الخضر . القمح ، زراعة الخضر .
15	**720,25**	**المجموع**

Source : RIA hors série – maghreb , septembre 2011 , p 38 .

المطلب الثاني : تحليل swot لواقع الزراعة البيولوجية في الجزائر.

وفق هذا التحليل سنوضح كل من نقاط القوة و الفرص من جهة و التي يجب على الجزائر إستغلالها ، و في المقابل نقاط الضعف و التهديدات من جهة أخرى التي يجب العمل على تجنب بعضها و تقليص البعض الآخر، و تتمثل النقاط كما يلي :

الفرع الأول : نقاط القوة :

- ✓ توافر الإمكانات الطبيعية والمتنوعة في جميع أنحاء البلاد: التربة والظروف المناخية للزراعة البيولوجية.
- ✓ بإستخدام نظام واسع النطاق الزراعي (منخفض الميكنة وتوافر اليد العاملة) .
- ✓ تنوع المعرفة و الدراية المحلية والتقليدية في الزراعة متمسكة بالعُرْفْ .
- ✓ وجود منافذ البيولوجي النامية .
- ✓ إمكانيات التكيف مع المعايير الدولية لبعض المنتجات الأصلية و على مقربة من السوق الأوروبية .
- ✓ إلتزام المصدرين في محراب البيولوجية و العلاقات التجارية .
- ✓ الإرادة و إلتزام الحكومات في تعزيز الزراعة البيولوجية .
- ✓ وجود كوادر مدربة في مجال الزراعة العضوية في المؤسسات المختلفة (مديرية الخدمات الزراعية DSA ، المركز الوطني للرقابة وإصدار الشهادات CNCC ، المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر INRAA) التي يمكن أن تتحول في إيصال المعرفة المكتسبة .

الفرع الثاني : نقاط الضعف :

- ☒ نقص الخبرة أو الكفاءة المهنية للمزارعين والمؤسسات على كيفية إجراء الثقافة البيولوجية .
- ☒ الإرتباك والغموض بين الزراعة التقليدية و البيولوجية .
- ☒ جهل المعيار الدولي للزراعة البيولوجية من ممثلي القطاع .
- ☒ ندرة أو عدم توفر المدخلات العضوية في السوق المحلية .
- ☒ عدم وجود معيار وطني للزراعة البيولوجية .
- ☒ عدم وجود منظمات الشهادات الدولية على الصعيد الوطني .
- ☒ عدم وجود تنظيم مهنة الزراعية في المجال البيولوجية .
- ☒ عدم الثقة أو عدم التيقن من المزارعين و صانعي السياسات على إمكانيات الزراعة البيولوجية .
- ☒ تأخير طويل لممارسة و تبني الزراعة البيولوجية مقارنة مع الدول المجاورة .
- ☒ وقف عمل الوحدة الوزارية المسؤولة عن ملف الزراعة العضوية .
- ☒ التأخير في تدريب و البحوث مصممة خصيصا لإحتياجات المزارعين و الموظفين التقنيين في المحاصيل البيولوجية .
- ☒ الفجوة المتواجد بين الفلاح و جامعة و معهد البحوث .
- ☒ عدم وجود حملات توعية حول الزراعة البيولوجية على الصعيد الوطني و إن وجدت فهي قليلة وتروج لها بالنسبة اللازمة .
- ☒ غياب التنسيق والتآزر بين مختلف الإدارات أو ممثلي القطاع .

الفرع الثالث : الفرص :

- ❖ تنفيذ السياسة الزراعية والتجديد الريفي PRAR لتحديث في مزارع .
- ❖ إمكانية إنتاج الخضر في وقت مبكر (خارج الموسم) .
- ❖ تغيير أنماط الإستهلاك على المستوى والوعي الصحي ومشكلة بيئية وطنية ودولية .
- ❖ القرب الجزائر بالنسبة للأسواق الأوروبية و وجود إتفاق الشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي .
- ❖ الطلب القوي على بعض المنتجات البيولوجية في السوق الدولي .
- ❖ توفر متوسطة الأجل للموارد البشرية المؤهلة .
- ❖ وجود معاهد التدريب الزراعي .
- ❖ آلية الدعم المتمثل في صندوق التنمية الوطنية للاستثمار الزراعيFNDIA ،من أجل تطوير الزراعة البيولوجية .
- ❖ إنشاء مشروع مرسوم على شهادة، ووضع العلامات والزراعة البيولوجية .
- ❖ يبدأ عمل توصيف واستهداف منتجات ذات جودة عالية في مناطق مختلفة .

❖ الوعي بالحاجة إلى زيادة التعاون الدولي في الجزائر .

الفرع الرابع : التهديدات :

- مشكلة التلوث الكيميائي في المزارع الجماعية .
- تقدم تكثيف المحاصيل حالة بسكرة مع إنتشار المحاصيل المسببة للإحتباس الحراري ، والتي يمكن أن تلحق الضرر التراث الطبيعي .
- المنافسة وتنمية الزراعة المستدامة .
- السلوك الإنتهازي في مهنة الزراعية (السعي وراء الربح فوري) .
- إرتفاع تكلفة إصدار الشهادات وعدم وجود منحة FNDIA لتغطية تكاليف إصدار الشهادات من قبل الدولة .
- إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية البيولوجية مقارنة بالقوة الشرائية للمستهلك .
- منافسة قوية من الدول المجاورة .

المطلب الثالث : المناطق و الإنتاج الزراعي البيولوجي في الجزائر .

بعد ما سبق التطرق إلى الولايات المنتجة بطريقة البيولوجية ، سنعرض عينة من الشركات التي تعمل في إطار الإنتاج البيولوجي في الجزائر ، يوضح الجدول رقم (21) بعض من الشركات ذات الإنتاج البيولوجية في الجزائر كالتالي .

الجدول رقم (21) : بعض المناطق و الإنتاج الزراعي البيولوجي في الجزائر .

الشركة	المنتوج (و كمية)	الموقع		الأراضر الزراعية	المساحة (هكتار)		هيئة إصدار الشهادات	وحدة المعالجة	السوق	
		الولاية	البلدية		موثقة	في طور التحويل			داخلي (محلي)	خارجي (تصدير)
ONCV	نبيذ 772 hl	معسكر	كورت	2	11	0	Ecocert (تونس)	كهف صناعة النبيذ ONCV	الفنادق ، المطاعم، و محلات خاص	
			مامونية	6	18.5	0				
			عين فكون	مزرعة عباس	175	0				
SAEX	زيتون المائدة	غيليزان	جديوية	مزرعة بنسحة	294	0		الحلويات الخاصة	متاجر التجزئة و تاجر الجملة	
	زيت الزيتون 104 hl	ميلة	ميلة	مزرعة بن سي مزوزي	124	0		وحدة مطحنة زيتية		
Ass. Producteurs Bio	تمور دقلة نور	بسكرة	فوغالة لغروس البرج	15	155.75	0	Ecocert (رومانيا)	ورشة عمل التعبئة والتغليف خاصة	سوق محلية	تصدير
Sarl Bionoor	تمور دقلة نور t 3960		طولقة	07	40	0	فرنسا الجودة	ورشة عمل التعبئة والتغليف خاصة		فرنسا بقالة ، مطاعم
Sarl biodatte	تمور ، فواكه	بسكرة	طولقة	26	300	06	Ecocert	ورشة عمل التعبئة والتغليف خاصة		فرنسا و ألمانيا

Source : Houria hadjira abdelaoui , presentation de l'approche algerienne en matière d'agriculture biologique :potentiel,conditions de leur développment et perspectives pour la valorisation de la production algérienne , p 21

و للتوضيح بعض المعلومات الإضافية للمناطق نذكرها فيما يلي :[83]

أولا : الكروم البيولوجية – معسكر :

- إختيار و أنشأت عقد سنوي مع مزارعي المنطقة VAOG .
- سنة التحويل : 2000
- وثقت بيولوجية في 2003 من طرق Ecocert
- المساحة الكلية لكرم البيولوجية : 204.5 هكتار.
- حجم منطقة البيولوجية: 05–10 هكتار و 150 هكتار .
- العمر: 45 إلى 60 .
- أصناف: Cinsault، Grenache، Carignan ، Alicante, Mâtereaux

ثانيا : زراعة الزيتون البيولوجية – غليزان و ميلة

- **مزرعة بنسحة :**
- سنة التحويل : 2003 .
- **مزرعة سي مزوزي**
- سنة التحويل : 2000
- وثقت بيولوجية في 2003 من طرق Ecocert

ثالثا : النخيل البيولوجي – بسكرة

- مصدرين (Bionoor، BIODATTES و Socobio) المختارة ووضع قائمة المصروفات المتجددة سنويا مع منتجي المنتجات العضوية .
- المساحة الزراعية البيولوجية الكلية : 495,75 هكتار .
- وثقت المنتوجات البيولوجية من طرف Ecocert
- العمر : 35 إلى 50
- حجم منطقة البيولوجية: 10–20 هكتار .
- عدد المزارع : 48
- المناطق المعنية : طولقة ،فوغالة ،غروس ، برج بن عزوز ،بوشقرون ، سيدي خالد ، ولاد جلال ، دوسن .
- المنتجات البيولوجية : دقلة نور ،غرس ،دقلة بيضة ، و منتجات أخرى مثل الرمان ، مشماش ، التين ، العنب ...إلخ .

[83] Houria hadjira abdelaoui , presentation de l'approche algerienne en matière d'agriculture biologique :potentiel,conditions de leur développment et perspectives pour la valorisation de la production algérienne , p.p 23 – 27 .

خلاصة الفصل الثاني :

في آخر دراسة الفصل نستنتج أن الجزائر تعاني من أكبر مشكل و هو تبعيتها الكبرى في صادراتها لقطاع المحروقات مما يجعل من إقتصادها غير مستقر نسبيا و تنوع ضعيف لصادراتها و علاقاتها مع العالم محدودة و غير منتشرة بالشكل المرغوب ، و كذا الحال بالنسبة للبيئة الجزائرية التي تعاني من بعض المشاكل و المعوقات جاعلة منها عقبة ضخمة و صعبة التجاوز ، لذا سعت الجزائر و بهدف وضح حل للمشاكل السابقة و تحقيق تطور التنمية و الإنفتاح نحو الأسواق الخارجية لغرض تطوير الصادرات ، عملت على تأسيس برامج تنموية بأدوات تشريعية و تنظيمية و إقتصادية و جبائية و حتى قانونية و مؤسساتية لحماية بيئتها و إستغلالها الأمثل لإنتاج ما هو رائد و مستحب من قبل المستهلك العالمي و ما يعطي قوة و ميزة تنافسية لمنتجاتها أمام المنتجات العالمية و تلك للدول الكبر الصناعية .

و مما سبق هو ما أدى بالجزائر هي الأخرى لتبني تقنية البيولوجية في المجال الزراعي بالتحديد و محاولة تعميمه و نشره في مجموعة من ولايات الوطن و بمختلف المنتجات الزراعية الممكنة ، للحصول على جملة من المنتجات بنوعية و جودة بيولوجية جيدة و القدرة على إستغلالها لتنويع صادراتها و علاقاتها الخارجية و بالتالي تحررها من تبعيتها للقطاع الوحيد و إستقرارها مما سيؤدي إلى تنمية إقتصادها الوطني و مكانتها العالمية .

الفصل الثالث

تمهيد :

يعتبر النخيل نبع الحياة في المناطق الصحراوية و تعتبر من من أقدم الأشجار التي عرفها الإنسان و عمل على زراعتها منذ أقدم العصور ، فقد كرمت كل الديانات السماوية شجرة النخيل و إهتمت بزراعتها ، و ذكر في القرآن الكريم النخيل و التمر في سبعة عشر سورة لقوله تعالي بعد بسم الله الرحمن الرحيم " وَهُزِّيْ إِلَيْكِ بِجِذْعِ الْنَخْلَةِ تُسَقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيًا " في سورة مريم الآية 25 ، و كذا في قول الرسول الله (ص) " بيت لا تمر فيه جياع أهله " .

و في العصور الحديثة إستمرت الدراسات و التجارب لتطوير جميع العمليات الزراعية التي تحتاجها النخلة و خاصة العمليات الفنية التي تجري على رأس النخلة و تشمل التلقيح ، التقليم ، خف الثمار ، التقويم و التكميم من جهة و على الأرض لتشمل كذلك التسميد ، السقي و محاربة الأعشاب الضارة ...إلخ من جهة أخرى.

هذا و شهدت الجزائر في وقتنا الحاضر نهضة زراعية كبيرة كان لنخيل التمر نصيبا وافراً منها و خصوصا في الآونة الأخيرة لتشمل الدعم و الإهتمام الموجه تحديداً إليها من قبل كل الجهات المعنية ، لتتوسع و تتعدى الإهتمام بالجانب الكمي فقط لتشمل الجودة أيضا المطلوبة من قبل الأسواق العالمية بهدف تطوير صادراتها و تنمية القطاع لتتميز البعض منها بإسم البيولوجية ، حيث أن حسب بعض المزارعين و الجمعيات المهنية أول منتجات بيولوجية مصدرة من الجزائر و للسوق الأوروبية و إلى فرنسا بالخصوص كانت من التمور و صنف دقلة نور تعود لسنة 2006 بكمية جد ضئيلة تقدر بحوالي 700 قنطار بمناطق جد محدودة ليصل سنة 2009 إلى 7000 قنطار و هذا من منطقة الغربية لولاية بسكرة .

و من خلال ما سبق التطرق إليه سنحاول خلال هذا الفصل للتعرف على الأهمية التي تعطيها زراعة نخيل التمر في الجزائر من جهة و الإنتاج التمور البيولوجية بالتحديد من جهة أخرى ، و التفصيل في ما إذا كان يمكن إعتبار ميزة الإنتاج البيولوجي للتمور سيفتح أمام الصادرات الجزائرية أسواق أخرى جديدة و/أو يمكنها من إحتلال حصة سوقية أكبر في دول العالم .و لهذا قسمنا الفصل إلى :

المبحث الأول : التجارة الخارجية و التمور في العالم و الجزائر .

المبحث الثاني : الأهمية الإقتصادية لزراعة النخيل و إنتاج التمور في الجزائر .

المبحث الثالث : مكانة زراعة النخيل و إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر .

المبحث الأول : التجارة الخارجية و التمور في العالم و الجزائر .

تعتمد الدول على الصادرات في تمويل خطط التنمية الإقتصادية عن إعتماد البنيان الإقتصادي على ممصدر واحد أو عدد قليل من المصادر التصديرية يجعله قليل المرونة في مواجهة الظروف الإقتصادية والظروف الإجتماعية غير الملائمة لذا كان لتنويع مصادر حصيلة التصديرية أهمية كبيرة في ضمان الحصول على العملات الصعبة بل وتبادلها من عام لآخر.

المطلب الأول : تطور الصادرات العالمية من التمور و مكانة الجزائر من السوق العالمي للتمور .

للتمور مكانة مهمة في العالم سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستوردة على حد سواء ،و هذا راجع للأهمية المنتج لمختلف الشعوب من جهة و المكانة الإقتصادية و ميزة الدول المنتجة للتمور من جهة أخرى.

الفرع الأول : واقع الإنتاج و الصادرات العالمية من التمور .

يتوزع إنتاج التمور على رقعة جغرافية واسعة تشمل مناطق مختلفة من العالم ، و هذا ما أعطى ميزة تعدد الإتجاهات التجارية الخارجية للإنتاج التمور بمختلفة أنواعه و عبر عدة دول .

أولا : تطور الإنتاج العالمي للتمور :

تزايد الإنتاج العالمي للتمور خلال العقود الأربعة الماضية من 1,85 مليون طن في العالم لـ 1965 إلى ما يفوق 7 مليون طن في العام 2004 حسب إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة العالمية لـ 2006 (الفاو) ، وشكلت بدايات ثمانينات القرن الماضي نقطة تحول ملحوظة في تأثر الإنتاج العالمي بصورة سالبة نتيجة للصراع العراقي–الإيراني ، حيث أن كلا الدولتين من المنتجين الرئيسيين للتمور عالمياً، إذ إنعكس ذلك في إنخفاض عرض التمور في الأسواق الأوربية و الأسواق الآسيوية سريعة النمو، و أدى أيضا إلى إرتفاع واضح في أسعار التمور عالمياً ، وفي المقابل حفز العديد من الدول المنتجة للتمور لزيادة إستثماراتها في قطاع زراعة النخيل ، وأدى ذلك بدوره إلى الزيادة الواضحة في إنتاج التمور عالمياً خلال العقدين الماضيين بوتيرة تفوقت على الطلب العالمي على التمور والذي يتركز بصورة أساسية في الأسواق الأوروبية والأسيوية [1]، كما سجل تراجع طفيف خلال سنة 2005 لتكون نسبة الإنتاج بهذه الأخيرة أكثر من 6,5 مليون طن ، و يستمر بالتزايد ليقارب في سنتي 2006 و 2007 ما سجل في سنة 2008 التي قدرت بـ أزيد من 7 مليون طن عالمياً ، أما فيما يخص معدل الإنتاج العالمي للتمور خلال العشر سنوات الأخيرة فيقدر بـ 6,7 مليون طن بمعدل التطور السنوي يعادل 1,7 % [2].

[1] بكري حسين حسن ، **مستقبل الصناعات التحويلية للتمور** ، ورقة بحثية ، منشورة على موقع : www.iraq-datepalms.net ، 2012 ، ص 1 .

[2] وزارة الفلاحة للجمهورية التونسية ، المركز الفني للتمور ، **واقع قطاع التمور في العالم** ، قبلي– تونس، منشورة على موقع : www.ctd.tn

و يوضح الشكل رقم(18) ذلك التطور في الإنتاج العالمي للتمور من سنة 1999 إلى غاية سنة 2008 ، مع العلم أن الوحدة المعبر بها هي بالملون طن ، كما يلي :

الشكل رقم (18) : تطور الإنتاج العالمي للتمور خلال الفترة 1999 – 2008 .

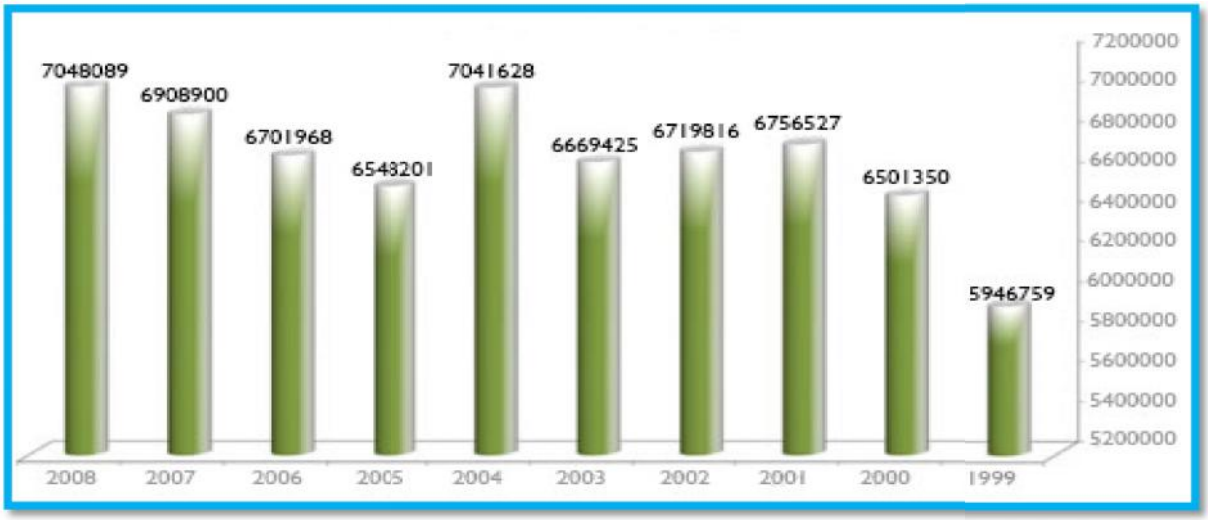

المصدر: وزارة الفلاحة للجمهورية التونسية ، المركز الفني للتمور ، **واقع قطاع التمور في العالم** ، قبلي– تونس ، منشورة على موقع : www.ctd.tn

ثانيا : التجارة الخارجية للتمور في العالم .

تتوزع التجارة الخارجية للتمور في العالم على عدد كبير من الدول ، لتنقسم هذه الأخيرة على مجموعات منها الدول منتجة أي مصدرة و منها الدول مستهلكة أي مستورة للتمور .

1. الدول المنتجة للتمور في العالم :

كما يوضح الجدول رقم (22) توزيع لحصص الدول المنتجة للتمور في العالم خلال سنة 2003 وفق لإحصائيات الفاو كالتالي :

الجدول رقم(22) : الإنتاج العالمي للتمور في سنة 2003 .

الدولة	الإنتاج (طن)	%	الدولة	الإنتاج (طن)	%
العالم	6749356	100	اليمن	32500	0,5
مصر	1115000	16,5	موريتانيا	24000	0,4
إيران	875000	13,0	تشاد	18000	0,3
المملكة العربية السعودية	830000	12,3	أمريكا	17600	0,26
الإمارات العربية المتحدة	760000	11,3	مملكة البحرين	16506	0,244
باكستان	650000	9,6	قطر	16500	0,2
الجزائر	420000	6,2	الكويت	10400	0,154

العراق	400000	5,9	تركيا	9400	0,139
السودان	330000	4,9	النيجر	7700	0,114
سلطنة عمان	238611	3,5	فلسطين	5500	0,08
ليبيا	140000	2,07	إسبانيا	3732	0,055
الصين	120000	1,8	المكسيك	3600	0,053
تونس	115000	1,7	دول أخرى	536305	7,9
المغرب	54000	0,8			

Source : www.fao.org , consulté le 23/05/2015, à 15 :30 .

نلاحظ من الجدول رقم(21) أعلاه الإنتاج العالمي الإجمالي للتمور خلال سنة 2003 يقدر 6749356 طن ، حيث تحتل مصر المرتبة الأولى عالمية كأول بلد منتج للتمور بنسبة تقدر بـ 16,5% من الإجمالي الإنتاج العالمي ، ثم تليها كل من إيران و المملكة العربية السعودية بـ 13 % و 12,3 % على التوالي في المرتبة الثانية و الثالثة ، و الإمارات العربية المتحدة 11,3 %، و باكستان9,6 % و مجموع دول أخرى 7,6 % ، أما الجزائر فتأتي في المرتبة السادسة عالميا من حيث حجم الإنتاج بنسبة 6,2 % من إجمالي الإنتاج العالمي للتمور.

2. الدول المصدرة للتمور في العالم :

لتحديد الصادرات لابد من الإشارة إلى مجموعة المصدرين التي تنقسم بدورها إلى [1]:

المجموعة الأولي : التي تمثل دول الخليج ، حيث تصدر إنتاجها من التمور نحو الدول كثيرة السكان كدول الشرق الأوسط و دول آسيا مثل الصين ، الهند باكستان ، و إندونيسيا أين تعتبر التمور غذاء أساسيا لجزء هام من سكانها أو علي الأقل لدى بعض المناطق في هذه الدول.

المجموعة الثانية : و هي دول شمال إفريقيا ، إذ تصدر إنتاجها من التمور ذات النوعية الجيدة نحو أوروبا أين تعتبر التمور غذاء غير ضروري بل كفاكهة ، أما المصدرة نحو دول تمثلها الساحل فهي ذات جودة أقل مثل النيجر ومالي .

إلى جانب هاتين المجموعتين الأساسيتين هناك **مجموعة ثالثة** الولايات المتحدة الأمريكية قد تنافس بجدية دول شمال إفريقيا خصوصا فيما يخص نوعية التمور وخاصة ذات الجودة العالية " دقلة نور. "

و يوضح الجدول رقم (23) لأهم الدول المصدرة للتمور في العالم خلال سنة 2008

[1] عمر عزاوي ، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 1 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2002 ، ص 45 .

الجدول رقم (23) : أهم الدول المصدرة للتمور في العالم لسنة 2008 .

الترتيب	الدول	الإنتاج (ألف طن)	نسبة المساهمة في الإنتاج
	العالم	7048	% 100
1	مصر	1326	% 18,8
2	إيران	1000	% 14,2
3	المملكة العربية السعودية	983	% 14
4	الإمارات العربية المتحدة	755	% 10,7
5	باكستان	680	% 9,7
6	الجزائر	550	% 7,8
7	العراق	440	% 6,2
8	السودان	336	% 4,8
9	عمان	256	% 3,6
10	ليبيا	175	% 2.5
11	الصين	135	% 1,9
12	تونس	127	% 1,8
13	المغرب	73	% 1
14	بلدان أخرى	212	% 3

المصدر : وزارة الفلاحة للجمهورية التونسية ، مرجع سابق .

يمكننا أن نلاحظ من الجدولين رقم (22) و (23) ، أن حصيلة الإنتاج العالمي و مشاركة أهم الدول المصدرة للتمور تبقي بنفس الترتيب خلال مدة الدراسة لكليهما ، مما بعني أن الدول الكبرى المنتجة للتمور في العالم هي نفسها تلك الدور المصدرة له خلال السنتين 2003 و 2008 ،كما تمثل الستة بلدان الأولى **74,4 %**من الإنتاج العالمي بـ **5,244** مليون طن ولكن الملاحظ أيضا أن التغير حاصل في النسب من الإجمالي المساهمة في الإنتاج ، مما يقدر فالنسبة لمصر المحتلة للدرجة الأولى تقدر بـ 18,8 % ، تليها كل من إيران ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ،ثم باكستان و الجزائر بنسب مشاركة خلال سنة 2008 ماتعادل 14,2 % ، 14 %، 10,7 % ، 9,7 % و 7,8 % بالتسلسل ، أي بنسب تغير معظمها بالإيجاب تقدر بـ 2,3 % مقارنة بسنة 2003 بالنسبة لمصر ، و 1,7% للمملكة العربية ، 1,6% ، 0,1 % للجزائر و باكستان في حين كانت نسبة التغير سلبية للإمارات العربية بنسبة تناقص تعادل 0,6 % .

و يرجع التفاوت في الكميات المصدرة من التمور و قيمتها إلى الكفاءة التصنيعية لهذه الدول من خلال عمليات تصنيع التمور و المتمثلة في عمليات تعبئة و تغليف التمور بحيث تتوافق مع أذواق و رغبات المستهلكين .

و يوضح الشكل رقم (19) توزيع الإنتاج العالمي للتمور لنوع دقلة في سنة 2008 كما يلي :

الشكل رقم (19) : الإنتاج العالمي للتمور دقلة نور في سنة 2008 .

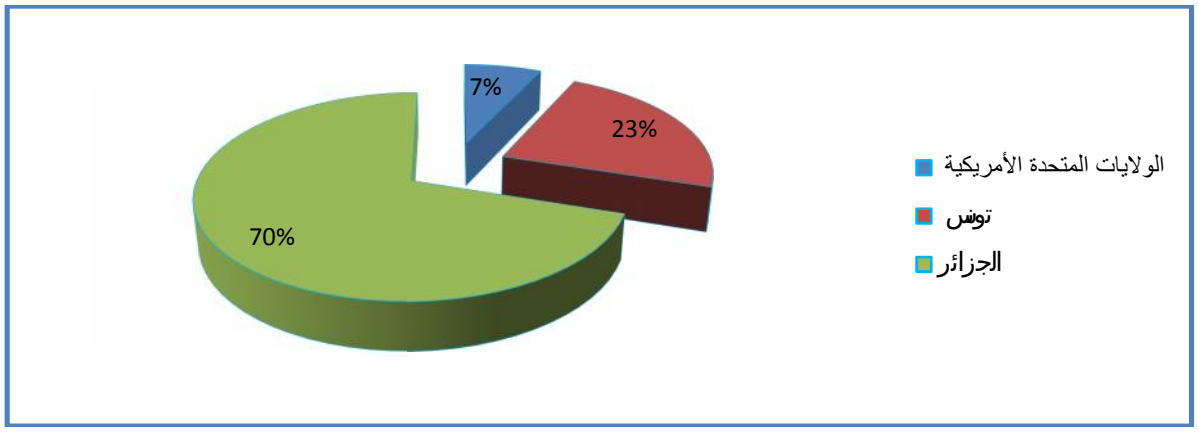

المصدر : من إعداد الطالبة بإعتماد على مرجع وزارة الفلاحة للجمهورية التونسية ، مرجع سابق .

الشكل رقم (19) يوضح لنا أن النسبة الأكبر من الإنتاج التمور العالمية من النوع دقلة نور بالتحديد في سنة 2008 و حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة تخص الجزائر التي قدرت بـ 70 % من الإجمالي الإنتاج العالمي الذي يقدر ب 350 ألف طن خلال سنة 2008 ، لتليها في المرتبة الثانية تونس بما يعادل 23 % من المشاركة ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7 % و التي تعتبر نسبة كبيرة مقارنة بخصائص الدولة و طبيعة الجغرافية للمنتج في حد ذاته ؛ و قد سجلت في السنوات الأخيرة تصدير حوالي 20 ألف طن سنويا. إذ تصدر دقلة نور نحو أكثر من 35 بلد [1] .

3. الدول المستهلكة أو المستوردة للتمور في العالم :

تستهلك التمور على شكلين إما على شكل أساسي أو على شكل فاكهة لهذا نحن أمام مجموعتين من المشتريين أو المستهلكين للتمور و هما [2]:

المجوعة الأول : الدول الأسيوية التي تستورد الكمية الكبيرة من الإنتاج العالمي الموجه للتصدير مثلا : الصين والهند تستورد كميات كبيرة من العراق والمملكة العربية السعودية وبأسعار منخفضة ونوعية التمور جافة أما دول المحيط الهندي ماليزيا وسنغافورة فالنوعية المطلوبة يجب أن تكون منافسة للمأكولات الغذائية الأساسية الأخرى ، ويجب أن تكون التمور صالحة للتخزين والحفظ الجيد ويمكن نقلها بسهولة.

[1] sidab.caci.dz/?page_id=531&lang=ar , consulté le 20/05/2015 , à 20 :12 .

[2] عمر عزاوي ، مرجع سابق ، ص 45 .

المجموعة الثانية : نجد الدول الغربية منها على الخصوص فرنسا ، المملكة المتحدة لعل هذا راجعاً لماضيها الاستعماري أو لفوائد التمور المستوردة ومنها نوع " دقلة نور "وتعتبر الجزائر وتونس أهم الموردين لهاته الدول.

و الجدول الموالي رقم (24) سيوضح لنا مجموعة من أهم الدول المستوردة للتمور وفق إحصائيات المديرية العامة للمفوضية الأوروبية خلال 2007/2006 كالتالي :

الجدول رقم (24) : أهم الدول المستوردة للتمور في العالم 2006 – 2007 .

الدول	حجم الإستراد(طن)	قيمة (مليون دولار)	سعر الحجم المستورد(دولار / الحجم)
الدول الأوروبية	73,92	201,10	2,72
الهند	268,32	74,67	0,26
الإمارات العربية المتحدة	196,87	33,71	0,17
ماليزيا	15,35	20,99	1,37
كندا	16,40	16,40	1,9
روسيا	22,38	13,63	0,6
أمريكا	8,65	11,31	1,30
إستراليا	6,66	9,45	1,42
أندونيسيا	13,29	7,63	0,57
سوريا	23,92	7,41	0,31
تركيا	12,62	6,66	0,25
بنغلاديش	17,70	5,63	0,31
سيريلانكا	6,12	1,00	0,16

المصدر : المديرية العامة للمفوضية الأوروبية ، 2006 – 2007 .

نلاحظ من الجدول السابق رقم (24) الذي يوضح قائمة لأهم الدول المستورة للتمور في العالم خلال فترة 2006 – 2007 ، أنه تعتبر الهند الدولة الأولى في إستراد التمور عالميا من حيث الحجم و يقدر بـ 268,32 طن ما يعادله 74,67 مليون دولار ، لتليها الإمارات العربية المتحدة بـ 196,87 طن بقيمة 33,71 مليون دولار ، ثم في المرتبة الثالثة للدول الأوروبية بحجم يقدر 73,92 طن و لكن بالمرتبة الأولى من حيث القيمة المسجلة بما يعادل 201,10 مليون دولار ، بالإضافة إلى المرتبة الرابعة و الخامسة لكل من سورية و روسيا بحجم يعادل 23,92 طن و 22,38 طن و بقيمة 7,41 و 13,63 مليون دولار على الترتيب ، و يفسر هذا الترتيب بالرجوع لمبدأ تصنيف و إعتبار التمور .

الفرع الثاني : مكانة الجزائر و الصادرات من التمور في السوق العالمية .

تحتل الجزائر مكانة جد مهمة من حيث الإنتاج العالمي و مشاركتها في إجمالي الصادرات العالمية و هذا ما أهلها لإمتلاك حصة سوقية كبيرة في السوق العالمية .

أولا : مكانة الجزائر عالميا :

احتلت الجزائر حتى نهاية السبعينيات المرتبة الأولى عالميا من حيث إنتاج وتصدير التمور، لكن إنتاجنا من هذه المادة تراجع بشكل محسوس لأسباب مختلفة منها ما فرضته عوامل مرتبطة بكيفية تسيير ثروتنا الفلاحية وأخرى بالأطر المنظمة لنشاط التجارة الخارجية آنذاك، وامتد تأخر الفرع في الإنتاج والتصدير لفترة طويلة فاقت العشرين سنة وتحديدا بين سنوات 1970 و 1990، ومع مطلع التسعينيات تعرض منتوجنا الفلاحي وعلامتنا التجارية "دقلة نور" إلى النزيف والنهب من قبل شبكات تهريب منظمة إستغلت الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر لتهريب منتوجنا من هذه المادة عبر الحدود وبات منتوجنا الوطني يروج في السوق العالمية من قبل دول أخرى على أنه منتوج محلي خاص بها، ولنفس الأسباب المذكورة فقدت الجزائر أسواقها الخارجية وترتيبها العالمي في مجال تصدير هذه المادة [1].

وهي الآن تحاول ومنذ سنة 2000 في إطار مختلف برامج الدعم الفلاحي إلى الرفع من قدرات إنتاجها الفلاحي وحمايته ، لتصل و تحتل المرتبة السادسة عالميا من حيث الإنتاج وراء كل من مصر (أول منتج عالمي)، إيران و المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، و الباكستان . و هذا وفق كل من الجدول رقم (22) و (23) السابقين ، حيث أن الجزائر ساهمت بـ 420 ألف طن و 550 ألف طن لـ 2003 و 2008 على التوالي و بنسبة 6,2 % خلال سنة 2003 و 7,8 % فيما يخص 2008 ، هذا ما يعطيها مكانة إستراتيجية في السوق العالمي للتمور .

و الشكل الموالي رقم (20) يوضح لنا التوزيع الدول المصدرة و حصصها من السوق العالمية .

الشكل رقم (20) : مكانة الجزائر عالميا .

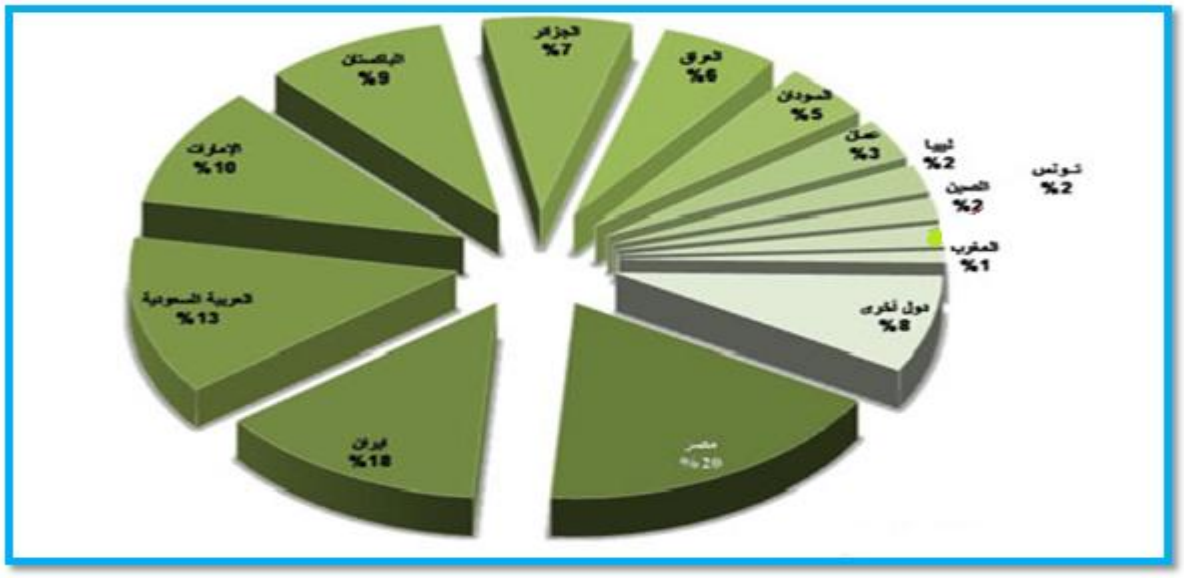

المصدر : وزارة الفلاحة للجمهورية التونسية ، مرجع سابق .

[1] www.djazairess.com/elmassa/26475" , consulté le 20/05/2015 , à 19 :15 .

نلاحظ من الشكل أعلاه رقم (20) أن الجزائر من بين الأكبر الدول مشاركتا في سوق الصادرات العالمية للتمور إذ إحتلت المرتبة السابعة متفوقة علة كل من العراق ، السودان ، عمان ، ليبيا ، الصين ،تونس و المغرب .

ثانيا : واقع الصادرات الجزائرية من التمور .

تعتبر التمور الجزائرية من أجود الأنواع في العالم نظرا لخصائصها و تركيبتها ، هذا ما جعل منها منتج رائج و ذو طلب في الأسواق الخارجية .

1. تطور الصادرات الجزائرية من التمور خلال الفقرة 2001 -2015 .

تتمركز الصادرات الجزائرية من التمور على النوع الأكبر جودة و هي دقلة نور ، و فيما يلي سنوضح واقع تصديرها خلال الفترة 2001 – 2015 كما هو مبين في الجدول رقم (25) الموالي .

الجدول رقم (25) : تطور الصادرات الجزائرية من التمور خلال الفقرة 2001 -2015 . الوحدة : مليون دولار US/ طن

السنوات	القيمة	الكمية
2001	14,449	7 851
2002	16,361	11 035
2003	16, 481	10 200
2004	14,560	8 133
2005	19,139	11 258
2006	20,047	12 331
2007	23,083	13 356
2008	20,013	10 055
2009	14,308	8 954
2010	22,647	16 054
2011	25,356	28 143
2012	26,206	20 439
2013	29,775	20 682
2014	38,352	25 640
2015 [G]	9,460	-

Source : - http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx , consulté le : 19 / 05/ 2015 , à 21 :50 .

- Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , opcit , période : du années 2014 au 1ére trimestre 2015 .

[G] إحصائيات خاصة بالثلاثي الأول لسنة 2015 فقط .

كما سبق القول بأن زراعة نخيل التمر تعتبر زراعة إستراتيجية للجزائر ، إذ المستنتج من الجدول أعلاه رقم (25) وجود تطور ملحوظ و مستمر للصادرات الجزائرية من التمور خلال الفترة المدروسة و هذا يفسره التوجه نحو تدعيم هذا القطاع ، حيث فيما يخص القيمة نجد أنها مثلت ما يعادل 14,449 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2001 و واصلت التطور ليتضاعف و يقدر في 2007 بـ 23,083 مليون دولار أمريكي أي بزيادة تقدر بـ 8,634 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 7,44 % ، مع تسجيل تناقص واضح في كل من 2008 و 2009 لتقدر قيمة التمور الجزائرية المصدرة بـ 20,013 و 14,308 مليون دولار أمريكي أي بنسبة تغير سلبية 0,99 % و 3,03 % على التوالي و هذا راجع للأزمة المالية التي حلت في تلك الوقت مما أدي إلى ضعف الطلب في مجموعة من الأسواق الخارجية عليها ؛ لتعاود التطور من جديد بالإيجاب من سنة 2010 إلى غاية السنة الجارية ، حيث سجلت في 2010 ما يقدر بـ 22,647 مليون دولار أمريكي أي نسبة زيادة تعادل 7,29 % ، و في سنة 2014 ما يقارب 38,352 مليون دولار أمريكي أو 12,36 % كنسبة زيادة إيجابية و هذا ما يعطي الطابع الإيجابي و التطور الصادرات الجزائرية من التمور و يدل على الأهمية الإقتصادية لمنتج التمور من إجمالي الصادرات ؛ أما فيما يخص الكمية فتطورها موازي للقيمة ، حيث قدرت في 2001 بـ 851 7 طن ، و إمتازت فترة الدراسة كلها بالتطور الإيجابي في الكمية المصدرة من التمور الجزائرية ما عدى في كل من 2004 ، 2008 و 2009 فلقد قدرت بـ 133 8 طن، 055 10 طن و 954 8 طن و لنفس السبب المؤثر على القيمة ، في حين2011 تطور إيجابي كما سبق القول يقدر بـ 143 28 طن ، و أما في فترة ما بين 2012 و 2013 فتميزت على خلاف كل السنوات الباقية بزيادة في الكمية مقابل تناقص في القيمة و الذي يدل على أن أسعار التمور الجزائرية في الأسواق العالمية قد عرف تراجع خلال تلط الفترة .

2. توزيع الصادرات الجزائرية من التمور حسب أسواقها (الدول المصدرة لها) :

تنتشر الصادرات الجزائرية في عدد كبير من الأسواق العالمية ، إذ بفضل نوعيتها الجيدة مقارنة بمنافسيها و تنوعها الكبير إستطاعت إقتحام مجموعة من الأسواق ، و الجدول الموالي سيوضح هذا الإنتشار العالمي في الفترة 2001 – 2013 .

الجدول رقم (26) : توزيع الصادرات الجزائرية من التمور حسب أسواقها (الدول المصدرة لها) خلال 2001 – 2013

الوحدة : ألف دولار US

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فرنسا	8 178	11 081	11 363	10 845	15 003	15 117	17 411	15 042	10 839	17 850	13 251	14 181	15 092
الفدرالية الروسية	12	57	10 800	36 300	120	437	196	167	170	606	1 424	3 048	3 451
المغرب	401	1 356	565	239	696	1 336	916	1 160	802	568	558	1 031	1 822
كندا	359	471	864	361	830	725	1 315	968	313	287	346	1 089	1 779
ألمانيا	0	19	20	10	0	0	0	0	2	3	538	1 336	1 723
الإمارات العربية المتحدة	151	121	12	0	0	38	71	128	159	1 082	1 370	1 249	1 486
بلجيكا	806	1 997	2 215	873	607	275	202	169	151	47	192	306	493
الولايات المتحدة الأمريكية	26	0	109	759	902	417	792	610	670	345	724	493	433
إسبانيا	202	922	543	448	362	311 1	1285	801	170	100	262	239	139
ماليزيا	0	4	0	0	56	0	35	0	37	0	96	113	84
سويد	78	71	153	31	136	177	143	104	0	41	39	27	24
أندونيسيا	0	0	0	0	0	0	14	24	24	14	61	126	20
إيطاليا	190	147	155	129	35	85	28	0	0	0	80	18	19
تركيا	0	70	128	70	118	30	125	227	0	182	128	50	1
المملكة المتحدة	0	0	33	93	92	27	204	0	0	57	244	333	553

Source : www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx , consulté le : 19 / 05/ 2015 , à 23 :28 .

تتوزع الصادرات الجزائرية من التمر عبر الدول العالم بإنتشار جد واسع ، حيث نجدها تصل إلى مجموعة كبيرة من دول ذكرنا بعضها في الجدول السابق رقم (26) و الذي يوضح أسواق التمور الجزائرية في الفترة ممتدة من 2001 إلى غاية 2013 ، حيث نلاحظ منه أن فرنسا تتصدر رأس القائمة في طول الفترة و مسجلة لأكبر قيمة ، إذ نجدها في سنة 2001 بـ 178 8 ألف دولار أمريكي و في سنتي 2009 و 2013 بـ 839 10 و 092 15 ألف دولار أمريكي على التوالي و هذا يفسره تصنيف المنتج في السوق الفرنسية كفاكهة و كذا نسبة الجالية الجزائرية هناك ، لتكون الفدرالية الروسية في المرتبة الأولي لسنة 2004 فقط مسجلة ما يعادل 300 36 ألف دولار أمريكي يفسر هذا النسبة للخصائص التمور الجزائرية و الدقلة نور بالتحديد و المناخ السائد في البلد لتتبعها فرنسا في المرتبة الثانية بـ 845 10 ألف دولار أمريكي .و تتكون مجموعة الدول الخمس الأوائل المستوردة للتمور الجزائر في سنة 2001 إذن من فرنسا ، و بلجيكا بـ 806 ، ثم المغرب بـ 401 و إسبانيا بـ 202 و أخرها إيطاليا بـ 190 ألف دولار أمريكي ، أما 2004 تأتي بعد الفدرالية الروسية و فرنسا في المرتبة الثالثة بلجيكا بما يقدر بـ 873 تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 759 ثم إسبانيا بـ 448 ألف دولار أمريكي ، أما فيما يخص الترتيب لسنة 2009 نجد المغرب تختل المرتبة الثانية بـ 802 و الولايات المتحدة الأمريكية بـ 670 لتليهم كندا و إسبانيا بـ 313 و 170 ألف دولار أمريكي ، و في سنة 2013 في المرتبة الثانية الفدرالية الروسية بـ 451 3 ، ثم المغرب بما يقدر بـ 822 1 ، و كندا بـ 779 1 ، و في الأخير ألمانيا بـ 723 1 ألف دولار أمريكي ، كما أنه توجد عدة أسواق أخرى لم تذكر في الجدول أعلاه و من بينها الهند ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية ، الكويت ...إلخ .

المطلب الثاني : مشاكل تصدير التمور في الجزائر و سبل مواجهتها .

تواجه الجزائر مجموعة من المشاكل و المعوقات في مجال تصدير تمورها نحو الأسواق الدولية ، و تتنوع هذه المشاكل و المعوقات بين المعوقات الإنتاجية و المعوقات التصديرية ، لكن الجزائر تسعى جاهدة للتصدي لهذه المعوقات بكل الطرق .

الفرع الأول : معوقات تصدير التمور في الجزائر .

تواجه الجزائر جملة من المعوقات في صادراتها و من التمور بالتحديد . حيث أنها تعاني من العديد من العقبات التي تؤثر على قطاع النخيل و تحد من إمكانية زيادة المساحة المزروعة و زيادة إمناجية النخيل ، و قد ساهمت هذه العقبات إلى حد كبير في تدني المردود و إنخفاض الإنتاج الكلي للتمور ، و يمكن تلخيص أهم تلك العقبات أو المشكلات في نوعين من المشاكل الإنتاجية و التصديرية كما يلي [1]:

[1] بشير بن عيشى، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 3 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، أكتوبر 2002 ، ص ص 80 ، 82 .

أولا : المعوقات الإنتاجية : واجهت زراعة النخيل و إنتاج التمور العديد من المشاكلات و التي كان لها اثر البالغ في تدهور هذه الثروة الهامة في الزراعة الجزائرية و يمكن حصرها في :

←المعوقات المتعلقة بالحالة الصحية للنخيل و الثمار و الناتجة على الإصابة بالأمراض و الحشرات و الأعراض التي تسبب ضياع أو فقد الإنتاج على مستوى النخلة أو المخازن .

←أغلب النخيل تم غرسها على الطريقة التقليدية العشوائية مع عدم مراعات المسافات الأمر الذي يعيق إجراء العمليات الزراعية .

←المعوقات المرتبطة بأصناف النخيل و نوع التمور التي مع وجود أنواع ممتازة في الجزائر ولكن هناك نسبة كبيرة من النخيل التي تنتج ثمارا ذات نوعية متدنية .

←ضعف المعرفة التقنية عند المزارعين التقلديين لاتمكنهم من إتقان كل الأعمال التي تنفذ سواء داخل أو خارج المزرعة مما لا تسمح له بالمساهمة الفعالة في إقتصاد السوق .

←ندرة اليد العاملة المتخصصة في زراعة النخيل مع إرتفاع أجورها .

←بطء دورة رأس المال في إنتاج التمور فمن أجل حصول على رأسمال إنتاج التمور يستلزم 7 سنوات ليصل الإنتاج لمرحلة الإنتاج التجاري الأمر الذي أدى بالعديد التوجه نحو المحاصيل الأكثر ربحية .

ثانيا : المعوقات التصديرية : يمكن حصر أهم المعوقات أو المحددات الداخلية و الخارجية للسياسة التصديرية للتمور الجزائرية في :

← إرتفاع التكاليف الإنتاجية لبعض أصناف التمور و خاصة تكلفة اليد العاملة .

← إنخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الدعاية و الترويج ... إلخ مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور المحلية .

← سوء تقديم التمور ، الشيء الذي يرجع إلى سوء العمليات التقليدية لجنيها و تخزينها و تعبئتها .

← غياب العناية بالتمور قبل و بعد حنيها مما يؤدي لصعوبة الحفاظ عليها لمدة طويلة .

← نقص الدراسات والأبحاث الخاصة لمعرفة و تطوير مسالك تسويق التمور .

← كثرة المتدخلين و الوسطاء .

← مشاكل تهم جودة الثمار و مطابقتها للمواصفات الدولية .

أما ما يثير القلق هو أن هذا الواقع يأتي في ظل الدعم المالي والتقني المخصص لقطاع الفلاحة للرفع من القدرات الإنتاجية للمحاصيل الفلاحية ومنها التمور، وحسب المنتجين ورئيس الجمعية الوطنية لمصدري التمور، فإن الأمر يرتبط بمجموعة من عوائق أخرى التي يمكن إدراجها في :

➢ وجود المضاربين الذين يخلون بنوعية التمر الجزائري وهو مشكل يوجد حله – حسب ممثل وزارة الفلاحة– في تكتل أهل الفرع إنطلاقا من التسويق حتى التصدير.

- العراقيل البيروقراطية وتأخر إستفادة المصدرين من الإعانات المالية الموجهة لهم [1].
- عدم وجود إستراتيجية للتصدير محددة وطنيا و ذات أهداف مخصصة و معينة .
- عدم وجود لوجيستيك للنقل خاصة بالتمور و أنواعها .
- عدم وجود سوق منظمة خاصة بالتمور لا على المستوي الداخلي و لا الخارجي .
- إنعدام الصدق و المصلحة من المتعاملين في السوق .
- إستغلال السوق لأغراض ربحية و عدم المبالات بالنوعية أو مواصفات منتوج التمر .

الفرع الثاني : تصدي لمشاكل و صعوبات تنمية و تطوير إنتاج و تصدير التمور الجزائرية .

سنتطرق لكيفية مواجهة المشكلات السابقة الذكر و خطط الدولة في مجال زراعة النخيل و إنتاج التمور و تصديرها وهي [2]:

أولا : تصدي للمشكلات الإنتاجية : أعطى المخطط الخامسي الثاني أولوية لتنمية الجنوب الجزائري و ذلك بإستصلاح أراضي جديدة و تحسين الواحات الموجودة بفضل تحسين صرف المياه و التنقيب عليها ، إلا أن إستصلاح الأراضي قد نال أهمية كبيرة حيث أن 000 195 هكتار قد وزعت منها 000 40 هكتار تم إستصلاحها ، إذ أن هذه الأهكية سمحت بمضاعفة الإنتاج في المناطق الصحراوية ة بالتالي رفع الإنتاج الزراعي (تمور ، خضروات ، أشجار مثمرة ، ...)

ثانيا : تصدي للمشكلات التصديرية : و تتمثل في :

- مراعاة الأصول التجارية في المعاملات و غزو أسواق التصديرية جديدة .
- تحسين وسائل الدعاية و الإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية و قيام أجهزة متخصصة في التسويق الخارجي تدعم من قبل الحكومة .
- التنويع في التصنيع و التعبئة .
- تشجيع الإستثمارات لإنشاء مصانع لإنتاج التمور على أحدث تقنية .
- إجراء البحوث الميدانية و المكتبية و المواصفات القياسية لإعداد تصنيف نهائي للتمور و رفع من الإنتاجيتها .
- العمل على الصيانة الدورية للمزارع لضمان إستمرارية خطوط إنتاجها و العمل على زيادتها فترة الإحلال و التجديد .
- تدعيم التمويل و التشجيعات للقطاع .

[1] www.djazairess.com , opcit .

[2] بشير بن عيشى، مرجع سابق ، ص ص 82 ، 84 .

المطلب الثالث : جهود ترقية الصادرات من التمور في الجزائر .

تهدف الجزائر منذ السنوات الماضية إلى قطع تبعية صادراتها للمحروقات ، و بهذا سعت لتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى و على رأسها قطاع الزراعة لأهميته في الإقتصاد الوطني ، وكانت لزراعة نخيل التمر نسبة من تلك الإصلاحات و الجهود المبتذلة نصيب لا يستهان به ، و لتحقيق هدفها السالف عملت على تسطير خطط و إستغلال مجموعة من الأدوات مستهدفة .

الفرع الأول : آفاق و سياسات لدعم الصادرات من التمور في الجزائر .

إن الجزائر تسعى من خلال مختلف البرامج التي وضعتها منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي وحمايته ، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية، وقد تمكن القطاع منذ سنة 2000 تاريخ إنطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية"، من توسيع المساحات المزروعة من أشجار النخيل إلى نسبة معتبرة قاربت 100 بالمائة إنتقلت فيها المساحة من 100 ألف هكتار إلى 169.3 ألف هكتار، ويتم في إطار برنامج التجديد الإقتصادي والريفي، التركيز على عملية توفير نوعيات جيدة وممتازة من التمور من خلال القضاء على مختلف الأمراض التي عادة ما تصيب الأشجار والثمار وتم في هذا المجال تقديم إعانات مالية للفلاحين وتوفير الدعم التقني لهم إنطلاقا من خدمات المعاهد المتخصصة التابعة للوزارة ، كما تم تخصيص صندوق خاص لدعم الإستثمار الفلاحي، موجه إلى عدد من الفروع ومنها ما يخص زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمر، ويهدف هذا الصندوق إلى دعم عمليات تهيئة النخيل وقلع القديمة منها، وتعديل الأرض بالرمال ، وحماية صنف دقلة نور، ودعم التصدير، وتجهيز التمور لعملية التصدير، ويشمل الدعم إقتناء مواد متخصصة لتجهيز وحدات جديدة وتجديد تجهيزات الوحدات الموجودة وقد أدت مختلف هذه العمليات إلى تسجيل تضاعف في المنتوج إنتقل فيها من حجم 3.6 ملايين قنطار إلى 6 ملايين قنطار، كما تم تسجيل تحسن معتبر في مردود الشجرة الواحدة منها ما بلغ فيها الإنتاج 60 كيلوغراما[1] .

و قد قامت وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية والتجارة بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم الصادرات بوضح خطة وطنية لدعم تصدير التمور، حيث سيوجه هذا الدعم بشكل مباشر للأنشطة المرافقة والسهلة لعملية التصدير والعمليات الهادفة، للرفع من تنافسية المنتجين الجزائريّين، ومنها دعم نشاط التعليب والتغليف [2] .

كما تقترح الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، إستحداث هيئة رسمية ترافق المصدرين على مختلف المستويات منها التمويل المالي والجباية والجمركة والنقل عبر الحدود، وهو أمر يقر ضرورة إقحام كل من

[1] www.djazairess.com , opcit .

[2] www.elmihwar.com/ar/index.php , consulté le : 20 / 05/2015 , à 16 :30 .

مصالح التجارة والمالية والنقل للوصول إلى تحقيق إستراتيجية الجزائر الرامية في مجال التجارة الخارجية والتي منها التقليل من فاتورة الإستيراد والرفع من صادراتنا خارج المحروقات [1].

الفرع الثاني : المعايير و المواصفات القياسية في التجارة الخارجية للتمور في الجزائر .

هي أسلوب علمي الذي يحدد به المتطلبات و الخصائص الواجب توفرها في المنتوج ،و تشمل المواصفة طرق الفحص و الإختيار و التأكد من مطابقة المنتوج للمواصفات المطلوبة ، لذا فهي تلعب دورا مهما في التجارة الخارجية بما توفره من عوامل الثقة والإطمئنان للجودة فالتمور متميزة بدرجات جودة عالية ، مثلا : دقلة نور تحضى بإقبال عادي للسوق العالمية ولها مردود إقتصادي عالي إضافة إلى أنها تساير التبادل التجاري لذا تحاول الجزائر زيادة الثقة في جودة تمورها حسب المواصفات القياسية التالية :[2]

1. **ضوابط التصنيف** : إن فرز المنتجات حسب النوع والصنف وترتيبها حسب كل درجة من درجات الجودة ووضعها في عبوات بوحدات متجانسة من حيث الوزن والشكل ذلك هو موضوع ضوابط التصنيف ، إن هذه الضوابط تساعد على تسهيل أداء العمليات المتمثلة في : توحيد العبوات ، النقل،الحفظ والتوزيع.
2. **التكييف** : هو عملية تتعلق بمعالجة المنتجات ، كل منها حسب خصائصه الطبيعية، بطرق وأساليب علمية ، من شأنها أن تسمح بتهيئة المنتوج والمحافظة على سلامته إلى غاية وصوله إلى المشتري، وحسب الحالة، فإن هذه العملية قد تتم إما على مستوى الإنتاج ، عندما يكون المنتوج يمتاز بدرجة حفظ جيدة، وإما على مستوى التجزئة بإستغلال أوقات فراغه بتكييف المنتجات ، وإما على مستوى الجملة، عن طريق مصانع التكييف المجهزة خصيصا لكل نوع من المنتجات والموجودة بمنطقة الإنتاج ببسكرة . وتقوم عملية التكييف بعدة وظائف منها:
   - حماية المنتجات من الآثار الميكانيكية والإصابة بالمكروبات ، تبسيط الخدمات المقدمة لموزعي التجزئة أو الجملة .
   - جذب المستهلكين مما يعطي للمشتري نظرة صحيحة حول المنتوج و هي من أهم الأهداف الأساسية التي تؤديها وظيفة التكييف وذلك بالسماح له برؤية المنتوج المحتوى في العلبة ،
   - وسيلة للإعلان فالتكييف قبل كل شيء دعامة للإعلان يسمح بالتعريف بالمنتوج بصورة صحيحة كما أنه يشير إلى كل المعلومات المطلوبة من قبل السوق.
3. **التعبئة** : فالعبوة أو التعبئة هي الحاوية التي تضم بداخلها مجموعة من بعض العناصر المكيفة قصد تسهيل عملية النقل ، فإن عبارتي التكييف والتعبئة غالبا ما يعني أحدهما للأخر فالعبوة تتمثل في: الصندوق الخشبي أما التكييف فيتمثل بكل ما يحميه من ورق خاص أو أحزمة التزيين أو أشرطة إعلانية ملونة . وتقوم عملية التعبئة بعدة وظائف منها:

[1] www.djazairess.com , opcit .

[2] عمر عزاوي ، مرجع سابق ، ص 47 .

- حماية المنتوج من الآثار الميكانيكية ، علاوة عن تلك التي توفرها عملية التكييف، فهي إذن حماية إضافية.
- تسمح بتسهيل عملية النقل من المنتج إلى الموزع بواسطة تجميع الوحدات المكيفة.
- تعتبر أداة مدعمة لوظيفة الإعلان، لما تحمله العبوة من علامات وإشارات تزيد من قوة الإشهار.

4. **التخزين** : تعتبر عملية التخزين وظيفة تسويقية هامة تهدف إلى الإحتفاظ بالمنتجات المشتراة في ظل شروط التخزين المناسبة تمهيدا لعرضها ومن ثم بيعها فهي إذن تضفي على المنتوج منفعة زمنية .إن هذه المنتجات ليست كلها دائمة موجهة لمراكز الإستهلاك بمجرد جمعها بل يخزن الفائض منها لمدة قد تقصر أو تطول ذلك ما يؤدي إلى إنتظام ولا موسمية توزيعها، إن الحاجة إلى التخزين تعود إلى مايلي:

& كون الإنتاج من التمور إنتاج موسمي و إستهلاكها المنتظم الذي يوزع على مدار السنة.
& في الحالة الظرفية لفيض الإنتاج لا يمكنه إمتصاص أو إستهلاك كل ذلك الفائض خلال تلك الفترة.
& يضيف للمنتوج قيمة إضافية بعرضه على المستهلك خلال الأوقات الأخرى.
& عقلنة السوق بتجنب العرض الكبير للمنتوج خلال فترة تدني الأثمان .

5. **النقل** : تحتل عملية النقل مكانة إقتصادية هامة في وظيفة التسويق من خلال قيامها بنقل منتجات من مواقع إنتاجها أو تخزينها إلى مواقع تسويقها أو توزيعها وتؤثر تكاليف النقل في توسيع رقعة التسويق ويتم نقل المنتجات بإستعمال وسيلتين وهما النقل الجوي والنقل البحري.

المبحث الثاني : الأهمية الإقتصادية لزراعة النخيل و إنتاج التمور في الجزائر .

تعد زراعة نخيل التمر في الجزائر من أقدم الزراعات حيث تحتل مكانة هامة جدا نظرا لما تقدمه من فوائد ، ولقد عرف هذا القطاع الحيوي تحولات عديدة خلال مختلف مراحل الإصلاحات الزراعية السابقة أين سجل تطورا ملحوظا في مجالات كثيرة (كمية الإنتاج ، عدد النخيل ، نوعية المنتج و الخدمات) و بشكل خاص خلال العشرية الأخيرة أي منذ البدء في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي أولى أهمية كبيرة لهذه الشعبة .

المطلب الأول : زراعة نخيل التمرو إنتاج التمور في الجزائر .

تعتبر زراعة النخيل من أقدم الزراعات و أعرقها في الجزائر و هذا ما جعل من منتج التمور ذو تباين و تنوع على حسب العوامل السائد و طبيعة الحياة و الحاجة في كل منطقة.

الفرع الأول : إحصاء زراعة النخيل و إنتاج التمور في الجزائر .

ككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث إختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه و الإنعزال للواحات عن بعضها البعض وتعتبر التمور من المحاصيل الزراعية المهمة في الجزائر ويبلغ إنتاج الجزائر من التمور حوالي 427583 طن لعام 1999 والجدير بالذكر أن الطاقة الإنتاجية للتمور تعتمد بصفة أساسية على كل من المساحة المزروعة بالنخيل والإنتاج الكلي ومتوسط الإنتاجية للمحصول، وعرفت المساحة المزروعة بالنخيل إتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة 1990– 1999 حيث بلغت المساحة المزروعة بالنخيل في سنة 1999 م حوالي 100120 هكتار أي بزيادة قدرها 27 % بالنسبة لسنة 1990 [1]. و في سنة 2013 و سجل إنتاج الجزائر من التمور خلال الموسم 2013 . 2014 بلغ قرابة 90 مليون قنطار [2].

و رغم الزراعة المختلفة التي عرفتها المناطق الصحراوية إلا أن زراعة نخيل التمور تعد الزراعة الإستراتيجية في مناطق الواحات حيث تمتد على مساحة تقدر ب 101 ألف هكتار سنة 2000 ما يعادل 11,9 مليون نخلة [3]، لتنتقل إلى بأكثر من 135000 هكتار وعلى أكثر من 15 مليون نخلة في سنة 2003 . وهذا ناتج عن الدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين لتنمية هذا القطاع [4] ، كما إرتفع العدد الإجمالي إلى أكثر من 17 مليون نخلة في سنة 2007 و بجميع أصنافها (أكثر من 900 صنف) موزعة عل كل المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية منها 50 % نوع دقلة نور [5] ، كما تبلغ المساحة الإجمالية للنخيل في الجزائر 165000 هكتار في سنة 2008 مما يمثل حسب وزارة الفلاحة 7،18 مليون نخلة فيما يبلغ عدد منتجي التمور 90000 حيث يوفر الفرع حوالي 128000 منصب عمل دائم [6].

وكشفت مؤشرات فلاحية أنّ المساحات الزراعية للأشجار والنخيل قد سجّلت قفزة نوعية مهمة خلال الموسم الماضي، مسجّلة زيادة قدرت بـ 69 بالمائة، حيث وصلت خلال سنة 2009 إلى 169 ألف و 361 هكتار على المستوى الوطني بإجمالي يقدر بـ18.7 مليون نخلة، موزّعة على نحو 100 ألف منشأة زراعية، وتتراوح مساحة كل منشأة بين 1 و5 هكتار مقابل 11.9 مليون نخلة. وبخصوص عدد المهنيّين بشعبة التمور في الجزائر، أفادت المؤشرات أنّها تقدّر بأكثر من 200 ألف مزارع يمارسون هذه المهنة بشكل دائم، كما سجّلت شعبة التمور لأول مرة رقم أعمال تجاوز 650 مليون دولار، منها 458 مليون دولار لـ دقلة نور التي تمتاز بجودتها العالمية، والتي تصدّرها الجزائر إلى البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية وبلدان الخليج العربي وبلدان الساحل

[1] بشير بن عيشى، مرجع سابق ، ص 52 .

[2] www.elmihwar.com , opcit .

[3] www.echoroukonline.com/ara/articles/50087.html , consulté le 20/05/2015 , à 21.30 .

[4] عمر عزاوي ، مرجع سابق ، ص 44 .

[5] نصر الدين عياش و حسين بن حفيظ ، **تحويل بساتين النخيل من النظام التقليدي إلى النمط الزراعي البيولوجي** ، دليل التمور البيولوجية بمنطقة الزيبان ، المديرية العامة لعين بن النوي ، بسكرة ، 2010 ، ص 2 .

[6] www.algeriapressonline.com/ar/index.php , consulté le: 20/05/2015 , à 21 :45 .

الإفريقي. وقدّر عدد الولايات التي تتوفّر عليها زراعة النخيل بـ16 ولاية في الجنوب الجزائري، حيث تعتبر ولايات بسكرة وورقلة وواد سوف وغرداية مناطق الإنتاج للتمور في الجزائر، ويتم إنتاج كميات رئيسية من دقلة نور بكل من بسكرة وواد سوف، مقابل كميات قليلة بولاية غرداية، كما تعرف ولايات بشار وأدرار بإنتاج أنواع أخرى من التمور، على غرار تمر الحميرة وتمر تيناصر و تكربوشت وغيرها من الأنواع الأخرى، وتعرف ولايات بسكرة وواد سوف وغرداية وورقلة بإنتاج دقلة نور و الغرس و مخ الدقلة و دقلة البيضاء ، بالإضافة إلى تافزوين . وحسب مؤشّرات وزارة الفلاحة فإنّ إجمالي أنواع التمور التي تمّ إحصاؤها في الجزائر بلغ أكثر من ألف نوع من منتوج التمر، مرجعا ذلك إلى تحسين المسجّل في دخول 2.5 مليون نخلة تمّ غرسها في السنوات الماضية، بالإضافة إلى مرحلة الإنتاج وتسجيل نتائج إيجابية، بفضل تطبيق تقنيات زراعية حديثة، على غرار السقي بالتقطير والمعالجة الواسعة لنطاق أشجار النخيل ضد الطفيليات والأمراض التي تصيب أشجار النخيل، والقضاء على أشجار النخيل المصابة بالأمراض ومكافحة ظاهرة صعود المياه الجوفية ومعالجة المشكلات المتعلّقة بزيادة المساحات الخاصة بزراعة النخيل [1] . وحسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فقد بلغ إنتاج الجزائر من التمور سنة 2010 حوالي 710.00 ألف طن بحيث نلاحظ زيادة على غرار السنوات السابقة وهذا راجع للتطور عدد النخيل .

الفرع الثاني : واحات النخيل و إنتاج التمور في الجزائر .

و تعتبر واحات إنتاج التمور متفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور وهي كما يلي : [2]

1. **الزيبان** : بسكرة ، بوسعادة ، طولقة .
2. **وادي سوف** : الوادي .
3. **وادي ريغ** : ورقلة ، توقرت .
4. **واحة واد ميزاب** .
5. **توات** : أدرار، رقان .
6. **قورارة** : تيميمون .
7. **ساورة** : بشار .
8. **الهقار** : تمنراست .
9. **تيديلكت** : عين صالح .
10. **تادميت** :المنيعة.

[1] www.elmihwar.com , opcit .

[2] عمر عزاوي ، مرجع سابق ، ص 44 .

كما يمكن تقسيم و تصنيف أهم التمور إلى أنواع على حسب خصائصها ما يلي [1]:

أ. **التمور الجافة** : تتمثل في – دقلة بيضاء ، مش دقلة و تين ناصر .

ب. **التمور نصف الجافة** : و تشمل – دقلة نور ، تافزوين ، تمجوهرت و أزرزة .

ج. **التمور اللينة** : الغرس ، آدالة ، بنت أخبالة .

و سنوضح هذه الأصناف وخصائصها ومناطق تواجدها حسب الجدول رقم (27) الموالي :

الجدول رقم (27) : أصناف و خصائص و مناطق تواجد التمور .

أصناف التمور	الخصائص	مناطق الزراعة
دقلة نور	نصف لينة	صحراء السفلى
غرس	لينة	صحراء السفلى
دقلة بيضاء	جافة	واد ريغ
مش دقلة	جافة	زيبان
تافزوين	لينة	ورقلة / شبكة
بنت أخبالة	لينة	ورقلة / شبكة
آدالة	لينة	شبكة
تمجوهرت	نصف لينة	شبكة / قورارة
حمراية	نصف لينة	توات / ساورة
تفزة	نصف لينة	تيديلكت
أزرزة	نصف لينة	شبكة
ورقلية	نصف لينة	ورقلة ، واد ريغ
تين ناصر	جافة	تيديلكت ، توات
تقربوشت	نصف لينة	توات / قورارة .

المصدر : عمر عزاوي ، إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 1 ، جامعة ورقلة ، 2002 ، ص 45 .

كما يمكننا أن نقوم بإحصاء و بتوزيع الأشجار النخيل و الإنتاج المرفق لهم و مردوده حسب النوع التمور لسنة 2013 من خلال الجدول(28) كما يلي :

[1] نفس المرجع ، ص 44 .

الجدول رقم (28) : توزع عدد النخيل و الإنتاج وفق نوع التمور .

	عدد الأشجار النخيل(شجرة)	الإنتاج (طن)
دقلة نور	7 070 000	432 000
غرس و مثيلاتها	4 000 139	167 000
دقلة بيضاء و مثيلاتها	7 125 000	247 900

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على : www. sidab.caci.dz

الفرع الثالث : التركيب المؤسساتي للصادرات الجزائرية في سنة 2012 :

تتنوع مراكز المؤسسات المصدرة للتمور في الجزائر عبر كامل التراب الوطني و لا تقتصر إلا على الواحات المنتجة فقط و هذا ما سيوضحه الجدول رقم (29) كالتالي .

الجدول رقم (29) : تركيبة المؤسسات الجزائرية المصدرة للتمور حسب القيمة و الولاية في سنة 2012 .

المصدر	الكمية (طن)	القيمة (ألف دولار)	الولاية
ETS HADDOUD SALIM	1,890	2,472	بسكرة
ZIBAN GARDEN	1,066	1,336	
PHENIX IMPORT-EXPORT	1,516	0,969	
BEN ABDELHALIM MOKADEM FOUZI	0,444	0,952	
SUDACO	0,564	0,935	
BEN ABBES TRANSFORMATION ET CONDITIONNEMENT	0,364	0,663	
AGRODAT	0,378	0,549	
SUD DATTES	0,301	0,526	
EL BISKRIA	0,535	0,522	
HELLAL SAMIR EXPORT	0,281	0,498	
STB TOLGA EL BARAKA	0,356	0,431	
KERBAA ABDELKARIM	0,342	0,371	
SOCIETE INDUSTRIELLE ET COMMERCIALE	0,202	0,335	
DATOL EXPORT	0,140	0,317	
BISKRI MOHAMED MOKHTAR	0,149	0,311	
PALMERAIE DE TOLGA	0,065	0,211	
CHENOUFI SALAH	0,080	0,187	
LABED ZINEDDINE	0,080	0,184	
ZERRARI NACEREDDINE	0,100	0,180	
LATRECHE ABDELHAFID	0,116	0,160	بسكرة
MABROUKI RIADH	0,055	0,151	
GHERRAICHI MOHAMED	0,098	0,126	
HAFIDHI COMMERCE	0,103	0,125	
SAHARIENNE. COM	0,074	0,097	

	0,083	0,040	AGRONOMIA
	0,080	0,017	KISRANE IMPORT EXPORT
	0,073	0,029	ASMA DATTES
	0,067	0,130	DANA DATTES
	0,061	0,030	PALMOAS
	0,045	0,033	KAZZOULA ABDESSALEM
	0,039	0,019	MABROUK S CE IMP
	0,037	0,019	MABROUKI HOCINE
	0,026	0,010	LATRECHE MILOUD
	0,024	0,010	AISSAOUI ABDERRAHMANE
	0,022	0,013	NOVEXA
	0,018	0,006	HETHAT MOHAMED
	0,018	0,011	BEN AYAD ZINE EDDINE
	0,014	0,006	HAI KHAIF MOHAMED
	0,004	0,001	DERBALI TAHAR
	0,003	0,001	MEHIRI SEID
	0,898	1,106	BIO OASIS
	14,12	**10,78**	المجموع
الجزائر العاصمة	0,445	0,923	ALLALI BRAHIM
	0,318	0,426	SELECT DATTE IMPORT EXPORT
	0,223	0,811	FX PRO LIMITED IMP EXP
	0,217	0,083	ALGERINA EXPORT
	0, 150	0,070	PUR OASIS TRADING
	0,120	0,090	SCT.P.AA
	0,091	0,030	DATTE COFFEE
	0,071	0,063	FAMILIA IMPORT EXPORT
	0,066	0,036	TOP TEST
	0,060	0,036	BOUKHOUIDEM IMPORT EXPORT
	0,046	0,019	GOLDEN SEED
	0,043	0,009	BIONOOR
	0,029	0,011	GROUPE INTERNATIONAL DJAZEXPORT
	0,029	0,007	SOUDOUD DATTES
	0,010	0,002	FRUITS ET LEGUMES SOLEIL ALGERIE
	0,008	0,002	BOUARFA BUSINESS TRADE
	0,003	0,013	LES MIELS D'ALGERIE
	0,002	0,001	PRONUTRIS
	0,0003	0,0002	SOHHEX EXPORT
	0,00005	0,00001	FRUITS STORE EXPORT
	1,93135	**2,63221**	المجموع
سطيف	0,095	0,154	BACHIR CHERIF TAYEB

	2,678	1,762	BOUKELLAL MOHAMED TAHAR
	0,040	0,030	BOUTI ABDELKADER
	2,813	**1,946**	المجموع
بجاية	2,318	0,882	AMADHAGH IMPORT EXPORT
	0,021	0,004	AMRIDJ AGRO
	2,339	**0,886**	المجموع
قسنطينة	0,743	0,404	SOCOFEL
	0,519	2,024	OULED KHESSAL COMMERCE
	1,262	**2,428**	المجموع
البليدة	1,216	0,333	SOCOFLA IMPORT EXPORT
	0,001	0,001	EL TAJE PLUS IMPORT & EXPORT
	1,217	**0,334**	المجموع
ورقلة	0,050	0,032	STE BOUTI ET BOUDRAA EXPORT PRODUIT
	0,049	0,036	MAITRE FRUITS IMPORT EXPORT
	0,004	0,032	BREIKA HAMITOU
	0,584	0,347	AFRIDAT
	0,687	**0,447**	المجموع
وهران	0,214	0,076	BIODATTES ALGERIE
	0,133	0,036	SAADA LIL JAOUDA OUA ITKANE
	0,078	0,037	SAVEUR DU SAHARA
	0,014	0,007	IMPEX DE L'OUEST
	0,439	**0,156**	المجموع
تمنراست	**0,0004**	**0,0004**	ZERHOUNI CHERIF COMM
مسيلة	**0,823**	**0,356**	RAKZA MOHAMED

Source : ministère du commerce, chambre de commerce et d'industrie ,le marché mondial de la datte pours l'année 2012 , ziban biskra , p.p 25- 28 .

من خلال الجدول أعلاه يمكننا أن نحصي 80 مؤسسة متخصصة في تصدير التمور الجزائرية و بالتحديد في نوع دقلة نور إلى دول العالم ، إذ نجدها تتمركز في 10 ولايات من الوطن (بسكرة، الجزائر العاصمة ، سطيف ، بجاية ، قسنطينة ، البليدة ، ورقلة ، وهران ، تمنراست و مسيلة) ، و من بينها 3 مؤسسات مصدرة للتمور البيولوجية فقط (بيو دات في وهران ، بيو أوازيس في ولاية بسكرة ، بيو نور في الجزائر العاصمة) ، حيث أن في ولاية بسكرة فقط توجد 41 مؤسسة مصدرة لكمية إجمالية تقدر بـ 10,78 طن و بقيمة ألف دولار 14,12 تتصدرها مؤسسة حدود سليم بكمية 1,890 طن و ما يقدر بـ 2,472 ألف دولار ، و مؤسسة بيو أوازيس بكمية تقدر بـ 1,106 طن و قيمة 0,898 ألف دولار ، و في أخر القائمة لمؤسسة مهيري سعيد بكمية 0,001 طن ما يقابل قيمة 0,003 ألف دولار ، أما بالنسبة في الجزائر العاصمة فنجد 20 مؤسسة بإجمالي كمية 2,63221 طن ما يقدر بقيمة 1,93135 ألف دولار ، بالمرتبة الأولي لمؤسسة هلالي إبراهيم بكمية 0,923

طن و قيمة 0,445 ألف دولار . و مؤسسة بيو نور بكمية 0.009 طن و قيمة 0,043 ألف دولار ، و في المرتبة الدنيا لـ فروي ستور إكسبورت بكمية 0,00001 طن و قيمة 0,00005 ألف دولار ، بإضافة مشاركة ولاية وهران بـ 4 مؤسسات مصدرة بإجمالي كمية 0,156 طن ما يقدر بقيمة 0,439 ألف دولار متشكلة في المرتبة الأولي لمؤسسة بيو دات بكمية 0,076 طن ما يقدر بـ 0,214 ألف دولار ، لتكتمل المشاركة من حيث الكمية من قبل الولايات الأخريات بـ 1,946 طن من ولاية سطيف ناتجة عن 3 مؤسسات ، و 0,886 طن لبجاية من مؤسستين ، و 2,428 طن من قبل قسنطينة من مؤسستين ، و كذا بـ 0,334 طن للبليدة من مؤسستين ، وبـ 0,447 طن و 0,356 طن لكل من ورقلة و مسيلة بالترتيب بمشاركة 4 مؤسسات للأولي و مؤسسة واحدة للثانية و في المرتبة الأخيرة على المستوي الوطني لولاية تمنراست بكمية 0,0004 طن من قبل مؤسسة زروني شريف فقط .

المطلب الثاني : واقع زراعة النخيل التمر و إنتاج التمور في واحة الزيبان (بسكرة) .

تعرف منطقة أو واحة الزيبان بعراقتها بزراعة النخيل التمر و أهمية التمر في مكونات الغذاء لها و بإنتشاره من شرقها إلى غربها ،إذ أن في الزيبان نجد تنوع هائل من أصناف التمور و ذلك على حسب أهل المنطقة و طبيعة التربة و مياه السقي .

الفرع الأول : إحصاء زراعة النخيل و إنتاج التمور في واحة الزيبان (بسكرة) .

وتحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى من حيث المساحة الإجمالية لزراعة النخيل على مستوى الوطني ، إذ سجل إجمالي الإنتاج لسنة 2010 ما يعادل 600.000 طن أو 5 %من الإنتاج الزراعي ، **أي 23.5 % من** إنتاج الفاكهة [1] ، أما فيما يخص إنتاج دقلة نور فقد قدر بـ 260.000 طن ، و في سنة 2013 قدرة المساحة الزراعية للنخيل بـ 25.8 % من إجمالي الوطني ، و 31.1 % من مجموع أشجار النخيل ، و 38 % من الإنتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية [2] ، و لتقر المؤشرات الفلاحية أن إنتاج بولاية بسكرة يقدر بـ 7.3 مليون قنطار أي بنسبة 37 بالمائة، الأمر الذي يجعل من هذه الولاية الرائد الأول في شعبة التمور، بالإضافة إلى قدرتها في إنتاج الخضروات التي وصلت إلى 6.7 مليون قنطار سنة 2013[3] ، في حين مجموع الإنتاج لعام **2014** قدر بما يعادل 828.500 طن، منها 300.000 طن من تمور دقلة نور بأنواعها كما تحصى المساحة المنشاة الجديدة بـ 10.000 هكتار[4].

[1] www.dipmepi-biskra.com/cluster-datte.aspx consulté le : 27 / 05 / 2015 , à 21 : 25 .
[2] sidab.caci.dz/?page_id=531&lang=ar , opcit .
[3] www.elmihwar.com , opcit
[4] www.dipmepi-biskra.com , opcit .

الفرع الثاني : واقع قطاع التمور في واحة الزيبان (بسكرة) .

يعرف قطاع التمور لواحة الزيبان بنوع من الضعف راجع لأسباب معينة صادرة من تلك الجهات المكونة له، و سنوضح ما سبق الإشارة له كما يلي [1]:

أولا : التعريف ببرنامج لتعزيز قطاع التمور :

هذا البرنامج الهام، هو مقياس لمدى هذا القطاع، والإرادة الجادة لضمان الأمن الغذائي للبلاد، والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي قد اشتركت فيها الجزائر، و يعمل على :

- إعادة تأهيل بساتين النخيل القديمة على **30 000 هكتار**، مع إنشاء مزارع جديدة على مساحة **10 000 هكتار** .
- تنمية الصادرات وتشجيع الأصناف الجديدة .
- صيانة وتعزيز التنوع البيولوجي في النخيل وتحديث التقنيات الزراعية.

ثانيا : أسباب ضعف قطاع التمور :

- رصد السوق و الإنتاج (عدم التنظيم و المنتجين).
- غموض المعاملات بين مختلف الجهات الفاعلة في السلسلة.
- الشهادات تتطور بشكل سيء أو غير موجودة.
- نقص التشجيع لخدمات التصدير.
- سوق غير منظمة (لأنها سوق غير شرعية) .

ثالثا : الأطراف الرئيسية لقطاع التمور في واحة الزيبان : و يتمثلون في :

- **المنتجين** : تقتصر عادة على إنتاج التمور، لكن القليل من القيم المضافة للتصدير (سوق داخلية مربحة) مع غياب منضمة رسمية بشكل قانوني لجماعة المنتجين و الإنخراط للمشاركة في عدد من الأنشطة ، و تعتمد أساسا على تسويق إنتاج الأعضاء ، و كذا تطوير أصناف أخرى من التمور غير دقلة نور للتصدير.
- **المجمعين** : و يعرفون بالنسبة للمنتجين وأسواق العمل عموما بإسم وحدة الموضبين والمصدرين ، حيث يملكون السلطة في بيع منتوج التمر و يضعون أسعار التمور بفضل التدابير المنفذة : التمويل المسبق، والحصاد والنقل والتعبئة والتغليف.

[1] http://www.dipmepi-biskra.comx , opcit .

- **المخزنين** : ظهر المخزنون حديثا سنة 2001 بفضل بيوت التبريد التي أستفيد منها في برنامج PNDA. أثروا بشكل متزايد دور الوسيط والمضاربين.
- **الموضبون / المصدورين** : يزودون السوق المحلية و الخارجية .
- **تجار الجملة و التجزئة** : يقومون بشراء التمور من طرف المنتجين و المخزنين و المجمعين و تزويد السوق المحلية

المبحث الثالث : مكانة زراعة النخيل و إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر .

أصبح المتدخلون في القطاع الفلاحي و المستهلكون خلال السنوات الأخيرة يعطون أهمية كبيرة إلى دور الفلاحة في المحيط الطبيعي و تأثيرها على جودة الأغذية و على صحة الإنسان ، مما أدى إلى تطور الفلاحة البيولوجية بنسق سريع ، و إلى تنوعها لتشمل معظم المنتجات و من بينها الزراعات العريقة مثل زراعة النخيل بهدف إنتاج التمور البيولوجية ، حيث تأخذ بعين الإعتبار الفلاحة البيولوجية النواحي الفنية و الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية و تعتبر تعاونا و تصالحا بين الإنسان و الطبيعة و سلوكا حضريا و محبة للإنسان و الأرض و البيئة .

المطلب الأول : واقع زراعة نخيل و إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر .

تعتبر زراعة النخيل و إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر تقنية حديثة لا تزال في بداية تأسيسها و غير معروفة بالنسبة للعامة و لا حتي بالنسبة لكل أصحاب الإختصاص .

الفرع الأول : التعريف بزراعة نخيل التمر البيولوجي .

تعتمد الزراعة البيولوجية على الوسائل الطبيعية و قد بدأ العمل بهذا النمط من الإنتاج سنة 1924 من طرف غيدوف ستينز . فتعرف على أنها : " نمطا إنتاج تنظمه مجموعة من الشروط أو القوانين تمنع إستعمال جميع الأسمدة الكيميائية و المبيدات بأنواعها (أدوية حشرية ، فطرية ، للحشائش الضارة ... إلخ) ، و تشجيع على إستعمال المواد العضوية الطبيعية كالذبال المزرعة و الطحالب و بعض الأسمدة البيولوجية و كذا الأدوية البيولوجية و الإحترام الجيد للمسار التقني ، و العناية الأزمنة لزراعة النخيل ، و هذا النمط من الإنتاج يودي إلى المحافظة على بيئة و صحة الإنسان و سلامة الحشرات النفعية كالنحل و الكوكسينال ...إلخ ، و إنتاج مواد غذائية سليمة " [1].

كما أن الزراعة العضوية هي : " نظام إنتاج شامل يقوم على أساس الإدارة النشطة للنظم الزراعية الإيكولوجية لا على أساس المدخلات الخارجية ، وهو نظام يقوم على إستخدام الزراعة التقليدية ويعززها ويستخدم المعارف التقليدية والعلمية على حد سواء، و شكل من أشكال الزراعة المستدامة أو الإيكولوجية التي

[1] نصر الدين عياش و حسين بن حفيظ ، مرجع سابق ، ص 2 .

تنطوي على الإنتاج وفقاً لمعايير دقيقة ؛ حيث أن الزراعة العضوية ، سواء أكانت مُعتَمدة أم غير مُعتَمدة بشهادات ، تتيح طائفة واسعة من الفوائد المتصلة بالأمن الغذائي والفوائد الإقتصادية والبيئية و الإجتماعي " [1].

الفرع الثاني : فوائد و أهمية الزراعة البيولوجية .

تنتج فوائد الزراعة البيولوجية على أساس وعي منا لأهمية البيئة و السوسيو إقتصادية للزراعة البيولوجية و التي تؤدي إلى نظام بيئي مستدام ، و التي تتمثل في ما يلي [2]:

أولا : الفوائد الإيكولوجية :

←المحافظة على التنوع البيولوجي .
←تجنب التلوث البيئي .
←إستعمال المواد الطبيعية المحلية .
←التقليل من أثار التغير المناخي .

ثانيا : الفوائد التقنية الإقتصادية :

←تحسين الإنتاج كما و نوعا .
←تصدير الإنتاج .
←تساهم في الأمن الغذائي .
←تحسين مَدَاخِيلْ مزارعي النخيل .

ثالثا : الفوائد الإجتماعية :

←إنتاج التمور الصحية .
←ظروف عمل ممتازة .

الفرع الثالث : مواصفات و خصائص المنتجات البيولوجية :

تتميز المنتجات البيولوجية بمواصفات و خصائص مما يؤهلها لتلبية رغبات المستهلكين و المحافظة على المواد الطبيعية و المحيط على حد سواء ، و تتمثل في [3]:

- الجودة الغذائية
- جودة المذاق

[1] الأونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، **دعم إنتاج الزراعة العضوية في أفريقيا** ، النشرات الموجزة لسياسات الأونكاد ، العدد 6 ، فيفري 2009 ، ص 1 .

[2] نصر الدين عياش و حسين بن حفيظ ، مرجع سابق ، ص 4 .

[3] وزارة الفلاحة للحمهورية التونسية ، المركز الفني للتمور ، **جودة المنتجات البيولوجية** ، سوسة ، تونس ، جوان 2008 ، ص ص 2 ، 6 .

- جودة البيئة
- الجودة الصحية
- الجودة التكنولوجية .

الفرع الرابع : كيفية إنتاج التمور البيولوجية :

يخضع النمط الزراعي للبساتين البيولوجية لمبادئ إحترام البيئة ، و بحكم حضر الأسمدة الإصطناعية و مبيدات الحشرات ، فإن المواد الطبيعية و التقنيات غير ملوثة هي وحدها المسموح بها ، حيث أن المزارعي النخيل الذين يردون التحول إلى الزراعة البيولوجية مطالبون ببذل مجهودات كبيرة خلال هذه المراحلة التي قد تصل إلى 03 سنوات – تسمى بفترة التحول أو مرحلة التحويل – ، و بمجرد تجاوز هذه الأخيرة يتعود المزارع على هذا النمط و يتعلم تدريجيا التحكم في الوسائل الطبيعية لتغذية و حماية منتوجه.

إن التحكم الجيد في التقنيات و العناية بالبساتين ، تجعل من مستوى المردود العضوي يساوي المردود التقليدي من الناحية الكمية و يفوقه من ناحية النوعية ، لهذا يستوجب العناية الكافية للبساتين و إحترام كل العمليات الزراعية ذات العلاقة بخدمة الأرض و رأس النخلة [1].

إضافة إلى ما سبق هناك معايير أخري يجب الأخذ بها و إحترامها كنصائح و تتمثل في [2]:

- يستحسن إستعمال تقنية التلقيح اليدوي لدقتها و فعاليتها بالنسبة لنخيل التمر ، كما يجب أن تكون العملية في الوقت المناسب و حبوب اللقاح ذو حيوية عالية و رائحة قوية و إختيار نوعية جسب الأصناف (توافق الجنسي) .
- يجب عدم قطع السعف الجريد الأخضر غلا للضرورة القصوى لمنع فرصة حدوث الإصابة من الحشرات و الأمراض .
- إزالة كل الأجزاء المصابة (جريد ، عرجون ، بقايا الفضلات ... إلخ) و التي لا يفيد علاجها ثم تقطيعها و حرقها وفق تقنيات معينة لتحول إلى ذبال عضوي يستعمل في التسميد .
- يمكن إصطياد الحشرات و الديدان المضرة بإستخدام مصيدة هرمونات أو من خلال عملية الغرق– الإختناق– الإحتراق ، و بتالي خفظ تعدادها و القضاء عليها تدريجيا .
- التخلص المباشر و تنظيف جيد لكل أجزاء النخلة و الأرض .
- تغطية العرجون بالبلاستيك الأصفر أو الأبيض من مادة البوليتيلان حتى لا يسمح للحشرات و الطير و الرياح المحملة بحبيبات الرمل (الغبار) من تأثير على نوعية و كمية التمر .
- إنتظام الري حسب الإحتياجات الفصلية ، طبيعة التربة و مرحلة الإنتاج .

[1] نصر الدين عياش و حسين بن حفيظ ، مرجع سابق ، ص 5 .

[2] نفس المرجع ، ص ص 18 ، 20 .

- عزل الفصائل المصابة حتى لا تصبح مصدر للعدوى .
- إختيار الحبوب الطلع بعناية جيدة لتكون خالية من جميع الآفات و الأمراض .
- ضرورة إزالة مسببات الرطوبة في البساتين (الحشائش الضارة و السقي العشوائي و المفرط و إحترام كثافة الغراس و الإعتناء الجيد بالزراعة البينية ...) .
- الصرف الجيد للتخلص من الماء الأراضي و الراكد على سطح التربة .
- عدم خلط التمور المتساقطة سواء كانت قبل أو أثناء الجني أو عند نقل المحصول مع الأخرى .
- في حالة إضافة السماد المعدني يجب أن يكون سماد بيولوجي .
- عدم ترك الثمار تتساقط على الأرض أثناء عملية الجني بوضع فراش(باش، بلاستيك) على الأرض .
- عدم ترك التمور بعد الجني لمدة في البساتين ، إذ يجب نقلاها بعد تطهيرها .
- يجب أن تكون المخازن مبلطة و مسبوغة بالجير فقط ، و تنظف جيدا و تهوى لإستقبال الغلة مع تنظيف كل المكان من ممرات و الصناديق المستعملة قبل و بعد الإستعمال بالماء و الجافيل فقط .
- عدم إدخال أي نوع أخر من التمور غير بيولوجية أو فواكه حتى و إن لم تكن مصابة .
- يجب أن تكون منابع ماء سقي طبيعية و خالية من جميع المواد السامة .
- يجب وضع حاجز من الجريد النخيل أو حائط من طين بين البساتين في طريق التحويل و المزارع التقليدية .
- ينصح بتربية الحيوانات داخل المزرعة .
- كل الأدوات المستعملة في العمليات الزراعية للنخيل يجب أن تكون معقمة و مطهرة قبل و بعد العمل بها .
- يجب عدم إستخدام منظفات كميائية نهائيا لا من قبل المزارعين أو في عملية التطهير المعدات .
- عدم السماح بإدخال الشاحنات أو للأشخاص المدخنين ... إلخ للمزرعة .
- يجب على المزارعين إستعمال ملابس مخصصة للمزرعة فقط و تغطية الشعر لتفادي دخول الجراثيم و الأمراض و الإغتسال بالصابون الطبيعي فقط و تفادي المواد الكيميائية .
- مدة التحويل تكون 02 سنوات بالنسبة للزراعة الحولية و 03 سنوات للزراعات المستدامة .

المطلب الثاني : تقديم أهم الشركات الناشطة في تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .

تمثل قائمة هذه الشركات في ثلاث شركات تنشط في عملية التصدير التمور ذات طبيعة بيولوجية و هي متموقعة في قطر الجزائر من غربها إلى شمالها و وصولا إلى الجنوب .

الفرع الأول : شركة bio-oasis :

بيو أوازيس" bio-oasis " هي شركة ذات مسؤولية محدودة و تأسست خلال سنة 2002 من قبل الدكتور قرقب أحمد برأسمال يقدر بـ 000 574 74 دج ، ناشطة بشكل رئيسي في تصدير و إستراد التمور و الفواكه الجافة أو المصبرة و بشكل خاص معالجة و تصدير التمور دقلة نور خلال كل السنة ، وتصدير المنتجات الغذائية الزراعية و كذا معالجة و تعليب المنتجات و المواد الغذائية ، تقع في المنطقة الصناعية ببلدية أوماش لولاية بسكرة – الجزائر، إذ في 22 نوفمبر 2013 عقدت هدف بأن تخلق شركة أخلاقية و مسؤولة إتجاه البيئة، و هي شركة تنشط في تصدير التمور العادية و كما لها حصة من تصدير المنتجات البيولوجية من التمور حيث

تحصلت على 15 شهادة للمطابقة الجودة و النوعية ، و يمكن التعرف أكثر على الشركة من خلال الصفحة الإلكترونية التالية : www.bio-oasis.net أو على : www.bio-oasis-dates.com .

الفرع الثاني : شركة diodattes :

بيودات " **diodattes** " تمثل شركة ذات شخص الوحيد و بمسؤولية محدودة ، تم تأسيسها من قبل السيد خبيزات فيصل سنة 2003 برأسمال يعادل 000 000 2 دج و عنوان مقرها بـ 152 منطقة 407 حي خميستي بير الجير وهران – الجزائر ، تعمل في تصدير و إستراد التمور و الفواكه الجافة و من أنشطتها الفرعية أنها تقوم بتصدير المنتجات الغذائية و تصدير و إستراد التمور و الفواكه الجافة أو المصبرة ، و هي شركة مخصصة في تصدير التمور البيولوجية و مصادق عليها من قبل هيئتين للمصادقة على مطابقة الجودة و النوعية ، و بيودات هي شركة جد نشطة حيث حصلت بعد أربع سنوات فقط (في 2007) من التأسيس على وسام رئيس المؤسسات فرنسا – المغرب و في سنة 2008 على جائزة الشرف للقطاع التصدير من أجل أحسن شركة جزائرية للتصدير المنتجات الزراعية .

الفرع الثالث : شركة bionoor :

بيونور " **bionoor** " هي شركة للتصدير و الإستراد التمور و الفواكه الجافة أو المصبرة بطبيعة ذات مسؤولية محدودة تتواجد عبر العنوان التالي : 48 شارع حليفة بوخالفة الجزائر العاصمة – الجزائر ، تأسست بأسمال يقدر بـ 000 100 دج على يد السيد حاج خليل ، و تعمل على تصدير المنتجات البيولوجية متنوعة منها البن البيولوجي المنتج في البيرو و الشوكولاطة بمجموعة من الأنواع و كذا التمور البيولوجية من الجنوب الجزائري .

المطلب الثالث : واقع إنتاج و تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .

تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا في إنتاج و تصدير التمور ، و هي جد مهمة في الترتيب العالمي من حيث طبيعة و نسبة المشاركة ، كما أنه إنتاج التمور البيولوجية يعرف تطور إيجابي جدا مما أدى إلى تزايد تطور إجمالي الصادرات الجزائرية من التمور.

الفرع الأول : تطور إنتاج و تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .

يتم تصدير التمور البيولوجية من عدة دول المنتجة لها و بكميات و أنواع مختلفة ، و الجزائر كذلك لديها حصة معتبرة من إنتاج و التصدير هذا الشق .

1. **تطور الإنتاج و الصادرات من التمور البيولوجية حسب الكمية في الجزائر :**

يمثل الجدول التالي رقم (30) التطور الحاصل في كمية التمور البيولوجية الجزائرية المنتجة كما يلي :

الجدول رقم (30) : تطور إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر الوحدة : القنطار

	2006	2009	2012
الكمية المنتجة	120	7000	15000
فرق الكمية المنتجة بين السنوات		6880	8000

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على – www.ech-chaab.com , consulté le 31/05/2015 , à 12 :48 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج التمور البيولوجية يمر بتطور جد إيجابي إذ أنه سجل في سنة 2006 فيما يخص التجربة الأولية له ما يقدر بـ 120 قنطار ، ليصبح في سنة 2009 ما يعادل 7000 قنطار أي زيادة الكمية بـ 6880 قنطار ، لتليهما سنة 2012 حيث سجل فيها إنتاج التمور البيولوجية أكثر من 15000 قنطار ما يعادل زيادة بكمية 8000 قنطار .

حيث أدت تلك الزيادة الكبيرة في إنتاج التمور البيولوجية إلى تمكين منتجي التمور من تصديرها إلى الأسواق الأوروبية ، وتسجيل طلب متزايد على ذلك ، و تفسر بالرجوع للجهود جمعية منتجي التمور البيولوجية و التي تضم 8 بلديات من أصل البلديات المعروفة بإنتاجها للتمور البيولوجية ، إذ يكمن دور هذه الجمعية في القيام بخرجات ميدانية لمهندسين وخبراء جامعيين من منطقة الاتحاد الأوروبي، لأجل متابعة عملية نمو النخلة من لحظة غرسها إلى غاية تعليب العراجين ووصولها إلى المستهلك بسلامة، مع العلم بأن هذه العملية تتطلب إتباع المنتج لقواعد السلامة الصحية الدولية ،كما تشير الجمعية بأنه يجب على المصدرين مراعاة الشروط والمعايير الصحية المعمول بها، حتى لا ترفض أثناء مراقبتها لحظة التسويق، ولأجل المحافظة على مكانة الجزائر في السوق الدولية ، و تسعى الجمعية أيضا على التكفل بتكوين برفقة الخبير الدولي لمستثمرين و مصدرين يودون الدخول في عالم إنتاج التمور البيولوجية ، و هذا بهدف تعميم و تعريف بالتقنيات الجديدة والمستحدثة في كيفية التعامل مع النخلة [1] .

2. تطور الصادرات الجزائرية من التمور البيولوجية حسب مشاركة الشركات الجزائرية :

في الجدول الموالي رقم (31) سنتطرق لنسبة مشاركة كل شركة من حيث القيمة و الكمية من الإجمالي الصادرات من التمور البيولوجية الجزائرية خلال سنة 2012 .

الجدول رقم (31) : تطور الصادرات الجزائرية من التمور البيولوجية حسب مشاركة الشركات الجزائرية

	شركة bio dattes	شركة Bio oasis	شركة bio noor	المجموع
الكمية (طن)	**0,076**	**1,106**	**0,009**	**1,191**
نسبة المشاركة حسب الكمية	**%6,38**	**% 92,86**	**% 0,76**	

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (29).

[1] www.ech-chaab.com , consulté le 31/05/2015 , à 12 :48 .

نلاحظ من الجدول السابق رقم (30) الموضح للصادرات الجزائرية من التمور البيولوجية ، بأن شركة Bio oasis تتصدر المشاركة من إجمالي كمية الصادرات التمور البيولوجية إذ تقدر بـ 92,86 % ما يعادل 1,106 طن ، و تليها في المرتبة الثانية شركة bio dattes بنسبة المشاركة بـ 6,38 % ما يعبر على 0,076 طن ، أما شركة bio noor فهي بالمرتبة الثالثة و الأخيرة بمشاركة ضعيفة من الإجمالي كمية الصادرات التمور البيولوجية بنسبة 0,76 % ما يفسر 0,009 طن .

الفرع الثاني : توزيع الأسواق الأساسية للتمور البيولوجية الجزائرية حسب الشركات الجزائرية المصدر .

سنحاول إحصاء إنتشار التمور البيولوجية الجزائرية من خلال أسواق الشركات المصدرة لها في الجدول رقم (32) كالتالي :

الجدول رقم (32) : توزع الأسواق الرئيسية للتمور البيولوجية الجزائرية حسب الشركات المصدرة .

	شركة bio dattes	شركة Bio oasis	شركة bio noor
الولايات المتحدة الأمريكية		✓	
المملكة المتحدة – بريطانيا	✓	✓	
ألمانيا	✓	✓	
فرنسا	✓	✓	✓
إسبانيا		✓	
تركيا		✓	
المغرب		✓	
المجموع	**3**	**7**	**1**

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المواقع الإلكترونية للمؤسسات و منشورات .

نلتمس من الجدول أعلاه رقم (32) الذي يوضح الأسواق الرئيسية للتمور البيولوجية الجزائرية ، أن عدد هذه الأخيرة يقدر بـ 7 أسواق ، إذ أن شركة bio noor تصدير منتجاتها من التمور البيولوجية لفرنسا فقط لتأخذ تلك المنتجات من فرنسا موقع لإعادة تصديرها لدول أخرى حسب الطلب المقدم عليها ، و شركة bio dattes فتصدر منتجاتها لـ 3 أسواق تتمثل في المملكة المتحدة ، ألمانيا و فرنسا ، أما شركة Bio oasis فهي تصدر لـ 7 أسواق، إذ بالإضافة إلى الثلاث أسواق السابقة الذكر هناك الولايات المتحدة الأمريكية ، إسبانيا ، تركيا و المغرب .

الفرع الثالث : تركيبة المنتجات التمور البيولوجية للشركات الجزائرية المصدرة .

لتدرج مجموعة المنتجات من التمور البيولوجية الجزائرية المصدرة حسب الشركات في الجدول رقم (33) المدرج أسفله :

الجدول رقم (33) : تركيبة المنتجات من التمور البيولوجية للشركات الجزائرية المصدرة .

	شركة bio dattes						شركة Bio oasis		شركة bio noor	
	مجموعة L'Authentique		**مجموعة Phoenix**		**مجموعة Gusto**		5 كلغ	Tea time	في الأغصان	
							5 كلغ	Naturalia	500 غ	1 كلغ
	في الأغصان	في العرجون	بالجملة	في الأغصان	بدون نوى	عادي	1 كلغ	Sléa		
بالعلبة	500 غ	2 كلغ	500 غ	3 كلغ	250 غ	250 غ	400 غ	Sléa		
بتجميع	6 كلغ	12 كلغ	6 كلغ	12 كلغ	12 كلغ	12 كلغ				
بالعلبة	1 كلغ	4 كلغ	5 كلغ	5 كلغ	500 غ	500 غ	500 غ	Touareg		
بتجميع	12 كلغ	12 كلغ	15 كلغ	15 كلغ	12 كلغ	12 كلغ				
بالعلبة	2 كلغ				400غ		100غ	Touareg		
بتجميع	12 كلغ				12 كلغ					
بالعلبة	5 كلغ				9 كلغ		1 كلغ	Paste نور		
بتجميع	15 كلغ									

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المواقع الإلكترونية للمؤسسات و منشورات .

من الجدول السابق رقم (33) الذي يشرح تركيبة المنتجات من التمور البيولوجية لكل من الشركات الثلاث المصدرة لها ، حيث أننا نلاحظ بأن شركة bio dattes تملك أكبر تركيبة من المنتجات تتميز وفق طبيعة فتنقسم إلى ثلاث مجموعات تتمثل في مجموعة **L'Authentique** ، **Phoenix** و **Gusto** لتتنوع هي الأخرى بين التي في الأغصان ، في العرجون ، بالجملة ، بدون نوى و عادي ، و وفق الحجم أو كمية من خلال أنها تكون في علب أو بالجملة ليتنوع الصنف الواحد على عدة أحجام ، مما يعطي للمنتجات تنوع كبير و قدرة على تلبية أكبر طلب و رغبات ممكنة في أسواقها ، أما شركة Bio oasis فتتمتع بتركيبة هي الأخرى تتنوع من حيث الحجم كأقصاه بين 5 كلغ و 100 غ ، أما وفق الطبيعة فهي بين العادية و العجينة ، أما فيما يخص شركة bio noor فهي لا تملك تنوع كبير في منتجاتها إذ نجدها بنوعين مختلفين من حيث الجحم فقط.

المطلب الرابع : معوقات إنتاج و تطوير و تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .

يعاني قطاع الفلاح من جملة مشاكل كما سبق الإشارة لها سابقا و مما أدي إلى تتضرر إنتاج التمور نوعا و كما ، و كذا و إن كانت التمور العادية تتضرر في كل مراحلها إلى غاية الوصول إلى المستهلك مع أنها تعتبر أقل تخوفا عليها ، إذن فكيف الحال بالنسبة للتمور البيولوجية و مع حالة المشاكل الجزائرية .

الفرع الأول : معوقات إنتاج التمور البيولوجية في الجزائر .

يمر الإنتاج البيولوجي على عدة مراحل و عدة مشاكل مما تشكل له جمل من عوائق يمكن إدراج بعضها فيما يلي :

- صعوبة تبني و إستخدام التقنيات البيولوجية من قبل المزارعين لعدم أسباب منها : صعوبة فهم ما يجب فعله و ما لا يجب و وقته الملائم أو الضروري و كيفية التعامل ....إلخ .
- عدم تحمل المزارعين لتكاليف التقنية و معداتها الضرورة و المواصلة على نفس المنوال الحتمي .
- عدم وجود المعدات اللازمة في الإنتاج البيولوجي في الأسواق الجزائرية مما يستدعي ضرورة إستردادها .
- عدم القدرة المزارعين على تحصيل بعض المعدات التي تجعل من التمور البيولوجية أكثر جودة و كمية موسمية بسبب السياسات التجاري للجزائر أو دولة الإسترداد أو معاً .
- عدم وجود مرشدين و باحثين متخصصين في التقنيات البيولوجية في الجزائر للقيام بتوعية و الإرشاد المزارعين للتعميم و التحكم فيها .
- عدم قدرة و إستحباب و تحمل المزارعين لقضاء فترة التحول الواجبة بدون عوائد مالية .
- خوف المزارعين من التجربة و نتائجها الغير معروفة بالنسبة لهم .

الفرع الثاني : معوقات تطوير التمور البيولوجية في الجزائر .

توجد عدة مشاكل تصد تطوير التمور البيولوجية الجزائرية من بينها :

- عدم وجود هيئات مراقبة مختصة في التقنية في الجزائر .
- عدم وجود من يمكنه تحمل التكاليف الباهضة لإجراء الفحوصات و المعاينة للمزارع السنوية و الضرورية لإستمرارها لإمتلاك المنتج لصفة البيولوجية .
- التبعية للدول القائمة على إصدار الشهادات و المصادقة عليها .
- عدم وجود دراسات علمية حول التقنية و الجزائر بهدف التعرف على المشاكل و كيفية التعامل معها .
- إنتشار و إنتقال الكلام للرأي الناتج عن فشل بعض المزارعين في التجربة إلى مزارعين لم يخوضوها بعد

الفرع الثالث : معوقات تصدير التمور البيولوجية في الجزائر .

تصدير التمور البيولوجية من الجزائر تواجهها لها معوقات قاسية التسيير من قبل المصدر و تتمثل البعض منها في :

- عدم وجود لوجيستيك خاصة بالتمور البيولوجية .
- عدم وجود كفاءات متخصصة في متابعة التمور البيولوجية الجزائرية في الأسواق العالمية .
- عدم وجود وسائل النقل المتخصصة و المجهزة بمتطلبات التمور البيولوجية للحفاظ عليها .
- تكاليف الباهضة و عدم القدرة على تصدير كميات كبيرة في النقل الجوي في حالة إستخدامه لفوائده الأخرى .
- عدم و جود شركات صناعية مكملة لعمل المزارعين مثل غرف التبريد و معدات التخزين و التعبئة و النقل من مختلف تواجد المنتوج .

و بعد إدراج المعوقات التي تتصدي الإنتاج و التطوير و التصدير التمور البيولوجية في الجزائر ، هناك عدة نقاط يجب أخذها بعين الإعتبار لضرورة إمكانية تفادي و إزاحة أو تقليل من تلك العوائق المواجهة للتمور البيولوجية في الجزائر منها :

- القيام بعمليات التوعية واسعة النطاق حول هذه التقنية .
- عمل على تكوين هيئات علمية إن لم تكن متخصصة في المواصفات و إصدار الشهادات ، تكون للمراقبة و الإرشاد المزارعين طيلة السنة و خاصة أوقات المشاكل .
- تخصيص دراسات و حالات واقعية و جزائرية لتفسير التقنية و تبسيطها أمام المزارعين .
- مواصلة البحث و تطوير في هذا المجال بقيام بتجارب على أنواع مختلفة من التمور و في مناطق مختلفة من تربة و مناخ و مياه و ...إلخ .
- محاولة الدولة من إعطاء تحفيزات و إعانات مالية و تثقيفية لكل المناطق الإنتاج و كذا كل عناصر السلسلة إلى غاية الوصول للمستهلك النهائي....إلخ .

خاتمة الفصل :

تمثل زراعة النخيل إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الفلاحي في الجزائر و المناطق الجنوبية على حد سواء و ذلك لما لها من تأثيرات و إنعكاسات غذائية و إجتماعية و إقتصادية و بيئية في مناطق تواجدها ، و بالرغم من أن إنتاج التمور يأتي في مرتبة أساسية في الزراعة الجزائرية إلى أنه يواجه بالعديد من المشاكل الإنتاجية و التسويقية و التصديرية و التي كان لهم إنعكاس شديد على الجانب الإنتاجي من حيث الكمية و النوعية على الرغم ما تبذلة الدولة من جهود ضخمة في التنمية الزراعية .

و بالرجوع إلى التمور البيولوجية في الجزائر نجد أنها لا تزال في مراحلها الأولى إذ أنها ضعيفة مقارنة بشبيهتها في الدول العالم من حيث الكمية المنتجة ، إلا أنها تتميز بجودة عالية و إنتشار محلي و طلب عالمي كبير مما يكسبها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية في ظل إشتداد المنافسة في سوق الصادرات و تلبيتها لحاجات و أذواق مختلفة ، هذا ما يؤدي بدوره إلى تطور حجم صادراتها ، و بالتالي تنويع و تطوير الصادرات الجزائرية و تنمية الإقتصاد الوطني .

الخاتمة العامة

الخاتمة

1. نتائج إختبار الفرضيات :

— **الفرضية الأولى :** " تأثر المنتجات الخضراء في تحرير التجارة الخارجية بطريقة إيجابية لإعتبارها وسيلة معاصرة لفتح أو دخول أو إكتساب قوة منافسة في الأسواق الدولية " **و هي مؤكدة** ، إذ أن المنتجات الخضراء المتمثلة في التمور البيولوجية بالنسبة لدراستنا ، قد أعطت دافعا لعدد من المزارعين بتحويل بساتينهم إلى النمط البيولوجي بهدف تصدير تلك المنتجات إلى أسواق عالمية أكبير حجم و مطالب من خلال تحسين الجودة و الكمية و بذلك الإستفادة من العوائد الأكبر أولها فتح و دخول لأسواق عالمية و القدرة على المنافسة في ظل قوة السوق و المنافسين المخليين و الأجنبيين الآخرين .

— **الفرضية الثانية :** " يمكن للمنتجات الخضراء أن تصبح ميزة تنافسية في ظل تنامي الوعي البيئي لدى الدول و الشركات و الإفراد " **و هي مؤكدة** ، لأن المنتجات الخضراء أصبحت تعتبر تعبير فلسفي على سياسات تنموية و خطط إستراتيجية تطورية و آراء و إختيار لإقتناعات ذات بعد علمي و تطلعي للواقع البعيد المستقر .

2. نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا و تحليلنا للموضوع البحث توصلنا إلى النتائج التالية :

- المنتجات الخضراء تعتبر منتجات معاصر في الشكل و تقليدية سليمة في المضمون .
- يمكن إستغلال المنتجات الخضراء على أساس ميزة تنافسية قوية في ظل المنافسة الشرسة .
- المنتجات الخضراء عبارة على المفتاح لعدة أسواق مغلقة بالمنافسة الكبيرة و صعبة الدخول أو التواجد و الإستقرار بها .
- تعتبر المنتجات الخضراء صورة حديثة في جلب العوائد للدول .
- المنتجات الخضراء مدخل من مداخل تطوير التجارة الخارجية و بالتالي أداة لتنمية الإقتصاد الوطني.
- إعتمدت الجزائر على مدخل المنتجات الخضراء في تجسيد إستراتيجيتها و لتحرير تجارتها الخارجية و تطوير صادراتها خارج قطاع المحروقات .
- تعتبر المنتجات الخضراء في الجزائر منتجات ضعيفة الإنتشار من حيث المساحة و التنوع .
- تعمل الجزائر جاهدة على تطوير و تنويع منتجاتها الخضراء من خلال مجموعة جهود مؤسساتية ، قانونية ، جبائية متطورة وفق الزمن و الحاجة .
- تتمركز الجزائر في مرتبة عالمية مهمة فيما يخص إنتاج التمور و تصديرها .
- تعيق صادرات الجزائر من التمور جملة من المشاكل و الصعوبات إتجاه تنمية و تطوير إنتاج الجزائري.
- تسعى الجزائر من خلال مجموعة الجهود المحددة و الموجهة للقطاع الفلاحي بهدف النهوض بهذا الأخير و تطويره .

- لا تزال المنتجات الخضراء الجزائرية من التمور تعرف إنخفاضا في الكمية و التصدير رغم الجهود الدولة
- يعتبر تبني الجزائر لمدخل المنتجات الخضراء آلية جد فعالة و كفؤت لغرض تنمية و تطوير و تنويع الصادرات ، ولكن يحتاج لوقت أكبر و مجهودات مستمرة و متطورة .

3. التوصيات و الإقتراحات :

على ضوء دراستنا السابقة و النتائج المتوصل إليها ، نقدم التوصيات و المقترحات الآتية :

- تنمية العنصر البشري و توعيته و الإرتقاء بمستوى مهاراته ، و خلق الكفاءات القادرة على توليد تكنولوجيا أكثر إنسجاما مع متطلبات و موجودات المحلية .
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي ، من خلال سن قوانين فعالة و واقعية و العمل على تطبيقها و مراقبة نتائجها ، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة الإصدار ، و العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعان و نصوص القوانين المتعلقة بالقطاع و ملاحقه بما يخدمه و يشجعه على التطور و التقديم الأفضل .
- ضرورة توفير محيط من الأعمال شفاف و خال من البيروقراطية و غيرها .
- الزيادة من نفقات البحث و التطوير و إعطاء الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعيو في شتى المجالات.
- الإستفادة من التجارب الدول المتقدمة فيما يخص التعامل مع تقنيات البيولوجية و المنتجات الخضراء .

4. أفاق البحث :

في النهاية دراستنا هذه و كآفاق مستقبلية نقترح مجموعة من المواضيع المكملة و مطورة لبحثنا هذا نوردها فيما يلي :

- أثر المنتجات الخضراء على إنتشار الصادرات الجزائرية في العالم .
- حجم المنتجات الخضراء من الصادرات الجزائرية .
- سياسات الإصلاح و دورها في تشجيع إنتاج و تصدير المنتجات الخضراء .

و في الأخير ما يمكن قوله ، أنه مهما تكن المعلومات و البيانات المقدمة و الأدوات امستخدمة في التخليل فهو ليس إلا جهدا يبقي دائما قابل للإنتقاد و التحسين ، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أو يكون منطلقا لدراسات أخري أكثر عمقا ، و أدق تحليلا ، ولكل درجات مما عملوا .

المراجع

أولا : باللغة العربية .

I. الكتب :

1. أحمد ملحة ، **الرهانات البيئية في الجزائر** ، مطبعة النجاح ، الجزائر ،2000 .
2. أحمد نزار النوري ، ثامر البكري ، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن ،2007 .
3. ثامر البكري ، **إستراتيجيات التسويق الأخضر – تطبيقات حالات دراسية دراسات سابقة** ، إثراء للنشر و التوزيع ،عمان ، 2012 .
4. حسن أحمد شحاتة ، **التلوث البيئي و إعاقة السياحة** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 2006 .
5. حسن أحمد شحاتة ، **تلوث البيئة – السلوكيات الخاطئة و كيفية مواجهتها** ، مكتبة الدار،عربية للطباعة و النشر، مصر، 2000 .
6. رأفت محمد شعبان ، **نظم تمويل وضمان إئتمان الصادرات – مع دراسة التجربة المصرية–** ، دار النهضة العربية، القاهرة ،2005 .
7. رائد فاضل جويد ، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية** ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد 15 ، 2013 .
8. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف** ، مطبعة ناس بعابدين ، القاهرة ، 2005 .
9. زينب حسن عوض الله ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، الفتح للطباعة و النشر ، إسكندرية ، 2003 .
10. السيد أحمد الخطيب ، **النظام البيئي و التلوث** ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، 2004 .
11. السيد محمد أحمد السريتي ، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 .
12. صالح وهبي ، **قضايا عالمية معاصرة** ، دار الفكر، دمشق ، 2004 .
13. صلاح الحجار ، **دليل الأثر البيئي في المشروعات الصناعية والتنمية** ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2002 .
14. طارق يوسف حسن جابر ، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الإقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة** ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 .
15. عبد الرحمان المهنا ، محي الدين محمود ، **النظم البيئية و الإنسان** ، دار المريخ ، الرياض، 2005 .
16. عبد الرحمان يسري أحمد ، **قضايا إقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، مصر، الإسكندرية ،2000 .
17. عبد الرزاق محمود حامد محمود ، **تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية** ، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006 .

18. عبد القادر السيد متولي ، **الإقتصاد الدولي ،النظرية و السياسات** ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان ، 2011 .

19. عبد المنعم بلبع ، **عالم يحاصره التلوث** ،منشأة المعارف ، جلال خوي و شركاه، الإسكندرية ، 2000 .

20. علي عبد الفتاح أبو شرار ، **الإقتصاد الدولي – نظريات و سياسات** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،2002 .

21. كاظم محمود خضير ، **إدارة الجودة الشاملة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2000 .

22. كاظم محمود خضير ، **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي القياسي الأيزو 2000 : 9000** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .

23. محمد صالح الشيخ ، **الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها** ، مطبعة الإشعاع الفنية ، إسكندرية ،2002 .

24. محمد صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.

25. محمد عبد البديع ، **إقتصاد حماية البيئة** ، دار الأمين ، القاهرة ، 2003 .

26. محمد عبد الكريم ، محمد عزت، **إقتصاديات الموارد والبيئة** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2000 .

27. محمد عبد الوهاب العزاوي ، **إدارة الجودة الشاملة** ، دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005 .

28. محمد عبد الوهاب العزاوي ، **أنظمة إدارة الجودة ISO14000 – ISO 9000** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، 2002 .

29. موردخاي كريانين ، **الإقتصاد الدولي – مدخل السياسات** ، تعريب محمد إبراهيم منصور ، على مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007 .

30. نجم العزاوي ، عبد الله حكمت ، النقار، **إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000** ، دار المسيرة لنشر و التوزيع والطباعة ، عمان، 2000 .

31. هاني عبيد ، **الإنسان و البيئة – منظومة الطاقة و البيئة و السكان–** ، دار الشروق ،عمان ، 2000.

II. الرسالات

1. إبراهيم بلقلة ، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008 – 2009 .

2. باية بوزغاية ، **تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة** ، رسالة ماجستير في علم الإجتماع الحضري ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا ،غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007-2008 .

3. بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970-2005** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع إقتصاد كمي ،غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 .

4. حميدة جميلة ، **النظام القانوني للضرر البيئي و آليات تعويضه** ، رسالة دكتوراه في القانون ، التخصص: قانون الخاص ،غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2007/2006 .

5. رشيد شلالي ، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة الأعمال التجارية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2010- 2011 .

6. سامية سرحان ، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية – دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية –** ، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص : الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010 – 2011 .

7. سمير بن عايش ، **السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي- دراسة حالة ولاية الجزائر 1999 – 2009**، رسالة ماجستير تخصص الدراسات اسياسية المقارنة ،غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 .

8. عبد الحميد حشمة ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر –** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013 .

9. غنية ابرير ، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر –** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة و حكومة مقارنة ،غير منشورة ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، 2009 – 2010 .

10. فيروز سلطاني ، **دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارة الإقليمية و الدولية – دراسة حالة الجزائر و إتفاق الشراكة الأورومتوسطية** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013 .

11. محمد مسعودي ، **دور الجباية في الحد من التلوث البيئي** ، رسالة ماجستير في فرع العلوم اللإقتصادية ، تخصص : إقتصاد و تسيير البيئة ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

12. مريم عريبي ، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية – دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام على الإقتصاد المغاربي** ، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و التسيير ، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014 .

13. مصطفي بن ساحة ، **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-** ، رسالة ماجستير في تخصص تجارة دولية ،غير منشورة ، المركز الجامعي بغرداية ، 2010 – 2011 .

14. مناد العالية ، **أهمية المنتجات الخضراء في حماية البيئة –دراسة حالة فرنسا –** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة البيئة و السياحة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 – 2014

15. مولاي عبد القادر ، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر – ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2007 .

16. نورة بوكونة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع تحليل إقتصادي ، رسالة غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 – 2012 .

17. وصاف سعيدي ، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية – الحوافز والعوائق –** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2004 .

III. المجلات العلمية و الجرائد و ورقات بحثية

1. بشير بن عيشى، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 3 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، أكتوبر 2002 .

2. بكري حسين حسن ، **مستقبل الصناعات التحويلية للتمور** ، ورقة بحثية ، منشورة على موقع : www.iraq-datepalms.net ، 2012 .

3. حدة فروحات ، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –** ، مجلة الباحث ، العدد07 ، 2009 – 2010 .

4. عابد بن عابد العبدلي ، **تقدير أثر الصادرات علي النمو الإقتصادي في الدول الإسلامية – دراسة تحليلية قياسية** ، مجلة صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ،مصر ، العدد 27 ، السنة التاسعة ، 2005 .

5. عبد العليم محمد البكري ، **التسويق الأخضر** ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، مركز التعليم المفتوح ، ورقة بحثية .

6. عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، **آليات ضمان الإئتمان و تنمية الصادرات– حالة الجزائر –** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 02 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2002 .

7. عشماوي علي عشماوي ، **إطار النظري للقياس الكمي لأضرار التلوث الصناعي** ، مجلة دراسات الإقتصادية ، جامعة ملك سعود ، العدد1 ، الرياض .

8. عمر عزاوي ، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 1 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2002 .

9. فارس مسدور ، **أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 07 ، 2009– 2010 .

10. كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، النشاط الدولي ، مجلة الجزائر البيئة ، العدد 02 الجزائر،1999 .

11. مبارك لسلوس ، **التّحليل الإقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر**، مجلة العلوم التّجارية ، المعهد الوطني للتجارة ، العدد02 ، مارس2003 .

12. منصور مجاجي ، **المدلول العلمي و المفهوم القانوني للتلوث البيئي** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، مجلة المفكر ، العدد 5 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، مارس 2009 .

13. وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر – الواقع و التحديات –** ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 .

IV. الملتقيات و الندوات و التظاهرات العلمية

1. أحمد رقادي ، **وجه التعبد في حماية البيئة** ، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي ، جامعة أدرار، 4 ماي 2004 .

2. عمر موساوي ، مصعب بالي، **إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية** ،المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 20 – 21 نوفمبر 2012 .

V. التقارير و نشرات المؤسسات

1. الأونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، دعم إنتاج الزراعة العضوية في أفريقيا ، النشرات الموجزة لسياسات الأونكاد ، العدد 6 ، فيفري 2009 .

2. الدليل البيئي للجمعيات ، الجمعية المغربية لحماية البيئة – فرع تمارة – ، 2006 .

3. سامية جلال سعد ، **الإدارة البيئية المتكاملة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جمهورية مصر العربية ، 2005 .

4. المديرية العامة للمفوضية الأوروبية ، 2006 – 2007 .

5. منشور وزاري مشترك رقم (1) بين وزارة المالية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، يتعلق بكيفية تطبيق الرسوم الإيكولوجيّة ، الصادر في 2002/05/08 .

6. المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، **تخصص إنتاج كيميائي– مراقبة البيئة و التلوث** ، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة 1429 هـ .

7. نصر الدين عياش و حسين بن حفيظ ، **تحويل بساتين النخيل من النظام التقليدي إلى النمط الزراعي البيولوجي** ، دليل التمور البيولوجية بمنطقة الزيبان ، المديرية العامة لعين بن النوي ، بسكرة ، 2010 .

8. وزارة الفلاحة للجمهورية التونسية ، المركز الفني للتمور ، **واقع قطاع التمور في العالم** ، قبلي– تونس .

9. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2000 .

10. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة ، 2005 .

VI. القرارات و القوانين و المراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 01 .

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 13 .

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 31 .

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 34.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 41 .

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 43 .

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 53 .

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 63 .

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 .

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 84 .

11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 85 .

12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 86 .

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 93 .

ثانيا : باللغة الفرنسية

I. Les ouvrages

1. Alescandre Brun, Frédric Lasserre, **Politique De L'eau**, Edition Presse de L'université Du Québec, Québec , 2006.
2. Houria hadjira abdelaoui , presentation de l'approche algerienne en matière d'agriculture biologique :potentiel,conditions de leur développment et perspectives pour la valorisation de la production algérienne
3. Office National Des statistiques, L'Algérie En Quelques Chiffres , Edition 2008
4. Philippe Derbrosses , Emmanuel Bailly ,**Terres D'avenir** , Monaco, Edition Alphée , 2007 .

II. Revues et articles

1. Ministère des finances : Circulaire n°17/MF/MDB/DGI/DLF/LF2002, concernant le recouvrement de la taxe sur les carburants .

III. Etudes et rapports :

1. Agence BIO d'après FIBL/IFOAM et différentes sources européennes , le bio dans le monde , chapitre2 , 2013
2. Ministère de L'Aménagement du Territoire et de , L'Environnement, **Rapport sur l'Etat et l'Avenir de l'Environnement**, 2005 .

3. Ministère de l'Aménagement du Territoire et de L'Environnement , Rapport d'audit sur les opération , ,financières relatives au projet , **contrôle de la pollution industrielle** , Algérie, date d'édition inconnu
4. ministère du commerce, chambre de commerce et d'industrie ,le marché mondial de la datte pours l'année 2012 , ziban biskra
5. République l'algérienne , Ministère de Finances , Direction Générale des Douanes , Centre nationnal de l'information et des statistique , Statistiques du commerce Extérieur de l'Algérie , période : du années 2000 au 1ére trimestre 2015.

IV. Les site d'internet

1. ar.wikipedia.org/wiki
2. sidab.caci.dz
3. www. sidab.caci.dz
4. www.algeriapressonline.com
5. www.algex.dz
6. www.dipmepi-biskra.com
7. www.djazairess.com
8. www.ech-chaab.com
9. www.echoroukonline.com
10. www.elmihwar.com
11. www.fao.org
12. www.mincommerce.gov.dz
13. www.trademap.org